

تأليف

أبي الفتح عثمان بن جني
المتوفى سنة ٣٩٢هـ

تحقيق

حامد المؤمن

عالم الكتب
مكتبة النهضة العربية

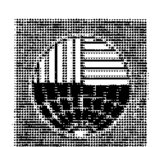
بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين المنتجبين

اللُّمَعُ فِي العَرَبِيَّة



الطبعة الثانية
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م



بيروت - المزرعة بناية الايمان - الطابق الاول - ص.ب. ٨٧٢٣
تلفون : ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - برقياً : نابعلبكي - تلكس : ٢٣٣٩٠

الاهـداء ..

الى الوادي المقدَّس ..
الذي أنبت العلم والتقوى ، وأزهر الشهادة ..
فأينع عِزَّ الدنيا والآخرة ..

حامد المؤمن

مقدّمة في المؤلف والكتاب

١ ـ اسم المؤلف ونسبه :

هو أبو الفَتْح عثمان بن جنِّي الموصلي ، ولا يُعرَفُ مِنْ نسبِهِ مِنْ ـ وراءِ هذا . كان أبو ـ وهو رومي ـ مملوكاً لسليمان بن فهد الأزْدي ومِنْ ثَمَّ ينتسب ابن جنِّي أزديًّا بالولاءِ .

ولا تذكر لنا المراجع التي بأيدينا شيئاً عن أبيهِ . . والى هذا يشير بقولهِ :

فـانِ أُصْبِـحْ بـلا نَسَبٍ فعلمي في الورى نسبي
عـلى أنِّـي اؤول الـى قـروم سـادةٍ نُـجُـبِ

اعتمدنا في هذه المقدمة على المصادر الآتية :

معجم الادباء : ١٢ : ٨١ . إنباه الرواة ٢ : ٣٣٥ . نزهة الالباء : ٢٤٤ . الكنى والالقاب : ١ : ٢٣٦ . البداية والنهاية : ١١ : أحداث سنة ٣٩٢ هـ . الأعلام : ٤ : ٢٠٤ . الكامل في التاريخ : ٧ : ٢١٩ . تاريخ آداب اللغة العربية : ٢ : ٦١٢ . فهرست ابن خير : ٣١٧ . أعيان الشيعة : ٣٩ : ٢٠٩ . شذرات الذهب : ٣ : ١٤٠ بغية الوعاة : ٢ : ١٣٢ . الذريعة الى تصانيف الشّيعة : ١٤ : ٤٧ . روضات الجنّات : ٤٤٦ . وفيات الأعيان : ٣ : ٢٤٦ . طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع) : ١٦٥ . دمية القصر : ٢ : ٤٨٦ . مقدمة الخصائص : ١ : ٥ . تاريخ الأدب العربي : ٢ : ٢٤٤ . ابن جني النحوي . الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جني . فهرست مخطوطات دار الكتب المصريَّة : ق ٢ : ٢٨٠ . يتيمة الدهر : ١ : ٧٧ . مرآة الجنان : ٢ : ٤٤٥ . النجوم الزاهرة : ٤ : ٢٠٥ . تاريخ بغداد : ١١ : ٣١١ . كشف الظنون : ٢ : ١٥٦٢ . أعلام في النحو العربي : ٨٧ . أصول نقد النصوص ونشر الكتب : ٣٩ .

قيـاصرةٍ اذا نـطقـوا		إرَمٌّ الـدهرُ ذو الخُـطَبِ
أولاك دَعـا النَّبيُّ لَهـمْ		كفى شـرفـاً دعـاءُ نَبي

٢ ـ حياته :

ولد أبو الفتح في الموصل ـ في رأي أكثر مترجميه ـ قبل الثلاثين والثلاثمئة مْنَ الهجرةِ ، ونرجِّح أنَّهُ ولدَ في حدود عشرين وثلاثمئة للهجرة ، آخذين بالاعتبار قْصَّة لقائهِ باستاذهِ أبي عليٍّ الفارسي سنة سبع وثلاثين وثلاثمئة (٣٣٧) هـ .

نشأ أبو الفتح في الموصل ، وتلقّى مبادىء العلم فيها ، وإتجه الى تحصيل العلم في مساجدها ، وأحسَّ مِنْ نفسِهِ النبوغ مبكّراً ، فجلس مجلس الأساتذة في الجامع ، فمرَّ به أبو عليٍّ الفارسي ، فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفاً في نحو : (قال) و(قام) ، فاعترض عليه أبو عليٍّ ، فوجدَهُ مقصِّراً ، ونبَّهَهُ على الصواب ، وقال لَهُ : تزبَّبْتَ وأنت حِصرم . ومِنْ هنا كانَ بَدْءُ إتصالِهِ بأبي عليٍّ . وتكاد الروايات تجمع على أنَّ ابنَ جنِّي لم يكن يعرف أبا عليٍّ قَبْل هذه الحادثة ، ومِنْ ثم لزِمَهُ ، يأخذ عنه العِلْمَ أكثر مِن أربعين سنةً ، تنقَّل خلالها بين الموصل والشام وحلب وواسط وبغداد ، وعندما توفي أبو عليٍّ سنة ٣٣٧ هـ في بغداد ، تصدَّر إبنُ جنِّي مكانَهُ للتَّدريس في بغداد ، حتَّى توفي سنة ٣٩٢ هـ في بغداد ودفن في مقابرها بجوار شيخه أبي عليٍّ في الشونيزيَّة ، وقد رثاه الرضي بقصيدة عامرة مطلعها[1] :

ألا يـا لقـوم للخـطوبِ الـطوارقِ		وللعـظم يُـرمى كـلَّ يـومٍ بعـارقِ
وللدهـر يُعري جـانبي مِنْ أقاربي		ويقـطع مـا بيني وبين الأصـادقِ
وللنفسِ قد طارت شعاعاً مْنَ الجوى		لفَقْـدِ الصفـايـا وانقـطاع العـلائقِ

---

(١) ديوان الشريف الرضي : جـ ٢ : ص ٦٣ .

لهـا كلَّ يـومٍ مـوقفٌ مِن مـودِّعٍ ومَلْتَفِتٌ في عُقْبِ مـاضٍ مفـارقِ
نجومٌ مِنَ الأخوانِ يَرمي بها الردى مغـاربهـا فـوتَ العيـونِ الـروامقِ

ويقول بعد توجُّعٍ كثير :

لتبـكِ أبا الفتـح العيـونُ بـدمعهـا وإلسُنُنـا مِنْ بَعْـدِهـا بـالمنـاطقِ
إذا هبَّ مِنْ تلك الغليـل بدامـعٍ تسرَّع مِنْ هذي الغرامُ بناطقِ
شقيقي إذا التاث الشقوقُ وإعرضَتْ خـلائقُ قومي جـانباً عَنْ خـلائقي

وتركَ من الولد ثلاثة، هم : عليٌّ ، وعالٍ ، وعلاء ، وكلُّهم أدباء فضلاء ، ولم يُذكر بين أولاده مَن اسمُهُ (الفَتْح) ، ويبدو أنَّها كانت كنيته مِنْ قبلِ أنْ يولَدَ له ، ولم يسمِّ أحداً مِنْ ولدِهِ بها .

٣ ـ صفته :

لم تقفنا المصادر على خُلُقِهِ وسِماتِهِ الجُسْمِيَّةِ بالْمام ، ولكنَّ بعضها ذكر : أنَّهُ كان أشقرِ ، وأنَّهُ كان أعور . ويقول المترجمون له : إنه كانَ ممتَّعاً باحدى عينيهِ ، كنايةً عَنْ عَوَرِهِ ، وكأنَّ هذه الكناية مِنْ باب التوجيه البلاغي ، فإنَّ إحدى عينيه الممتَّع بها الأعور يجوز أن تكون المبصرة ، يتمتَّع بالابصار بها ، والاهتداء بنورها ، ويجوز أنْ تكون الذاهبة ، فالأعور ممتَّع بثواب الصبر عليها ، والأجر على فَقْدِها .
وممَّا يُنبيء عن عَوَرِهِ ما نُسِبَ اليهِ مِنْ قول ، يتشوَّق فيه لصديق له :

صـدودُك عـنِّي ولا ذنـبَ لـي دليـلُ عـلى نـيَّـةٍ فـاسـدهْ
فَقَـدْ ـ وحيـاتِـكَ ـ ممـا بكيتُ خشيْـتُ على عـينـيَ الـواحدهْ
ولـولا مـخـافـة الَّا أراكَ لمـا كـانَ في تـركهـا فـائِـدهْ

وكانَ مِن عادتِهِ ـ فيما ذُكِرَ ـ أنْ يميل بشفتيه ، ويشير بيديه ، ويبدو أنَّ مَردَّ هذه

العادةِ عند ابن جنّي ما في خُلُقِهِ وسجيَّتِهِ مِنْ توكيد المعنى في نفس السَّامعِ ، وتسديدِهِ . وهذا أَمرٌ بادٍ في كتبِهِ ، فهو يميل - دائماً - الى الاطناب ، والتكرار ، والتوسُّل الى الاقناع بكلِّ ما في وسْعِهِ ، ولا ريب أنَّ الاشارة باليد ، والفَمِ مِنْ هذه الوسائِلِ النافعة .

وكان ابن جنِّي رجلَ جدٍّ ، وامرأ صِدْق في قولِهِ وفِعْلِهِ ، فلم يُؤْثَر عَنْهُ ما أُثِرَ عَنْ رجال الأدب في عَصْرِهِ من اللهو والشُّرب ، والمجون ، وما جرى في هذا المذهب ، وكان عفَّ اللِّسانِ والقَلَم - فيما خط في كتبِهِ - يتجنَّب الألفاظ المندية للجبين ، والعور مِنَ الكلم في تصنيفاتِهِ ، وقد يكون مردّ هذا الى أنَّه اشتغل بالتعليم والتدريس ، ولم يكن مِنْ هَمِّهِ ، وسَدَمِهِ منادمة الملوك وارضاؤهم .

٤ - ثقافته :

كانَ ابن جنّي كثير الاتصال بالعلماء ، فأخذ عنهم ، ووعى ما أخذ ، وقد ظهر أثر شيوخه في ما كتب مِنْ فنون شتَّى مما يدلُّ على ثقافة واسعة ، وعلى جمٍّ غفير ، فقد كتب في النحو واللغة والتصريف والعروض والقراءات والاصوات وغير ذلك .

كان ابن جنِّي واسع الرواية والدراية في اللغة ، ونرى قَدَراً صالحاً مِنَ اللغةِ مرجعه ابن جنِّي . وهو في علل العربية ، وتخريجها ، وبيان الحكمة في تصاريفها ، واستخراج مناسبات الاشتقاق ، لا يُشقُّ لَهُ غبار ، فهو مؤسس مَبْدأ الاشتقاق الاكبر الذي يبحث عمَّا بين الصوت والمعنى مِن تناسب ، على أنه قد يركب مَتْنَ الشَّطط والاسراف في الاشتقاق .

كما كان ابن جنِّي إماماً في النَّحو والصَّرْف ، وهو على إمامته فيهما في النحو أمثل منه في الصَّرْف . ويبدو أنَّ مردَّ نبوغِهِ في الصَّرف ، وتفوُّقه فيه أنَّ عجزه أمام أبي

عليٍّ كانَ في مسألةَ صرفيَّة ـ كما سبق ـ فكان جدُّهُ في الصَّرْف أكثر وأبلغ مِنْ جَدِّهِ في النَّحو .

كما كان ابن جنِّي مطَّلِعاً على آداب العربيَّة ، متتبعاً نصوصها الفصيحة والعالية ، ولَهُ دراسات في الشِّعر ، والأراجيز ، والعروض ، والقافية ، فلابن جنِّي عناية بالحماسة ، وله كتاب (مختصر العروض) وآخر سمّاه (مختصر القوافي) وآخر سمّاه (تفسير العلويات) وهي أربع قصائد للشريف الرضي ، وله كتاب (الأراجيز) وكتاب آخر في (تفسير أرجوزة أبي نؤاس) ، وكتاب في (حل مشكلات الحماسة) وكتاب استدرك فيه على السكري في شرحه (أشعار هُذيل) . وتصدق في ابن جنِّي كلمة أبي الطيب المتنبي فيه : (إنَّهُ رَجُلٌ لا يعرف قَدْرَهُ كثير مِنَ النَّاس) . وتشير مقالةُ المتنبِّي في ابن جنِّي الى أنَّهُ كان يعرفه ، وكان يجلُّهُ ويحترِمُهُ . فاذا التفتنا الى ابن جنِّي ، وتتبعنا صلته بالمتنبي رأينا أنَّ لابن جنِّي بأبي الطيب صلةً ومحبَّةً ، وإعجاباً . اجتمع به في حلب عند سيف الدولة الحمداني ، واجتمع به في شيراز عند عضد الدولة البويهي ، وكان أبو الطيب يبادله حبّاً بحبٍّ ، وإعجاباً باعجاب ، فكان اذا سُئل عن معنى بيت أحال السائل على ابن جنِّي ، لأنه كان يرى في شعرِه ما أراد ، وما لم يُردِ .

سأل شخص أبا الطيب عن قوله : (بادٍ هواكَ صبرتَ أم لم تصبرا) فقال : كيف أثبت الالف في (تصبرا) مع وجود (لم) الجازمة ، وكان مِنْ حقِّهِ أنْ يقول : (لم تصبرِ) . فقال المتنبي : (لو كان أبو الفَتْحِ ـ ههنا ـ لأجابَكَ) . وأبو الطيِّب ـ كما يعرفه ابن جنِّي وغيرُهُ ـ معدود في النابهين في النحو واللغة ، بل هو أحدُ شيوخهما .

وكانَ المتنبِّي محسَّداً ، كثير الأعداء، لطول باعِهِ في الشِّعر ، ولاعتدادِهِ

بنفسِهِ ، وكان كثير من شيوخ الأدب يستثقلونه ، ويكرهون فيه ما أَخَذَ بِهِ ، نفسَهُ من كبرياء ، وكان أبو عليٍّ استاذ ابن جنِّي أحد هؤلاء ، وكان ذلك يسوء أبا الفتح ويؤذيهِ ، لأنَّ لأبي عليٍّ صورةً من الكمال ، لم يُرِد أن تشوَّهَ بذمٍّ أبي الطيِّب ، وانتهز أبو الفتح ـ يوماً ـ فرصة طلب ابي عليٍّ أنْ يُذكر له بيت مِنَ الشِّعر ، يفتتح به مجلسَهُ ، فأنشد قول أبي الطيِّب ولم يسندْهُ اليه :

حِلْتِ دونَ المزارِ فاليوم لو زرتِ لحالَ النحولَ دونَ العناقِ

فاستحسنه أبو عليٍّ ، واستعادَهُ ، وقال : لِمَنْ هذا البيت ، فانَّه غريب المعنى ؟ فقال ابن جنِّي : للذي يقول :

أزورهم وسادُ اللَّيلِ يشفعُ لي وأنثني وبياض الصُّبْح يغري بي

فقال : واللهِ هذا أحسنُ ، بديع جداً ، فَلِمَنْ هما ؟ قال : للذي يقول :

أَمْضى إرادَتَهُ فسوفَ لَهُ قَد واستقربَ الأقْصى فَثَمَّ لَهُ هنا

فكثر أَعجاب أبي عليٍّ ، واستغرب معناهُ . وقال : لِمَنْ ؟ فقال : للذي يقول :

وَوَضْعُ النَّدى في موضع السَّيفِ بالعُلا مُضِرٌّ كوَضْعِ السَّيفِ في موضعِ النَّدى

فقال : وهذا أحسنُ ! واللهِ لقد أَطَلْتَ يا أبا الفَتْح ، فأخبِرنا مَنْ القائِل ؟ فقال : هو الذي لا يزال الشَّيخ يستثقلُهُ ، ويستقبح زيَّهُ وفعْلَهُ ، وما علينا مِنَ القشور اذا إستقام اللبّ . قال أبو علي : أظنُّكَ تعني المتنبي . قلت : نعم . وكانَ أبو الفتح ـ لشدَّة إعجابه بأبي الطيب وبشعرِهِ ـ أوَّل مَنْ شرح ديوانَهُ ثم جاء الشراحُ بَعْدَهُ ، وهم بين منصفٍ له ، ومتجنٍّ عليه ، وكان أبو الفَتْح اذا ذكر أبو الطيِّب ، قال : شاعرنا ولِسَعَةِ ثقافة ابن جنِّي النحويَّة واللغويّة والأدبيَّة ، وعمقها ، فَقَدْ قَدَّم للدرس العربي مَدَاً جديداً ، ولمجالس الدرس موادَّ جديدةً ، وخاض مجالاتِ للدرس عزيزةً على

غيره مِنَ الدارسين ،مُنْذُ أنْ توفي الخليل (١٧٥هـ) والفرَّاء (٢٠٧هـ) ، فكان أبو الفتح ـ بحقٍّ ـ متمِّماً لما بدأهُ الخليل مِنْ بحوث في اللغة ، تتعلَّق بدراسة الصوت ، وبِنية الكلمة ، وما كان يسمى بِفقْهِ اللُّغة .

وكان في مقدمة أعمالِهِ الضخمة ، كتابان ما يزالان مرجع الدارسين في فَهْمِ آراء الخليل ، وأعمالِهِ في المجالات اللغويَّة ، وهما :

كتاب (سر صناعة الاعراب) ، ومداره الحروف مِنْ حيث مخارجُها ، وصفاتها ، وتألفُ بعضها مع بعض في البناء ، وحروفُ المعاني مِن حيث بساطتُها وتركيبُها ، ومِنْ حيث ما تدلُّ عليه مِنْ معانٍ ، ومِنْ حيث وظائفُها في الاستعمال .

وكتاب (الخصائص) ، ومداره أصول الدراسة النحويَّة ، وخطوط منهجها ، وما يتعلَّق بذلك مِنْ بحوث في القياس ، والعِلل ، والاجتهاد ، والاجماع ، وغير ذلك ، في هذين الكتابين يظهر ما في شخصيَّة ابن جنِّي من الأصالة ، وسعة الاطلاع ، وتذوُّق أساليب العربيَّة ما لم يُعهَد في غيره من الدارسين الذين تعاقبوا على مجالس الدرس بعد الخليل والفرّاء .

ولسِعَةِ وعُمْقِ وأصالة ثقافة ابن جنِّي النحويَّة واللغويَّة والادبيَّة نرى أثره واضحاً فيمن بَعْدَهُ مِنْ علماء اللغة والنحو والأدب المتقدِّمين ، وفيما أُلِّف بَعْدَهُ مِنْ كتب ، ومَنْ يطِّلع على المعجمات ، وكتب اللغة ، وكتب أصول النَّحو ، وكتب التصريف ، يجدْ أثرَ ابنِ جنِّي واضحاً فيها ، وكأنَّ كتبَهُ المعينُ لها . وأمَّا أثرهُ في كتب المحدثين فنرى اشارات كثيرة مبثوثة في كتب حديثة في اللغة واللهجات ، والأصوات ، والقراءات ، وفيها ذكر لآراء ابن جنِّي ومذاهبه ، حتى لا نكاد نجد كتاباً حديثاً في القراءات أو اللغة أو اللهجات أو الأصوات ، يخلو مِنْ ذكر ابن جنِّي وآرائه .

٥ ـ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ مِنَ العلماء والأعراب :

تتلمذ ابن جنِّي على مجموعه من الشيوخ وأخذ عنهم ـ فضلا عما أخذه بنفسه من كتب السابقين عليه والمعاصرين له والاطلاع على مناهجهم في الدرس اللغوي ـ وكان في كلِّ ما كتب أميناً في النَّقل عن شيوخه ، حريصاً على نسبة آرائهم اليهم ، أو الى شيوخهم ، ذاكراً طريق أخذهم في كثير مِنَ الأحيان ، في سند متَّصل ، أو غير متصل أحياناً ، اعتماداً على الثقة بالشيخ .

أخذ أبو الفتح النحو ـ أول ما أخذ ـ في شبيبته عن أحمد بن محمد الموصلي ، وقد أخذ فيما بعد عن أبي عليٍّ فأكثر الأخذ عنه ، وهو الذي أحسن تخريجه ، ونهج لَهُ البحث ، وفَتَقَ له سُبُلَ الاستقصاء ، والتوسع في التفكير ، فقد توثَّقت الصِّلات بين أبي الفتح ،واستاذه ابي علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، بأوثق الأسباب ، وأمتن العُرى ،وكان ابن جنِّي يُظهِرُ من التعلُّق به ، والتقبُّل لرأيه ، والانتفاع بعلمه أحسنَ ما يُظهر تلميذٌ لأستاذه ، وهو لا يفتأ في كتبه يذكر أبا عليٍّ ، وعلمَهُ ، ويُرجعُ علمَهُ وزكانتَهُ الى فضل أُستاذه ، ويفخر بالانتساب اليه ، والتشبُّث بأسبابه . وتُجمع الروايات على أنَّ أبا الفتح صحب أبا علي بعد سنة ٣٣٧ هـ ولازمَهُ في السَّفَر ، والحَضَر ، وأخذ عنْهُ ، وصنَّفَ كتبه في حياة استاذه ، فاستجادها ، ووقعت عنده موقع القبول ، ويشبه ابنُ جنِّي في نقله في كتبه عِلْمَ أبي علي سيبويه في نقله عِلْمَ الخليل ، على أنَّ ابن جنِّي كثيراً ما يذكر أنَّ استاذه كان يسأله في بعض المسائِل ، ويرجع الى رأيه فيها ، وأنَّ أبا عليَّ كان يقتنع بعلم ابن جني في بعض الأمور ، فيدوِّن رأيه فيها ، وهو قد يحكي رأي أبي عليٍّ ، ولا يرضاه ، ويخالفه الى غيره ، وقد ينهج في تأليفه منهجاً غير منهج شيخه أحرى عنده بالاتباع .

ويُعَدُّ أبو علي الفارسي من أوائل اللغويين الذين شاركوا في تنمية البحث اللغوي في العربيَّة ، وقد أخذ عَنْ نابهين : بصريين ، وكوفيين . وكان لأبي اسحاق الزجاج المتوفي سنة ٣١١ هـ - أنبه تلاميذ أبي العباس المبرد المتوفي سنة ٢٨٥ هـ - تأثير خاص في تكوين شخصيته العلميَّة ، ورسم خطوط منهجه العلمي ، لذلك إتجه في دراسته إتجاهاً بصرياً . كان يُعنى بالقياس عناية فائقة ، وكان يتَّخذُ منهُ أداةً رئيسة للدرس اللغوي ، وهو الذي كان يقول : (ما قيس على كلام العرب ، فهو مِنْ كلامهم) . وهو الذي كان يقول - أيضاً - :) أُخطىء في خمسين مسألةً في اللغة ، ولا أُخطىء في واحدة مِنَ القياس) .

وأبو عليٍّ - هذا - يُعَدُّ متمِّماً لما بدأه الخليل من دراسات تتعلق بفقه اللغة والاشتقاق ، شارحاً لمختصراته التي رويت عنه هنا وهناك ، موحِياً لتلميذه ابن جنِّي كلَّ ما كان يعنُ لَهُ مِنْ موضوعات عامَّة ، تتصل بهذا المجال الحيوي ، موكلاً اليهِ تفصيل ذلك ، ولا أظن ابن جنِّي تَلْمذَ لغير أبي عليٍّ بعد اتصاله به ، فلم يُفرقُ بينهما إلا الأجل الذي حُمَّ على أبي علي عام ٣٧٧ هـ بعد صحبة قوية طويلة أَمَدُها أربعون عاماً . وبعد خلوِّ المجلس الذي كان أبو عليٍّ يتصدره في بغداد بوفاته ، اتجهت الأنظار الى أنبه تلاميذه ، وألصقهم به ، وأعرفهم بمنهجه ، وأوعاهم لمجلِسِهِ ، فاذا بطلبة العلم يختلفون الى مجلس يتصدره أبو الفتح ، وبهذا فقد أصبح مرجع الناس بعد أبي عليٍّ وصار استاذاً من أساتيذ اللغة وشيخاً من شيوخ العربية النابهين في بغداد وذلك بفضل استاذه الجليل الذي خرَّجَهُ مِنْ حَلْقته العلميَّة عالماً يشار اليه بالبنانِ .

وقد أخذ ابن جنِّي - أيضاً - عن كثير من رواة اللغة والأدب ، ومن هؤلاء أبو بكر بن محمد بن الحسن المعروف بابن مِقسم ، المتوفى سنة ٣٥٤هـ . وهو مِنَ القرّاء ، وكان راوية ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ . وكذلك يروي ابن جنِّي عن أبي

الفرج الاصبهاني صاحب (الاغاني) المتوفى سنة ٣٥٦ هـ . وكذلك يروي عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم السجستاني المتوفى في حدود سنة ٢٥٠هـ . ويروي ـ أيضاً ـ عن محمد بن سلمة عن أبي العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ .

وابن جنِّي يروي كثيراً عن الاعراب الذين لم تفسد لغتهم ، وقد اتَّبع في ذلك سَلَفَهُ من اللغوين ، وكان لا يأخذ عن بدويٍّ إلا بَعْدَ أن يمتحنَهُ ، ويتثبت مِنْ أمرِهِ . ومِنَ الذين أخذ عنهم ، وكان يثق بلغتهم : أبو عبد الله محمد بن العسَّاف العُقَيلي التميمي . وقد يذكره باسم (أبي عبد الله الشَّجري) ، ومنهم : أبو الوفاء الأعرابي .

ويظهر ـ من هذا ـ أنَّهُ كانت لابن جنِّي رحلات في طلب العِلْم ، وتلقِّي الروايات عن الشيوخ .

٦ ـ مذهبه النحِويّ :

كانت المذاهب النحويَّة لعهد ابن جنِّي ثلاثة : مذهبان قديمان ، وهما : البصريّ ، والكوفيّ . ومذهب حدث مِن خلط المذهبين ، والتخيُّرُ منْهما هو مذهب البغداديين .

وكان ابن جنِّي ـ كشيخِهِ أبي عليٍّ ـ بصرياً ، فهو يجري في كتبه ومباحثه على أُصول هذا المذهب ، وهو ينافح عَنْهُ ، ويذبُّ ، ولا يألو في ذلك جهداً .

ولكنَّ بعض الباحثين رأى أنْ يُسلِكَ ابنَ جنِّي في عداد البغداديين وشبهتُه في هذا أنَّهُ سكن بغداد ، واستوطنها حتى لقى ربَّهُ فيها ، وإنَّما كان مقامه في بغداد بأخرة ، بعد أنْ نضج ، واستقرَّت إمامتُهُ ، وتأصَّل عَدُّهُ في البصريين . والناظر في

كلام ابن جنّي يرى الكثير مِنَ الدلائل على هدم هذه الدعوى ، ونقضها .

فهو في جملة كتبه يأخذ بأصول النحو البصريّ لا يشذُّ عنها . وهو يذكر البصريين بلفظ (أصحابنا) ، وخاصة حين يعترض على رأي لكوفي أو بغدادي فالنَّحو في كتب ابن جنِّي نحوٌ بصريٌّ مع ظهور الاجتهاد الشخصيّ فيه شأنه شأن الأخفش والمبرد وغيرهما ، ممن لم يختلف في القول ببصريته ، على أنَّ الرجل كان منهوماً بالعلم يأخذه عَن أهلِهِ ، بصرياً كان أو غيره ، فهو كثير النَّقل عن ثعلب ، والكسائي واضرابهما ، حسن الذِّكر لهذين الرجلين ، والثناء عليهما ، وهو بريء مِنَ العصبيَّة المذهبيَّة التي تعمي عَن الحقِّ ، ويُنحي باللائمة على مَنْ ينساق معها ، ويمضي في سبيلها .

٧ - شعره :

يُسْلَكُ ابن جنِّي في عداد العلماء ، لا الشعراء ، ولكن ذلك لا يمنع أنْ يقول الشِّعرَ ويْجيدَ فيه . وإن كانت النظرة العامة إلى شعر العلماء أنَّهُ شعر متكلَّف بارد لا روح فيه ، تغلب عليه الصِّناعة اللفظيَّة والعقليَّة ، وتنظمه الألفاظ الغريبة ، والاساليب المعقَّدةُ . ولكنَّ ابن جنِّي - على أنَّ العلم كان أكبر همِّه ، وكان غناهُ بهِ ، وكان به حظوته عند ذوي السلطان - كان يقول الشّعْرَ ويجيد نظمَهُ ، ولكن الشِّعْرَ كان أقلَّ خِلالِهِ ، لعِظَم قَدْرِهِ ، وارتفاع حالِهِ ، فهذا أبو الحسن الباخرزي يقول في دميتِهِ : (ليس لأحد مِنْ أئمَة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات مالَهُ ، ولا سيَّما في علم الأعراب ، فقد وقع مِنْهُ على ثمرة الغراب ، ومَنْ تأمَّل مصنَّفاتِهِ ، ووقف على بعض صفاته ، فوربِّي إنَّهُ كشف الغطاء عن شعر المتنبي ، وما كنت أعلم أنَّه ينظمُ القريض أو يسيغُ الجريض حتى قرأت له مرثية في المتنبي أوَّلُها :

غاض القريضُ وأودت نضرةُ الأدب ... وصـوَّحت بعد رِيٍّ روضـةُ الكُتُب

سُلِبْتَ ثـوب بهـاء كنت تلبسُـهُ كمـا تخـطَّفْتَ بـالخـطِّيَّـةِ السَّلَبِ
ما زلتَ تصحب في الجلَّى إذا نزلت قلبـاً جميعاً وعـزمـاً غيـرَ منشعِبِ
وقد حلبْتَ ـ لعمري ـ الدهر أشطره تسمو بِهمَّةٍ لا وانٍ ، ولا نصب[1]

وهي مرثية طويلة .

على أنَّهُ قد يقع لَهُ مِنَ الشِّعْرِ ما يأخذ بالقلوب ، ويأسر الألباب . يقول في الغزل :

غــزالٌ غـيـرُ وحـشـيٍّ حكى الـوحشيُّ مـقـلتَـهُ
رآه الـورد يـجـنـي الـوردَ فـاسـتـكـسـاهُ حُـلَّتَـهُ
وشـمَّ بـأنـفِـهِ الـريـحـانَ فـاسـتـهـداهُ زهـرتَـهُ
وذاقـت ريـحَـهُ الـصَـهْـبـاءُ فـاخـتـلسـتْـهُ نـكـهـتَـهُ

وهو شعر يسيل رقة ، ويجري عذوبة . وله في الغزل أيضاً :

تجبَّـب أو تـدرَّع أو تقبَّـا فـلا والله لا أزدادُ حُبَّـا[2]
أخذتَ ببعض حبِّكَ كلَّ قلبي فانْ رمتَ المزيدَ فهاتِ قَلْبا

وما أوردنا من شعره هنا ـ وما مرَّ آنفاً ـ يؤكد أنَّ أبا الفتح كان شاعراً مجيداً ، لكنَّهُ مُقِلٌ ، ولا يُلحق شعرُهُ بشعر العلماء ، لما فيه مِنْ رقَّةٍ ، وعذوبة ، وصدق شعور ، وعفويَّة ، وهذا يمنح شخصيته المتعددة الجوانب الزاخرة المواهب بُعْداً آخر ، ويزيدها إشراقاً .

---

(١) دمية القصر جـ ٢ . ص ٤٨٦ .
(٢) تجبَّب : البس الجبَّة . تدرَّع : البس المدرعة وهي ثوب من صوف . تقبَّا : البس القباء .

٨ ـ تلاميذُهُ :

تلمذ لأبي الفتح بن جنِّي تلاميذ نابهون ، فقد قرأ عليه الشريفان : الرضيّ المتوفي سنة ٤٠٦هـ . والمرتضى المتوفي سنة ٤٣٦ هـ . وتخرَّج عليه أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني المتوفى سنة ٤٤٢ هـ وهو ممن تصدى لشرح كتابِه (اللمع) وربَّما تكون مادة شرحه مِن لفظ شيخه ابن جنِّي . وتلمذ عليه كذلك : عبد السلام بن الحسين البصري ، وأبو الحسن بن عبد الله السمسميّ . وكذلك أولاده الثلاثة : علي وعالٍ وعلاء (وكلهم أدباء فضلاء ، قد خرَّجهم والدهم ، وحسَّنَ خطوطهم ، فهمِ معدودن في الصحيحي الضبط ، وحسني الخطِّ) كما يقول ياقوت في معجمِهِ(١) .

وممَّا يفسِّر قلَّةَ عدد تلاميذ أبي الفتح ، وقلَّة النابهين منهم خاصة ، أمران : الاول : إنَّ ابن جنِّي كان كثير الرحلة متنقلاً جوَّالاً بين الموصل ، والشام ، وشيراز ، وبغداد . . . يرحل طلباً للعلم أو الرواية ، أو المال ، أو الجاه ، بصحبة أستاذه أبي عليٍّ الذي ألف الرحلةَ والتَّجوال .

الثاني : أنَّ أبا الفتح بنَ جنِّي عاش في القرن الرابع الهجريّ الذي يُعَدُّ ـ بحقٍّ ـ أزهى القرون الاسلاميَّة ، وأزخرها بالعلماء المتفنِّين ، وكان أبو الفتح واحداً من هؤلاء العلماء المتفننين ، ولم يكن وحيد عصره ، وإن كان من أبرزهم وأنبههم ، فكان هؤلاء العلماء يُقصدونَ طلباً للعلم ، كما يُقصد أبو الفتح ، فتوزَّع طلبةُ العلوم في الامصار نتيجة لتوزع وتشتُّت شيوخ العلم في هذه الأمصار .

---

(١) معجم الادباء : جـ ١٢ : ص ٩١ .

٩ ـ مؤلَّفاته :

لابن جنِّي تآليف كثيرة جاوزت الخمسين في شتى علوم العربية تعكس ثقافته الموسوعيَّة في هذا المجال ، وتؤكِّد الجوانب الغنيَّة المتعددة لشخصيته ، واليك ثبتاً بما طبع من مؤلفاته . ومَنْ أراد الاطلاع على ما لم يطبع منها ، فعليه بمراجعة فهرست مؤلفاته في معجم الأدباء[1] :

١ ـ التصريف الملوكي : تحقيق . محمد سعيد النعسان . دمشق ١٣٩٠ هـ .

٢ ـ تفسير أُرجوزة أبي نؤاس في تقريظ الفضل بن الربيع . تحقيق . محمد بهجة الأثري . دمشق ١٣٨٦ / ١٩٦٦ .

٣ ـ التَّمام في تفسير أشعار هُذَيل ممَّا أغفله أبو سعيد السكَّري . تحقيق . أحمد ناجي القيسي وصاحبيه بغداد ١٣٨١ / ١٩٦٢ .

٤ ـ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة . تحقيق . عبد المحسن خلوصي . (على الآلة الكاتبة) رسالة ماجستير ـ جامعة بغداد ١٩٧٤ .

٥ ـ الخصائص ١ ـ ٣ تحقيق . محمد علي النَّجَّار . القاهرة ١٩٥٢ .

٦ ـ سرّ صناعة الإعراب . جـ ١ تحقيق . مصطفى السَّقا وجماعته . القاهرة ١٩٥٤ .

سرّ صناعة الإعراب . جـ٢ تحقيق . أحمد رشيد سعيد محمود (على الآلة الكاتبة) رسالة ماجستير ـ جامعة الازهر ١٩٧٥ .

٧ ـ العروض . تحقيق . حسن شاذلي فرهود ١٣٩٢ / ١٩٧٢ .

٨ ـ علل التثنية . تحقيق . عبد القادر مهدي . حوليات الجامعة التونسيَّة . العدد الثاني ١٩٦٥ .

---

(١) معجم الادباء جـ ١٢ : ص ١٠٩

٩ ـ الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي . تحقيق : محسن غيَّاض . بغداد ١٩٧٣ .

١٠ ـ الفَسْر : ديوان المتنبي بشرح ابن جنِّي . ظهر جزءان منه . تحقيق : صفاء خلوصي . بغداد ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ .

١١ ـ المبهج في شرح أسماء شعراء الحماسة . مطبعة الترقي . دمشق ١٣٤٨ .

١٢ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١ ـ ٣ . تحقيق : علي النجدي ناصف وصاحبيه ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ / ١٣٨٦ ـ ١٣٨٩ .

١٣ ـ مختصر القوافي . تحقيق . حسن شاذلي فرهود ١٣٩٥ / ١٩٧٥ .

١٤ ـ المقتضب من كلام العرب (ضمن ثلاث رسائل) نشرها فارس الكيلاني . مصر ـ ١٣٤٢ / ١٩٢٣ .

١٥ ـ المنصف ١ ـ ٣ تحقيق : ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين . القاهرة ١٩٥٤ .

وبين أيدينا كتاب (اللمع) نحققه ونطبعه لأوَّل مرَّة .

١٠ ـ تحقيق اسم الكتاب وتحقيق نسبته لابن جنِّي :

إنَّ أغلب المصادر التي تعرَّضت لترجمة إبن جنِّي ذكرت له كتاباً في النحو باسم (اللمع) . واجازته للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر ـ المثبتة صورتها في (معجم الادباء) تنص : (. . . . . وكتابي (اللمع في العربية) وإن كان لطيفاً)[١] . ومن المؤكَّد أنَّ ابن جنِّي ألفَّ كتابَهُ (اللمع في العربية) قبل سنة ٣٨٤ هـ الذي هو تاريخ الاجازة[٢] الآنفة الذكر .

ولكنَّ بعض المصادر التي ذكرت كتاب (اللمع) لابن جنِّي ، ذكرته باسم

---

(١) معجم الادباء : جـ ١٢ : ص ١١٠ .

(٢) معجم الادباء : جـ ١٢ : ص ١١١ .

(اللمع في النَّحو) وليس من شك ان اسم الكتاب هو (اللمع في العربيَّة) لنصِّ المؤلف على ذلك باجازته السالفة الذكر . وليس أدلّ على الصواب من قول المؤلف نفسِهِ .

أما الكتب التي ذكرته بعنوان (اللمع في النَّحو) فمردُّ ذلك : أنَّ الكتاب يتعرَّض - في أغلب أبوابه - للمسائل النحويَّة بصورتها المعروفة .

أمَّا عنونةُ المؤلف له بـ (اللمع في العربيَّة) - وهو لا يشمل إلا أبواب النحو غالباً - فذلك متأتٍ مِنْ أنَّ الأوائِل ، كانوا يطلقون اسم (العربيَّة) على شتى العلومْ التي تندرج تحت صفة دراسة اللغة العربية من نحو ، وصرف ، وبلاغة ، وأصوات ، ونقد لشعر ، ورواية . . . . . فهو مِنْ باب إطلاق الكلِّ وارادة الجزء ، أو إطلاق العام وارادة الخاصِّ .

١١ - (اللُّمع في العربيَّة) كتاب تعليميّ :

مِنَ الثابت أنَّ نشأة علم النحو كانت نشأة تعليميَّة ، تهدف الى عصمة اللسان من الخطأ . وبدأ هذا العلم - مثله مثل أيِّ علمٍ - بسيطاً غير واضح المعالم . غير محدَّد المصطلحات ، تتداخل فيه شتى علوم العربيَّة . . ثم بدأ يتطوَّر بحكم تطوُّر العقليَّة العربيَّة ، وبحكم احتكاك هذه العقليَّة ، بمعارف ومناهج الامم الاخرى التي دخلت الاسلام أو التي أصبحت ذات علاقة من نوع ما بالمجتمع العربي الاسلامي . . . ومِنْ هنا بدأ النَّحو يتبلور علماً قائماً بذاته ، له مصطلحاته الخاصَّة ، ومناهجه المحدَّدة ، ومِنْ هنا بدأ تدوين النَّحو العربيِّ . ومن أقدم مصادر تدوين النحو العربي التي وصل الينا ذكرها ، كتابان لعيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩ هـ ، وهما : الجامع ، والاكمال ، وفيهما ينسب القول الى الخليل بن أحمد الفراهيدي :

بـطل الـنَّحـو جـمـيـعـاً كـلُّهُ غيـرَ مـا أحــدث عيسى بنُ عمـر
ذاكَ إكـمــال وهــذا جـامِـعٌ فَـهُـمــا لـلنَّـاسِ شَـمْسٌ وقَـمَـر

وكذلك قيل : إنَّ يونس بن حبيب المتوفى سنة ١٥٢ هـ صُنِّف كتاب : القياس في النحو . بيدَ أنَّ هذه الكتب لم تصل الينا ، لهذا يعدُ كتاب سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ ـ على الارجح ـ أوَّل كتاب في النحو العربي وصل الينا ، جمع ما ابتكره الخليل بن أحمد الى محصول الباحثين السابقين ، فقد ضَمَّ مسائِل النَّحو العربي كافَّة وقد زاد المتأخِّرون كثيراً من تحديد مقاصد النَّحو ، وتبيين حدوده ، ولكنهم لم يكادوا يضيفون اليه شيئا ذا بال من الملاحظات الهامَّة ، والأنظار الجديدة . فكان كتاب سيبويه بداية منهج التأليف العلمي في النَّحو ، الذي يتميَّز بالنظرة الكليَّة الى القواعد النحويَّة ، وبدقَّة الملاحظة ، واستقراء الجزئَّات وصولاً الى الحكم الكلِّي ، ودقَّة التعبير ، والافادة من العلوم الاخرى ، كما يتميَّز بالأصالة في التأليف . وإنْ كان يؤخذ عليه ما يؤخذ على كتب فترة التأليف الاولى من غموض العبارة ، وصعوبة الفَهْم ، وارتباك المنهج ، وسوء التنظيم ، وعدم استقرار المصطلح . وهذه الأمور لازمت معظم المصنَّفات الاولى في كل العلوم . ثم تتابع ظهور المؤلَّفات العلميَّة التي وصل الينا بعضها ، والتي كانت تؤلَّف ـ أساساً ـ للمنصرفين الى دراسة وتدريس النَّحو العربي ، فهي كتب أُلِّفت للمتخصصين ـ باصطلاحنا الحديث ـ .

وواكب التأليف العلمي في النَّحو تيار آخر هو تيار التأليف التعليمي الهادف الى تحقيق الغرض مِنْ دراسة النَّحو وتدريسِهِ ، منذ وضع القواعد الاولى لهذا العلم ، ألا وهو : عصمة اللسان مِنْ الخطأ . ويبدو أنَّ المنهج التعليمي في التأليف النَّحوي بدأ متأخِّراً عن المنهج العلمي ، ذلك أنَّ الحاجة الى تعلُّم النحو العربي جاءت متأخِّرة ، بحكم أنَّ عصور الفصاحة بقيت تلقي بظِّلها على لغة القوم مُدَّةً

ليست باليسيرة ، حتى بَعْدَ أن طرأ اللَّحن والخطأ على كثير من الألسُن ، بل إن هناك بيئات ـ وهي البيئات البدويَّة ـ بقيت تتميَّز بالفصاحة اللغويَّة ، وسلامة التعبير حتى نهاية القرن الثالث الهجري تقريباً مما جعلها مصدراً من مصادر أخذ الرواية ، والتعرُّف الى الاستعمال الفصيح عند لغويي ذلك العصر . لهذا فقد تأخَّر ظهور التأليف التعليمي ـ نسبياً ـ عن التأليف العلمي . ومِن أقدم ما وصل الينا مِنْ كتب تهدف الى التعليم ، ووضع القواعد النحويَّة موضع التطبيق والممارسة : (الموجز) لابن السرّاج المتوفى سنة ٣١٦ هـ و(الجمل) للزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ . و(الارشاد) في النحو ، لابن درستويه المتوفي سنة ٣٤٧ هـ و (الايضاح) لأبي عليٍّ الفارسي المتوفي سنة ٣٧٧ هـ ، ثم كتاب (اللُّمع في العربية) لابن جنِّي المتوفى سنة ٣٩٢ هـ . ثم تتابع ظهور الكتب التعليمية في القرون التالية وظهرت المتون ، والمنظومات العلمية ، التي جنحت الى التعقيد اللفظي والتجريد العقلي في عرض وتدوين المسائل النحويَّة فرغم أنَّها كانت امتداداً لكتب القرون الاولى التعليميَّة ، لكنها جنحت عن منهجها في البساطة ، وسهولة المأخذ ، ووضوح الفكرة ، وإشراق العبارة ، وتوخي الحقائق النحويَّة ، لهذا كثرت الشروح على هذه المتون والمنظومات وما زالت الى يومنا هذا هي أساس الدرس النحوية في معاهدنا العلميَّة .

وتتَّسِمُ هذه الكتب التعليمية بسماتٍ مشتركة ، وإنْ اختلفت ـ الى حدٍّ ما ـ بعضها عن الآخر ، في شيء منها ، وأبرز هذه السمات كونُ مؤلفات المنهج التعليمي ، هي من المختصرات التي تتجنَّب الاطالة والاطناب ، والتوسُّع والتعمق في ذكر القواعد النحوية . كما إنَّها تستعين على إيضاح المباحث النحويَّة بكثير من الأمثلة ، وقليل من الشَّواهد ، لكونها تتجنَّب ـ في الاغلب ـ ذكر الشاذَّ ، وهذا يُفسِّرْ قلَّة الشواهد النحويَّة في المؤلفات التعليميَّة . كما أنَّ هذه المصنَّفات التعليميَّة

تعتمد ـ أحياناً ـ على التعليل ، ولكنها تقف في حدود العلل التعليمية التي يتوصل بها الى تعلم كلام العرب ، كما أنها تعتمد على التحليل ، أي : الاتجاه مِنَ المركب الى الأجزاء التي تؤلِّفُهُ ، فمتى عُرِفَتْ هذه الأجزاء ، امكننا ـ بعد ذلك ـ ترتيبَها ، وبيان كيفيَّة إشتراكها في تأليف الكلِّ . على عكس المنهج العلمي الذي يعتمد على التركيب في رصد العلاقات الكائنة فيما بين الظواهر المتعدِّدة في محاولة لتنظيمها ، وربطها بعضَها ببعض ، وتفسيرها في ضوء نظام علميٍّ واحد هو القانون أو القاعدة .

وكتاب (اللمع في العربيَّة) لابن جنِّي ، يشترك مع المصنَّفات التعليميَّة السابقة عليه في كثير مِنْ سمات المنهج التعليمي في التأليف ، وإن كان يتميَّز عنها بكونه استفاد مِنَ التجارب السابقة في : تهذيب القواعد ، وترتيب الابواب ، وايراد الشواهد ، واستقرار المصطلح النحوي ، ووضوح العبارة ودقَّتِها ، فقد قصد ابن جنِّي أنْ يؤلِّف كتاباً واضحاً في النَّحو ، يناسب الناشئةَ والمتعلمين ، ويقتصر فيه على عَرض المسائِل الظاهرة ، في عبارةٍ ميسَّرةٍ ، مبسَّطة موجزة ، متجنِّباً آراء العلماء ، آخذاً بالرأي الذي يراه صواباً ، بصرياً كان أم غير بصريّ ، تحقيقاً لاستقلال الرأي ، وعدمِ التعصُّب ، لمذهب مِنَ المذاهب النحويَّة ، لهذا تراه ـ وهو البصري المنحى ـ يخالف سيبويه إمام البصريين في (حاشا) ، ويخالف المبرِّد في ناصب المستثنى ، ويخالف استاذه أبا عليٍّ الفارسي في عمل (ظنَّ) في حالة التأخير .

وقد حظي كتاب (اللمع) بانتشار واسع ، حيث نافَسَ كتاب (الجمل) الذي حظي ـ قبله ـ ولمدَّة طويلة باقبال عظيم من قبل المؤدبين والدارسين ، وشرح كثيراً ، حتى سارت شروحه في الآفاق تحمل اسم الزجَّاجي ، واسم كتابه الى كل زاوية مِنْ زوايا العلم ، وتفرض منهجه على كلِّ مَنْ يتصدَّى لتأليف كتاب تعليمي في النَّحو . كما أنَّه نافس كتاب استاذه أبي عليٍّ (الايضاح) ، تفوَّق عليه في كثرة

الشروح ، وعِظَمِ الاقبال عليه . والمتصفِّح لفهارس الكتب يرى كثرة الشروح التي دارت حول كتاب (اللمع) ، وذلك لاحتفاء العلماء به ، وسهولة مأخذه الى الدارسين . كما يرى المتصفِّح لفهارس الكتب كثرة الكتب التي تحمل اسم اللمع ، فلشهرة هذا الكتاب اقتبس اسمَهُ علماءُ آخرون ، في شتَّى فروع العلم ، وسَمَّوا مصنفاتهم باسمه ، فترى اللمع في الفقه ، واللمع في التصوّف ، واللمع في الاصول[1] .

وتكمن أهميَّة كتاب (اللمع في العربيَّة) في كونه الكتاب الوحيد الذي بين أيدينا أَلَّفَهُ ابن جنِّي مراعياً فيه أبواب النحو التقليديَّة ، كما تواضع عليها علماء النَّحو ، أمَّا كتبه الاخرى ، التي وصلت الينا ، وما طبع منها بصورة خاصة ، ففيها عنصر الابداع ، والابتكار في المنهج ، والتفكير ، والنتائج ، وقد وردت أسماء بعض الكتب التي صنَّفها ابن جنِّي خائضاً فيها في مسائل النَّحو ، وفق الأبواب التقليدية ، لكنَّ أيدينا لم تقع عليها ، أو قُلْ - على الأقلِّ - إنَّ المطبعة لم تخرج بها علينا ، فنزداد إلماماً بنحو ابن جنِّي ، ومعرفةً بمنهجه في الفهم والدرس والتوجيه .

وقد استوقفتني عبارة وردت في بعض التصانيف تنص على أنَّ كتاب (اللمع) هو ممَّا (جَمَعَهُ مِنْ كلام شيخه أبي عليٍّ الفارسي)[2] ، ذلكَ أنَّ عموم المسائل النحويَّة التي أوردها في كتاب (اللمع) هي ممَّا عَرَفها وألمَّ بها كلّ مَنْ لديه إلمام بالنحو العربي ، كما أنها - مبثوثة أو منتظمة - في أيِّ كتاب من كتب النحو العربي سبق ابنَ جنِّي في التأليف ، فليس في الكتاب مسائل خاصة لأبي عليٍّ ، نقلها ابنُ جنِّي عن شيخه ، وإنَّما هي - كما قلت - مسائل عامَّة ، يعرفها الداني والقاصي ممن

---

(١) انظر - مثلاً - كشف الظنون : م ٢ ص ١٥٦٣ وما بعدها .

(٢) كشف الظنون : م٢ : ص ١٥٦٢ . روضات الجنَّات : ص ٤٤٦ .

له إلمام واهتمام ومعرفة عامَّة بأبواب النحو العربي ، فكيف بابن جنِّي أحد النابهين في علوم العربية ، وأحد شيوخها المتميِّزينَ . ربَّما نستطيع أن نحمل هذا القول على تأثُّر ابن جنِّي باستاذه أبي عليٍّ . وهذا لا ينكر فإنَّهُ مِنْ باب تأثر التلميذ باستاذه الذي لازمه طيلة أربعين عاماً ، وأخذ عنه ، وتخرَّج على يديه ، واستفاد من علمه كثيراً ، وضمَّن كتبه الكثير من آرائِه ، بل إنه كان يعرض كتبه المصنَّفة على استاذه أبي عليٍّ ، فيستجيدها ، ويعجب بها ، فلا غرابة في أنْ نراه يتأثر بهِ وبمنهجه في التأليف ، وبموضوعات بحثه التي طرقها ، فنراه يؤلف في الموضوعات التي ألَّف فيها أبو عليٍّ : نحواً ، وصرفاً ، وقراءات ، وأصواتاً ، وفقهَ لغة ، بل إنَّ نبوغ ابن جنِّي في علم اللغة متأت من نبوغ استاذه أبي عليٍّ في هذا العلم بالذات . فلا عجب أنْ يؤلِّفَ ابن جنِّي كتابه (اللمع) متأثراً ـ بذلك ـ خُطَا أستاذه في تأليفه (الايضاح) . وأغلب الظَّنِّ أنَّ ابن جنِّي ألف كتابه (اللمع) بعد وفاة استاذه أبي عليٍّ أي بعد سنة ٣٧٧ هـ حتَّى يتجنَّب ردود فعل استاذه تجاه كتاب تعليمي بُذِلَ في حلقات الدرس ، منافساً لكتابه (الايضاح)

وبعدُ ، فهذا كتاب مِنْ كتب النَّحو ، وضع وضعاً تعليمياً مِنْ قبل واحد من أعلام العربيَّة النابهين ، ليفي فيه حاجة المؤدِّبين الى كتب الدرس ، وحاجة الطلاب الى علم النَّحو ، نرجو أنْ يستفيد منه القائمون على تعليم العربيَّة فيقتفون أثره في وضع مناهج النَّحو موضع البساطة والوضوح ، وكثرة الامثلة ، والاستعانة بفصيح كلام العرب للوصول الى تحقيق الهدف مِنْ تعليم النَّحو العربي ، وترغيب دارسيه فيه ، بنقله من كونه علماً تغلب عليه النظرة العقلية ـ حتى أمسى منطقاً تجريدياً ـ الى كونه علماً يلبي حاجة الدارسين الى فهم أعمق ، ووسيلة أيسر ، للتعرُّف على أسرار العربية ، وتذوق نصوصها ، وجعلها أداة للتعبير الصحيح عن متطلبات حياتنا العقليَّة ، والماديَّة .

١٢ ـ شروح اللُّمع :

للمكانة التي احتلَّها كتابُ (اللَّمع) في حَلْقات الدرس النحويِّ ، فقد تعرَّض لشرحه عددٌ كبيرٌ من النُّحاة ، حتى تجاوزتْ شروحُهُ العشرين . وجاءت شروحهم مختلفة : بسطاً واختصاراً ، عمقاً وبساطة ، لكنَّها اتفقت في إتخاذها مادَّة (اللمع) محوراً لشرحها ، ومنطلقاً لمنهجها . وممن شرحَهُ :

١ ـ أبو البركات عمر بن ابراهيم بن محمد العلوي الكوفي ، المتوفى سنة ٥٣٩ هـ . وسمّاه (البيان في شرح اللمع) .

٢ ـ محمد بن حمزة الكرماني ، كان حياً في حدود سنة ٥٠٠ هـ .

٣ ـ أبو نصر القاسم بن محمد بن مناذر الواسطي ، المتوفي سنة ٦٢٦ هـ .

٤ ـ ابن الخشاب عبد الله بن أحمد النحوي ، ولم يتمَّهُ ، وتوفي سنة ٥٦٧ هـ .

٥ ـ أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي ، المتوفى سنة ٥٠٢ هـ .

٦ ـ أبو القاسم ناصر بن أحمد الشيرازي ، المتوفى سنة ٥٠٧ هـ .

٧ ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ .

٨ ـ أبو محمد سعيد بن مبارك الدهّان النحوي ، المتوفى سنة ٥٦٩ هـ ، شرحه شرحاً في مجلدين ، وسمّاه (الغُرَّة في شرح اللمع) ، ولا مثل لَهُ مع كثرة شروحه .

٩ ـ أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني ـ تلميذ ابن جنِّي ـ ، المتوفى سنة ٤٤٢ هـ .

١٠ ـ أحمد بن عبد الله المهابادي الضرير ، جدُّ أفضل الدين التالي ذكره (من علماء القرن الخامس) .

١١ ـ أفضل الدين الحسن بن علي بن أحمد المهابادي ، المتوفى سنة ٥٨٥ هـ .

١٢ ـ أبو بكر بن يحيى الجذامي المالقي ، المتوفى سنة ٨٥٧ هـ .

١٣ ـ حسن بن أحمد الفارقي ، المتوفى سنة ٤٧٧ هـ .

١٤ ـ أبو الحسن علي بن حسين المعروف بشميم الحلِّي النَّحوي ، المتوفي سنة ٦٠١ هـ .

١٥ ـ أبو السعادات هبة الله بن علي بن الشَّجريّ البغدادي ، المتوفى سنة ٥٤٢هـ .

١٦ ـ أبو عبد الله محمد بن علي بن حميدة الحلِّي ، المتوفى سنة ٥٥٠ هـ .

١٧ ـ ابن البرهان الموصلي .

١٨ ـ شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخبَّاز الاربلِّي النحوي ، المتوفى سنة ٦٣٧ هـ .

١٩ ـ أسعد بن نصر بن العبرتي ، المتوفي سنة ٥٨٩ هـ .

٢٠ ـ وشرح أبياتَهُ أبو نصر حسن بن أسد الفارقي ، المتوفى سنة ٤٨٧ هـ[١] .

---

(١) اعتمدنا في إعداد قائمة الشروح هذه على : كشف الظُّنون : م ٢ : ص ١٥٦٣ . والذريعة الى تصانيف الشيعة : جـ ١٤ : ص ٤٧ . وروضات الجنات : ص ٤٤٦ . وتاريخ الأدب العربي ـ لبروكلمان : جـ ٢ : ص ٢٤٧ .

١٣ ـ النُّسخ التي اعتمدنا عليها في التحقيق :

لكتاب (اللمع) نسخ متعدِّدة موزَّعة في أماكن شتَّى من العالم ، ولكن ما وصلت اليه يدُنا ثلاثُ نسخ فقط . وذلك لظروف خاصَّة . وأنا أعلم ـ يقيناً ـ أنْ ليس في العلم عُذْرٌ لظروف خاصَّة أو عامَّة . وهذه أوصافها .

١ ـ نسخة بقلم معتاد بخط محمد بن شرف الكلائي كتبها سنة ٧٥٣ هـ . عن نسخة مكتوبة قوبلت على نسخة عليها خط المصنِّف ، ومسطرتها مختلفة ضمن مجموعة من ورقة (١ ـ ٢٤)[1] تليها مباشرة نسخة من كتاب (أسرار العربية) لعبد الرحمن الأنباري النحوي ، مكتوبة بخطِّ النَّاسخ نفسِهِ (محمد بن شرف الكلائي) . وهي نسخة تامَّة صحيحة الضبط كتبت بالخط النَّسْخيّ ، مشكولة الى حدٍّ كبير ، جعلتها أصلاً ، ورمزت لها بالحرف (ك) .

٢ ـ نسخة جيِّدة صحيحة مشكولة تامَّة ، كتبت بخطِّ نسخي جميل بحروف بارزة واضحة ، تقع في (٦٦) ورقة ، مسطرتها (١٥) سطراً في الصفحة الواحدة . كتبت سنة ٦٨٠ هـ بخطِّ محمد بن محمد خواجة الأرغياني ثمَّ الجهاني بمدينة السلام في المدرسة المستنصرية ـ كما جاء في آخرها ـ . وهذه النُّسخة من مصوَّرات دار الكتب المصرية برقم (١٧١٩ نحو) ولم تشر الدلائِل الى مكان المخطوطة المصوَّر عنها . وهذه النُّسخة ، وإن كانت تتميز عن سابقتها بوضوح الحروف ، وتمام الشَّكل ، وجودة الخط ، وسبق النَّسخ ، إلَّا أنَّني لم أتخذها أصلاً ، لأن النسخة (ك) تتميَّز عنها كونها (قوبلت على نسخة عليها خط المصنِّف) فهي بمنزلة النُّسخة الأم [illegible] الحرف (ح) .

---

(١) فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية : ق ٢ ص ٢٤٧ .

٣ ـ نسخة مكتوبة بالخط الفارسي كثيرة الخطأ والسَّقط ، ويبدو أنَّ ناسخها لم يرزق الدقَّة والضبط في الكتابة ، أو أنه نقلها عن نسخة تتصف بعدم الدقة ، والضبط . وعلى هذه النسخة هوامش نقلت من كتب مختلفة ، أشهرها شرح (الجامي على الكافية) . كتبت هذه النسخة سنة ١٠٢٢ هـ ، بخطٍّ الناسخ مصطفى بن مؤمين وتقع في (٤٦) ورقة ، ومسطرتها مختلفة . وهي من مخطوطات دار الكتب المصرية تحت رقم (٣٨٥ تيمور) . ورمزت اليها بالحرف (م) .

كما اعتمدنا في التحقيق على عدَّة شروح لكتاب اللُّمع ـ وقعنا عليها ـ احتوت المتن مستقلاً عن شَرحِهِ (فالشرح اذا احتوى المتْنَ ، فهو عبارة عن نسخة)[١] . خاصةً أنَّ الشَّارح ، لم يهذِّب المتن ، ولم يصحِّحْ ما يراه خطأً فيه ، وإنَّما أثبته كما هو ثم أورد شرحه واستدراكاته عليه في أثناء الشرح . وهذه الشروح هي :

١ ـ (البيان في شرح كتاب اللُّمع) لأبي البركات عمر بن ابراهيم بن محمد العلوي الكوفي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ ، ومنه نسخة مصورة موجودة في مكتبة (الامام الحكيم) في النجف الاشرف عن نسخة خطيَّة موجودة في المكتبة الظاهرية . كتبت سنة ٥١٥ هـ بخطٍّ (أبو القاسم بن موسى المعرِّي) وتقع في (١٧٧) ورقة ، ناقصة الاول .

٢ ـ (الغُرَّة في شرح اللُّمع) لسعيد بن مبارك بن الدهّان النحوي المتوفى سنة ٥٦٩ هـ وهو شرح كبير ولا مثل له مع كثرة شروحه[٢] . ولذي بين أيدينا من شرح ابن الدهان ناقص رغم أنَّنا نملك منه نسختين :

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب . براجستراسر : ص ٣٩ .

(٢) كشف الظنون : م ٢ : ص ١٥٦٣ .

أ ـ نسخة تبدأ من باب (المفعول به) وتنتهي بـ (باب النِّداء) ، وهي الجزء الثاني مِنَ الشَّرح حسب تقسيم الناسخ ـ الذي جعله ثلاثة أجزاء ـ ويقع في (٢٧٢) ورقة وهو منقول عن الأصل بخطِّ المصنِّف . وتم النَّسْخ سنة ٦١٤ هـ . وهي مِنْ مخطوطات دار الكتب المصرية تحت رقم (١٧١ نحو) .

ب ـ نسخة أخرى تبدأ من باب (النكرة والمعرفة) الى تمام الكتاب ، وهي ـ كما يبدو ـ المجلد الثاني وفق تقسيم الشارح ، وتقع في (٣٤٩) ورقة بضمنها ستة أبواب أضافها ابن الدهّان الى الشرح في مسائل لم يتعرَّض لها ابن جنّي في لُمَعِهِ ، فخصص لها ابن الدهّان أبواباً مستقلَّة . وهذه النسخة غفْل من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ، وهي مصورة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية عن مخطوطة مكتبة شهيد علي برقم ٩٤٩ .

ونُسخ الشروح هذه استفدتُ مِنْ متن اللمع الذي تضمنتهُ مستقلاً إستفادة كاملة في المقابلة بين النسخ ، وتوثيق النص ، لكني لم أضع لها رموزاً ولم أشِر اليها اكتفاء بالنسخ (ك ، خ ، م) وخشية إثقال الهوامش برموز لا ضرورة لها ، وخاصة أن المتن الموجود ضمن هذه الشروح يكاد يكون مطابقاً لمتن النسخة (ك) التي اتخذناها أصلاً ، إلاَّ في فروق طفيفة ، تقع في النسخ المتعدِّدة .

كما استأنسنا ـ في التحقيق ـ بشرحين آخرين مخطوطين تداخل متن اللمع واختلط مع شرحِهِ ، بحيث لا يمكن الفصل بينهما . وهذان الشَّرحان هما .

١ ـ شرح اللُّمع لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي الموصلي المتوفى سنة ٤٤٢هـ وهو تلميذ ابن جنِّي ، وهو شرح قيِّم التزم فيه الشارح منهجاً لغوياً هو نتاج الثمانيني لابن جنِّي . ويقع الشرح في ٣٠٣ ورقة . وتمَّ نسخهُ سنة ٥٧٦هـ . وهذه النسخة موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٧٠ نحو) .

٢ ـ شرح اللمع لأبي نصر القاسم بن محمد بن مناذر الواسطي الضرير استاذ ابن بابشاذ (من علماء القرن الخامس الهجري) ، يقع الشرح في ١٢٥ ورقة . وتمَّ نسخُهُ سنة ٥٨٤ هـ[1] .

١٤ ـ عملنا في التحقيق :

١ ـ مقابلة النسخ المخطوطة ، واتخاذ النسخة (ك) أصلاً ، والاشارة الى الاختلاف الحاصل بينها وبين النسختين المرموز اليهما بـ (خ) و(م) اضافة الى الاستفادة من شروح الكتاب ، سواء ما كان فيها المتن منفصلاً عن الشرح أم مندمجاً فيه ، توخياً الوصول الى أقرب صورة للنصِّ ، كما وضعه المصنِّف . وقد تحقق ـ في نظري ـ هذا الأمر بدرجة كبيرة .

٢ ـ تخريج الآيات القرآنية الكريمة .

٣ ـ تخريج الشَّواهد النَّحويَّة من دواوين الشعراء ، أو من المجاميع الشعرية أو من مصادر الأدب ، أو من الكتب النحويَّة ، أو من المعاجم اللغوية ، أو من جميعها أحياناً ، ونسبة هذه الشواهد ـ إن كانت غير منسوبة في المتن ـ الى قائلها إنْ أمكن ، وشرح لغة الشاهد التي نرى غرابتها ، كما بيَّنا وجه الاستشهاد بالشاهد .

٤ ـ التعريف بالأعلام الواردة أسماؤهم في المتن ، وخاصة الشعراء .

٥ ـ ذكر البحْر الشعري لكل شاهد .

٦ ـ تفسير الكلمات الغريبة التي وردت في المتن .

---

(١) وقد تَّم تحقيقه وطبع على الرونيو لنيل شهادة الماجستير من كلية الآداب ـ جامعة القاهرة عام ١٩٧٣ من قبل (حسن عبد الكريم الشَّرْع) .

٧ ـ توضيح بعض المصطلحات النحويَّة التي وردت في الكتاب ، والتي أصبحت غير متواضع عليها في النحو الذي ندرسه اليوم في كتب النُّحاة المتأخِّرين ، بعد أن كانت مصطلحاً عليها زمن وضع الكتاب .

٨ ـ الالتزام بالقواعد الاملائية المتواضع عليها ـ اليوم ـ عند النَّسخ دون الاشارة الى الصورة الاملائية التي وردت في النصِّ ، فذلك كثير ، كمثل إعلال الياء في نحو : قائل ، قائم ، جائز . أو حَذْف همزة الممدود ، أو رسم الهمزة المتوسطة والمتطرفة .

٩ ـ الاستعانة ـ في الغالب ـ بشروح الكتاب التي أشرنا اليها في تبسيط عبارة أو بسطها ، أو في ايضاح مثال ، أو في تحقيق قاعدة ، أو في إيراد استدراك ، أو التنبيه على وجود خلاف في رأي ، أو تخصيص عام ، أو تصويب خطأ . . . . وما شابه ذلك ، فضلاً عما في ايراد الشرح من توثيق لمتن الكتاب علمياً .

وقد كلَّفنا هذا الأمربذل كثير مِنَ الجهد في قراءة آلاف من الصفحات المخطوطة مِنْ شروح اللُّمع التي وَقَفْنا عليها ، واستخلاص أنسب التعليقات لموضع من المواضع ، بعد الموازنة بين الشروح . وهذا يتطلب من الجهد والوقت الشيء الكثير . . . . ولكننا التزمنا به في عموم الكتاب ، بل إننا نذكر تعليقتين من شرحين مختلفين في أمر واحد ، حينما نرى أنَّ التعليقة الواحدة لا تفي بما نروم ، أو أن إحدى التعليقتين فيها من الافادة غير تلك الافادة التي توردها التعليقة الأخرى .

وربَّ معترض على عملنا هذا في تحقيق الكتاب ، يقول : إنَّ القصد من التحقيق هو تثبيت النَّصِّ في أقرب صورة لما وضعه المؤلف . . وإنَّ التحقيق يقتضي بعض الأمور الفنِّيَّة المتَّفق عليها ، فما معنى أن نثقل الكتاب بالهوامش ، حتَّى أنَّها تكاد تطغى على الأصل ؟

أقول لهذا المعترض : قولك هذا لا جدال فيه . . . ولكنَّ الذي دفعني الى إيراد هذه التعليقات أُمور :

الأوَّل : إن كتاب (اللمع في العربيَّة) كتاب مُختصر في أصل وضعه ، فهو موضوع للمبتدئين في علم النَّحو ، أو لهؤلاء الذين يريدون أن يأخذوا ـ على عجالة ـ من كلِّ علمٍ بطرف ، لينصرفوا الى موضوع تخصُّصهم . ولكن ليس معنى هذا أنَّ دارسيه ومدرسيه ، كانوا يكتفون بهذه العجلة عند تدارُسِهِ ، وإنما كانوا يتبسَّطون فيه ، فيوردون الأمثلة تلو الأمثلة ، ويوردون شواهد أخرى ، ويذْكرون اختلاف النحاة في المسائل المعروضة ، ويعلِّلون بعض الظواهر النحويَّة المذكورة فيه ، ويستدركون بذكر الشَّاذّ ، ويستطردون الى مسائل لم يتعرَّض لها الكتاب . . . وليس أدلَّ على ذلك من هذه الشروح الكثيرة التي وضعت للكتاب ، والتي هي في أصل وضعها دروس تُلقى ، ومسائل تملى قبل أنْ تأخذ صورتها النهائيَّة على شكل كتاب ، وما اختلاف النُّسخ المخطوطة بين هذه الشروح بعضها والبعض الآخر إلا مصداقٌ لكلامنا . . .

فاذا اقتصرنا على تثبيتنا متن الكتاب ، فذلك معناه فوات جلِّ الفائدة المتوخاة من نشره على محبِّي العربيَّة ، ودارسيها ، ومتتبعي حقائقها .

الثاني : إنَّنا التزمنا خطَّة ـ قليلاً ما خرجنا عليها ـ وهي أنَّنا اكتفينا بايراد التعليقة من شروح (اللمع) دون غيرها من الكتب ، ذلك أن هذه الشروح تحمل روح الكتاب ، وتلتزم منهجه ، وتجعله محوراً للبحث والتحقيق ، وضرب المثل ، وايراد الشاهد . . . وهذا الأمر يسوِّغ ـ الى حدٍّ كبير ـ ايراد مثل هذه التعليقات ـ وان كانت تثقل هوامش الكتاب ـ ويخفِّف من عبئها ، فهي امتدادٌ للكتاب ، وتوسعةٌ لهُ .

الثالث : إنَّ التعليقات التي اجتزأناها من شروح غير مطبوعة ـ ومن المحتمل

أنَّها لن تطبع في وقت قريب ـ فايرادها هو تذكير بهذه الشروح ودعوة الى نشرها ، والانتفاع بها ، وقد عملتُ على تحقيق هذا الهدف ، فأوردتُ من التعليقات ما يلقي ضوءاً على الكتاب ، ويوضح مناهج شارحيه ، ويعكس ثقافتهم ، ويظهر مدى إلمامهم بالظواهر النحويَّة واللغويَّة ، وموقفهم من قضاياه ، واختلاف فهمهم ، ودقة عبارتهم ومصطلحهم .

ولا أبالغ إنَّ قلتُ : إنَّ هذه الشروح هي أقرب الى المنهج الصحيح في دراسة النحو وفَهْمه ، واستيعاب حقائقه ، وتحقيق الغرض من تدريسه ، من هذه الكتب المتأخِّرة التي أخضعت اللغة ، والنَّحر ، لمنهج عقليٍّ صارم ، وصيَّرتهما علمين ، تجريديين ، بعيدينِ عن الواقع بعد أن كانا جزءاً مِنْهُ .

والله نسأل العون والسداد في عملنا هذا وفي أعمال لاحقة إن شاءَ تعالى .

حامد المؤمن

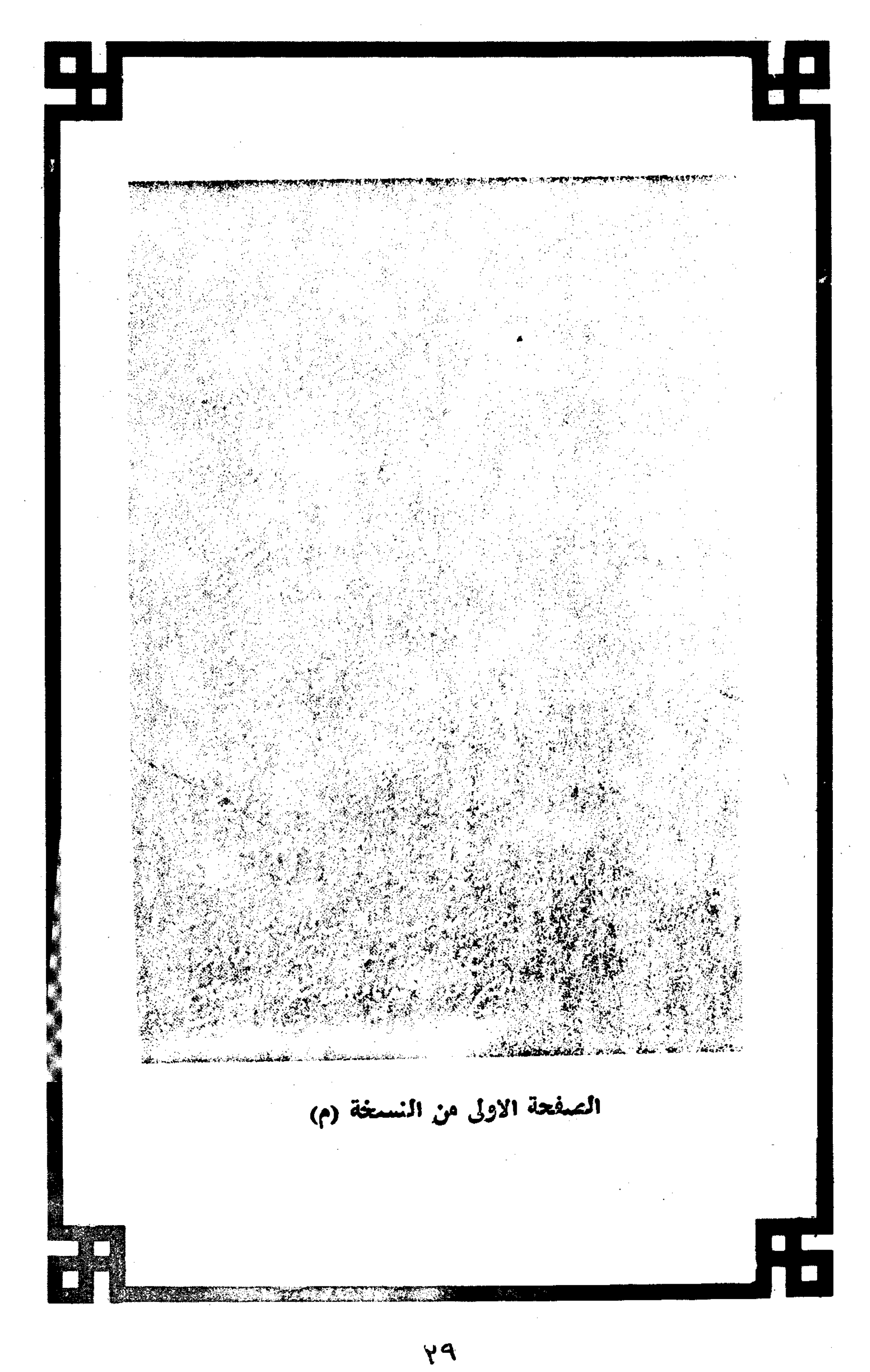
النجف الأشرف

رمضان ١٤٠١ هـ

تموز ١٩٨١ م

الصفحة الاولى من النسخة (ك)

الصفحة الاولى من النسخة (خ)



الصفحة الاولى من النسخة (م)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ك)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ض)

الصفحة الأخيرة من النسخة (م)



تأليف

أبي الفتح عثمان بن جني

المتوفى سنة ٣٩٢هـ

تحقيق

حامد المؤمن

بسم الله الرحمن الرحيم

وبهِ نستعين (١)

(١/أ) قالَ أبو الفَتْحِ عثمان بن جنّي النَّحويّ (٢) ـ رَحِمَهُ الله ـ (٣) :

الكلام (٤) كلُّه ، ثلاثةُ أضْربٍ : اسمٌ ، وفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ جاء لمعنى .

فالاسمُ (٥) : ما حَسُنَ فيه حَرْفٌ من حروفِ الجرِّ ، أو كان عبارةً عن

(١) (وبه نستعين) : ساقطة من (م) .

(٢) (النَّحوي) : ساقطة من (خ) .

(٣) عبارة : (قال ابو الفتح عثمان بن جني النَّحوي ـ رحمه الله ـ) : ساقطة من (م) .

(٤) قال الثمانيني : (أعلم أنَّ الكلمة عند أهل اللُّغة تقع على القليل والكثير ، يدلّك على ذلك قولهم : ذاك قال كلمتَهُ. يريدون : قصيدته ، أو رسالتَهُ ، أو : خطبتَهُ . وكُل واحد مِنْ هذه تشتمل على كلام طويل ، وجملٍ كثيرة) .

ق : ١

(٥) قال الواسطي : (فأمَّا الاسم ، فلاَ حّد لَهُ عند (سيبويه) ، وله علامات يعرف بها ، منها : دخول الالف واللام ، وحرف الجّر ، والتنوين ، ونحو ذلك عليه ، وقد حّدهُ (ابن السرّاج) فقال : هو لفظ يدلّ على معنى في نفسِهِ ، غير مقترنٍ بزمان محتمل) .

وقال الثمانيني : (واختلف الناسُ في حّد الاسم :

فقال قوم : حَدُّ الاسم : ما أفادَ مع إسم مثله علىٰ وَجْهٍ من الوجوهِ .

وقال قوم : حَدُّ الاسم : ما استحّق التنوين في أوّل وضعِهِ . فاذا عورضوا بالاسماء المبنيَّة ، قالوا : إنما بنيت هذه الاسماء لمشابهة الحروف ، ولو نزعْنا عنها شِبْهَ الحرف ، لعادَ اليها التنوين .

وقال قوم : كلُّ كلمة دلَّت على معنى في نفسها مجرَّدِ مِنْ زمانٍ مخصوص فهي إسم . .) .

ق : ٤

شخص .

فحرف الجرِّ ، نحو قولك : مِنْ زَيدٍ ، وإلى عمروٍ . وكونُهُ عبارةً عن شخص ، نحو قولك : هذا رَجُلٌ ، وهذهِ امرأةٌ .

والفِعْل [١] : ما حسُنَ فيه (قد) ، أو كان أمْراً .

فأمّا (قد) ، فنحو قولك : قد قام ، وقد قَعَدَ وقَدْ يقوم ، وقد يقعُدُ .

وكونُهُ أمراً ، قولُك [٢] : قُمْ ، واقعَدْ .

والحرف [٣] ، ما لم تحسُنْ فيهِ علاماتُ الاسماءِ ، ولا علاماتُ الأفْعالِ ،

---

(١) قال الواسطي : (أمَّا الفِعْلُ فحُدهُ : ما أُخِذَ مِنَ المصدر ، ودلَّ على زمانٍ . ومِنْ علاماتِهِ : حسن دخول (قد) و (السين) ، و (سوف) عليه .

وفِعْل الأمر لا يدخل عليه (السين) و (سوف) و(قد) . أمَّا (قد) فلا يدخل عليه ، لأنَّهُ يُقرِّب الى الحال ، وفعل الأمْر مستقبل ، ولا يجتمعان ، و (سوف) و (السِّين) لا يدخلانه أيضاً ، لأنَّهما يختصان بالاستقبال ، وهذا مستقبل فلا يُجمع بين علامتي استقبال في فِعْلٍ واحد) . ص ٤ .

وقال الثمانيني : (الفِعْل : ما أخبر به ، ولم يُخبِرْ عنه ، وحُدِّث به ، ولم يُحَّدث عنه ، وأُسنِدَ ، ولم يُسند إليه . نحو : قام زيدٌ . ويذهب عمرو) ..

ق : ٧

(٢) في (خ) : نحوُ قولِكَ .

(٣) قال الثمانيني : (فأمَّا الحرف ، فما لا يجوز أن يُخبَرَ به ، ولا عنه ، ولا يُحَّدثُ به ، ولا عنه ، ولا يُسنَدُ ، ولا يُسنَدُ اليه . ومن علامات الحرف ـ أيضاً ـ أنَّه لا تحسُنُ فيهِ علامات الاسماء ، ولا علامات الأفعال ، ومن علامات الحرف ـ أيضاً ـ ألاّ يكون له معنىً في نفسِهِ ، وإنَّما يكون معناهُ ـ أبَداً ـ في غيره . ومن علامات الحرف ـ أيضاً ـ أنَّه لا يجوز أن يكون أحدَ جزئي الجملة المفيدة التي هي فعل وفاعل ، ومبتدأ وخبر . .) . ق : ٩

وقال أيضاً : ـ (واعلم أنَّ الحروف على ضربينِ : حرف مشترك ، وحرف مختَصّ . فأمَّا المشترك ، فحروف الاستفهام ، وحروف العطف . وإنَّما سُمِّيت مشتركة لأنَّها تدخل على الأسماء ، والأفعال . =

وإنَّما جاء لمعنىً في غَيرِهِ ، نحو : (هل) ، و (بل) ، [(وقد)][1] ، فلا تقول[2] : مِنّ هل ، ولاَ قَدْ بَلْ[3] . ولا تَأْمُرُ به .



= وإذا كان الحرف مشتركاً لم يجُز أن يؤثر إعراباً . وأمَّا المختصُّ ، فعلى ضربين : مختصّ بالاسماء ، ويمتنع دخولُهُ على الفِعْل ، ومختصّ بالفعل ويمتنع دخوله على الأسماء ، لأجل اختصاصه بالفِعْلِ . والمختص بالأسماء على ضربين : مختصّ يؤثِّر إعراباً ، ومختَصّ لا يؤثِّر إعراباً . ومثال المختصّ الذي لا يؤثر الاعراب : الالف واللام . . وأمَّا المختص الذي يؤثر الاعراب ، فعلى ضربين : ضرب يؤثِّر في اسم واحدٍ ، وضرب يؤثِّر في إسمين .

والضرب الذي يؤثِّر في اسمين ، فهو : (إنّ) وأخواتها . . . فأمَّا ما يعمل في اسم واحد ، فعلى ضربين : ضرب ينوب عن الفعل ، وضرب لا ينوب عن الفعل .

فأمَّا الذي ينوب عن الفعل ، فحرف النِّداء ، نحو : يا عبدَ الله . واخواتها . وامَّا ما يختص بالاسم ، ولا يشبه الفعل ، ولا ينوب عن الفعل ، فحروف الجّر كلِّها ، نحو : بزيد ، ولزيد . . .)

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) . ق : ١٠

(2) في (خ) و (م) : لا تقول .

(3) في (خ) و (م) : قَدْ هَلْ .

باب : المعرَب والمبنيّ

الكلام [1] في الأعِراب والبناء على ضربين : معربٌ ، ومبنيٌّ .

والمعربُ [2] على ضربين : الأوَّلُ [3] : الاسمُ المتمكِّنُ [4] . والآخَرُ : الفِعْلُ المضارِعُ . وما عداهما مِنْ سائر الكلام ، فمبنيٌّ [5] .

فالاسم المتمكِّنُ : ما تغيّر آخرُهُ ، لتغيّر العامِلِ فيه، ولم يشابِهِ الحَرْفَ. نحو قولك : هذا زيدٌ . ورأيتُ زيداً . ومررتُ بزيدٍ .

والفعل المضارع : ما كانت في أوَّلِهِ احدى الزوائد الأرْبَع ، وهي : الهَمْزَةُ والنُّونُ ، والتَّاءُ ، والياءُ .

فالهَمْزةُ : للمتكلّم ـ وَحْدَهُ ـ نحو : أقوم أنا .

والنُّون : للمتكلِّم ، اذا كان مَعَهُ غيرُهُ ، نحو : نقوم نَحْنُ .

---

(١) في (ك) : (الاسم) . وما اثبتناه من (خ) و (م) هو الصحيح .

(٢) في (خ) : فالمعرب .

(٣) (خ) و (م) : احدهما .

(٤) قال الواسطي : (الاسماء على ثلاثة أضربٍ : ـ
أمكن : وهو ما دخَلَتْهُ الحركاتُ الثلاث والتنوين ومتمكِّن : وهو ما دخلَهُ الرفعُ والنَّصْبُ ، ولم يدخلْهُ جَرٌّ ، ولا تنوينٌ ، وهو الذي لا ينصرفُ .
وغير المتمكِّن : وهو المبنيَّات ، ولا يخلو المبنيُّ مِنْ أنَ يتضمَّنَ معنى الحرف . نحو : أينَ ، وكيف . تضمَّنا معنى حرف الاستفهام . أو يقع موقع المبنيّ ، نحو : تراكِ ، وحذارِ . وقع موقع : اتركْ ، واحذَر) . ص ٥ .

(٥) في (ك) : فهو غيرُ مُعْرَبٍ . وما اثبتناهُ من (خ) و (م) هو الأوفق للمصطلح عليه .

والتاء : للمذكَّرِ المخاطبِ[1] ، نحو : تقومِ أنتَ . وللمؤَّنثةِ[2] الغائبةِ ، نحو : تقوم هي .

والياء : للمذكَّر الغائب ، نحو : يقوم هوَ .

وحرفُ الاعراب مِنْ كلٍّ مُعْرَبٍ : آخرُهُ ، نحو : (الدال) ، مِنْ : (زيدٍ) ، و (الميم) مِنْ : (يقومُ) .

---

(١) في (خ) : الحاضر . وساقطة من (م) .

(٢) في (خ) : المؤنَّث .

باب : الاعراب والبِناء

الاعراب ضِدُّ البناء في المعنى ، ومثلُهُ [1] في اللّفظِ ، والفَرْقُ بينهما : زوال الاعراب لتغيُّرِ العامِلِ وانتقالِهِ ، ولزوم البناءِ الحادثِ لتغيّرِ عاملٍ وثباتِهِ [2] .

والاعرابُ : أرْبعةُ أضرُبٍ : رَفْعٌ ، ونَصْبٌ ، وجَرٌّ ، وجَزْمٌ .

فالرَّفْعُ ، والنَّصْبُ ، يشتركُ فيهما الاسمُ والفِعْلُ .

والجرُّ يختصُّ بالأسماء ، ولا يدخُلُ الأفعالَ .

والجَزْمُ ، يختصُّ بالأفعالِ ، ولا يدخُلُ الاسماءَ .

والبناء ، أرْبَعةُ أضرُبٍ : ضمٌّ ، وفَتْحٌ ، وكَسْرٌ ، وَوَقْفٌ .

فالضمُّ يكون في الاسمِ ، نحو : حيثُ ، وقَبْلُ [3] ، وبَعْدُ [4] . وفي الحرفِ ، نحو : مُنْذ . في لُغَةِ مَنْ جَرَّ بها [5] - . ولا ضمَّ في الفعْلِ .

والفَتْحُ يكون في الاسمِ ، نحو : أين ، وكيفَ . وفي الفِعْلِ ، نحو : قامَ ،

---

(١) في (م) : ومثله . وهو تصحيف واضح من الناسخ .

(٢) قال الواسطي : (الأعراب قد يخالف البناء من وَجْهٍ ، ويوافقُهُ من وَجْهٍ : فوجهُ موافقتهِ أنّ فتحة الاعراب كفتحة البناء ، وضمَّتَهُ كضمَّتِهِ .
ووَجْهُ مخالفتِهِ إيَّاه أنّ حركة الاعراب تكون بعاملٍ ، وتتغيَّر بتغيُّرِهِ ، والبناء لا يتغيّر ، وان تغيَّرتِ العواملُ . وقد قال (سيبويه) : الاعرابُ ما تغيَّر بعامل وزال بزوالِه ، والمبنيُّ بضِّد ذلك) ص : ٧ .

(٣) في (خ) : من قبل .

(٤) في (خ) : من بعدُ .

(٥) في (م) : فيمن جَّر بها .

وقَعَدَ . وفي الحَرْفِ ، نحو : إنَّ ، وثُمَّ .

والكَسْرُ يكون في الاسمِ ، نحو : أمسِ ، وهؤلاءِ . وفي الحرفِ ، في جَيرِ[1] . وفي لام الاضافةِ[2] ، وبائها ، نحو : لِزَيدٍ ، وبِزيْدٍ . ولا كسر في الفِعْلِ .

والوقف يكون في الأسمِ ، نحو : مَنْ ، وكَمْ . وفي الفِعْل ، نحو : خُذْ ، وكُلْ . وفي الحرف ، نحو : هَلْ ، وَبَلْ .

---

(١) جيرِ : حرف جواب بمعنى (نَعَم) .

(٢) يسمّي بعض القدماء حروف الجّر : حروف الاضافة .

باب : إعراب الاسم الواحد [1]

الاسم المعرب على ضربينِ : صحيحٌ ، ومعتَلٌّ .

فالصحيح [- في هذا الباب -] [2] ما لم يكن حرفُ إعرابه ألفاً ، (١/ب) ولا ياءً قبلها كسْرةٌ ، نحو : زيدٌ وعَمْروٌ . وهو على ضربين : منصرفٌ ، وغيرُ منصرفٍ .

فالمنصرف ما لم يشابِهِ[3] الفِعْلَ مِنْ وجهينِ وتدخلُهُ الحركاتُ الثلاثُ : الضَمّةُ ، والفَتْحةُ ، والكسرَةُ ، والتنوينُ . ويكون آخرُهُ - في الرَّفْعِ - مضموماً [4] ، وفي النَّصْبِ مفتوحاً ، وفي الجَرِّ مكسوراً .

تقول في الرفع : قام زيدٌ يا فتى . وفي النصب : رأيتُ زيداً يا فتى . وفي الجرِّ : مررتُ بزيدٍ يا فتى . فضمَّهُ (الدال) : علامةُ الرَّفْعِ ، وفتحتُها : علامةُ النَّصْبِ ، وكسرتُها : علامَةُ الجرِّ . ودخلَ التنوينُ الكلامَ علامةً للأخفِّ عليهم [5] .

والأمكنُ [6] - عندهم - وهو الواحد النَّكرةُ .

والمضاف كالمفرد - فيما ذكرنا - تُعْرِب الأَوَّلَ بما يستحقّهُ مِنَ الأعِراب ، إلّا

---

(١) قال الواسطي : (وإنما قال : (اعراب الاسم الواحد) احترازاً من التثنية والجمع) ص ١٣ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) .

(٣) في (م) : ما لم يشابهه الفعل .

(٤) في (م) : ويكون آخره مضموماً في الرَّفْعِ .

(٥) (عليهم) : ساقطة من (م) .

(٦) الأمكن : ما دخلتْهُ الحركات الثلاث : - الرفع والنَّصْبَ والجَّر - والتنوينُ .

أنك تحذفُ منه التنوينَ للاضافةِ ، وتجرُّ الثانيَ باضافةِ الأوَّلِ اليه ، على كلٍّ حالٍ .

تقول : هذا غلامُ زيدٍ . ورأيتُ غلامَ زيدٍ . ومررتُ بغُلامِ زيدٍ .

وغيرُ المنصرف : ما شابَهَ الفَعْلَ مِنْ وجهينِ وتدخُلُهُ الضمةُ والفتحةُ ، ولا يدخلُهُ جرٌّ ، ولا تنوينٌ ، ويكون آخرُهُ في الجرِّ مفتوحاً[١] .

فإنْ أضيفَ ، أو دخلتْهُ الألف اللام ، فأُمِنَ فيه التنوين [٢] ، دخلَهُ الجرُّ في موضعِ الجرِّ ، تقول ـ في الرفع ـ : هذا أحْمَدُ وعُمَرُ . وفي النصبِ : رأيت أحمدَ وعُمرَ . وفي الجرِّ : مررتُ بأحمدَ وعُمرَ .

وتقول مَعَ الاضافة : عجبتُ من أحمدِ كم [٣] ، وعُمَرِ كم . ومع الالف واللام : عجبت مِنْ الفَرَسِ الأشْقَرِ [٤] . ونظرتُ الى الرّجُلِ الأسْمَرِ .

فانْ وقفْتَ على المرفوع والمجرور [ـ من هذا البابَ ـ] [٥] حذفت التنوين ، لأنَهُ زائِدٌ لا يوقَفُ عليه ، واسكنْتَ آخرهما ، لأنَّ [٦] العربَ إنّما تبتدىء بالمتحرِّك ، وتقِفُ على الساكن .

تقولُ في الوقف : هذا زَيْدْ . ومررتُ بزيْدْ .

فاِن وقفْتَ على المنصوب المنوَّن ، أبدلْت مِنْ تنوينهِ [ـ في الوقف ـ] [٧]

---

(١) في (م) : ويكون آخرُهُ ـ في الرفع ـ مضموماً ، وفي النصب والجُر مفتوحاً .

(٢) لا يجتمع التنوين مع الاضافة او الالف واللام في اسم واحد .

(٣) في (م) : احدِكم . وهو تصحيف وتحزيف من الناسخ .

(٤) (الأشقر) : ساقطة من (م) .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) . ويقصد بـ (هذا الباب) : الاسم الصحيح .

(٦) في (ك) : إلاّ أنّ . وما أثبتناه ـ من : ـ (خ) و (م) ـ هو الصحيح ليستقيم المعنى .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) و (م) .

ألفاً .

تقول في الوقف : رأيتُ زيدا .

فإنْ لم يكن المنصوب منوَّناً ، كان الوقْفُ عليهِ ساكناً كالمرفوعِ والمجرور

تقولُ في الوقف : ضربتُ عُمَرْ . وأكرمتُ الرَّجُلْ .

باب : إعراب الاسم المعتلّ

وهو (١) على ضربين : منقوص ، ومقصور .

فالمنقوص : كلُّ اسمٍ وقعتْ (٢) في آخرِهِ ياءٌ ، قبلَها كسرةٌ ، نحو : القاضي ، والداعي . وهذه الياءُ لا تدخلُها ضمّةٌ ، ولا كسرةٌ ، وإن لقيها ساكنٌ ـ بَعْدَها ـ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين . تقول في الرفع : هذا قاضٍ يا فتى . وفي الجرِّ : مررتُ بقاضٍ يا فتى . وكان الأصلُ فيه : هذا قاضيٌ . ومررتُ بقاضيٍ . فأُسكِنتَ الياءُ استثقالاً للضمَّةِ ، والكسرةِ عليها ، وكان التنوينُ ـ بعدَها ـ ساكناً ، فَحُذِفت الياءُ ، لالتقاء الساكنينِ ، وبقيت الكسرةُ ـ قبلَها ـ تدلُّ عليها فانْ نصبْتَ المنقوصَ ، جرى مجرى الصحيح ، لخفَّةِ الفتْحةِ ، تقول في النّصبِ : رأيتُ قاضياً يا فتى . ففتْحَةُ الياءِ علامةُ النّصْبِ .

وإن (٣) وقفتَ على المرفوع (٤) والمجرور ، حذفْتَ الياءَ ، ووقفْتَ على ما قبلها ساكناً (٥) . تقول في الوقف : هذا قاضْ . ومررتُ بقاضْ .

ويجوز أنْ تقف بالياء ، فتقول : هذا قاضي . ومررتُ بقاضي . وتقول في

---

(١) في (خ) و (م) : الاسم المعتلّ .

(٢) في (خ) : وقع .

(٣) في (خ) و (م) : فانْ .

(٤) في (خ) : على المجرور والمرفوع . وفي (م) : على المرفوع ـ مِنْ هذا ـ والمجرور .

(٥) قال الواسطي : (فأمّا الوقف على ما فيه التنوين (فمذهب «سيبويه») أنّه يقف بلا ياء ، وعِلّته أنّه يُجري الوقف مجرى الوصل) . ص : ١٨ .

النّصبِ : (٢/أ) رأيتُ قاضياً . تقف بالألف ، كما تقول : رأيتُ[١] زيداً .

فإنْ زال التنوينُ عن هذهِ الأسماء بالألف واللّام ، أو الاضافةِ ، كانت الياءُ ساكنةً في الرفع والجرِّ ، ومفتوحةً[٢] في النَّصْبِ . تقول في الرفع : هذا القاضي ، وهذا قاضيك . وفي الجرّ : مررتُ بالقاضي ، ومررتُ بقاضيكَ . وكان الأصْلُ فيه : هذا القاضيُ . ومررتُ بالقاضيِ . وهذا قاضيُكَ . ومررتُ بقاضيِك . فأُسكِنَتِ الياء ، استثقالاً للضمّةِ ، والكسرةِ ، عليها ، وبقيتْ ساكنةً .

وتقول في النصبِ : رأيتُ القاضيَ ، ورأيتُ قاضيَك . ففتحةُ الياءِ ، علامةُ النصبِ .

فإنْ وقَفْتَ على ما لا تنوينَ فيه ، وقَفْتَ بالياءِ ساكنةً ، تقولَ في الوقف[٣] : هذا القاضي . ومررتُ بالقاضي . ويجوز أنْ تقف بلا (ياء) . فتقول : هذا القاضْ . ومررتُ بالقاضْ . وتقول في النصب : رأيتُ القاضيَ . تقف بالياء لا غيرُ .

* * * *

وأمّا المقصور[٤] ، فكلُّ اسمٍ وقعت في آخرِهِ ألفٌ مُفْرَدةٌ ، نحو : عصًا ، ورَحى والمقصور كلُّهُ لا يدخلُهُ شيءٌ مِنَ الأعراب ، لأنَّ في آخرِهِ ألفاً . والألف لا

---

(١) في (خ) : لقيت .

(٢) في (خ) : مفتوحة . بغير (واو) العطف .

(٣) في (م) : بالوقف .

(٤) قال ابن الانباري في كتابه : (أسرار العربية) الصفحة ٤٠ : (سُمّي مقصوراً ، لأنّ حركاتِ الأعراب قُصِرَتْ عنه ، أي : حُبِسَتْ . والقَصْرُ : الحَبْسُ ، ومنه قولُهُ تعالى في سورة الرحمن : « حور مقصورات في الخيام » .

تكون إلا ساكنةً . تقول في الرفع : هذه عصاً يا فتى . وفي النصب : رأيتُ عصاً يا فتى . وفي الجرِّ : مررتُ بعصاً يا فتى . كلُّهُ بلفظٍ واحدٍ ، وسقطت الألف مِنَ اللّفظ لسكونها ، وسكون التنوين بعدَها ، وبقيت الفتحة قبلها ، تدلُّ على الألفِ المحذوفةِ .

فإنْ وقفْتَ على المرفوع ـ من هذا ـ والمجرورِ ، حذفْتَ التنوينَ ، كما فعلت في الصحيح ووقفْتَ على الالفِ التي هي حرفُ الأعراب . تقول في الوَقْفِ : هَذِهِ [١] عصا . ومررتُ بعصا .

فإنْ وقفْتَ على المنصوبِ المنوَّنِ ، أبدلتَ مِنْ تنوينِهِ ألِفاً [٢] ، وحذفتَ الألف [الأولى] [٣] التي هي حرفُ الاعراب ، لسكونها ، وسكون الالف التي هي عِوَضٌ من التنوين بعدها . تقول في الوقف . رأيتُ عصا [٤] .

فإنْ لم يكن المقصور منوَّناً ، كانتْ ألفُهُ ثابتةً على كلِّ حالٍ ، ما لم يَلْقَها

---

(١) في (م) : هَذا .

(٢) في (خ) : أبدلتَ من تنوينه ـ في الوقف ـ ألِفاً .

(٣) زيادة من (خ) و (م) .

(٤) قال الثمانيني : (وإن وقفْتَ على المنصوب المنَّون ، عُوضْتَ من تنوينه ، ألفاً ، كما فعلت في الصحيح ، فقلت : كسرتُ عصا . فقياسُهُ ان تكون الالف الاولى هي حرف الأعراب ، والثانية بدل التنوين ، كما تقول : كسرتُ قلماً . فالالف الاولى من (عصا) كالميم من (قلم) . والثانية بدل من التنوين ، واجتمع في آخر (عصا) ألفان ، ولم يجُز الجمعُ بينهما ولا اسقاطُهما ، ولا تحريكُ احدهما ، فلا بد من اسقاط احدهما ، ولا يجوز أن تسقط الثانية لأنَّها دخلت لمعنى كما لا يجوز ان تُسقِطَ التنوين لِمَا دخَل من معنى ، فاسقطت الاولى ، وهي الاصلية ، لالتقاء الساكنين ، فصار المنصوب في عداد المرفوع والمجرور إلا أنَّ الالف في النَّصْبِ بدلٌ من التنوين ، وفي الرفع والجّر هي الأصلية التي كانت سقطت في النَّصْبِ . هذا مذهب سيبويه) .

ق : ٣٥ .

ساكنٌ مِنْ كلمة بعدَها . تقول : هذهِ حُبْلَى . ورأيتُ حُبْلَى ، ومررت بحُبْلَى[1] .

وأمّا الممدود ، فكلُّ اسمٍ وقعتْ في آخرِهِ همزةٌ قبلَها ألفٌ . نحو : كساء ، ورداء . والأعراب جارٍ عليه . تقول : هذا كساءٌ ، ورداءٌ ، ورأيتُ كساءً ، ورداءً . ومررتُ بكساءٍ ، ورداءٍ .

* * *

والمهموز كلُّهُ يَجري عليه الأعراب ، كما يجري على الصحيح [2] ، تقول : هذا قارِيءٌ ، ومنشِيءٌ ، ومبتدِيءٌ . ورأيتُ قارِئاً ، ومنشِئاً ، ومبتدِئاً . ومررتُ بقارِيءٍ ، ومنشَيءٍ [3] ، ومبتدِيءٍ [3] . فاذا [4] سكن ما قبل الياءِ جرت مجرى الصحيح . تقول : هذا ظَبْيٌ ، ونِحْيٌ [5] . ورأيتُ ظبياً ، ونِحْياً . ومررتُ بظَبْيٍ ، ونِحْيٍ .

وكذلكَ الياءُ المشدَّدةُ . قول : هذا صبيٌّ ، وكرسيٌّ . ورأيتُ صبيًّا ، وكرسيًّا . ومررتُ بصبيٍّ ، وكرسيٍّ .

---

(١) حبلى : اسم ممنوع من الصرف لأنه مختوم بألف التأنيث المقصورة ، ولهذا لا يأتي منَّوناً .

(٢) قال الثمانيني : (واعلم أنّ الأعراب إنما مبيَّنٌ في المهموز ، اذا حقَّقْتَ الهمزة ، فأمَّا مَنْ خفَّفَ الهمزة فانّهُ يقدَّر حركات الاعراب على الهمزة ، كما يقدِّرها على ألف المقصور) .

ق : ٣٧

(٣) منشِيء ، ومبتدِيء : ساقطتانِ من (خ) .

(٤) في (م) : واِذا .

(٥) النِّحي : الزِّقّ الذي يُجعل فيه السَّمْنُ خاصَّة . اللسان : (نَحا) .

[الأسماء السِّتة] (١)

واعلم أنَّ في الأسماءِ الآحادِ ستةَ أسماءٍ ، تكون في الرفع بالواوِ ، وفي النصبِ بالألف ، وفي الجرِّ بالياء . وهي :

أبوكَ ، وأخوكَ ، وحَموكَ ، وهَنوكَ (٢) . وفُوكَ ، وذو مالٍ .

تقول في الرفعِ : هذا أبوكَ ، وأخوكَ ، وحموكَ ، وفُوكَ ، وهَنوكَ ، وذو مالٍ .

وفي النَّصبِ : رأيتُ أباكَ ، وأخاكَ ، وحماكَ ، وفاكَ ، وهَناكَ ، وذا مالٍ .

وفي الجرِّ : مررتُ بأبيكَ ، وأخيكَ ، وحميكَ ، وفيكَ ، وهَنيكَ ، وذي مالٍ .

فالواو : حرف الاعراب ، وهي علامةُ الرفعِ ، والألف : حرف الاعراب ، وهي علامة النَّصْب ، والياء : حرف الاعراب ، وهي علامةُ الجرِّ (٣) .

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس مثبتاً في أي نسخة من النسخ الثلاث ، وإنما استحدثناه زيادة في الايضاح .

(٢) اللسان : (هَنَو) : هنُ المرأة : فَرْجُها . أو كناية عن الشيء يستفحش ذكرُهُ .

(٣) قال الواسطي : (وهذه الحروف دليل الأعراب ، وليست إعراباً في نَفْسها ، ويدلُّك على ذلك ما هو حَرفانِ ، وهو فوك ، وذو مال . ولو جعلنا الواو إعراباً لبقي اسمٌ ظاهر على خرف واحد ، وذلك غير موجود ، فاذابطل أن يكون إعراباً ثبت أنها دليل الاعراب) . ص : ٢١ .

وقال العلويّ : (وتسميتها إعراباً إنما على سبيل التوسُّع والمجاز ، لأنَّ حقيقة الاعراب هو الطارىء على الكلمة بعد تمامها ، وهذه الواو من نفس الكلمة ، بدليل (الاخوّة) ، و(الأبوّة) و(الأخوين) ، و(الأبوين) ، وما يكون من نفس الكلمة لا يكون إعراباً ، ولكنه حرف اعراب ، وعلامة الاعراب) .ق : ١

. . . .

= وقال العلوي ـ أيضاً ـ :

(واعلم أن هذه الأسماء تجري على ثلاثة أضرُب :

فمنها ما لا يستعمل الا مضافاً الى اسمٍ ظاهر ، وهو (ذو) فهذا الاسم لا يكون إلاّ مضافاً ، وهو بمعنى : صاحب . . . . وإنما لم يستعمل مفرداً لدخله التنوين ، واذا دخله التنوين ، احتجْتَ الى أن تحذف الواو لاجتماع الساكنين ، فبقي الاسم على حرف واحد ، وهذا لا نظير له في الاسماء الظاهرة ، فلهذه العلّة لم يستعمل إلا مضافاً . . .

والضرب الثاني : وهو يكون على ضربين :

أحدهما : بالواو ، وهي الاصل فيه ، فاذا كان بالواو فلا يستعمل إلاّ مضافاً إما الى ظاهر ، وإمَّا الى مضمر .

والثاني : ان يستعمل بالميم عِوَضاً من الواو ، فتجري حركات الاعراب عليه ، فتقول فمٌ ، وفماً ، وفمٍ . . .

الضرب الثالث : أخوه ، وأبوه ، وحموه ، وهنوه . يُستعملن مضافاتٍ ، وغير مضافاتٍ . فاذا أُضفْنَ ، جئتَ بالواو ، والياء ، والالف . وإذا أُفرِدْنَ كان إعرابُهُنَّ بالحركات . .)

ق ١ ـ ٢

باب : التثنية (١)

(٢/ب) اعلَمْ أنَّ التثنيةَ للأسماء دون الأفعال والحروف (٢) ، فاذا ثنّيْتَ الاسمَ المرفوع ، زِدْتَ في آخرِهِ ألفاً ونوناً . تقول في الرفع : قام الزيدانِ والعُمرَانِ .

فالألف : حرف الاعراب ، وهي علامة التَّثنية ، وعلامةُ الرفع . وَدَخَلَتِ النُّونُ عِوَضاً مِمَّا (٣) مُنِعَ الاسم [الواحد] (٤) مِنَ الحركةِ ، والتنوين ، [اللَّذينِ كانا في الواحدِ] (٥) ، وكُسِرَتْ لسكونها وسكونِ الألفِ قبلها .

فإنْ جَرَرْتَ ، أو نصبْتَ ، جعلْت مكان الالف ياءً مفتوحاً ما قبلها ، تقول : مررتُ بالزيدَينِ وضربتُ الزيدَينِ . فالياء حرفُ الاعراب ، وهي علامةُ التثنية ، وعلامةُ الجرِّ ، والنَّصْبِ . والنُّونُ مكسورةٌ كحالها (٦) في الرفعِ .

والمؤَنَّث كالمُذَكَّرِ في التثنية ، تقـول (٧) : قامتِ الهنـدانِ . ومررتُ

---

(١) قال العلويّ : (اعلم أنّ العرب جعلت الالف في الاسمين المتَّفقين في التَّسمية كالواو في الاسمين المختلفين فيها ، والاصل : الواو ، نحو قولك : جاء زيد وعمرو . ولكنَّهم فعلوا ذلك إيجازاً واختصاراً ، فقالوا في المتَّفق : جاء الزيدانِ . فكان أخفَّ عليهم من قولهم : جاء زيدٌ وزيدٌ) .

(٢) قال الواسطي : (وإنَّما لم تُثَن الحروف ، لأنَّه ليس لها معنىً في نفسها ، ولم تُثَن الأفعال ، لأنَّها بلفظها تدل على القليل والكثير ، فاستُغني عن تثنيتها وجمعها) . ص : ٢١ .

(٣) في (م) : فمانع .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) .

(٦) في (خ) و(م) : بحالها .

(٧) تقول : ساقطة من (م) .

بالهندينِ . وضربْتُ الهندَينِ .

فإنْ أضَفْتَ المثنّى ، أسقطْتَ نونَهُ للاضافةِ . تقول : قام غلاما زيدٍ . ورأيتُ غُلامي زيدٍ . ومررتُ بغُلامَي زَيْدٍ [1] .

وكانَ الاصل فيه : غلامانِ ، وغلامينِ [2] . فسقطتِ النُّونُ للاضافةِ [3] .

(١) في (خ) و(م) : مررتُ بغلامي زيد . ورأيتُ غلامي زيدٍ .

(٢) في (م) : وكان الاصل فيه : غلامان زيدٍ . وغلامين زيدٍ .

(٣) قال العلويّ : (إعلم أنّ النُّون في المثنّى بمنزلة التنوين في المفرد ، فكما يُسقَطُ التنوين مع الاضافة في المفرد ، أسقطتَ النُّونَ في التثنية مع الاضافة) .

ذِكْرُ الجَمْع

إعلَمْ أنَّ الجَمْعَ للأسماءِ دونَ الأفعالِ ، والحروفِ [١] ، وهو على ضربين : جَمْعُ تصحيح ، وجَمْعُ تكسير .

فجمع التصحيح ما سلم فيه نَظْمُ الواحدِ ، وبناؤهُ . وهو على ضربين : جَمْعُ تذكير ، وجَمْعُ تأنيث .

باب : جَمْع التذكير

وهو الذي يكون في الرَّفعِ الواو والنُّون ، وفي النصبِ والجرِّ بالياء والنُّون . وإنّما يكون هذا الجَمْعُ للمذكَّرينَ ممّنْ يعقِلُ [٢] ، نحو : زيدٍ ، وعَمْرٍ . تقول في الرَّفْعِ : قامَ الزيدون والعَمْرونَ . فالواو : حرفُ الاعراب ، وهي علامةُ الجَمْع ،

---

(١) قال العلويّ : (اعلم أنَّما كان الجَمْعُ للأسماء دون الأفعال والحروف ، لأنّ الفعل يدل على القليل والكثير ، وأما الحرف ، فانّ معناه في غيره ، فلا يصُح تثنيتُهُ ولا جَمْعُهُ) .

ق : ٥

(٢) قال الثمانيني : (كلُّ اسم مذكَّر علم عاقل ، ليس في آخره (تاء) التأنيث ، وصفة المذكّر العاقل ، اذا لم يكن فيها (تاء) التأنيث ، أردْتَ جمعه الجَمْعَ السالم ، وكان الاسم مرفوعاً ، فَزِدْ ـ على حرف إعرابِه في الرَّفْعِ ـ واواً ونوناً . . فان نصبْتَ أو جَرَرْتَ ، جعلتَ مكان الواو ياءً ساكنة ، وكسرتَ ما قبلها لتفرق بينها وبين (ياء) التثنية . .)

ق : ٥١

وقال ـ أيضاً ـ (واعلم أنَّ المؤنَّثَ إذا وافقَ المذكَّر في إسمه ، جاز أن يدخل معه في جمعه ، لأنَّا قد وجدنا العرب قد سمَّت امرأةً بجعفر ، وأخرى بزيد . . .) ق : ٥٢

وعلامةُ الرفعِ ، وفُتِحت النُّونُ لسكونها ، وسكونِ الواو قَبْلَها (١) .

فإنْ جَرَرْتَ ، أو نصبْتَ ، جعلت مكانَ الواو ياءً مكسوراً ما قبلها . تقول : مررتُ بالزَّيدينَ . وضربتُ الزَّيدِينَ . فالياء : حرفُ الاعراب ، وهي علامةُ الجَمْعِ ، وعلامةُ الجرِّ ، والنَّصْبِ . والنُّونُ مفتوحة كحالها في الرفعِ (٢) .

فإنْ أضفْتَ هذا الجَمع ، أسْقطتَ نونَهُ للاضافة ، تقول : هؤلاء مسلمو زَيْدٍ . ورأيتُ مسلمي زَيْدٍ . ومررتُ بمسلمي زَيْدٍ (٣) .

وكانَ الاصلُ فيه : مسلمون ، ومسلمين . فسقطتِ النُّونُ للاضافةِ (٤) .

---

(١) قالَ الثمانيني : (إنَّ الحركة في (الياء) و(الواو) مستثقلات ، فوجب حركة النُّون ، فليس يخلو أن يُحرَّكَ بالفتح ، أو بالضمِّ ، أو بالكسر ، فلو حرَّكتَ بالضمِّ ، لتوالى - في الرفع - أربع ضمَّات : ضمَّةٌ قبل الواو ، والواو بازاء ضمَّتين ، وضمَّة النون ، وكما في النَّصْبِ والجرِّ يخرج من ثلاث كسراتٍ لازمة ، الى ضمَّة لازمة . وهذا مكروه ، مستثقل .
ولم يجُز أن يحرِّكوا النُّون بالكسر ، لأنَّه في الجرِّ والنَّصْب تتوالى أَرْبَعُ كسراتٍ وهذا مستثقل ، وفي الرفع يخرجون من ثلاث ضمَّات الى كسرةٍ ، وهذا مستثقل . فلما بطل الضمُّ والكسرُ ، حرَّكوا بالفَتْح) . ق : ٥٢

(٢) عبارة : (والنون مفتوحة كحالها في الرفع) : ساقطة من (خ) .

(٣) في (خ) و(م) : مررت بمسلمي زيد . ورأيت مسامي زيدٍ .

(٤) ما ذُكِر في علّةِ حذف النون من المثنى المضاف ، يصُح في حذف النون من جمع المذكَّر السالم .

باب : جَمْع التأنيث

اذا جَمَعْتَ الاسم المؤنَّث [1] ، زِدْتَ في آخرِهِ ألفاً ، وتاءً [2] . وتكون التَّاءُ مضمومةً في الرَّفْعِ : ومكسورةً في الجرِّ والنَّصْبِ . تقول في الرَّفْعِ : هؤلاء الهنداتُ . وفي النَّصبِ : رأيتُ الهنداتِ . وفي الجَرِّ : مررتُ بالهنداتِ [3] . فالألف والتاءَ ، علامةُ الجَمْعِ والتأنيث ، والتاءُ : حَرْفُ الاعراب ، وضَمّها : علامةُ الرَّفعِ ، وكسرتُها : علامةُ الجرِّ والنَّصْبِ [4] .

---

(١) قال الثمانيني : (اعلم أنَّ المؤنث على أربعة أضرب :

ضرب ليس فيه علامة التأنيث ، نحو : هند ، ودعد ، وجُمَل ، وزينب ، ودلال . . .

والقسم الثاني : أن تكون فيه تاء التأنيث التي تقلب في الوقف هاء ـ عند اكثر أهل اللغة ـ نحو : شجرة ، وبقرة ، وقصبة ، وخشبة . وسواء كان هذا الاسم الذي فيه التاء ، لمذكّر ، أولمؤنَّث ، أو صِفَةٍ لمؤنَّث ، أو صفة لمذكّر ، نحو : سلمة ، وفاطمة ، ونائلة ، وحمزة ، وطلحة ، وسعدة ، وعلّامة ، ونسَّابة ، وراوية . . .

والقسم الثالث : ان تكون في آخر الاسم الف التأنيث المقصورة نحو : سعدى ، ودُنيا ، وريَّا . . .

والقسم الرابع : ان تكون في آخره همزة ، انقلبت عن ألف نحو : صحراء ، وخُنْفُساء) .

ق : ٥٦ ـ ٥٧

(٢) قال العلوي :(وهذه الألف) و (التاء)، زيدتا معاً،كيائيْ النَّسَب ، وليستا كالالف والنون في التثنية ، ولا الواو والنون في الجمع ، لأن تلك النون تذهبُ للأضافة ، وهذه التاء تثبت مع الاضافة) .

ق : ٧

(٣) في (خ) : وفي الجرِّ : مررت بالهندات . وفي النَّصْبِ : رأيتُ الهندات .

(٤) وليس من هذا الجَمْعِ : (أموات ، وأصوات ، وأقوات ، وأحْوات ، وأبيات) . لأن (التاء) فيه اصلية لوجودها في المفردات : (ميت ، وصوت ، وقوت ، وحوت ، وبيت) ، ولأن الألف زائدة لتحقق وزناً من اوزان جمع التكسير .

وليس من هذا الجمع ـ ايضاً ـ نحو : (قُضاة ، وغزاة ، وجُبـاة ، وسُعاة ، ورُماة) وهذه الصيغة على وزن (فُعلَة) وهي من صيغ جمع التكسير الدالة على الكثرة . ومن وزنها يظهر لنا ان التاء

فإنْ كانَ في الاسمِ المؤنَّثِ (هاء) [1] التأنيث ، حذفتَها في الجَمْعِ . تقول في جَمْعِ : (قائمة) : قائمات ، وفي جَمْع (مُسْلمة) : مسلمات . وكانَ الاصلُ فيه : قائِمتاتِ ، ومسلمتات . فَحُذِفَتِ التاءُ الأُولى ، لِئَلا يجتمعَ في الاسمِ الواحدِ ، علامتا تأنيث[2] .

فإنْ كانت فيه ألف التأنيث المقصورة ، قُلِبَتْ - في الجَمْعِ - ياءً ، تقول في جَمْعِ : (سُعْدى) : سُعْدَيات ، وفي جَمْعِ : (حُبَارى) : حُبَاريات [3] .

في آخر هذه الكلمات زائدة ، وان الألف التي قبلها هي (لام) الكلمة ، فهي أصلية ، لا زائدة ، وأصل : (قُضاة) : قُضيَة . تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت (قُضاة) . واصل (غزاة) : (غُزَوة) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاً فصارت (غزاة) ووزنها : (فُعَلَة) . وكذا الباقي : (الالف : واو ، أو ، ياء) .

(١) هي تاء التأنيث المتحرِّكة ، يُسمِّيها بعض النحاة : (هاء) التأنيث ، لأنها تُقلبُ - في الوقف - هاءً) .

(٢) قال الثمانيني : (لأنه لا يجوز الجَمْعُ بين علامتي التأنيث في اسم واحد ، فلا يخلو أن يُسقطوا (التاء) الاولى ، أو يُسقطوا (الثانية) . ولا يجوز أن يُسقطوا الثانية لأمرين : أحدهما : أنها تفيد الجَمْعَ ، كما تفيد التأنيث ، ولو أسقطوها ، لبطل عَلَم الجَمْع .
والثاني : أنَّها زيدت مع الالف ، وصارتا كالحرف الواحد ، فلو سقطت ، لسقطت الالف بسقوطها ، وبطل علامة الجمع . فلما استحال اسقاط الثانية ، سقطت الاولى ، لوجهين : أحَد الوجهين : أن الثانية قد أغنت عنها في التأنيث .
والآخر : أنّ اسقاطها لا يؤدّي الى إسقاط حرف آخر ، والاسقاط لا يؤدي الى إسقاط شيء آخر ، أولى) .

ق : ٥٨

(٣) زيادة في التفصيل نقول : تقلب الف المقصور (ياءً) في موضعين : الاول : حين تكون ثالثة ، أصلها الياء ، نحو : هدى : هُدَيات . والثاني : حين تكون رابعة فأكثر ، نحو : سُعْدَى : سُعْديات . وتقلب ألف المقصور (واواً) حين تكون ثالثة ، أصلها الواو ، نحو : رضا - علم المؤنَّث - : رِضَوات ، وعصا : عصوات .

فإنْ كانت فيه ألفُ التأنيث الممدودةُ ، قُلِبَتِ الهمزةُ - في الجَمْعِ - واواً . تقـول في جَمْعِ : (صحـراء) : صحراوات ، وفي جَمْـعِ : (خنفساء) : خنفساوات [١] .

(١) لزيادة التفصيل ، نقول : يجب قلب همزة الممدود واواً ، اذا كانت زائدة للتأنيث ، نحو : بيضاء - بيضاوات ، عمياء - عمياوات ، حسناء - حسناوات . ويجوز بقاء همزة الممدود على حالها وقلبُها واواً إن كانت منقلبة عن أصل : (الواو إو الياء) نحو : صفاء - علم لمؤنث - : صفاوات . ودعاء - علم لمؤنث دعاوات .

وكذلك الهمزة المنقلبة عن حرف زائد للالحاق ، نحو : علباء - علباوات . وقوباء : قوباوات . اما اذا كانت الهمزة أصليَّة ، فيجب بقاؤها على حالها من دون تغيير .

باب : جَمْع التكسير [1]

(٣/أ) وهو كلُّ جَمْعٍ تغيَّر فيهِ نَظْمُ الواحدِ [2] . وبناؤهُ ، وإعرابُهُ جارٍ على آخرِهِ ، كما يجري على الواحد الصحيح [3] . تقول : هذه دورٌ ، وقصورٌ . ورأيتُ دوراً وقُصُوراً . ومررتُ بِدُوْرٍ وقُصُورٍ .

---

(١) قال الواسطي : (وسمِّي تكسيراً ، تشبيهاً بتكسير الآنية ، لما يلحقُهُ من التغيير) . ص : ٢٩ .

(٢) قال الواسطي : (وهذا التغيير - في جمع التَّكسير - على ثلاثة أقسام : -

أحدها : أن يكون الواحدُ بِعُدَّةِ الجَمْعِ ، نحو أَسَد ، وأُسْد .

ثانيها : أو يكون الواحدُ أكثر من الجَمْعِ ، نحو : إزار ، وأُزُر .

ثالثها : أو يكون الواحد أقلَّ من الجَمْعِ ، نحو : دِرْهَم ، ودراهم) . ص : ٢٩ .

وقال العلوي : (وهذا الجَمْع المكسَّر ، إمَّا أنْ يكون بزيادة ، أو نقصان ، وتكون الزيادة إمَّا بزيادة حركة أو بزيادة حرف ، وكذلك النقصان يكون على هذا . . .)

ق : ٨

(٣) قال الثمانيني : (وجمع التَّكسير على أربعة أضرُب : ضرب منصرف ، وضربٌ غير منصرف ، وضرب مضاف ، وضَرْب فيه الألف واللام . . .)

ق : ٦٠

باب : الأفْعال

وهي على[1] ثلاثة أضْرُب ، تنقسم بانقسام الزمانِ : ماضٍ ، وحاضرٍ ، ومستقبل[2] .

فالماضي : ما قُرِنَ بِهِ الماضي من الأزمنَةِ[3] ، نحو قولك : قام أمسِ . وقعد أوَّلَ من أمْسِ .

والحاضر : ما قُرِنَ بِهِ الحاضرُ مِنَ الأزمنة ، نحو قولك : هو يقرأ الآن . وهو يصلِّي الساعة . وهذا اللَّفظ قد يصلح[4] ـ أيضاً ـ للمستقبل ، إلاَّ أنَّ الحالَ أولى [به[5]] من الاستقبال . تقول : هو يقرأ غداً ، ويصلِّي بَعْدَ غَدٍ .

فان أردْتَ إخلاصَهُ للاستقبال ، أدخلْتَ في أوَّلِهِ[6] (السيِّن) أو (سوف) ، فقلت : سيقرأ غَدَاً ، وسوف يصلِّي بَعْدَ غَدٍ .

---

(١) على : ساقطة من (خ) و(م) .

(٢) قال الثمانيني : (ولما كانت الأزمنة ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة ، يختصُّ كلُّ فعْلٍ منها بزمان ، والازمنة : ماضٍ ، وحاضرٍ ، ومستقبل . فالماضي : أمس ، وما كان في معناه . والحاضر : الآن ، والساعة . والمستقبل : غد . والافعال ثلاثة : ماضٍ لا غير ، ومستقبل لا غير ، ومشترك يصلح للحال والمستقبل . . .)

ق : ٦٠ ـ ٦١

(٣) من الأزمنة : ساقطة من (م) .

(٤) في (خ) و(م) : (يصلح) من غير ان يسبق بـ (قد) .

(٥) زيادة من (خ) و(م) .

(٦) في (خ) : أدخلت فيه (السِّين) .

والمستقبلُ [١] : : ما قُرِنَ به المستقبل مِنَ الأزْمِنَةِ ، نحو قولك : سينطلق غداً . أو : سوف يصلّي [٢] بَعْدَ غدٍ . وكذلك جميعُ أفعال الأمْر ، والنّهي ، نحو قولك : قُمْ غداً . أو : لا تقعد غَدَاً [٣] .

---

(١) قال الثمانيني : (وأما المستقبل فعلى ضربين : مستقبل في اللّفظ والمعنى ، ومستقبل في المعنى لا في اللّفظ ، والمستقبل في في اللفظ والمعنى عشرة أقسام وهو : الأمرُ كلُّهُ ، والدعاءُ اذا كان بلفظ الأمر ، والنهي ، والدعاء ، اذا كان بلفظ النهي ، وما اقترن به (السين) أو (سوف) أو (غداً) أو (نون) التوكيد ، أو (أنْ) أو (لو) أو حرف الشرط ، مع حروف المضارعة ، أو حرف الشرط اذا دخل على (لم) ، فهذا كلُّهُ الذي وصفته مستقبل في اللفظ والمعنى . . .
(وأمّا المضارع فهو الذي في أوّله احدى الزوائد الأربع ، وليس معه قرينة مخصِّصةٌ بحاضر ولا مستقبل ، نحو : أفعل انا ، ونفعل نحن ، وتفعل أنت أو هي ، ويفعل هو . فهذا كله معرب ، فمن الناس مَنْ يسمِّه مشتركاً ، لأنه يصلح للحاضر والمستقبل ، ومِنَ الناس مَنْ يسمِّيه مضارعاً ، لأنَّه ضارع الأسماء ، أي : شابهها .
فاذا قلت : زيد يصلّي . صلح للحاضر والمستقبل ، فاذا اردت إخلاصَهُ للحاضر قرنته بـ (الآن) أو (الساعة) ، فقلت : هو يصلي الآن ، ويخرج الساعة . وإنْ نقلته الى الاستقبال ، قلت : سيصلي ، وسوف يصلّي . فخلُصَ كل واحدٍ مِنْ هذه الأفعال للحاضر ، أو المستقبل . إنْ اقترنت به علامة الحاضر ، خصَّتْهُ بالحاضر ، وإن اقترنت به علامة المستقبل خصَّتْهُ بالمستقبل . . .) .
ق : ٦١

(٢) في (م) : سوف يقوم بعد غدٍ .
(٣) في (م) : لا يقعد ، بالياء المثنّاة من تحت .

معرفة الاسماء المرفوعة [(١)]

وهي خمسة أَضْرُبٍ : مبتدأ ، وخَبَر مبتدأ ، وفاعل ، ومفعول جُعِلَ الفِعْلُ حديثاً عَنْهُ [(٢)] ، ومشبّهٌ بالفاعل في اللّفظ ، [وهو قسمان : اسم (كان) وأخواتها ، وأخبار (إنَّ) وأخواتها] [(٣)] .

باب : المبتدأ

وهو [(٤)] كلُّ اسمٍ ، ابتدأتَهُ ، وعرّيتَهُ مِنَ العوامل اللفظيَّة ، وعرَّضتَهُ لها ، وجعلتَهُ أوَّلاً لثانٍ ، يكون الثاني خبراً عَنِ الأوَّلِ ، ومُسْنَدَاً إليهِ . وهو مرفوع بالابتداء [(٥)] . تقول : زيدُ قائمٌ . ومحمَّدٌ منطلقٌ . فـ (زيدٌ) و (محمـدٌ) مَرفوعانِ بالابتداءِ ، وما بَعْدَهما خَبَرٌ عنهما .

---

(١) في (خ) و(م) : باب معرفة الاسماء المرفوعة .

(٢) في (خ) زيدت عبارة : (وهو لم يُسَّم فاعلُهُ) .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) و(م) .

(٤) في (خ) : اعلم أن المبتدأ كُل اسمٍ .

(٥) قال العلوي : (والعامل في المبتدأ ، هو الابتداء ، والابتداء هو تعرِّي الاسم مِنَ العوامل اللَّفظية ، نحو : (إنّ) واخواتها ، و(كانَ) واخواتها ، و(ظنّ) واخواتها . وكون الاسم اوّلاً لثانٍ ، يكون الثاني خبراً عنه ، ومسنداً إليه . فبمجموع هذين الوصفين يكون الاسم مبتدأ . .

وعند نحاة الكوفيين أنّ المبتدأ رَفَعَ الخَبَرَ ، والخَبَرَ رَفَعَ المبتدأ ، ويسمُّونَهما المترافعينِ) .

ق : ١١

باب : خَبَر المبتدأ

وهو كلُّ ما أسنَدْتَهُ الى المبتدأ ، وحَدَّثْتَ بِهِ عَنْهُ ، وذلك على ضربينِ : مفردٌ ، وجُمْلة .

فاذا كان الخبرُ مفرداً ، فهو المبتدأ في المعنى ، وهو مرفوع بالمبتدأ . تقول : زيدٌ أخوكَ . ومحمّدٌ صاحبُكَ . فـ (زيد) : هو الأخ ، و (محمد) : هو الصاحب .

فإنْ اجتمع في الكلام ، معرفةٌ ، ونكرةٌ جعلْت المبتدأ هو المعرفةَ [1] ، والخبر هو النكرةَ . تقول : زيد جالسٌ . فـ (زيد) : هو المبتدأ ، لأنّهُ معرفةٌ [2] . و (جالسٌ) هو الخَبَرُ لأنَّهُ نكرةٌ .

فان كانا ـ جميعاً [3] ـ معرفتينِ ، كنتَ ـ فيهما ـ مخيَّراً ، أيَّهما شئْتَ جَعَلْتَهُ

---

(١) قال العلويّ : (اعلم أنّ المبتدأ يجب أن يكون معرفةً ، فأمَّا الخبرُ ، فيجوز أن يكون معرفةً ويجوز أن يكونَ نكرةً ، وإنّما وجب أن يكون المبتدأ معرفةً لأنّك تريد أن تُخبر عن مختصٍّ ، ليستفيد فائدة ومَتَى تنكّر المبتدأ ، لم تكن فيه فائدة . . . فان قرَّبْتَ النكرة من المعرفة ، حتى تجعلها متخصِّصة جاز أن تقع مبتدأ ، نحو قولنا : رجل من الكوفة عندنا) .

ق : ١٢

وقال الواسطي : (ولا يُبتدأ الا باسم معرفةٍ ، لأنك اذا أخبرت عن معرفة ، ذهبت النَّفْسُ الى معرفة خبره . فان قلت : رجلٌ قائم . لم يستقم . لأنه لا تخلو الدنيا من رجل قائمٍ ، فلذلك كان لا فائدةَ فيه . . .) ص : ٣١ .

(٢) في (م) : لأنَّه نكرة . وهو خطأ بيِّن .

(٣) جميعاً : ساقطة من (م) .

المبتدأ[١] ، وجعلت الآخَرَ الخَبَرَ . تقول : زيدٌ أخوكَ . وإن شئت ، قلتَ[٢] : أخوكَ زيدٌ .

وأمَّا الجمْلَةُ ، فهي كلُّ كلامٍ مفيدٍ ، مستقلٍّ بنفسِهِ ، وهي على ضربين[٣] : جُمْلَةٌ مركَّبَةٌ مِنْ مبتدأ وخَبَرٍ[٤] ، وجُمْلَةٌ مركَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفاعل .

ولا بُدَّ لكلٍّ واحدةٍ مِنَ الجملتين[٥] هاتين ـ اذا وقعتْ خَبَراً عنْ المبتدأ ـ من ضميرٍ ، يعود اليهِ مِنْها . تقول : زيدٌ قام أخوهُ . فـ (زيد) : مرفوع بالابتداء . والجملةُ ـ بَعْدَهُ ـ خَبَرٌ عَنْهُ ، وهي مركَّبةٌ مَنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ : فالفعل : (قام) ، والفاعل : (أخوهُ) و (الهاءُ) : عائدةٌ على (زيدٍ) . ولولا (هي) . لما صحَّت المسألةُ[٦] : . ومَوْضِعُ الجُمْلَةِ ، رَفْعٌ بالابتداءِ[٧] .

وتقول : زيدٌ أخوهُ منطلق (٣/ب) فـ (زيد) : مرفوع بالابتداء ، والجملة ـ بعدَهُ ـ خبرٌ عنْهُ ، وهي مركَّبةٌ مِنْ مبتدأ وخبر . فالمبتدأ[٨] : (أخوه) ، والخبر :

---

(١) جعلته المبتدأ : ساقطة من (م) .

(٢) قلت : ساقطة من (خ) .

(٣) قال العلوي : (والخَبَرُ على ضربين : مفرد ، وجملة ، والأصل هو المفْردُ ، والدليل على ذلك : أنّ المفرد يوحَّدُ بتوحيد المبتدأ ، ويثنى بتثنيته ، ويجمع بجمعه ، ويؤنَّث بتأنيثه) .

ق : ١٢

(٤) العبارة : (جملة مركبة من مبتدأ وخبر) : ساقطة من (م) .

(٥) في (م) : هاتين الجملتين .

(٦) قال الثمانيني : (ولما كانت الجملة لقيامها بنفسها ، تستغني عن غيرها ، لم يُعْلَم كونها خبراً للمبتدأ من غير عائد ، يعود منها اليه ، فاذا كان كذلك ، وجَبَ أن يكون في الجملة ضمير من المبتدأ يعود منها اليه . . .)

ق : ٦٤

(٧) في (م) : بالمبتدأ .

(٨) في (خ) : والمبتدأ .

(منطلق) ، و (الهاء) عائدة على [1] (زيدٍ) أيضاً .

ولو قلتَ : زيدٌ قام عمرو . لم يَجُز ، لأنَّهُ ليس في الجملة ، ضميرٌ يعود على المبتدأ . فإنْ قُلْتَ : إليهِ ، أو : مَعَهُ ، أو نحو ذلك ، صحَّتِ المسألةُ ، لأجْلِ (الهاء) العائدةِ .

فأمَّا قولهم : السَّمْنُ مَنَوانِ [2] بِدَرْهَمٍ . فانَّما تقديرُهُ : السَّمْنُ مَنَوانِ مِنْهُ بِدَرهم . ولكنَّهم [3] حَذَفوا : (مِنْهُ) للعلمِ بهِ ، وكذلك قولهم : البُرُّ [4] الكرُّ [5] بستين . أي الكرُّ مِنْهُ بستين .

واعلم أنَّ الظَّرْفَ قد يقع خَبَراً عن المبتدأ ، وهو على ضربين : ظَرفُ زمانٍ ، وظَرفُ مكانٍ . والمبتدأ على ضربين : جثَّة ، وحدث .

فالجثَّةُ : ما كان عبارة عن شخص [6] ، نحو : زيدٍ ، وعَمْروٍ .

والحدث : هو المصدرُ ، نحو : القيام ، والقعود .

فاذا [7] كانَ المبتدأ جثَّةً ، ووَقَعَ الظَرْفُ خَبَراً عَنْهُ ، لم يكن ذلكَ الظرف إلاَّ مِنْ ظروف المكان . تقول : زيدٌ خَلْفَكَ ، فـ (زيد) : مرفوع بالابتداء ، والظَّرْفـ-

(١) في (م) : الى زيدٍ .

(٢) المَنَا : الكيل او الميزان الذي يوزن به - بفتح الميم مقصور يكتب بالالف - وتثنيته : مَنَوانِ ومَنَيانِ اللسان : (مادة - مَنَوَ) .

(٣) في (م) : لكنْ .

(٤) البُرَّ - : - في لغة - الحطنة ، والقمح .

(٥) الكُرَّ : مكيال لأهل العراق . والكرُّ : ستة أوقار حمار ، وعند أهل العراق ستون قفيزاً . اللسان : (مادة : كَرَّ) .

(٦) في (م) : فالجثَّة هو الشَّخصُ .

(٧) في (م) : فانْ .

بعدَهُ ـ خَبَرٌ عَنْهُ ، والتقديرُ : زيدٌ مستَقِرٌّ خلْفَكَ . فَحُذِفَ اسمُ الفاعِلِ تخفيفا ، وللعِلْمِ بِهِ (١) . وأُقيم الظَّرْف مقامَهُ ، فانتقل الضمير الذي كانَ في اسمِ الفاعِلِ الى الظَّرْفِ ، وارتفَعَ ذلكَ الضميرُ بالظَّرْفِ (٢) ، كما كانَ يرتفع باسم الفاعل . وموضعُ الظَّرْف رفعٌ بالمبتدأ .

ولو قُلْتَ : زيدٌ يومَ الجُمعَةِ ، أو نحو ذلك ، لم يَجُزْ ذلكَ ، لأنَّ ظروفَ الزَّمانِ ، لا تكون أخباراً عن الجُثَث ، لأنَّهُ لا فائدة فيهِ (٣) .

فأمَّا قولُهم : الليلةَ الهلالُ : فانَّما تقديرُهُ : الليلةَ حدوثُ الهلال ، أو طلوعُ الهلال . فَحُذِف المضافُ ، وأقيم المضافُ اليهِ مقامَهُ (٤) . قالَ اللهُ ـ تعالى ـ (واسألِ القريةَ التي كنَّا فيها) (٥) . أي : أهلَ القريةِ . ومثلُهُ قولُ الشاعر (٦) :

---

(١) قال العلويّ : (واعلم أنَّه لا يجوز إظهار اسم الفاعل مع الظرف ، لأنّ الظَّرْفَ ناب عنه ، ولا يجمع بينهما ، لأن إظهار اسم الفاعل يزيل معنى الظرف ، ألا ترى أنّ قولك : زيد عندك . وزيد مستقرٌّ عندك . بينهما فَرْق) .

ق : ١٥

(٢) في (م) : وارتفع الظرف .

(٣) في (خ) و(م) : في ذلك .

(٤) العبارة : (قال الله تعالى .... أو : إحراز نَعَم) : ساقطة من (م) .

(٥) سورة يوسف : ٥٢ .

(٦) قائله : قيس بن حصين الحارثي ، وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ١ : ١٢٩ وخزانة الادب ١ : ١٩٦ والمقاصد النحويَّة ١ : ٥٢٩ . والانصاف ٤٧ . والنَّعم : ـ بفتحتين ـ المال الراعية ، واكثر ما تقع على الابل . تحوونه : تجمعونه . يلحقه قوم : يحملون الفحولة على النّوق . ونتج الدابَّة : استولدها .

الشاهد فيه : قوله : (أكلَّ عام نَعَم) ، وفيهِ وقوع ظرف الزمان (كلَّ عام) خبراً عن الجثّة : (نَعَم) ، وهذا لا يجوز إلا بتأويل أنَّه محمولٌ على الحذف ، وتقديره ، أكُلَّ عام حدوثُ نَعَم . والحدوث ـ لكونه مصدراً ـ جاز وقوع ظرف الزمان خبراً عنه . وقدَّر (ابن الناظم) : احراز نَعَم ، متابعاً بذلك المصنف (ابن جنِّي) .

أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهُ   يُلْقِحُهُ قومٌ وتنتجونَهُ (الرَّجز)

أي : أكلَّ عامٍ حُدُوثُ نَعَمٍ ، أو : إحرازُ نَعَمٍ ؟

فإن كان المبتدأ حَدَثاً ، جاز وقوعُ كلٍّ واحدٍ مِنَ الظَّرفينِ خبراً عَنْهُ . تقول : قيامُكَ خَلْفَ زيدٍ . وقعودُكَ الجمعةَ . والتَّقدير : قيامك كائنٌ خلْفَ زيد وقعودُكَ كائنٌ يومَ الجمعة . فَحُذِفَ إسما الفاعِلَين[1] ، وأقيمَ الظَّرْفَانِ مقامَهما ، فانتقل الضميرانِ اليهما .

وتقام حروفُ الجرِّ مقامَ الظروفِ ، وذلك قَوْلُكَ : زيدٌ مِنَ الكرامِ . وقَفيزُ[2] البُرِّ بدرهمين . والتقدير[3] : زيد كائنٌ مِنَ الكرامِ ، وقفيزُ البُرِّ كائنٌ بدرهمين[3] . ثُمَّ عُمِلَ فيهما . كما عُمِلَ[4] في الظَّرْفِ .

والظَّرْف ، وما أقيم مقامَهُ ، جاريانِ مَجْرى المفردِ ، الذي تقدَّم ذِكرُهُ[5] .

ويجوز تقديمُ خَبَرِ المبتدأ عليه ، تقول : قائم زيد . وخَلْفَكَ بَكْرٌ . والتقدير : زيدٌ قائمٌ . وَبَكْرٌ خَلْفَكَ ، فَقُدِّمَ الخَبَرانِ ، إتِّساعاً ، وفيهما ضميرٌ ، لأنَّ النيَّةَ فيهما التأخير[6] .

---

(١) في (خ) و(م) : اسماء الفاعلين . وهو خطأ بيِّن .

(٢) القفيز : من المكاييل ، وهو ثمانية مكاكيك عند اهل العراق ، وهو من الأرض ، قدر مائة وأربعة وأربعين ذراعاً . والجمع : أقْفزة وقُفزان . اللسان : (مادة ـ قفز) .

(٣) العبارة (والتقدير . . . بدرهمين) : ساقطة من (م) .

(٤) عُمِلَ : ساقطة من (م) .

(٥) قال الواسطي : (والظروف، وحروف الجرِّ يجريان مجرى المُفرد ، إذا وَقَعا خبرين ، فان وقَعا صلتين ، قُدِّرا بالجملة ، لأنَّ (الذي) لا توصل الا بالجُمَل) . ص ٣٦ .

(٦) قال العلوي : (اعلم أنّ خَبَر المبتدأ يقع على ثلاثة أضرُب : ضرب يلزم تأخيره عن المبتدأ ، ولا يجوز تقديمه عليه . وضرب يلزم تقديمُهُ على المبتدأ ، ولا يجوز تأخيره عنه . وضرب يجوز تقديمه ، وتأخيره .

واعلَمْ أنَّ المبتدأ ، قد يُحذَفُ تارةً [1] ، ويُحذف الخَبَرُ أخرى ، وذلك اذا كان في الكلام دَليلٌ[2] على المحذوف ، فاذا قال لك القائل : مَنْ عِنْدَكَ ؟ قُلْتَ : زيدٌ . أي : زيد عِنْدي . فحذفْت (عندي) ، وهو الخبَر . واذا قال لك كيف أنْتَ ؟ قُلْتَ : صالح . أي : أنا صالحٌ . فحذفْتَ (أنا) وهو المبتدأ . قال الله ـ سبحانه ـ : (طاعةٌ وقولٌ (٤/أ) معروف)[3] . أي : أمرُنا طاعةٌ ، وقولٌ معروف . وإن شئْتَ كان التقدير : طاعة وقول معروف أمثلُ مِنْ غيرِهما[4] . قال

= فأمّا الذي يلزم تأخيره ، ولا يجوز تقديمه ، فأن يكون الخبر معرفة ، والمبتدأ معرفة ، فلا بد من تقديم المبتدأ على الخبر ، لأنك لو لم تعمل ذلك لم تَدْرِ : أيُّهما المبتدأ ، فلما كان التقديم يزيل الأشكال ، ويفيد المعنى ، لزم التقديم .

فأمّا ما يلزم تقديمه ، فأنْ يكون المبتدأ نكرةً ، والخبر ظرفاً ، أو حرفَ جرٍّ ، نحو قولك : لي عليه ألفان ، وتحتَهُ بساطان ، وإنّما لزم التقديم لأنَّ الظرف وحرف الجرِّ مما يوصف به المبتدأ . والظرف في محلِّ النكرة ، فلو أُخِّرَ عنه لأشتبه بالصِّفات ، وإذا قُدِّم ، زال الاشتباه إذْ كان الوصف لا يتقدَّم على موصوفه ، ولا الصلة على موصولها .

وأمّا الثالث ـ وهو ما ذكره ابن جنِّي ـ فانَّما قُدِّمَ إتِّساعاً ، والنيَّةُ به التأخير ، فتقول : قائم زيد ، والتقدير : زيد قائم . وفي (قائم) ضمير يرجع الى زيد ، فقُدِّم عليه إذ كانت النيَّة به التأخير . هذا مذهب سيبويه) .

ق : ١٦

قال المحقِّق : وفي تقديم الخبر ـ وجوباً ، وجوازاً ـ مزيد من التفصيل في كتب النحو الموسَّعة ، لمن اراد التفصيل والتوسُّع . واكتفينا ـ هنا ـ بكلام لأحد شراح (اللّمع) توخياً للافادة مع الايجاز .

(١) في (م) مرةً .

(٢) في (خ) و(م) : دلالة .

(٣) سورة محمد : ٢١ .

(٤) قال الواسطي : (وامّا قوله عزَّ وجلَّ : « طاعةٌ وقولٌ معروف » . . . فقد اختلف في أيّ الحذفين أجود ، حذف الابتداء ، أو حذف الخبر . فقال قوم : الابتداء ؛ لأنّ الخبر تقع بِهِ الفائدة . وقال قوم : حذف الخبر ، لأنّ المبتدأ هو الذي يُخَبَرُ عنه فتبقيته أولى) . ص ٣٥ .

الشاعر[1] :

فقالتْ على اسمِ الله أمرُكَ طاعةٌ   وإن كنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أعوَّدِ

(الطويل)

---

(١) قائله عمر بن ابي ربيعة . انظر ديوانه : ٤٩٠ . الخصائص : ٢ : ٣٦٢ . خزانة الادب : ٢ : ١٥٠ . الامالي الشجرية : ١ : ٣٢٠ .

الشاهد فيه : قوله : (امرُك طاعة) حَذَفَ المبتدأ من مثل قوله تعالى : (طاعةٌ وقولٌ معروف) . وتقديره بـ (أمر) كما جرى في هذا البيت اذ أظهر الشاعر المبتدأ المحذوف في الآية .

قال المحقِّق : يحذف المبتدأ والخبر ـ جوازاً أو جواباً ـ في مواضع نصَّت عليها كتب النحو ، فليراجع من أراد التفصيل وزيادة الفائدة .

باب : الفاعل

اعلم أنَّ الفاعِلَ ـ عند أهْلِ العربيَّة ـ كلُّ اسمٍ ، ذكرتَهُ بَعْدَ فِعْلٍ ، وأسْنَدْتَ، ونسبتَ ذلِكَ الفِعْلَ الى ذلك الاسمِ ، وهو مرفوع بفعِلِه ، وحقيقة رفعِهِ باسناد الفِعْل اليهِ [1] . والواجب وغير الواجب [2] في ذلك سواء . تقول في الواجب : قام زَيدٌ . وفي غير الواجب : ما قَعَدَ بِشْرٌ . [وهل يقوم زيد [3] ؟] .

واعلم أنَّ الفِعْل ، لا بدَّ لهُ مِنَ الفاعِلِ ، ولا يجوز تقديمُ الفاعلِ على الفعل [4] ، فإنْ لم يكن مُظْهَراً بَعدَهُ ، فهو مضمر فيه ، لا محالةَ [5] ، تقول : زيدٌ

---

(١) قال العلوي : (اعلم أن الفاعل ـ عند أهل العربية ـ هو كل اسم ذكرته بعد فعل ، وحدَّثتَ بالفعل عنه ، وبنيته له ، واسندته اليه . فبهذه الصفات يصير فاعلاً ، لا لأحداث شيء في الحقيقة) .

ق : ١٧

(٢) قال الثمانيني : (الخبر ينقسم الى إثبات ونفي ، فالنفي قولك : ما فَعَل ، ولم يفعل ، ولن يفعلَ ، والا يفعلُ . وليس زيد قائماً . وما عَرِيَ من هذه الحروف ، فهو اثبات ، والاثبات على ضربين : واجب ، وغير واجب . فالواجب هو الماضي المثبت ، نحو : قام ، وقعد . وأما قولنا : سوف يفعل ، وسيفعل ، فهذا يقال له مثبت ، ولا يقال له واجب . فكل واجب مثبت ، وليس كلُّ مثبت واجباً) .

ق : ٢

وقال العلوي : (فالواجب ما كان ماضياً ، وغير الواجب ما كان مستقبلاً ، أو أمراً ، ، أو نهياً ، أو نفياً ، أو إستفهاماً ، أو دعاء ، وقولنا : يقوم زيد . مثبت . وليس بواجب ، فعلى هذا : كلُّ واجب مثبت ، وليس كلُّ مثبت واجباً . هذا هو مذهب البصريين) .

ق : ١٧

(٣) ما بين المعقوفتين : زيادة من (خ) و(م) .

(٤) قال الواسطي : (فرتبة الفاعل بعد الفعل ، ولا يجوز تقديمه عليه لأنَّك لو قُلْتَ : زيدٌ ضرب عَمْراً ، لم يكن رفع (زيدٍ) بأنَّه فاعل ، وانما لم يكن فاعلاً لجواز أن تُدْخِلَ عليه ما ينصبه ، وهو رفعٌ أبداً) . ص ٣٨ .

(٥) في (ك) : لا مخالفةَ ، وهو تحريف من الناسخ .

قامَ . فـ (زيد) : مرفوع بالابتداء وفي (قام) ضميرُ [زيدٍ] [١] وهو مرفوعٌ بفعلِه .

فإنْ خلا الفعلُ من الضمير ، لم تأتِ فيهِ بعلامةِ تثنية ولا جَمْعٍ ، لأنَّهُ لا ضميرَ فيهِ ، تقول : قام زيدٌ . وقام الزيدانِ . وقام الزَّيدون . وكلُّهُ [٢] بلفظٍ واحدٍ في (قام) . فإنْ كانَ فيهِ ضميرٌ جئتَ بعلامةِ التثنية والجَمْعِ . تقول : الزيدانِ قاما . والزيدونَ قاموا . فالالف في (قاما) : علامةُ التثنيةِ ، والضميرِ ، والواو في (قاموا) : علامةُ الجمعِ ، والضمير [٣] .

فإنْ كانَ الفاعل مؤنثاً [٤] ، جِئْتَ في الفعلِ بعلامةِ التأنيث . تقول : قامت هِنْدٌ . وقَعَدَتْ جُمَلُ . فالتاء : علامة التأنيث . فإنْ كان التأنيثُ غيرَ حقيقيٍّ ، كنت في إلحاقِ العلامةِ ، وتركِها مُخيَّراً . تقول : حَسُنتْ دارُكَ . واضطرمتْ نارُكَ . وإنْ شَئْتَ : حَسُنَ دارُكَ . واضطرم نارُكَ . إلَّا انَّ إلحاقَها أحسن مِنْ حذفِها .

فإنْ فصلتَ بين الفعلِ والفاعلِ ، ازداد تَرْكُ العلامةِ حُسْناً . تقول : حَسُنَ ـ اليوم ـ دارُكَ . واضطرم ـ اليومَ ـ [٥] نارُكَ .

---

(١) زيد : من (خ) و(م) .

(٢) في (خ) و(م) : كُلُه . باسقاط الواو قبله .

(٣) قال العلوي : (اعلم أنَّ الفِعْل اذا تقدَّم على فاعله ، وُحِّد ، ولم تأتِ فيه بعلامةٍ لتثنيةٍ ، ولا جَمْعٍ . هذه اللغة العالية الفصيحة . من ذلك قوله تعالى : (قال رَجُلان من الذين يخافون ، أنعم اللهُ عليهما) . فاذا تأخَّر الفِعْل عن فاعله ، ثنَّيتَ ضميرَ الفاعل في الفِعْلِ ، وجمعتَهُ . تقول : الزيدانِ قاما . والزَّيدونَ قاموا) . ق : ١٨

(٤) قال الثمانيني : (واعلم أنّ المؤنَّث على ضربين : مؤنَّث حقيقي ، وَهْوَ ما كان من الحَيَوان ازاءه ذَكَرٌ ، نحو : هند ، وناقة . ومؤنَّث غير حقيقي ، وهو ما عدا الحيوان ، نحو : غرفة ، شجرة) . ق : ٧٣
وقال العلويّ : (والتأنيثِ الحقيقي هو كل ما يعقل ، وينتج ، فأمَّا ما لا يعقل ولا ينتج فان تأنيثه غير حقيقي) ق : ١٩

(٥) في (م) : الليلَ .

وقد يجوز ـ معَ الفصلِ ـ تذكيرُ الفعلِ معَ التأنيث الحقيقيِّ . قالَ الشَّاعرُ [١] :

إنَّ امــرءاً غَـرَّهُ منكنَّ واحــدةٌ   بَعْدي وبَعْدَكِ في الدنيا لمغرورُ

(البسيط)

ولم يَقُلْ : غَرَّتْهُ [٢] .

ولكَ في كلِّ جماعةٍ تذكيرُ فِعْلِها ، وتأنيثُهُ . تقول : قام الرجال . وقامت الرجال . وقام النساءُ . وقامت النِّساءُ . فَمَنْ ذكَّر أرادَ الجمعَ . ومَنْ أنَّث الجماعةَ [٣] .

---

(١) لم يُنسب الى قائل معيَّن . انظر الخصائص ٢ : ٤١٤ . شذور الذهب : ١٧٤ . المقاصد النحوية ٢ : ٤٧٦ . همع الهوامع ٢ : ١٧١ . الدرر اللوامع ٢ : ٢٢٥ .

الشاهد فيه : قوله : (غرَّة منكنَّ واحدة) حيث أسند الفعلَ الى اسم ظاهر حقيقي التأنيث ولم يؤنِّث الفعل ، لوجود الفاصل بين الفعل وفاعله .

(٢) قال الثمانيني : (ولَم يقُلْ : (غرَّتْهُ) لأنَّ (منكنَّ) طوَّلَ الكلام فأغنى عن (التاء) ، لأن الفاصل زائد كما أن التاء زائدة فجاز أنْ يسدَّ أحدُهما مَسَدَّ صاحبِهِ) . ق : ٧٣ .

(٣) قال الثمانيني : (واعلم ان جمع التكسير ، نحو : رجال ، وهنود ، ونسوة ، وكلاب ، لكَ أن تسمِّيَهُ (جمعاً) ، فيكون مذكَّراً ، فتذكِّر فِعْلَهُ ، تقول : قام الرجال . وذهب النساءُ . لأنَّك أردْت بالرجال ، والنِّساء الجمعَ : وعلى هذا قوله تعالى : (وقال نسوةٌ) . ولم يقل : قالت نسوة . لما أراد (الجَمْعَ) . ولك أنْ تسمِّيه (جماعة) فتؤنِّث فعلَهُ ، فتقول : قامت الرجال . وقامت النِّساءُ . ونبحت الكلاب ، وطردت السِّباع . وعلى هذا قال تعالى : (قالت الأعرابُ) . و : (كذَّبتْ قوم نوح) . فانثت الفِعْلَ لما اردت (الجماعَةَ) . ق : ٧٤ .

باب : المفعول الذي جُعِلَ الفِعْلُ حديثاً عَنْهُ
وهو ما لم يُسمَّ فاعِلُهُ (١)

اعلم أنَّ المفعولَ في هذا الباب يرتفع مِنْ حيثُ يرتفع الفاعلُ ، لأنَّ الفعلَ ـ قَبْل كُلِّ واحدٍ منهما ـ حديث عنهُ ، ومُسْنَدٌ اليه ، وذلك قولك : ضُرِبَ زيدٌ ، وشُتِمَ بَكْرٌ .

فإنْ كانَ الفعلُ يتعدَّى الى مفعولينِ ، أقَمْتَ الأوَّلَ ـ منهما ـ مقام الفاعل ، فرفعتَهُ ، وتركْتَ الثاني منصوباً بحالِهِ . تقول : أعطيتُ زيداً درهماً . فإنْ لم تُسَمِّ الفاعِلَ ، قُلْتَ : أعطي زيدٌ دِرْهماً(٢) .

فإنْ كانَ الفعلُ يتعدَّى الى ثلاثة مفعولين ، أقمت الأوَّلَ ـ منها ـ(٣) مقام الفاعل ، فَرفعتَهُ(٤) ، ونصبْتَ المفعولين بَعْدَهُ . تقول : أعلم الله زيداً عَمْراً خيرَ

---

(١) وهو ما يصطلح عليه بـ (نائب الفاعل) .

(٢) قال العلوي : (واما ما يتعدَّى الى مفعولين ، فهو على ضربين : احدهما يجوز لك أن تقتصر على أحدهما ، والآخر لا يجوز الاقتصار على احدهما . فالذي يجوز لك الاقتصار على أُحدهما ، لك أن تقيم أيّهما شئت مقام الفاعل ، فترفعُهُ ، وتنصب الثاني بوقوع الفِعْلِ عليه ، فيصير كأنَّهُ تعدَّى اليه الفِعْل على الانفراد .

وأمَّا الذي لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين ، فهو (أفعال الشكِّ واليقين) ، فلا يجوز أن تقيم مقام الفاعل إلَّا الأوّل ، نحو قولك : علمتُ زيداً منطلقاً . فتقول : عُلِمَ زيدٌ منطلقاً . ولا يجوز عِلِمَ منطلقٌ زيد . وإنَّما لم يجز ، لأنّ هذه الافعال دخلت على المبتدأ والخبر ، فصار المبتدأ مفعولاً أوّلَ ، والخبرُ مفعولاً ثانياً . وإنما تقصد بالاخبار عن المعرفة دون النكرة) .

ق : ٢٠ ـ ٢١

(٣) في (خ) : منهما .

(٤) فرفعْتَهُ : ساقطة من (م) .

النَّاس . فإنْ لَمْ يُسَمَّ الفاعِلُ ، قُلْتَ : أُعْلِمَ زيدٌ عَمْراً خَيْرَ النَّاسِ .

فإنْ لم يكن الفعلُ متعدِّياً ، لم يَجُزْ إلاَّ أنْ تذكُرَ الفاعل ، لئَلا يبقى الفِعْل حديثاً عن غير محدَّث عنهُ ، وذلكَ نحو : قام زيدٌ . وقعد عمرو . ولا تقول : قِيمَ ، ولا : قُعِدَ . لما ذكرتُ لك .

فإنْ اتَّصَلَ بِهِ حَرْفُ جَرٍّ ، أو ظَرْفٌ ، أو مصدرٌ ، جازَ أنْ تقيمَ كلَّ واحدٍ - منها - [1] مقام الفاعل (ب/٤) . تقول : سِرْتُ بزيدٍ فرسخين يومينِ سيراً شديداً .

فإنْ [2] أقمْتَ (الباء) ، وما عملت فيه مقام الفاعلِ ، قُلْتَ : سِيرَ بزيدٍ فرسخين يومينِ سيراً شديداً . فـ (الباء) وما عملت فيهِ في مَوْضعٍ رَفْعٍ .

فإنْ أقَمْتَ (الفَرْسخين) مقام الفاعلِ ، قُلْتَ : سِيرَ بزيدٍ فرسخانِ سيراً شديداً .

فإنْ أقمتَ (اليومين) مقام الفاعلِ ، قُلْت : سِيرَ بزيدٍ فرسخين يومان سيراً شديداً .

فإنْ أقَمْتَ المصدر [3] مقام الفاعلِ ، قُلْتَ : سِيرَ بزيدٍ فرسخين يومينِ سَيرٌ شَديدٌ . ترفع الذي تقيمُهُ مقام الفاعل لا غَيْرَ .

---

(١) في (خ) : منهما .

(٢) في (م) : فَلَو .

(٣) قال العلوي : (فاذا رفعتَ المصدر ، فينبغي أن يكون المصدر مما يدلُّ على جِنْسٍ دون جنسٍ ، ليصح الاخبار عنه ، لأنَّ المصدر متى لم يكن متخصِّصاً لم يكن إقامته موضع الفاعل حسناً ، لأنَّ ذلك يكون للتأكيد ، ولا يجوز ان يكون ما هو للتأكيد مخبَراً عنه ، لأنَّه يؤدّي الى أن يكون ما لا بد منه .

فإنْ كانَ ـ هناك ـ مفعول بهِ صريح[1] ، لم تُقِمْ مقام الفاعلِ غيرَهُ[2] .
تقول : ضربتُ زيداً يومَ الجمعةِ ضرباً شديداً . فإنْ[3] جعلتَهُ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، قُلْتَ : ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ ضرباً شديداً . ولا يجوز غير ذلك[4] .

المشبَّهُ بالفاعل في اللفظِ ، وهو على ضربينِ : اسم (كان) ، وخبر (إنَّ) .

---

(١) مِنْهُ بُدٌّ . . . فاذا خصصتَهُ ، كان في (السير) ـ المصدر ـ

(٢) معنىً غير الأول فرفعتَهُ .

ق : ٢٢

في (خ) و(م) : صحيح .
قال العلوي : (إعلم أنَّه إنَّما جاز أن تُقيم أحدَ الأربعة مقام الفاعل عند عدم المفعول الحقيقي . فاذا كان معكَ مفْعول صحيح ، لم يجُز أن تُقيم غيرَهُ مقامَهُ ، لأنَّهُ هو الذي يُقصد بالأخبار عنه ، فكيف تُخبرُ عن غيرِهِ مع القُدرةِ عليه) .

ق : ٢٢

(٣) في (خ) و(م) : فان لم تسِّم الفاعل .

(٤) في (خ) و(م) : ترفع (زيداً) لا غير .

باب : كان وأخواتها

وَهْيَ : كانَ ، وصارَ ، وأمسى ، وأصبحَ ، وظلَّ ، وباتَ ، وأضحى (١) ، وما دامَ ، وما زالَ ، وما انْفَكَّ ، وما فتيء ، وما بَرِحَ ، وليسَ . وما تصرَّفَ منهنَّ ، وما كانَ في معناهنَّ ، مما يدلُّ على الزمانِ المجرَّدِ مْنَ الحَدَثِ (٢) .

فهذهِ الأفعالُ كلُّها ، تدخلُ على المبتدأ ، والخَبَر ، فترفع المبتدأ ، ويصير اسمَها ، وتنصب الخَبَرَ ، ويصيرُ خَبَرَها . واسمُها مشبَّهٌ بالفاعلَ (٣) . وخَبَرُها مشبَّهٌ بالمفعولِ (٤) .

---

(١) أضحى : ساقطة من (م) .

(٢) قال الثمانيني : (ووجه مخالفتها لغيرها من الأفعال ، إنَّها جُرِّدت للدلالة على الزمان وعُرِّيت من المصدر ، وجُعِلَ خبرها عوضاً من المصدر ، فلأجل هذا أفردت باب يخصُّها . . والذي يدلُّ على أنّ خبرها عوض من المصدر أنه لا يجوز ان تقول : كان زيد قائماً كوناً ، فلما امتنع الجمع بينهما ، علمت أنّ احدهما عِوَضٌ من الآخر) . ق : ٨٠ .

وقال الواسطي : (وتنقص عن الأفعال لأنَّها ليست أفعالاً حقيقةً ، لأنَّها لا تدلُّ على المصدر كالأفعال ، فنقصت مِنْ أجْلِ هذا) . ص : ٤٤

وقال العلوي : (اعلم أنّ هذه الأفعال مجرَّدة للزمان دون الحَدَث ، فاحتاجت الى الجُملةِ من المبتدأ والخبر . . ولما كانت هذه الأفعال غير دالة على حدث لم يحسُنْ أن تؤكَّدَ بالمصدر لأنّ المصدر نُزع منها ، ولو كانت تدلّ على مصدر لجاز أن تؤكَّدَ كسائر الافعال . . .) ق : ٢٢

(٣) في (م) : بالفعل ، وهو خطأ بيِّن .

(٤) قال العلوي : (ولما كانت هذه الافعال داخلةً على المبتدأ والخبر ، ارتفع المبتدأ بَعْدَها تشبيهاً بالفاعل من حيث أنَّهُ واقع بعد فِعْلٍ ، وان لم يكن فاعلاً في الحقيقة ، فهو مشبَّهةٌ بالفاعل وانتصب الخبر تشبيهاً بالمفعول به ، وإن لم يكنْ مفعولاً من حيث أنَّه واقع بعد فِعْل واسمٍ كقولك : ضرب زيد عمراً . هذا مذهب البصريين .

تقول : كانَ زيد قائماً . وصار محمّدٌ كاتباً . وأصبح الأميرُ مسروراً . وظلَّ جعفرُ جالساً . وبات أخوك لاهياً . وما دام [1] سعيدٌ كريماً . وما زال أبوكَ عاقلاً . وما انفكَّ قاسمُ مقيماً . وما فتيء عمرو جاهلاً . وليس الرَّجُلُ حاضراً .

وكذلكَ ما تَصَرَّفَ [2] منها . تقول : يكون أخوكَ منطلقاً . وليُصْبِحَنَّ الحديث شائِعاً .

فإذا [3] اجتمع في الكلامِ مَعْرِفَةٌ ، ونكرةٌ ، جعلتَ اسمَ (كانَ) المعرفةَ ، وخبرَها النكرةَ . تقول : كان عَمْرو كريماً . ولا يجوز : كان كريمٌ عَمْراً ، إلاَّ في ضرورةِ الشّعْرِ .

قالَ القطاميُّ [4] :

= وعند الكوفيين : أنّ الاسم بعد كان رفع بالابتداء على ما كان عليه قبل دخولها ، والخبر منصوب على الحال . وهذا لا يصحُّ لأن الخبر يكون معرفةً ، والحال لا تكون معرفةً ، إلا في النادر . والخبر ـ ها هنا ـ يقع معرفةً في الاكثر الشائع) .

ق ٢٢ ـ ٢٣

(١) في (م) : دام ، باسقاط (ما) .

(٢) قال الثمانيني : (وكلُّ هذه الأفعال سوى (ليس) و(ما دام) يستعمل مِنْها الماضي والحاضر ، والمستقبل ، واسم الفاعل ، والأمر ، والنَّهي إلا : (ما زال ، وما برح ، وما فتيء ، وما انفكَّ) فانه يستعمل منها الماضي والحاضر واسم الفاعل والنهي . ولا يجوز ان تستعمل منها الامر ، لأنَّها لا تنفك من حرف نفي . فأمَّا النَّهي فانه لا يجوز أن يستعمل لأنّ النهي فيه نفي) .

ق : ٨٠

(٣) في (خ) و(م) : وإذا .

(٤) القطامي هو عمير بن شُيَيم من بني تغلب . عدّه (ابن سلاّم) في الطبقة الثانية من الاسلاميين . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ : ٥٣٥ . الشعر والشعراء ٢ : ٧٢٣ . معجم الشعراء : ٤٧ .

قفي قبـلَ التفرُّقِ يـا ضُباعـا ولا يكُ موقِفٌ مِنْكِ الوَداعا [1]

(الوافر)

فَجَعَل (موقفاً) ـ وهو نكرةٌ ـ إسمَها ، و (الوداع) ـ وهو معرفةٌ ـ خبرَها .

فإنْ كانا ـ جميعاً ـ معرفتين ، كُنْتَ ـ فيهما ـ مخيَّراً . أيَّهما شئتَ جعلتَهُ [2] إسم (كانَ) ، وجعلتَ الآخر خبرَها [3] . تقول : كان زيدٌ أخاك . وإنْ شئتَ : كان أخوكَ زيداً .

* * *

ويجوز تقديم[4] أخبار (كانَ) وأخواتها على أسمائِها ، وعليها ، أنفُسِها .

---

(١) ديوان القطامي : ٣٧ وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٢ : ٢٤٣ . شرح المفصّل ٧ : ٩١ . خزانة الادب ٤ : ٦٤ . المقاصد النحوية ٤ : ٢٩٥ . همع الهوامع : ١ : ١١٩ . الدرر اللوامع ١ : ٨٨ . وبعضهم أورده شاهداً لغير هذا الموضع . ضُباع : ضباعة ـ اسم امرأة ـ وقد رُخِّم بحذف التاء .

الشاهد فيه : قوله : (ولا يكُ موقف منك الوداعا) ، فالأصل ان تكون المعرفة هي المبتدأ ، والخبر هو النكرة ، وكذلك اسم (كان) وخبرها ولا فرق بينهما . أمَّا (القطاميّ) فقد عكس ، وجعل النكرة (موقف) اسماً ، والمعرفة (الوداع) خبراً ، ليستقيم الوزن ، والمعنى لا يفسد بذلك ، وهو من ضرورة الشِّعر .

(٢) في (م) : جعلت .

(٣) في (خ) و(م) : الخبر .

(٤) قال العلوي : (اعلم أنّ كان وأخواتها لما كانت افعالاً متصرفة أُجريت مجرى الأفعال في تقديم المفعول ، فكما تقول : ضرب زيدٌ عمراً . وضرب عمراً زيدٌ . وعمراً ضرب زيدٌ . كذلك (كان) واخواتها ، من ذلك قوله تعالى : (وكان حقّاً علينا نَصْرُ المؤمنين) .

فأمّا (ليس) فسيبويه يجيز تقديم خبرها عليها في نفسها ، وغيره يأباه ، لنقصان تمكُّنها ، ولكونها حرفاً .

أمَّا (ما زال ، وما برح ، وما انفك ، وما فتيء) فانه لا يجوز أن يتقدَّم أخبارها عليها . . . لأن (ما) لها صدر الكلام بدليل دخولها على المبتدأ وخبره ، وعلى الأفعال ، فلا يتقدَّم عليها ما في خبرها لأنَّه

تقول : كان قائماً زيدٌ . وقائماً كان زيد . وكذلك : ليس قائماً زيدٌ . وقائماً ليس زيدٌ .

وتكون (كانَ)[1] دالَّةً على الحدث ، فتستغني عَنِ الخَبَر المنصوب . تقول : قد كان زيدٌ . أي : حدث ، وخُلِق . كما تقول : أنا ـ مُذْ كنتُ ـ صديقُك . أي : أنا صديقُك مُذْ كُنْتُ ، وخُلِقْتُ . قال الشاعر[2] :

إذا كانَ الشِّتاءُ فأدفِئُوني ‏ فإنَّ الشيخ يهدِمُهُ الشِّتاءُ

(الوافر)

أي : اذا حَدَثَ الشِّتاء ، ووقَعَ . وكذلكَ : أمْسى زيدٌ . وأصبح عمرو . وكذلك[3] : أمسينا وأصبحْنا[4] .

وقد يُضمَرُ فيها اسمُها ، وَهْوَ ضميرُ الشَّأنِ ، والحديث[5] ، فتقع الجُمَلُ ـ

صلة لها . أما (ما دام) فان (ما) ـ هنا ـ بمعنى المصدر ، فلا يجوز ان يتقدَّم عليها شيء من معمولها ، كما لا يتقدَّم شيء من الصلة على موصولها) . ق : ٢٥

(١) كان : ساقطة من (م) .

(٢) ينسب البيت الى الربيع بن ضبع الفزاري . انظر : الجمل ٦٢ . شذور الذهب : ٣٥٤ . همع الهوامع ١ : ١١٦ . الدرر اللوامع ١ : ٨٤ .

الشاهد فيه : قوله : (كان الشتاء) ، فانَّ (كان) لا تحتاج الى خَبَر لكونها دالة على مجرَّد حصول حدث ، فهي ـ بهذا المعنى ـ تامَّة ، وليست ناقصة .

(٣) في (خ) : وكقولك . وفي (م) : وكقولنا .

(٤) معنى (اصبحنا) : دخلنا في الصباح . و(أمسينا) : دخلنا في المساء . كما تقول : أظهر الرجل إذا دخل في وقت الظهر ، وأفْجَرَ : إذا دَخَل في وقت الفجر .

(٥) قال العلوي : (اعلم أنَّ الغَرَضَ باضمار الشأن والقِصَّةِ في (كان) هو أنْ يُبْهِمَ ـ على المخاطب ـ الحالَ ، لتتوفَّر دواعيه على معرفتها ، لأن الانسان يبحث عن علم ما أبهم عليه فحينئذ يكون أقرب الى فَهْمِهِ ، وأكثر ما يكون هذا الاضمار في الزجر ، والوعظ ، والوعيد ، والايعاد ، وما جرى هذا المجرى ، فيكون (الشأن) للمذكَّرِ . و(القصَّة) للمؤنث) . ق : ٢٥

بَعْدَها ـ أخباراً عنها . تقول : كانَ زيدٌ قائِمٌ . أي : كانَ الشَّأنُ (٥/أ)والحديث زيدٌ قائِمٌ . قالِ الشَّاعرُ [١] :

إذا مُتُّ كانَ الناسُ صنفان : شامتٌ وآخـرُ مُثْنٍ بالـذي كُنْتُ أصْنَـعُ

(الطويل)

أي : كانَ الشَّأنُ والحديث الناسُ صنفانِ .

* * *

وقد تزادُ (كانَ) ، مؤكِّدةً للكلام ، فلا تحتاج الى خَبَرٍ منصوب . تقول : مررتُ بِرجُلٍ ـ كانَ ـ قائِمٍ . أي : مررتُ برجُلٍ قائِمٍ . فـ (كانَ) : زائدةٌ ، لا اسم لها ولا خبر [٢] . قالَ الشاعر :

ســراة بني أبي بكـرِ تَســامى على ـ كَانَ ـ المسوَّمَةِ العِرابِ [٣]

(الوافر)

---

(١) قائلُه العجير السلولي . وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ١ : ٧١ . الجُمَل ٦٧ . شرح المفصل ١ : ٧٧ . الامالي الشجرية٢ : ٣٣٩ . همع الهوامع ١ : ٦٧ . الدرر اللوامع ١ : ٤٦ . المقاصد النحويّة ٢ : ٨٥ .

الشاهد فيه : قوله : (كان الناسُ صنفان) ، حيث وقع اسم (كان) ضمير الشأن ، وجملة المبتدأ والخبر : (الناس صنفان) ، في محل نصب خبر (كان) .

(٢) في (م) زيادة : (تقول : زيد ـ كان ـ قائم) . وألغى (كان) .

(٣) لم يعرف قائل هذا البيت . انظر : شرح المفصل ٧ : ٩٨ ، ١٠٠ . خزانة الادب : ٤ : ٣٣ المقاصد النحوية ٢ : ٤١ . التصريح ١ : ١٩٢ . همع الهوامع ١ : ١٢٠ . الدُّرر اللوامع ١ : ٨٩ . منهج السالك ١ : ٢٤١ . التوطئة ٢١١ .

السارة ـ هنا ـ الخيول ، لأنه يريد أن يصف خيول هذه القبيلة بأنّها سَمَتْ وفاقت الخيولَ العربيَّة .

المسوَّمة : الخيل التي جعلت عليها وتركت في المرعى . العراب : الخيولُ العربيَّة .

الشاهد فيه : قوله : (على ـ كان ـ المسوَّمة) . فانّ (كان) زائدة بين الجار والمجرور . ومعنى الزيادة أنّه لا يخلُّ حذفها بالمعنى .

أي : على المسوَّمَةِ العِرابِ . وألغى (كانَ)[1] .

* * *

وأخبارُ (كانَ) وأخواتها ، كـأخبار المبتـدأ : مِنَ الْمفردِ ، والجُمْلةِ ، والظَّرْف . تقول في المفردِ : كانَ زيدٌ قائِماً[2] . وفي الجُمْلةِ : كان زيدٌ وجْهُهُ حَسَنٌ . وفي الظَّرْفِ : كان زيدٌ في الدارِ .

* * *

وتزاد (الباء) في خَبَرِ (ليسَ) مؤكِّدةً ، فيقال[3] : ليس زيدٌ بقائِم . أي : ليس زيدٌ قائماً . وليس محمَّدٌ بمنطَلِقٍ . أي ليس محمَّدْ منطلقاً[3] .

---

(١) عبارة (قال الشاعر . . . وألغى (كان) : ساقطة من : (م) .

(٢) في (م) قائم .

(٣) في (خ) وردت العبارة كما يلي : فيقال : ليس زيد قائماً . وليس محمد بمنطلق . أي : ليس زيد قائماً وليس محمد منطلقاً .

[(ما) : الشَّبيهةُ بـ (ليس)] [١]

وتُشَبَّهُ (ما) بـ (ليس) في لُغَةِ (أهْل الحجاز)[٢] ، فيقولون : ما زيدٌ قائماً . وما عمرو جالساً .

و (بنو تميم)[٣] يُجرونها مُجْرى (هلْ) ، فلا يُعملونَها[٤] ، فيقولونَ : ما زيدٌ قائِمٌ ، فإنْ قَدَّمْتَ الخَبَرَ ، أو نقضْتَ النفي بـ (إلَّا) ، لم يكنْ[٥] فيهِ إلَّا الرفعُ . تقول : ما قائِم زيدٌ . وما زيدٌ إلَّا قائم . ترفع في اللُّغتينِ جميعاً .

---

(١) ما بين المعقوفتين عنوان استحدثناه ، زيادة في الايضاح .

(٢) قال الثمانيني : (إنَّما شبَّهُ أهل الحجاز (ما) بـ (ليس) من وجهين : أحدهما : أن (ما) لنفي الحال ، كما أن (ليس) لنفي الحال فاذا قُلْتَ : ما زيد قائماً . وليس زيد قائماً . فانّما نفيت قيامَهُ في حال إخبارك عنه ، وما نفيت قيامه فيما مضى ، ولا فيما يستقبل .

والثاني : أنّ (ما) تدخل على المبتدأ والخبر ، إلا أنّ (ما) لما كانت مشبَّهة بـ (ليس) كانت أنقص تصرُّفاً منها ، وكانت (ليس) أقوى تصرفاً من (ما) لأنَّها الاصل . و(ليس) ـ لقوَّتها ـ نصبت الخبر مؤخَّراً ، ومقدَّماً ، ومثبتاً ، ومنفياً . و(ما) ـ لنقصانها ـ نصبت الخبر مؤخراً منفياً) ق : ٨٧

(٣) في (خ) و(م) : وأمَّا بنو تميم فيجرونها . . .

(٤) قال الثمانيني : (قالت (بنو تميم) هي تدخل على المبتدأ وخبره ، وعلى الفعل وفاعلِهِ ، وينبغي أن لا تؤثر إعراباً ، وانها مشتركة ، لا اختصاص لها بأحد الجملتين دون الاخرى ، وانما تؤثر النفي في الأخبار فقط ، فجرت ـ عندهم ـ مجرى (هل) لما دخلت على المبتدأ أو خبره ، والفعل وفاعِلِهِ ، أثَّرت الاستفهام في الخبر ، ولم تؤثر إعراباً في أحدهما ، لأنَّها لا اختصاص لها باحدى الجملتين دون الاخرى . . . ولا يجيز (بنو تميم) إدخال (الباء) على خبر (ما) لأنَّه خبر مبتدأ) .

ق : ٨٦ .

(٥) يكن : ساقطة من (م) .

باب : (إنَّ) ، وأخواتها[1]

وهي إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، وليتَ ، ولعلَّ .

فهذهِ الحروف كلُّها تدخُلُ على المبتدأ والخَبَرِ ، فتنصب المبتدأ ، ويصير أسمَها ، وترفعُ الخَبَرَ ، ويصيرُ خبرَها . واسمُها مشبَّه بالمفعول ، وخبرُها مشبَّهٌ بالفاعل . تقول : إنَّ زيداً قائمٌ . وبلغني أنَّ عَمْراً منطلقٌ . وكأنَّ أباكَ الأسَدُ . وما قام زيد ، لكنَّ عَمْراً[2] قائمٌ . وليتَ أخاكَ[3] قادِمٌ . ولعلَّ محمداً[4] واقفٌ .

* * *

(١) وتسمّى : (الحروف المشبهة بالفعل) . قال الثمانيني : (وإنَّما شبهوها بالفعل الماضي ، لأنَّها على ثلاثة أحرف ، فما زاد . وآخرها مبني على الفتح . ويجوز أن يكون شبهوها بالفعل ـ أيضاً ـ من حيث كانت تقتضي إسمين : كما كان الفعل يقتضي إسمين . فاذا قالوا : إنَّ زيداً قائم ، فهي في اللَّفظ ، مثل : ضرب زيداً رَجُلٌ) .

ق : ٨٨ .

وقال الواسطي : (ووجه شبهها بالفعل من وجهين : احدهما : من طريق اللفظ، والثاني: من طريق المعنى فاللفظ : أنَّها على ثلاثة أحرف فما زاد ، ومبني آخرها على الفتح كـ (ضربَ) .

والمعنى : أنَّ معنى (إنَّ) : حققتُ ، ومعنى (لكنَّ) : استدركتُ ، ومعنى (كأنَّ) شبَّهتُ ، ومعنى (ليت) : تمنَّيتُ ، ومعنى (لعلَّ) : ترجَّيتُ) . ص ٥٣ .

وقال العلوي : (ومشابهتها للأفعال من حيث أنَّها على ثلاثة أحرف ، وآخرها مفتوحٌ ، ودخلت على المبتدأ والخبر ، واتصل الضمير بها ، كما يتَّصل بالفِعْل ، فبهذه الوجوه ، أشبهت الافعال الماضية ، فاعمِلتْ عَمَلَ الأفعال على صفةٍ مخصوصةٍ) . ق : ٢٧ .

(٢) في (خ) و (م) : جعفراً .

(٣) في (خ) و(م) : أباك .

(٤) في (خ) و(م) : أخاك .

ومعاني هذهِ الحروفِ ، مختلفةٌ :

فمعنى : (إنَّ) ، و (أنَّ)[1] ـ جميعاً ـ : التحقيق . ومعنى (كأنَّ) : التشبيه . ومعنى (لكنَّ)[2] : الاستدراك[3] . ومعنى (ليتَ) : التمنِّي[4] . ومعنى (لعلَّ) : التوقُّع والرَّجاء[5] .

* * *

وأخبار (إنَّ) وأخواتها ، كأخبار المبتدأ : مِنَ المفردِ ، والجملةِ ، والظَّرْفِ .

* * *

ولا يجوزُ تقديمُ أخبارِها على أسمائِها ، إلَّا أنْ يكونَ الخبرُ ظَرْفاً ، أو حرفَ جَرٍّ[6] . تقول : إنَّ في الدار زيداً . ولعلَّ عندك عَمْراً .

* * *

---

(١) قال العلوي : (وأمَّا (أنَّ) المفتوحة الهمزة ، فأنَّها للتحقيق ، وتقع في موقع المرفوع والمنصوب والمجرور ، لأنَّها تكون بتأويل المصدر ، ولا يبتدأ بها وإنَّما يكون الابتداء بالمكسورة) ق : ٢٨ .

(٢) قال العلوي : (وأمّا (لكنَّ) فتكون مشددةً ومخفَّفةً ، وهي توجب بعد نفي ، ويستدرك بها فتكون تخفيفاً ، وعَطْف حال على حالٍ تخالفها) . ق : ٢٨ .

(٣) الاستدراك : هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (شرح قطر الندى ص : ١٤٨) .

(٤) التمنّي : وهو طلب ما لا طمع فيه ، أو فيه عسرٌ . (شرح قطر الندى ص : ١٤٨ ـ ١٤٩) .

(٥) الترجي : وهو طلب المحبوب المستقرب حصولُهُ . (شرح قطر الندى ص : ١٤٩) .

(٦) قال الثمانيني : (ولا يجوز أن يُفصل بين (إنّ) واسمها إلّا بظرف أو جار ومجرور ، لأنّ حرف الجرِّ والظرف ، ليسا خبراً في الحقيقة ، وإنَّما يقومان مقام الخبر . . . ولم يجُزْ أن يؤخّروا (إنّ) لأنّها عاملةٌ ، ومعمولها لا يجوز أن يتقدّم عليها لضعفها ، فالزموها صدر الجملة) . ق : ٨٩ .

وقال الواسطي : (ولا يجوز تقديم إسمها وخبرها عليها ، لأنّها حروف ، والحروف لا تتصرَّفُ . فأمَّا خبرها فلا يجوز أن يتقدَّم على اسمها ، إلا أن يكون ظرفاً أو حرف جرٍّ ، وإنَّما جاز ذلك ، لأنَّه مرادٌ في المعنى . وإن لم تنطق به) . ص ٥٦ .

وتدخُلُ (اللام)[1] ـ المفتوحة ـ في خبرِ (إنَّ) المكسورة ـ دون سائر أخواتها ـ زائدةً ، مؤكِّدةً . تقول : إنَّ زيداً لقائم . ولو قُلْتَ : ليت زيداً لقائم . أو نحو ذلك ، لم يَجُزْ .

* * *

وتَكسِرُ (إنَّ) في كلِّ موضعٍ ، لو طرحتَها مِنْهُ ، لكَانَ ما ـ بَعْدَها ـ مرفوعاً بالابتداء . تقول : إنَّ زيداً قائم . فتكسِرُ (إنَّ) ، لأنَّكَ لو حذفتَها [ـ من هناك ـ][2] ، لقُلْتَ : زيدٌ قائم .

وتَفتَحُ (أنَّ) في كلِّ موضعٍ ، لو طرحتَها منهُ ، وما عَملتْ فيه ، لصلَح ـ في موضعِ الجميع ـ : (ذَاكَ) ، ومعنى الكلام : المصدر . تقول : بلغني أنَّ زيداً قائمٌ . فتَفتَحُ (أنَّ) ، لأنَّكَ لو طرحْتَها وما عَمِلتْ فيهِ ، لقُلْتَ : بلغني ذاك . ومعنى

---

(١) قال العلوي : (واعلم أنّ (لام) التوكيد ، تختصُّ بالدخول على خبر (إنّ) دون أخواتها ، وذلك لأنها تدخل ـ للتوكيد ـ على المبتدأ والخبر ، نحو : لزيدٌ أفضل مِنْ عمروٍ . وما أشبه ذلك ، فيؤكِّدون بها المخبَّر عنه ، فارادوا إدخالها على اسم (إنّ) ، ليزيدوهُ توكيداً ، فلم يَجُز أنْ يجمعوا بين تأكيدين في كلمة واحدةً ، لأنّ (إنّ) قد دخلت على الاسم ، فادخلوها على الخبر ، والمراد بها ، توكيد الاسم ، أن يجمعوا بين تأكيدين في كلمة واحدةً ، لأنّ (إنّ) قد دخلت على الاسم ، فادخلوها على الخبر ، والمراد بها ، توكيد الاسم ، والدليل على ذلك ، أنَّك إذا قدَّمْتَ الخبر على الاسم ، إذا كان الخبر ظرفاً ، أو حرف جرٍّ ، أدخلت (اللام) على الاسم ، لبُعْدِ الاسمِ عن (إنّ) ، تقول : إنّ في الدار لزيداً . وإنّ خَلْفَكَ لعَمْراً . وعليه قوله تعالى : (إنّ في ذلك لعبرةً) . ولم يَجُز أن يدخلوها قبل (إنّ) لأنّ (إنّ) أقوى منها عملاً وتأكيداً ، فلهذا جاؤ وا بها بَعْدَها) . ق ٢٨ ـ ٢٩ .

(وقد يكون دخول اللام واجباً ، وذلك إذا خُفِّفت (إنْ) وأُهملتْ ، ولم يظهر قَصْدُ الاثبات . كقولك : إنْ زيدٌ لمنطلقٌ) . وإنّما وجبت ـ ها هنا ـ فرقاً بينها وبين (إنْ) النافية . . . ولهذا تسمّى اللام الفارِقة ، لأنّها فَرَّقَت بين النفي والاثبات) . شرح قطر الندى : ص ١٦٤ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) .

الكلام : بلغني قيامُ زيدٍ[1] .

* * *

وتكونُ (إنَّ) بمعنى : (نَعَمْ) ، فلا تقتضي اسماً ، ولا خَبَراً . قال الشاعر[2] (٥ / ب) :

بَكَرَ العَواذلُ في الصبوحِ يَلُمْنَني ، وألومُهنَّهْ
ويَقُلْنَ : شيبٌ قد علاكَ وقد كبرتَ ، فقلتُ إنَّهْ

(مجزوء الكامل)

أي : نعم هو كذلك . و(الهاء) : لبيانِ الحَرَكة ، وليست اسماً[3] .

* * *

فإنْ عطفْتَ على اسمِ (إنَّ) و(لكنّ) بَعدَ خبرهمَا ، جاز لك ـ في

---

(١) أي : متى صحَّ أن تؤول مع اسمها وخبرها بالمصدر وجب فتح همزتها .

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات (المتوفَّى ٧٥ هـ) انظر ديوانه : ٦٦ . وهو من شواهد سيبويه انظر الكتاب ٣ : ١٥١ . شرح المفصل ٨ : ٧٨ . مغني اللبيب : ٣٨ . الأمالي الشجريَّة ١ : ٣٢٢ . شرح ابيات مغني اللبيب ١ : ١٨٨ .

العواذل : جمع عاذلة ، وهي اللائمة . الصبوح : ما يشرب في وقت الصباح .

الشاهد فيه : ورود (إنّ) بمعنى (نَعَم) ، و (الهاء) فيها للسكت . وجعلها بعض النحاة (إنّ) الناسخة ، و(الهاء) اسمها بتقدير الخبر (قد كان ما تقُلْن) كما في الامالي الشجرية ١ : ٣٢٢ .

(٣) قال الثمانيني : (و (الهاء) زيدت لبيان الحركة ، لأن حركة البناء يُحافظ عليها ، فلو وقف عليها الواقف ، لسكنَتْ للوقف ، وذهبت حركةُ البناء ، فزاد (الهاء) لكون الوقف عليها ولتسلم حركة البناء) . ق : ٩٠ ـ ٩١ .

المعطوف ـ النّصْبُ على اللفّظ ، والرفعُ على موضعِ الابتداء . تقول : إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْراً . وإنْ شئتَ قلتَ : وعَمْروٌ .

وكذلك : لكنَّ جَعْفراً منطلِقٌ وبِشْراً . وإنْ شِئْتَ ، قُلْتَ ؛ وبِشرٌ .

ولا يجوز العطفُ على معنى الابتداء ، معَ بقيَّة أخواتها ، لزوال معنى الابتداء مِنْها . وتُشبّهُ (لا) بـ (إنَّ) .

باب : (لا) في النَّفْي[1]

اعلم أنَّ (لا) تنصب النكرةَ بغير تنوينٍ ، ما دامتْ تَليها ، وتُبنى معها على الفتْحِ ، كـ (خمسةَ عَشَرَ) . تقول : لا رَجُلَ في الدار . ولا غُلامَ لكَ .

فإنْ فصلْتَ بينهما ، بَطَل عملُها . تقول : لا لك غُلامٌ . ولا عِنْدَكَ جاريةٌ .
فانْ عطفتَ ، وكرَّرْتَ (لا) ، جازت لك فيه عدَّةُ أوْجُهٍ :

تقول : لا حولَ ، ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ . قال الله ـ سبحانه ـ : (لا بيعَ فيهِ ، ولا خلالَ)[2] .

ويجوز : لا حولَ ، ولا قُوَّةٌ إلَّا بالله . قالَ الشاعر[3] :

---

(١) قال الثمانيني : (فأمَّا (لا) التي تشبَّه بـ (أنّ) ، فانها لا تدخل الا على نكرتين ، ويكون الاسم ملاصقاً لـ (لا) ، ويجب أنْ تنصبه ، لأنها نقيضة (إنّ) لأنَّها تنفي ما تثبته (إنّ) . . . إلَّا أنَّها وإن شُبِّهَتْ بـ (إنّ) فانها تنقص عن رتبة (إنّ) من أربعة أوجه : أولُها : أنّ (إنّ) ـ لقوتها ـ تعمل في المعرفة والنكرة ، و(لا) لضعفها تختص بالعَمَل في النكرة . وثانيها : أنّ إنّ ـ لوقتها ـ يجوز الفصل بينها ، وبين منصوبها بالظرف ، وحرف الجرِّ ، و(لا) ـ لضعفها ـ لا يجوز الفصل بينها وبين منصوبها . وثالثها : أنّ (إنّ) ـ لقوتها ـ لا تركَّبُ مع منصوبها ، و(لا) ـ لضعفها ـ يحذف التنوين من منصوبها وتركب معها على الفتح كـ (خمسة عَشَر) وبابه . . . ورابعها : أنّ (إنّ) تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، بلا خلاف بين البصريين ، و(لا) ـ لضعفها ـ قويت على العمل في الاسم لملاصقته لها وضعفت عن العمل في الخبر ، فقال (سيبويه : الخبر يرتفع لانه خبر مبتدأ . . .) .
ق : ٩٣

(٢) سورة ابراهيم : ٣١ على قراءة (ابن كثير) و(أبي عمرو) .

(٣) هو أنس بن العباس بن مرداس ، وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٢ : ٢٨٥ ، ٣٠٩ ، شرح المفصل ٢ : ١٠١ . المقاصد النحوية ٢ : ٣٥١ . همع الهوامع ٢ : ١٤٤ . الدرر اللوامع ٢ : ١٩٨ . وفي المؤتلف : ٩٢ لُفِّقَ عَجز البيت الشاهد مع صدر آخر مختلف .

لا نَسَبَ ـ اليومَ ـ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

(السَّريع)

ويجوز : لا حَوْلٌ ، ولا قُوَّةٌ إلَّا باللهِ . قالَ الشاعرُ[1] :

وما هجرتُكِ حتى قُلْتِ ـ معلنةً ـ : لا نـاقـةٌ ليَ في هـذا ولا جَمَـلُ

(البسيط)

ويجوز : لا حولَ ، ولا قوَّةٌ إلَّا باللهِ . قال الشَّاعرُ[2] :

= الخُلّة ـ بضم الخاء ـ الصداقة . الراقع : مَنْ رَقَع الثوب إذا أصلح الموضعَ المنخرق .
الشاهد فيه : قولُهُ : (ولا خُلَّةً) ، حيث نصب على تقدير ان تكون (لا) زائدة ، للتأكيد ، ويكون (خلّةً) عطفاً على محل اسم (لا) التي قبلها .

(١) هو الراعي النُّميري . انظر شعر الراعي النميري : ١٥٧ . وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٢ : ٢٥٤ . شرح المفصَّل ٢ : ١١١ . المقاصد النحويَّة ٢ : ٣٣٦ . شرح الاشموني ٢ : ١١ . الموجز في النحو : ٥٤ .
الشاهد فيه : قوله : (لا ناقةٌ لي ولا جَمَلُ) وذلك أنّ (لا) لما كُرِّرت أُعملت عَمَلَ (ليس) فـ (ناقة) اسم ليس مرفوع ، و(لي) في محل رفع صفة (ناقة) ، و(في هذا) في محل نصب خبر (لا) .

(٢) ينسب الى رجل مِنْ مُذْحج ، ونسب ـ أيضاً ـ الى زرافةِ الباهلي ، أو : هني بن أحمر ، أو :ضمرة بن ضمرة ، وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٢ : ٢٩٢ . شرح المفصل ٢ : ١١٠ . الجُمَل : ٢٤٣ . مغني اللبيب : ٥٩٣ . شذور الذهب : ٨٦ . همع الهوامع ٢ : ١٤٤ . الدرر اللوامع ٢ : ١٩٨ . الموجز في النحو : ٥٣ .
الصغَّار : بفتح الصاد ـ بزنة سحاب ـ : الذلّ . والمهانة ، والحقارة .
الشاهد فيه : قوله : (لا أُمّ لي ولا أبُ) حيث عطف قوله : (أب) على ما قبله بالواو مع تكرار (لا) . وجاء بـ (أُمّ) مبنياً على الفتح على أنّ (لا) عاملة عمل (إنّ) . وجاء بـ (أب) مرفوعاً . وهذا المرفوع إمّا أنْ يُجعل معطوفاً بالواو ، على (لا) مع اسمها ، عطف مفرد على مفرد ، ومحل (لا) مع اسمها رفع بالابتداء ، وإما أن يجعل اسماً لـ (لا) الثانية على أنَّها عاملة عمل (ليس) ، وإمّا أن يجعل مبتدأ ، و(لا) التي قبلَهُ مهملةٌ غير عاملة أصلاً .

هــذا ـ لعمـرُكُمُ ـ الصَغــارُ بعَينِـهِ لا أُمَّ لي ـ إنْ كانَ ذاكَ ـ ولا أَبُ

(الكامل)

ويجوز : لا حولَ ، ولا قُوَّةَ إلَّا بالله . قال الشّاعرُ[1] :

فـلا لَغْوٌ ، ولا تـأثيمَ فيها وما فاهوا بِهِ ـ أبَداً ـ مقيمُ

(الوافر)

وتقولُ : لا غُلامَ ، وجاريةً لكَ . بالتنوينِ لا غيرُ . قالَ الشَّاعرُ[2] :

فـلا أبَ وابناً مِثْـلُ مـروانَ وابنِـهِ إذا هـو بـالمجـدِ اِرتـدى وتـأزَّرا

(الطويل)

* * *

(١) هو أُميَّة بن أبي الصلت . وهذا البيت ـ الذي يُنشده النحاة على هذه الصورة ـ ملفَّق مِنْ بيتين ، وصواب الانشاد ـ كما في الديوان : ٢٧٢ ، ٢٧٤ ـ هكذا :

فـلا لـغـوٌ ، ولا تـأثيـم فـيـهـا ولا حـيـنٌ ، ولا فـيـهـا مُـليـم

وفـيـهـا لـحـمُ سـاهـرة وبَـحْـرُ ومـا فـاهـوا بـه ـ أبـداً ـ مُـقيـم

وانظر الشاهد في : شذور الذهب : ٨٨ . المقاصد النحويّة ٢ : ٣٤٦ . خزانة الادب ٢ : ٢٨٣ . شرح الاشموني ٢ : ١١ . لغو : باطل . تأثيم : نسبة الى الأثم والحَرام .

الشاهد فيه : قوله : (فلا لغوٌ ولا تأثيمَ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الاولى ، على أنَّها مهملة ، وفتح الاسم بعد (لا) الثانية على أنَّها نافية للجنس ، عاملة عمل (إنّ) .

(٢) نسب الى الفرزدق وليس في ديوانه ، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، انظر الكتاب ٢ : ٢٨٥ . المقتضب ٤ : ٣٧٢ . شرح المفصَّل ٢ : ١٠١ . المقاصد النحويَّة ٢ : ٣٥٥ . خزانة الادب ٢ : ١٠٢ . همع الهوامع ٢ : ١٤٣ . الدُّرر اللوامع ٢ : ١٩٧ . شرح قطر الندى : ١٦٩ .

ارتدى : لبس الرداء . تأزّر : لبس الأزار . والارتداء والأتّزار بالمجد كناية عن غاية الكرم ، ونهاية الجود ، فأكنهما متلبسان به ، لا يفارقانِهِ .

الشاهد فيه : قوله : (وابناً) حيث عطف بالنَّصْبِ والتنوين على (أبَ) الذي هو اسم (لا) التي لنفي الجنس .

فإنْ وصفتَ اسمَ[1] (لا) كانتْ[2] لك فيهِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ[3] :

النَّصْبُ بالتَّنوينِ . تقولُ : لا رَجُلَ ظريفاً عَنْدكَ . وبغير التَّنوين : لا رَجُلَ ظريفُ عندكَ . والرَّفعُ بالتَّنوينِ لا غيرُ . تقولُ : لا غُلامَ ظريفٌ عندَكَ .

* * *

وتثنِّي[4] بالنُّونِ ، فتقول : لا غلامينِ لكَ ، ولا جاريتينِ عندكَ .

* * *

وتقول : لا رَجُلَ أفضلُ مِنْكَ . ترفعُ (أفضل) لأَنَّهُ خبرُ (لا) ، كما يرتفع خَبَرُ (إنَّ)[5] .

---

(١) (لا يخلو اسم (لا) : إما ان يكون مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف ، أو مفرداً . فان كان مضافاً أو شبيهاً بِهِ ـ ظَهَر النَّصْبُ . . . وإنْ كان مفرداً ـ اي غير مضاف ولا شبيه به ـ فانَّه يُبنى على ما ينصب به ، لو كان معرباً) . شرح قطر الندى : ١٦٦ ـ ١٦٧ .

(٢) في (خ) : جازت .

(٣) (وإن كان اسم (لا) مفرداً ، ونُعِتَ بمفرد ، ولم يَفصِلْ بينهما فاصلٍ ، ـ مثل : لا رجل ظريف في الدار ـ جاز في الصِّفة : الرفع على موضع (لا) مع إسمها ، فانَّهما في موضع الابتداء ، والنصب على موضع اسمها ، فان موضعَهُ نصب بـ (لا) العاملة عمل (إنّ) ، والفتح على تقدير أنَّكَ ركبْتَ الصِّفةَ مع الموصوف كتركيب (خمسة عَشَرَ) ، ثم أدخلت (لا) عليهما . فان فصل بينهما فاصل ، أو كانت الصِّفة غير مفردة ، جاز الرفع ، والنَّصْب ، وامتنع الفتح ، فالأول نحو : لا رجلَ في الدار ظريفٌ ، وظريفاً . والثاني ، نحو : لا رجُلَ طالعاً جبلًا ، وطالعٌ جبلًا) . شرح قطر الندى : ١٧٠

(٤) في (خ) : يُثَنَّى .

(٥) قال الثمانيني : (وخبر (إنّ) قلّما يجيء محذوفاً . وخبر (لا) قلّما يجيء مذكوراً ، بل حذفُهُ اكثر من ذكره) .

ق : ٩٣

مَعْرفة الأسماء المنصوبة

وهي على ضربين : مفعولٌ ، ومشبَّهٌ بالمفعول[1] .

المفعول ، خمسةُ أضرُبٍ : مفعول مطلق ، ومفعول بِهِ ، ومفعول فيهِ ، ومفعول لَهُ ، ومفعول مَعَهُ .

باب : المفعول المطلق

وهو المصدر[2] . اعلم أنَّ المصدر كلُّ اسمٍ دلَّ على حَدَثٍ ، وزمانٍ مجهولٍ . وهو وفعلُه مِنْ لفظ واحد . والفِعْل مشتقٌّ مِنَ المصدر . فاذا ذكرتَ المصدر مَعَ فِعْلِهِ ، فضلةً ، فهو منصوبٌ به[3] . تقول : قمتُ قياماً . وقعدتُ قعوداً .

وإنَّما يُذكر المصدرُ مَعَ فِعْلِهِ ، لأحد ثلاثةِ أشياء ، وهي : توكيدُ الفعْلِ ، وبيانُ النَّوعِ ، وعددُ المرَّاتِ .

---

(١) في (ك) : مشبَّهٌ بالمفعول به . وفي (م) : مشبَّهٌ بمفعول . وما اثبتناه مِنْ (خ) .

(٢) (والمصدر أعُم وأشمل من إصطلاح (المفعول المطلق) ، لأنَّ المصدر يكون مطلقاً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً ، نظراً الى أنَّهُ يقوم مقامَهُ) . شرح الاشموني ٢ : ١٠٩ .

(٣) قال العلويّ : (اعلم أن المصدر اذا ذكرته مع فعلِه ، فهو منصوب بِفِعْلِهِ ، وإنْ ذكرتَهُ مفرداً عن فعلِهِ ، جاز أن يكون مرفوعاً ، ومجروراً ، تقول : هذا حَسَنٌ . وعجبتُ من القيام والقعود . وما أشبه ذلك . وإنَّما يَسْتَحِقُّ النَّصْبَ إذا كان مذكوراً مع فعلِهِ فضلةً) . ق : ٣٥ .

تقول في توكيد[1] الفِعْل : قمتُ قياماً ، وقعدتُ[2] قعوداً .

وتقول في بيانِ النَّوعِ : قمتُ قياماً حسناً[2] . وجلستُ[3] جلوساً طويلا .

وتقول في عدد المرَّات : قمتُ قومتين . وقَعدْتُ قعدتين[4] . وضربتُ ثلاثَ ضَرْبات .

* * *

ولا يجوز تثنيةُ المصدرِ ، ولا جمعُهُ ، لأنّهُ اسمُ الجِنْسِ ، ويقع ـ بلفظِهِ ـ على القليل ، والكثير ، فَجَرى[5] ـ لذلكَ ـ مجرى الزيت والماءِ والتُّراب[6] .

فإِنْ اختلفت أنواعُهُ ، جازت تثنيتُهُ ، وجمعُهُ ، تقول : قمتُ قيامينِ . وقَعدْتُ قعودينِ .

* * *

واعلمْ أنَّ الفِعْلَ يَعْملُ في جميع[7] ضروب المصادر ، مِنَ المبهم[8] ،

---

(1) في (م) : في التوكيد .

(2) عبارة (وقعدت . . . حسناً) ساقطة من (م) .

(3) جلست جلوساً . مطموسة في (ك) .

(4) في (م) جلستُ جلستين .

(5) في (م) : جرت .

(6) قال الواسطي : (والمصدر لا يُثنّى ، ولا يُجمع مِن قِبَلْ أنَّهُ ـ بلفظه ـ يدلّ على قليلِهِ ، وكثيرهِ ، فأشبهَ ـ مِنْ هذا ـ أسماء الأجناس ، كالماء ، والزيت ، فكما لا تُثنَّى أسماءَ الأجناس ، فكذلك المصدر . فان اختلفت أنواعُهُ جاز تثنيتُهُ ، وجمعُهُ بأنْ يكونَ ضَرْبٌ أشدَّ مِنْ ضَرْبٍ ، وكذا الماء ، إذا كان بعضُهُ أصفر ، وبعضُهُ أسود ، جُمعَ) . ص ٦٩ .

(7) جميع : ساقطة من (م) .

(8) المبهم : ـ هنا ـ بمعنى أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو : قمت قياماً . فليس في (القيام) زيادة على ما دل عليه الفعل .

والمختصّ[1] . تقول في المبهم : قُمْتُ قياماً . وانطلقتُ إنطلاقاً . وتقول[2] في المُختصّ : قُمْتُ القيامَ الذي تعلَمُ . وذهبتُ الذَّهابَ الذي تعرِفُ .

ويعمل ـ أيضاً ـ فيما كانَ ضَرْباً مِنْ فعلِهِ الذي أُخِذَ مِنْهُ . تقول : قَعَدَ القُرفُصَاء[3] . واشتملَ الصَّمَّاءَ[4] . ورَجَعَ القهقرى[5] . وسارَ الجَمَزى[6] . وعدا البَشَكى[7] .

وما أُضِيفَ الى المصْدرِ ـ مِمَّا هو وَصْفٌ لَهُ في المعنى ـ بمنزلة المصدر . تقول : سِرْتُ أشدَّ السَّيْرِ . وصُمْتَ أحسنَ الصِّيامِ . فتنصب : (أشدَّ ، وأحْسَنَ)[8] نَصْبَ المصادر . وتقول : إنَّهُ ليُعجبني حبّاً شديداً . لأن (أعجبني) و(أحببته) في معنى واحد . قال الشَّاعرُ[9] : .

---

(١) المختصّ : ما يؤدي معناه المجرد مع زيادة أخرى تجيء لمعناه من خارج لفظه كالتي تجيء اليه من الاضافة أو الوصف .

(٢) تقول ساقطة من (م) .

(٣) القُرفُصاء : ضرب من القعود ، وهو أن يجلس على اليتيهِ ، ويُلصق فخذيه ببطنِهِ ، ويحتبي بيديه يضعها على ساقيهِ . (اللسان : قَرْفَصَ) .

(٤) الصَّمَّاء : أن يتجلَّلَ الرجلُ والا يرفع منه جانباً .
(اللسان : صمم) .

(٥) القهقرى : الرجوع الى الخلف . (اللسان : قَهَر) .

(٦) الجَمَزى : وهو عدو دون عدوِ الحُضْرِ الشديد ، وفوقَ العَنَق . (اللسان : جَمَز) .

(٧) البَشَكى : السرعة . وخِفَّة نقل القوائم . وناقة بشكى : سريعة . (اللسان : بشك) .

(٨) قال العلوي : (اعلم أنّ (أفْعل) لا يضاف إلا الى ما هو بَعْضُهُ ، ألا ترى أنك لا تقول : حمارُك أحسنُ الخيلِ . لأنَّهُ ليس من الخيل . وتقول : فرسُك أحسنُ الخيل . لأنّ الفرسَ منها ، فلما أضفتَ (أحسنَ) و(أشدَّ) الى المصدر ، صار بعض المصدر ، فنصبتَهُ على أنَّهُ مصدر) . ق : ٣٦ .

(٩) هو رؤبة بن العجّاج الذي ينسب اليه هذا الرَّجَزْ . انظر ملحقات ديوانه : ١٧٢ . شرح المفصّل ١ : ١١٢ . الأمالي الشجريَّة ٢ : ٢٤١ . المقاصد النحويَّة ٣ : ٤٥ . شرح الاشموني ٢ : ١١٣ . =

يُـعـجِـبُـهُ الـسَّـخـونُ والـبَـرودُ والتَّـمْـرُ حُـبّـاً مـا لَـهُ مَـزيـدُ

(الرَّجز)

فَنُصِبَ (حبّاً) على المصدر ، بما دلَّ عليه (يُعجِبُهُ) . وكذلك : إنِّي لأُبغِضُهُ كراهيةً . وإنِّي لأشنؤُهُ بُغْضاً .

= السُّخون ـ بفتح السين ـ ما يسخُنُ من المرق . والبَرود ـ بفتح الباء ـ يعني البارد .
الشاهد فيه : قوله : (حباً) وهو أنَّه منصوب بقولِهِ (يُعجِبُهُ) من قبيل قولهم : أفرحُ الجَذَلَ . وفرحتُ جذلاً . وأحببته مِقةً . لأنّ في الاعجاب معنى المحبَّة .

باب : المفعول به

الفِعْلُ ـ في التعدِّي الى المفعول بِهِ ـ على ضربين :

فِعْلٌ متعدٌّ بنفسِهِ ، وفِعْلٌ متعَدٌّ بحرفَ الجرِّ(١) .

فالمتعدِّي بحرفِ الجرِّ ، نحو قولك : مررتُ بزيدٍ . ونظرتُ الى عَمْرٍو . وعجبتُ مِنْ بَكْرٍ .

ولو قُلْتَ : مررتُ زيداً . وعجبتُ بَكْراً(٢) . فحذفْتَ حرف الجرِّ ، لم يَجُز ذلك ، إلاَّ في ضرورة(٣) الشِّعر(٤) . غير أنَّ الجارَ والمجرور ـ جميعاً ـ في موضعٍ

---

(١) قال الثمانيني : (وهو الفعل اللازم لفاعله غير معتدّ الى مفعول . . . فاذا أردت أن تعدِّي هذا الفعلَ الذي لا يتعدّى ، عدَّيتَهُ بأحد ثلاثة أشياء : إما بالهمزة ، وهو اكثرها ، نحو : أقمت زيداً . واجلستُ عمراً ، وأقعدتُ خالداً . وإما بتضعيف العين تقول : فرح زيدٌ ، وفرَّحْتُ زيداً . وخرج المتاعُ وخرَّجْتُ المتاعَ . ويجوز أن يُعَدّى الفعل الى المفعول بحرف جرٍّ ، تقول : مررت بزيد ، وجلستُ الى عمرو . وذهبتُ الى بكرٍ . فمعك عاملان : الفعل ، وحرف الجرّ . والاسم الذي بعد الحرف مجرور بالحرف ، وموضع الجار مع المجرور ، نصْبٌ بالفعل الذي قبلهما ، فان جئت بمعطوف بعد هذا المجرور ، كنتِ بالخيار : إن شئت حملته على العامل الأقرب فجررته ، فقلت : مررت بزيدٍ وعمرو . وإن شئت حملته على الأبعد ، وهو الفعل ، فنصبته ، وعطفته على موضع الجار والمجرور ، لأنهما في موضع نَصْبٍ ، فقلت : مررتُ بزيدٍ وعَمْراً) . ق : ١٠٠ .

(٢) في (ك) : عمْراً . وما اثبتناه ـ وهو الأوفق ـ من (خ) و(م) .

(٣) قال الثمانيني : (وكان (سيبويه) لا يجيز أن يسقط حرفُ الجَرِّ من هذا النَّوع في الكلام ، ولا في الشِّعْرِ . وكان (الاخفش) يجيز إسقاطه في الشعر للضرورة ، لأن الشاعر يضطر الى تصحيح الوزن وتقويم القافية ، فاذا سقط حرفُ الجر ، وصل الفعل الى ما كان مجروراً ، فنصبته ، فقلت : قمتُ زيداً . ومررت عمراً) . ق : ١٠٠

(٤) في (خ) و(م) : شعر .

نَصْبٍ بالفعلِ قبلهما .

* * *

والمتعدِّي بنفسِهِ ، على ثلاثةِ أضْربٍ :

متعدٍّ الى مفعولٍ واحدٍ ، ومتعدٍّ الى مفعولينِ ، ومتعدٍّ الى ثلاثةِ مفعولينَ .

فالمتعدِّي الى مفعولٍ واحدٍ ، نحو[1] : ضربْتُ زيداً . وكلَّمْتُ جَعْفراً[2] .

والمتعدِّي الى مفعولينِ على ضربين[3] :

متعدٍّ الى مفعولينِ ، ولكَ الاقتصار[4] على أحدِهما ، ومتعدٍّ الى مفعولين ، وليس لكَ ، الاقتصار على أحدِهما .

فالأوَّلُ ، نحو قولك : أعطيتُ زيداً درهماً . وكسوتُ بكراً ثوباً . ولكَ أنْ تقول : أعطيتُ زيداً . وكسوت بكراً .

والثاني ـ منهما ـ : أفعال الشك واليقين ، مما كان داخلاً على المبتدأ ،

---

(١) في (خ) : نحو قولك .

(٢) في (خ) : عمراً .

(٣) قال الثمانيني : (ضرب يتعدَّى الى مفعولين لا يكون الفعل فيه من افعال الشك واليقين ، ولا يدخل على مبتدأ ، وخبر ، وَلَا يكون المفعول الثاني فيه هو الاول ، ولا ينعقد من المفعولين مبتدأ وخبر ، إذا أسقطْتَ الفعل والفاعل ، نحو : أعطيت ، وكسوت ، تقول : كسوت زيداً . واعطيت اباك درهماً . . .
واما ما كان من افعال القلوب ـ وهي أفعال الشك واليقين ـ فانه لا يدخل إلا على مبتدأ ، وخبر ، والمفعول الثاني هو الاول ، ولو أسقطت الفعل والفاعل ، ولا نعقد مِنَ المنصوبين : مبتدأ وخبر . تقول : ظننت زيداً قائماً) . ق : ١٠٠ ـ ١٠١ .

(٤) الإقتصار على أحدهما : أي إذا حذفت احد المفعولين يتمّ معنى الجملة بالمفعول الواحد .

وخَبَرِهِ . فكَمَا لا بُدَّ للمبتدأ مِنْ خَبَرِهِ ، فكذلك لا بُدَّ للمفعول الأوَّلِ ، من الثاني .

وتلك الأفعال ـ أفْعال الشَّكِّ واليقين ـ : ظننتُ ، (٦ / ب) وحسبتُ ، وخِلْتُ ، وزَعمْتُ ، ووجَدْتُ ، وعلمتُ ، ورأيتُ[١] . بمعنىً .

تقول : ظننت زيداً قائماً[٢] . وحسبتُ محمداً جالساً . وخِلْتُ أباكَ كريماً . وزعمتُ أخاكَ عاقلاً . ووجدْتُ غالباً . وعلمتُ أبا الحسن عفيفاً . ورأيتُ محمّداً ذا مالٍ .

وكذلك ما تصرَّفَ مِنْ هذهِ الأفعالِ ، نحو : أظنُّ، وأحسبُ[٣] ، ويخال[٤] ، وتعلمُ[٥] .

والمفعول الثاني[٦] في (ظننت) وأخواتها ، كأخبار المبتدأ : مِنَ المفردِ ، والجملة ، والظَّرف[٧] . تقول في المفرد : ظننتُ زيداً قائماً .

وفي الجُملةِ : ظننتُ زيداً يقوم[٨] أخوهُ . وفي الظّرْفِ : ظننتُ زيداً في الدارِ .

* * *

(١) قال الثمانيني : (وقد زاد قوم ـ في هذا الباب ـ (هَبْ) جعلوها بمعنى : (ظُنَّ) إلا أنَّهم لا يستعملون مِنْهُ إلا الأمْرَ تقول : هَبْ زيداً عالماً ، أي : ظُنَّ) ق : ١٠٥ .

(٢) في (م) : عالماً .

(٣) في (خ) : يحسب .

(٤) في (خ) : تخال . . . بالمثنّاة من فوق .

(٥) في (خ) و(م) : يعلم ـ بالمثناة من تحت .

(٦) في (خ) و(م) : مِنْ .

(٧) (يطلق بعض القدماء مصطلح (الظرف) على الجار والمجرور ، لأن (الظرف) يشمل شبه الجملة بنوعية المعروفين : الظرف والجار مع مجروره) . النحو الوافي ٢ : ٤٠١ .

(٨) في (م) : زيد وجهه حسن .

وكما لا تقول : زيدٌ[1] قام عمرو . كذلكَ لا تقول : ظننتُ زيداً قام عمرو . حتى تقول : في دارِهِ أو : عِنْدهُ ، أو نحو ذلك[2] .

* * *

فاذا تقدَّمَتْ هذهِ الأفعالُ لم يكن مِنْ إعمالِها بُدٌّ[3] . تقول : ظننتُ زيداً كريماً . فانْ توسَّطَتْ بين المبتدأ وخبَرَهُ ، كنتَ في إلغائِها وإعمالها[4] ، مخيَّراً . تقول في الأعمالِ : زيداً ـ ظننتُ ـ[5] قائماً . وفي الالغاء : زيدٌ ـ أظنُّ ـ قائمٌ . قالَ الشَّاعرُ[6] :

أبـالأراجيز يـا ابنَ اللؤم تُوعِـدُني وفي الأراجيزِ ـ خِلْتُ ـ اللؤمُ والخَورُ

(بسيط)

* * *

---

(١) في (م) قائم .

(٢) أي : وجوب ذكر العائد .

(٣) في (خ) و(م) : وردت العبارة : لم يكن بُدٌّ من إعمالها .

(٤) في (خ) : في إعمالها ، والغائها .

(٥) في (م) : اظُن .

(٦) ينسب الى اللعين المنقري ، وفي حماسة البحتري أنه للمكعبر الضَّبِّي . وعجزه فيها : (إنّ الاراجيز رأس النّوك والفشل) .

ونسبه الجاحظ في الحيوان : ٤ : ٢٦٦ . للعّين يقوله لرؤ ية ، وعجزه فيه : (خلتُ اللؤمُ والكسلُ) . وفي لسان العرب (مادّة ـ خيل) نسبه الى جرير واثبته كما اورده المصنف (ابن جني) انظر ديوان جرير : ٢ : ١٠٢٨ . وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ١ : ١٢٠ . شرح المفصَّل ٢ : ٨٧ المقاصد النحوية ٢ : ٤٠٤ . همع الهوامع ١ : ١٥٣ ورد وفي الاراجيز خلت اللؤم والفشل) وكذلك في الدرر اللوامع ١ : ١٣٥ . الأراجيز : جمع (أرجوزة) بمعنى (الرجز) وهو اسم بحر من بحور الشعر العربي ، ولكن أراد بها ـ هنا ـ القصائد المرجّزة الجارية على هذا البحر ، توعدني : تخوّفني ، وتهدِّدني . اللؤم : وهو أنْ يجتمع في الانسان الشُّحّ ، ومهانة النَّفس ، ودناءة الآباء ، فهو من أذمّ ما يهجى به . وقد بالغ بجعل المهجوّ إبناً لَهُ . الخَوَر : الضَّعف .

الشاهد فيه : قوله (خلتُ) ، حيث أُلغى عملها لتوسُّطها بين مفعوليها .

فان تأخَّرتْ ، إختيرَ الغاؤ ها ، وجازَ إعمالها ، تقول : زيدٌ قائمٌ ظننتُ . وأنْ قلت : زيداً قائماً ظننتُ . جاز[1] .

* * *

والمتعدِّي الى ثلاثة مفعولينَ[2] ، نحو قولكَ : أعْلَمَ اللهُ زيداً عمراً عاقلاً . وأنبأ اللهُ بِشراً بَكْراً كريماً . وأرى[3] اللهُ أباكَ أخاكَ ذا مالٍ .

ومعنى الكلام : أعْلَمَ اللهُ زيداً أنَّ عمراً عاقلٌ .

---

(١) قال العلوي : (إعلم أن هذه الأفعال اذا وقعت أولاً ، دَلّ ذلك على قوة العناية بها ، فلا يجوز الغاؤ ها ، لأنها قويت على العَمَل . فتكون بمنزلة : ضرب زيدٌ عَمْراً . لا بدّ من نصب (عمرو) ، لوقوع الفعْل عليه . فأمّا اذا توسَّطت ، فأنت مخيَّر بين إعمالها ، وإلغائها ، فَمَنْ أعملها ، اعتقد أنَّها متعدِّية في النيَّة ، وإنَّما أُوقعها وَسَطاً توسعاً ومجازاً من الغاها اعتقد تأخيرها وانما اوقعها وسطاً مجازاً ، فأمّا إذا تأخَّرت ، فالاختيار الغاؤ ها ، لأن تأخير الشيء ، يدلّ على قِلّةِ العناية والاكتراث لَهُ ، ولأنّ الفعل إذا تأخّر ضَعُفَ عن العمل . . . ومَنْ أعملها ، إعتقد بتقديمها ، وإن تأخَّرت ، وذلك قليل) .

ق : ٣٩

(٢) الافعال المتعدِّية الى ثلاثة مفعولين سبعة : أريتُ وأعلمتُ ، وأخبرت ، وخبَّرتُ وأنبأت ، ونبَّأت ، وحدَّثت . قال الثمانيني : (إعلم أنّ الفعل في هذا الباب إنما هو منقول من باب (ظننتُ) واخواتها لأنّ الفعل فيها يتعدَّى الى مفعولين ، فاذا نقلته بالهمزة ، او تضعيف العين ، صار يتعدَّى الى ثلاثة مفعولينَ) .

ق : ١٠٨

(٣) العبارة : (وأرى الله . . . عاقل) : ساقطة من (م) .

باب : المفعول فيهِ

وهو الظَّرْفُ[1] . اعلم أنَّ الظَّرْفَ : كلُّ اسمٍ مِنْ أسماء الزمان والمكانِ يُرادُ فيهِ معنى : (في) ، وليست في لفظه[2] ، كقولك : قُمْتُ اليومَ . وجلستُ مكانَكَ . ألا ترى[3] أنَّ معناهُ : قُمْتُ في اليومِ . وجلستُ في مكانِك .

فان ظَهَرت (في)[4] الى اللَّفظ ، كانَ ما بَعدَها اسماً صريحاً ، وصار التضمُّن لـ (في) . تقول : سِرْتُ في يومِ الجُمُعَةِ . وجلستُ في البصْرةِ .

والظَّرفُ على ضربينِ : ظَرْفُ زمانٍ ، وظَرْفُ مكانٍ .

---

(١) قال العلوي : (وإنَّما سمِّيت الظروف ظروفاً ، لأنَّها أشتملت على الاشياء ، وحلّت الأشياءُ فيها ، فشُبِّهتْ بظروف الأواني التي تحُل فيها الأشياء ، فالخليلَ يسمّيها (ظروفاً) والفرّاء يسميها (محالّ) ، لحلول الأشياء فيها ، والكسائي يسمِّيها (أوصافاً) لأنها تكون أوصافاً للنكرات) .

ق : ٤٠

(٢) قال الثمانيني : (اعلم أنّ الظروف كل اسم من أسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى (في) وليس يراد فيه معنى (في) وليس موجودةً في لفظه ، نحو قولك : قمتُ اليومَ . وجلستُ مكانك . تريد : قمتُ في اليوم . وجلستُ في مكانكَ ، . . . فالظرف : هو كل اسم منصوب مقدَّر (في) معه مِنْ طريق المعنى) .

ق : ١١٠

(٣) في (خ) لأنّ معناهُ .

(٤) في (م) : في .

باب : ظرف الزمان

الزمانُ[1] : مرورُ اللَّيلِ ، والنَّهارِ ، نحو : اليوم ، واللَّيلة ، والشَّهْر ، والساعة ، والسَّنة . قال الشاعر[2] :

هــل الـدَّهْـرُ إلَّا ليلةٌ ونَهـارُهـا   وإلَّا طلوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيـارُهـا

(الطويل)

وجميعُ أسماء الزَّمان مِنَ المبهم[3] . والمختصُّ[4] يجوز أنْ يكونَ ظَرْفاً . نحو : صُمْتُ يوماً . وسِرْتُ شَهْراً وأقمتُ ـ عندك ـ حَوْلاً . وصمتُ الشَّهْرَ الذي تعرِف . وزُرْتُكَ صَفَراً . ولقيتكَ يومَ الجمعةِ .

فان فان قُلْتَ : يومُ الجمعةِ مباركٌ . رفَعْتَهُ . لأنَّهُ ليسَ فيهِ معنى (في) . فقِسْ عليهِ .

---

(١) في (خ) : إعلم أنّ الزمان .

(٢) هو أبو ذؤيب الهُذَليّ . انظر ديوان الهذليين ١ : ٢١ . شرح المفصّل ٢ : ٤١ . المقاصد النحويّة ٣ : ١١٥ . شرح الاشموني ٢ : ١٥١ . وفي بعضها ورد البيتُ شاهداً لغير هذا الموضع .
غيارها : غروبها . يقال : غارت الشَّمْسُ : تغور : غياراً . الشاهد فيه : يقول الشاعر بأنّ الزمان ما هو الا ليلٌ ونهارٌ ، وطلوع شمس ثم غروبها . وقد ساق المصنّف (ابن جني) هذا البيتَ شاهداً ـ لا على مسألة نحوية ـ وإنما لبيان معنى الزمان .

(٣) اسم الزمان مِنَ المبهم هو : النكرة التي تدلّ على زمن غير محدود (أي : غير مقدَّر بابتداء معين ، ونهاية معروفة) مثل : صباح ، عشيّة ، غداة .

(٤) والمختصُّ عكس المبهم (أي : ما دلّ على زمن محدود) ، ومنه المقدَّر المعلوم ، لتعريفه بالعلميّة ، كرمضان . أو بالاضافة مثل : زمن الشتاء . أو بأل ، مثل : اليوم . ومنه أيضاً : المقدَّر غير المعلوم كالنكرة المعدودة غير المعيَّنة نحو : سرتُ يوماً أو يومين : والنكرة الموصوفة كسِرْتُ زمناً طويلاً . النحو الوافي ٢ : ٢٣٩ .

باب : ظَرْف المكان[1]

المكانُ : ما إسْتُقِرَّ فيهِ ، أو تُصرِّف[2] عنهُ . وإنَّما الظَّرْف ـ مِنْهُ ـ ما كانَ مبهماً ، غيرَ مختصٍّ ممَّا في الفِعْل دِلالةٌ عليهِ .

والمبهم : ما لم تكن لَهُ أقطار تحصُرُهُ ، ولا نهاياتٌ تُحيط بِهِ[3] ، نحو : خَلْفَكَ ، وأمامَك (٧ / أ) ، وقُدَّامَكَ ، ووراءَكَ ، وتلقاءَك ، وتُجاهَكَ ، وقُرْبَكَ ، وقريباً منْكَ ، وإزاءَكَ ، وصَدَدَكَ ، وعَقَبَكَ .

تقول : جلستُ عندَك . وسرتُ أمامَكَ، ووراءَكَ . وأنا ـ قريباً ـ مِنْكَ . وزيدٌ دونَك . ومحمَّدٌ حِيالَكِ . فتنصبُ هذا كُلَّهُ على أنَّهُ ظَرْفٌ ، والعامَلُ فيهِ ما قَبْلَهُ مِنَ الأفعالِ المُظْهَرةِ ، أو المقَدَّرَةِ[4] ، وكذلك ما أشبهَهُ .

---

(١) في (خ) : ظروف .

(٢) في (م) : تطَّرف .

(٣) قال العلوي : (وذلك ممَّا لا يختصّ به مكان دون مكان ، وذلك أنَّهُ لا شيء من المكان إلّا ويصلح أن يكون خلفاً لشيء ، وقدَّاماً لشيء ، ويمنةً لشيء ، ويُسْرَةً لشيء ، وفوقاً لشيء وتحتاً لشيء . وكذلك الناحية ، والجانب ، والوسط ، وذلك أنّه لا شيء من المكان إلّا وهو ناحية عن شيء ، وجانب لشيء ، ووسط لما يحيط به ، فكل ما كان على هذا جاز أن يكون ظرفاً من المكان) .

ق : ٤١

(٤) العامل في الظَّرْف قَدْ يحذف ويُقدَّر ويكون حذفه جوازاً حين يدلّ عليه دليل ، كأن يقول : متى حضرت ؟ فيُجاب : يوم الجمعة . ويجب حذف هذا العامل في ستة مواضع : أنْ يقع خبراً ، أو : حالاً ، أو صفةً ، أو : صِلةً ، أو : مشتغلاً عنه ، أو : سموعاً عن العرب محذوفاً في أكثر استعمالهم .

وكذلك : سِرْتُ فَرْسخاً . وشيَّعتُك ميلاً[1] .

ولو قُلْتَ : سِرْتُ البَصْرَةَ . أو : جَلَسْتُ الكوفَةَ ، لم يَجُزْ ، لأنَّهما مَخْصوصتانِ[2] ، وليس في الفعلِ دليلٌ عليهما .

فإنْ قُلْتَ : سرتُ الى البَصْرةِ . وجلَسْتُ في الكوفةِ . صَحَّتُ المسألَةُ ، لأجْلِ دخولِ (في) فيها .

---

(١) قال الثمانيني : (وقسم يُعرَف مقداره ولا يُعرف عينُهُ ، وهو : فرسخ ، وبريد ، وميل . . . فالفِعْلُ ـ أيضاً ـ يتعدَّى إليه . تقول : شيعتُك ميلاً . وودعتُك فرسخاً . وسرتُ بريداً) .

ق : ١١٢

(٢) قال العلوي : (وأمَّا ما كان مختصّاً كالسوق ، والمسجد ، والبيت ، والدار ، فأنَّه كـ (زيد) و(عمرو) ، فلا يتعدَّى إليه الفِعْل ، إلاّ أنْ يكونَ متعدِّياً الى مفعول به . . .)

ق : ٤١

وقال الثمانيني : (وأمَّا ماله أقطار تحصره ، ونهايات تحيط به ، وهو معروف المقدار والعين ، نحو : الدار ، والمسجد ، وبغداد ، والكوفة ، وما أشبه ذلك ، فهذا يجري مجرى (زيد) و(عمرو) ، إن كان الفعل متعدِّياً بنفسِهِ ، تعدَّى إليه ، كما يتعدَّى الى (زيد) و(عمرو) ، وإن كان الفعل لا يتعدَّى بنفسِهِ ، تعدَّى بحرف الجرّ ، كما يتعدى بـ (زيد) و(عمرو) . . .) .

ق : ١١٣

باب : المفعول له

اعلم أنَّ المفعول لَهُ ، لا يكون إلَّا مَصْدراً ، ويكون العامِلُ فيه ، فِعْلاً ، مِنْ غيرِ لفظِهِ ، وإنَّما يُذكَرُ المفعولُ لَهُ ، لأنَّهُ عُذْرٌ وعِلَّةٌ ، لوقوع الفِعْل[1] .

تقول : زُرْتُكَ طمعاً في بِرِّكَ . وقَصَدْتُكَ إبتغاءً لمعروفِكَ . أي : للطَمَعِ ، وللابتغاءِ . قال اللهُ ـ تعالى ـ[2] : (يجعلون أصابعَهم في آذانِهم مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الموت)[3] . أي : لحَذَرِ الموتِ[4] . قال حاتم الطائي[5] .

وأغْفِـرُ عَـوراءَ الكَـريمِ ادِّخـارَه وأُعرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما[6]

(الطويل)

أي : لادخاره ، وللتكرُّم[7] . فلمَّا حَذَفَ اللام نَصَبَهُ بالفِعْل الذي قَبْلَهُ .

(١) قال الثمانيني : (هذا المفعول : إنَّما وقع في الكلام ، لأنَّهُ جوابٌ لسؤال سائلٍ في اللَّفظ ، أو في التقدير : وعُذْرٌ للمجيب عند السائل ، وعِلَّةٌ في حصول الفِعْل ، وعَرَضٌ للفاعل ولا بدَّ أن يكون هذا المفعول مصدراً ، ليصح حدوثه . . . ولا بد ان يكون الفعل الذي يصل اليه مشتقّاً من غير لفظه ، ويصلُ إليه باللام . . . وهذا المفعول لَهُ ، يجوز ان يكون معرفة ، ونكرةً ، ويجوز أنْ يكون مفرداً أو مضافاً . . . .) ق : ١١٣

(٢) في (خ) : عزَّ وجلَّ . وفي (م) : سبحانه وتعالى .

(٣) سورة البقرة : ١٩ .

(٤) لحذر الموت : ساقطة من (م) .

(٥) هو حاتم بن عبد الله الطائي من أجواد العرب عاش في الجاهلية وتوفي قبل الاسلام بقليل .

(٦) انظر ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي واخباره : ٢٣٨ . وَهْوَ من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ١ : ٣٦٨ . المقتضب ٢ : ٣٤٨ . الجُمَل : ٣١٠ . شرح المفصل ٢ : ٥٤ . المقاصد النحوية ٣ : ٧٥ . خزانة الادب ١ : ٤٩١ .

الشاهد فيه : نصب : (ادّخارَه) و(تكرُّما) على المفعول لَهُ .

(٧) للتكرُّم : ساقطة من (م) .

باب : المفعول مَعَهُ

وهو كلُّ ما فَعَلْتَ مَعَهُ فِعْلاً[1] ، وذلك قولُكَ : قُمْتُ وزيداً . أي : مَعَ زيدٍ . واستوى الماءُ والخشبةَ . أي : مَعَ الخشبةِ . وجاء البَرْدُ والطيالسةَ . أي : مَعَ الطيالسة . وما زلتُ أسيرُ والنِّيلَ . أي: مَعَ النِّيلِ . ولو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها، لَرِضَعَها . أي : مع فصيلها . ولو خُلِّيتَ والأسَدَ ، لأكلَكَ . أي : مع الأسَدِ . وكيفَ تكونُ وقَصْعَةً مِنْ ثريدٍ . أي مَعَ قَصْعَةٍ . قالَ الشَّاعِرُ[2] :

فكونوا أنتُمُ وبني أبيكم مكانَ الكليَتَينِ مِنَ الطِّحالِ

(الوافر)

أي : مَعَ بني أبيكم[3] . فلما حَذَفَ (مع) ، أقام (الواو) مقامَها ، فانتصب ما بَعْدَها بالفِعْلِ الذي قبلها ، لأنّها قَوَّتْهُ ، فأوصلتْهُ اليهِ .

---

(١) قال العلوي : (ولا يصُح المفعول - في هذا الباب - حتى تكون بينه وبين الفاعل ملابسةً ، لأن قولنا : جاء البرد والطيالسة . يريد أنّهما جاءا معاً ، وليس كذلك بقولنا : جاء زيد وعمرو ، لأنَ الثاني ليس بينه وبين الأوّل ملابسة ، لأن يُحتمل أنّه جاء بعده أو قبله . فهذا فرق بين العطف والمفعول معه) .

ق : ٤٣ .

(٢) لم يعرف قائله : وهو من شواهد سيبويه الخمسين المجهولة انظر الكتاب ١ : ٢٨٨ . مجالس ثعلب : ١٢٥ . شرح المفصَّل ٢ : ٤٨ . المقاصد النحوية ٣ : ١٠٢ . شرح الاشموني ٢ : ١٣٨ . همع الهوامع ١ : ٢٢٠ . الدرر اللوامع ١ : ١٩٠ .

الشاهد فيه : نصب (بني) بالفعل (كونوا) الذي قوّتْهُ (الواو) النائبة عن (مع) .

قال الواسطي : (فالفعل ينصب الاسم بتقوية (الواو) لأنّها قوّتْهُ ، فأوصلتهُ الى المفعول ، كما قوّت (إلّا) الفعل في الاستثناء) . ص ٨٠ .

(٣) العبارة من (قال الشاعر . . . بني أبيكم) : ساقطة من (م) .

المشبَّهُ(١) بالمفعولِ(٢)

وهو على خمسة أضْرُبٍ : حالٌ ، وتمييز ، واستثناء ، وأسماء (إنَّ) وأخواتها ، وأخبار (كانَ) وأخواتها . وقد مضى ذكرُها .

باب : الحالُ(٣)

الحالُ(٤) وَصْفُ هَيْأةِ الفاعِلِ ، أو المفعول بِهِ . ولفظُها نَكِرَةٌ(٥) ، تأتي بَعْدَ معرِفةٍ ، قَدْ تَمَّ الكلامُ عليها(٦) وتلك النكرةُ ، هي المعرفة في المعنى(٧) .

* * *

(١) في (م) : باب المشبَّه بالمفعول .

(٢) سمِّيت مشبَّهة بالمفعول من حيث أنها أسماء منصوبة جاءت بعد فِعْل واسم وإن لم تكن مفعولين .

(٣) قال العلوي : (وإنَّما سُمِّيت حالاً لأنَّه لا يجوز ان يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه ، ولا يجوز أن يكون مضَى ، وانقطع ، ولما لم يقع من الافعال) .

ق : ٤٣

(٤) في (م) : (اعلم أنَّ الحال .

(٥) قال العلوي : (وإنَّما وقعت الحال نكرة لأنها زيادة في الخبر وفي الفائدة ، والخبر - في الاصل - نكرة) . (ق : ٤٣

(٦) في (خ) و(م) : قد تم عليها الكلام .

(٧) قال الثمانيني : (واكثر ما تكون الحال من معرفة ، ليستحيل أن تكون وصفاً للمعرفة في اللَّفظ ، وان كانت وصفاً لها في المعنى ، كقولك : هذا زيد ضاحكاً . ولا يجوز : هذا زيدٌ ضاحك ، لأن النكرة لا تكون وصفاً للمعرفة ، ويقبح ان تكون الحال من النكرة ، فتقول : هذا رَجُلٌ ضاحكاً ، لأنَّ النكرة الى الوصف أحق منها بالحال ، لأنَّها بالصِّفة تخصَّص ، وتحدث فيها فائدة لم تكن من قبل ، والصفة تتبع الموصوف في إعرابِهِ ، وتكون لازمة لَهُ على كلِّ وَجْهٍ . والحال هي وَصْف يحدث في وقت ويبطل في غيره ، ويخالف صاحب الحال في إعرابه) .

ق : ١١٥

والعامِلُ في الحال على ضربينِ : متصرِّف[1] ، وغير متصرِّف .

فاذا كان العاملُ متصرِّفاً ، جاز تقديمُ الحالِ عليه[2] . تقول : جاء زيدٌ راكباً . وجاء ـ راكباً ـ زيدٌ . وراكباً جاء زيدٌ . كلُّ ذلك جائز ، لأنَّ (جاء) متصرِّفٌ ، والتصرُّفُ هو التنقُّلُ في الأزمنةِ . تقول : جاء : يجيء : مجيئاً ، فَهْوَ جاءٍ . وكذلك : أقبل محمَّد مسرعاً . وأقبل ـ مسرعاً ـ محمَّدٌ . ومسرعاً أقبل محمَّد . لأنَّ (أقبل) متصرِّف .

فإنْ لم يكن العاملُ متصرِّفاً ، لم يَجُزْ تقديمُ الحال عليه[3] . تقول : هذا زيدٌ قائماً . فتنصب (قائِماً) على الحال ، بما في (هذا) مِنْ معنى الفِعْلِ . لأنَّ (ها) للتنبيهِ ، و(ذا) للاشارةِ ، فكأَنَّكَ قُلْتَ : أُنبِّهُ عليهِ قائماً . أو[4]: أُشير اليهِ قائماً . ولو قُلْتَ : قائماً هذا زيدٌ . (٧ / ب) لم يجُزْ ، لأنَّ (هذا) لا يتصرَّفُ . وتقول : زيدٌ في الدار قائماً . فتنصبُ (قائماً) على الحالِ ، بالظَّرْفِ[5] . ولو قُلْتَ : زيدٌ ـ

---

(١) التصرُّف : التنقُّل في الأزمنة .

(٢) قال العلوي : (اعلم أن الحال من حقها أن تكون بجنب ذي الحال ، ملاصقة لَهُ ، كما أنّ المفعول به ، مِنْ حقه ان يكون بعد الفاعل ، إلاّ إن الفِعْلِ لما كان يعمل مقّدماً ، ومؤخّراً ، ومتوسطاً ، لقوّته على العَمَل ، قُدِّمت الحال ، والنيَّة فيها التأخير ، كما قدَّموا المفعول به ، والنيّة فيه التأخير . هذا مذهب البصريين) .

ق : ٤٣ ـ ٤٤

(٣) قال العلوي : (إعْلَمْ أنّ العامل في الحال إذا كان غير فِعْل ، ضَعُفَ عن العَمَل مُقَدَّماً ومؤخَّراً فعمل في الحال مؤخّرة ، لأن التأخير هو الرتبة ، وإنّما ضَعُف عن العمل مقدّماً ، لأنه معنى الفعل ، وليس الفِعْل) . ق : ٤٤

(٤) في (خ) : وأُشير .

(٥) يطلق بعض القدماءِ مصطلح (الظرف) على الجار والمجرور ، لأن (الظرف) يشمل (شبه الجملة) بنوعيهِ المعروفين وهما : الظرف ، والجار مع مجروره . النحو الوافي ٢ : ٤٠١ .

قائماً ـ في الدار . لم يَجُزْ ، لأنَّ الظَّرْفَ لا يتصرَّف[1] . وتقول : مررتُ بزيدٍ جالساً . ولو قُلْتَ : مررتُ ـ جالساً ـ بزيدٍ . لم يَجُزْ ، لأنَّ حالَ المجرور ، لا يتقدَّمُ عليه . وتقول : مررتُ بِهِنْدٍ جالسةً . ولا يجوز : مررتُ ـ جالسةً ـ بهِنْدٍ . لأنَّ حال المجرور لا يتقدَّم عليه .

---

(١) قال العلوي : (اعلم أنّ الظرف لما كان غير متصرِّف لم يعمل في الحال ، الّا أن تكون مؤخَّرةً ، فلا تقول : قائماً في الدار زَيْدٌ . ولا زيدٌ قائماً في الدار . وإنَّما قولنا (في الدار) فيه معنى الفِعْل) . ق : ٤٤

فائدة : قال العلوي : (إن قال قائل : قد ذكرتم أنّ الحال نكرةٌ تأتي بعد معرفةٍ قد تمَّ الكلام دونها ، وقد جاءت معارف ، وهي أحوال من ذلك : أرسلها العِراكَ . . . ورَجعَ عودَهُ على بدئِهِ وطلبه جُهْدَهُ . وأشباه ذلك .

قيل لهُ : أما (العراك) : فانّه مصدر جعل في موضع الحال ، وهو معرفة ، وذلك شاذٌّ ، وإنّما جاز لكونِهِ مصدراً . والعرب وضعت المصادر والمعارف موضع الحال ، فمنها ما هو معرفة بالألف واللام ، ومنها ما هو مضاف الى معرفةٍ . فما كان معرَّفاً بالألف واللام . فنحو : (العِراكَ) . . . وأما ما أُضيف ، فقولهم : طلبتُهُ جهدَك ، وطاقتَكَ ، وجَهدي وطاقتي ، لأنّ معناهُ : مجتهداً .

(فان قال قائل : فقد جاءت الحال ، والكلام مفتقر اليها ، نحو قولهم : أخطب ما يكون الامير قائماً . وأكثر شربي السُّويق ملتوتاً . واشباه ذلك .

قيل له : إنّه افتقرت الجملة الى الحال ، لأنّها سدَّت مسدَّ الخبر ، ألا ترى ان (اكثر) مبتدأ و(ملتوتاً) سدَّ مسدَّ الخبر ، وكذلك (أخطب) مبتدأ ، و(قائماً) سدَّ مسدَّ الخَبَر) . ق : ٤٤ ـ ٤٥ .

باب : التمييز

ومعنى التّمييز[1] : تخليص الأجناسِ بعضِها مِنْ بَعْضٍ . ولفظ (المميِّز)[2] : اسم نكرة يأتي بَعْدَ الكلام التَّام ، يُراد بِهِ ، تبيينُ الجِنْسِ . وأكثرُ ما يأتي بَعْدَ الأعداد ، والمقادير[3] . فالأعداد ما بينَ (أَحَدَ عَشَر) الى (تسعةٍ وتسعينَ) ، نحوُ قولك : عندي أحَد عَشَر رَجُلاً . واثنا عَشَرَ غُلاماً . وثلاثونَ جاريةً . وخمسون دِرْهماً .

وأمّا المقاديرُ ، فعلى ثلاثةِ أضْرُبٍ : ممسوحٌ ومَكيل ، وموزونٌ .

فالممسوحُ ، قولُكَ : ما في السَّماءِ قَدْرُ راحةٍ سحاباً . وما في الثّوبِ مَصَرُّ دِرْهمٍ نَسيجاً .

والميكلُ ، نحوُ قولك : عندي قفيزانِ[4] بُرّاً . ومكوكانِ[5] دقيقاً[6] .

---

(١) قال العلوي : (اعلم أنّ التمييز ، والتفسير ، والتبيين بمعنىً واحد) . ق : ٤٥ .

(٢) في (م) : المتميِّز .

(٣) قال الثمانيني : (ولا بدَّ ان يكون المميِّز واقعاً على أنواعٍ مختلفة مبهمة ، واذا جاء المميِّز قَصَرها على نوع بعينِهِ ، فزال اللَّبس ، وارتفع الاشكال . . . وهذا المفسِّر لا بد أن يكون إسماً نكرةً غير مشتق من فِعْلٍ ، يحسُن دخول (مِنْ) عليها . . . واكثر ما يقع المميِّز بعد الاعداد والمقادير) ق : ١١٧

(٤) القفيز : وهو ثمانية مكاكيك عند اهل العراق ، وقيل : هو مكيال تتواضع الناس عليه (اللسان : قفز) .

(٥) المكُّوك : مكيال معروف لأهل العراق ، والجمع : مكاكيك ، ومكاكي . (اللسان - مكك) .

(٦) مكوكان دقيقاً : ساقطة من : (م) .

والموزونُ ، نَحْوُ قولكَ : عِنْدي رَطْلٌ سِمْناً . واشتريتُ رَطلينِ عَسَلاً[1] .

* * *

ومِنَ المنصوبِ على التَّمييز ، قولُكَ : طِبْتُ بِهِ نَفْساً . وضِقْتُ بِهِ ذَرْعاً . وعلى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً . وهذا رَاقودٌ[2] خَلًّا . وحسبُكَ بِهِ فارساً[3] . وللهِ دَرُّكَ شجاعاً[4] .

فلا بُدَّ في جميعِ التَّمييز مِنْ معنى (مِنْ)[5] . أي : منْ شجاع . ومنْ فارسٍ ، ونحو ذلكَ[6] .

---

(١) في (خ) : عندي منوانِ عسلاً . والعبارة ساقطة من (م) .

(٢) الراقود : إناء خزف مستطيل مقيَّر . (اللسان ـ رقد) .

(٣) في (ك) : رجلاً ، وما اثبتناه من (خ) و(م) هو المتفق والسياق .

(٤) في (ك) : فارساً . وما أثبتناه من (خ) و(م) هو المتفق والسياق .

(٥) قال العلوي : (اعلم أنّ التمييز ما قدَّرْتَ فيه (مِنْ) . . . كما أنّ الحال ما يُقدَّرُ فيه (في) ، وإنَّما إحتجتَ الى تقدير (من) ليكون فرقاً بينه وبين الحال ، الا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ: اكرم به فارساً ، وحسبُكَ به خطيباً . جاز ان يكون في هذه الحال ، فأدخلْتَ (مِنْ) لتفرِّق بينهما ، وليُعْلَم أنَّهُ تمييز) .
ق : ٤٦

(٦) ونحو ذلك : ساقطة من (خ) و(م) .

باب : الاستثناء

ومعنى (الاستثناء) : أنْ تُخرِجَ شيئاً ، مما أدخلْتَ فيهِ غيرَهُ[1] ، أو تُدخِلَهُ فيما أخرجْتَ مِنْهُ غَيْرَهُ[2] .

وحَرْفُهُ المستولي عليهِ (إلاّ)[3] . وتشبَّهُ بهِ أسماءٌ ، وأفعالٌ ، وحروفٌ . فالأسماءُ : غَيْر وسوى . والأفعال : ليس ، ولا يكون ، وعَدا ، وحاشا ، وَخَلا . والحروف : حاشا ، وَخَلا .

* * *

فاذا استثنيتَ بـ(إلاّ) مِنْ مُوجَبٍ[4] ، فانصب المستثنى على كلِّ حالٍ[5] . تقول : قام القوم إلاّ زيداً . ورأيتُهم إلاّ زيداً . ومررتُ بهم إلاّ زَيْداً .

---

(١) هذا يختصُّ بالموجب .

(٢) هذا يختصُّ بالمنفي .

(٣) قال العلوي : (إن الاستثناء ينتصب تشبيهاً بالمفعول به ، لأنَّهُ واقعٌ بَعْدَ كلام تامّ ، كما أنَّ المفعول به واقع بعد كلام تام ، والعامل فيه : الفعل المتقدِّم . و(إلاّ) أوصلت الفعل وقوَّتْهُ على العَمَل ، كما أنَّ (الواو) في قولهم : استوى الماءُ والخشبةَ . اوصلت الفعل وقوَّته حتى نصب المفعول مَعَهُ) .
ق : ٤٧
وقال الثمانيني : (يكون الاسم منصوباً بما قبل (إلاّ) مِنَ الفعل ، أو معنى الفعل و(إلاّ) مقوِّية للناصب) ق : ١١٩

(٤) الموجب : ما كانت جملته خالية من النفي وشبهِهِ كالنَّهي ، والاستفهام .

(٥) قال الثمانيني : (ولو استثنيت مِنْ موجب لم يَجُز في المستثنى إلا النَّصْب ، سواء كان مِن جِنْس الأول ، أو لم يكن من جنسِهِ . تقول : قام القوم إلاّ حماراً . كما تقول : قام القوم إلاّ زيداً . لا اختلاف من العرب في هذا) . ق : ١٢٠

فإنْ كانَ ما قبلها غير موجَبٍ[1] ، أبْدَلْتَ ما بَعْدَها منهُ . تقول : ما قام أحَدٌ إلّاَ زيدٌ . وما رأيتُ أحَداً إلّاَ زيداً . وما مررتُ بأحَدٍ إلّاَ زيدٍ .

ويجوز النّصْبُ على أصْلِ الاستثناءِ ، فتقول : ما قامَ أحدُ إلّاَ زيداً[2] .

* * *

فإنْ كانَ ما بَعْدَها ليسَ مِن جِنْسٍ ما قبلَها ، فالنَّصْبُ هو البابُ على كلِّ حالٍ . تقول : ما بالدارِ أحَدٌ إلّاَ وَتَداً . وما مررتُ بأحَدٍ إلّاَ حماراً . قالَ النّابغةُ[3] :

وقفْتُ فيهـا أُصيلانـاً أُسائِلُهـا عَيَّتْ جواباً ، وما الرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

إلّاَ الأواريَّ لأيـاً مـا أُبَيِّنُـهـا والنُّؤْيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ[4]

(البسيط)

---

(١) غير الموجب : ما كانت جملته مشتملة على نفي أو شبهه .

(٢) قال العلوي : (فأما من المنفي فَلَكَ فيه وجهان : أحدهما : أن تنصب تشبيهاً بالواجب وذلك أنّ الفعل مع الفاعل تقدَّما على الاستثناء ، فنصبته بهما .

الثاني : أنْ ترفعَهُ ، وتجعله بَدَلاً من الفاعل في قوله تعالى : (ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا إمرأتك) . ق : ٤٨

(٣) هو النابغة الذبياني زياد بن معاوية مِنْ فحول شعراء الجاهليّة .

(٤) انظر ديوان النابغة : ٣٠ ، وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٢ : ٣٢١ . الجمل : ٢٤٠ . المقتضب ٤ : ٤١٤ . معاني القرآن ١ : ٢٨٨ . الانصاف : ٢٦٩ . شرح المفصل ٨ : ١٢٩ . همع الهوامع ١ : ٢٢٥ . الدرر اللوامع ١ : ١٩١ . خزانة الأدب ٢ : ١٢٥ .

أُصيلان : تصغير (أصيل) وَهُوَ وقت غروب الشَّمْس . أعيت جواباً : عجزت عن الجواب . الرَّبع : المنزل والدار بعينها . الأواريّ : محابس الخيل ، واحدها : آريّ . لأيا : بطئاً . النؤي : حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء . من (نَأى) : بَعُدَ . المظلومة : ارض حُفِرَ فيها الحوض لغير إقامة لأنّها في فلاة ، فظُلِمَتْ لذلك . الجَلَد : الصَّلْبة .

الشاهد فيه : نصب (الاواريّ) وذلك على الاستثناء المنقطع ، لأنّها من غير جنس (الأحدينَ) . ويجوز رفع (الاواري) على البدل من الموضع ، والتقدير : ما بالربع احد إلا الاواريُّ . على اعتبارها من جنس (الأحدينَ) إتساعاً ومجازاً .

فَنَصَبَ (الأواريَّ) ، لِمَا ذكرْنا .

وقد يجوز البَدَلُ ، وإنْ لم يكن الثاني مِنْ جِنْسِ الأوَّل ، فتقول : ما بالدار أَحَدٌ إلَّا وَتَدٌ . وذَلكَ في لغة (بني تميم) . وينشدون قول النَّابغة : (إلَّا أواريُّ) - بالرَّفْعِ -[1] .

فإنْ تقدَّمَ المستثنى ، لم يكن فيه إلَّا النَّصْبُ[2] . تقول : ما قام إلا زيداً أَحَدٌ . وما مررتُ إلا زيداً بأَحَدٍ . قال الكميت[3] :

---

(١) قال الثمانيني : (فان كان الاسم الذي بعد (الّا) ليس من جنس ما قبلها ، فالعرب تختلف فيه ، فأهل الحجاز ، ينصبونه على كل حال ، ويسمّونه الاستثناء المنقطع . . . فيقولون : قام القوم إلا حماراً . ولقيتهم إلّا حماراً . ومررت بهم إلّا حماراً . وأما (بنو تميم) فانّهم يشبّهون الثاني بالعقلاء ، ويجعلونه كأنّه مِنْ جنسهم لِما كان يُؤلف ويقتنى ويؤنس . كما يأنس الناس بعضهم ببعض ، ولا بد أن يكون الثاني مما يؤنس ، ويكون مما يتعلق بالأول ، واذا كان كذلك أبدلوا الثاني من الأوّل في رفعه ونصبه وَجَرِّه ، فقالوا : ما قام القوم إلا حمارٌ . وما لقيت القوم إلا حماراً . ومررتُ بالقوم إلا حمارٍ) .
ق : ١٢٠

(٢) قال العلوي : (اعلم أنّهُ اذا تقدّم المستثنى لا يجوز غير النّصْب ، لأنّ الرفع إنما يكون على البدل ، والبدل لا يجوز أنْ يتقدّم على المبدل منه ، كما لا تتقدم الصفة على الموصوف ، فاذا بَطَل الرفع فليس غير النّصْب) .

ق : ٤٨

وقال الثمانيني : (وإنما وجب للمستثنى النَّصْبُ اذا تقدَّم ، لأنَّهُ كان يجوز فيه لما كان مؤخَّراً : البدل والاستثناء . والبدل تابع للمبدل منه ، وكان البدل فيه أقوى لما كان مؤخَّراً ، فلمَّا تقدَّم على المبدل ، بطل أن يكون بدلاً لتقدُّمِهِ على ما كان يُبْدَلُ منه ، ووجب الاستثناء الذي كان يضعف فيه لما كان مؤخَّراً) .

ق : ١٢٠ - ١٢١

(٣) الكُميت بن زيد الأسدي شاعر عرف بموالاته لأهل بيت النبوّة (ع) عاش في العصر الأموي .

فمـــالي إلاَّ آلَ أحْمَـــدَ شيعـــةٌ   ومالي إلَّا مذهبَ الحقِّ مَذْهَبُ[1]

(الطويل)

* * *

فإنْ فرَّغْتَ[2] العامِلَ قَبْلَ (إلاَّ) عَمِلَ فيما بَعْدَها ، لا غيرُ . تقول (٨ / أ) : ما قام إلاَّ زيدٌ . وما رأيتُ إلاَّ زَيْداً . فترفَعُهُ بِفِعْلِهِ ، وتنصبُهُ بوقوع الفِعْل عليه .

وأمَّا (غيرُ)[3] فاعرابُها - في نفسها - إعرابُ الاسمِ الواقع بَعْدَ (إلاَّ)[4] ، وما بَعدها مجرور باضافتها اليه . تقول : قام القومُ غيرَ زَيْدٍ . كما تقول : إلاَّ زيداً . وما قام أحَدٌ غيرُ زَيْدٍ . كما تقول : إلاَّ زيدٌ . وما بالدارِ أحَدٌ غيرَ وَتَدٍ[5] . كما تقول : إلاَّ وَتَداً[6] .

---

(١) شرح الهاشميات : ٣٩ . ولم اقف عليه في ديوانه الذي عمله داود سلوم . مجالس ثعلب : ٤٩ . شرح المفصل ٢ : ٧٩ . شذور الذهب : ٢٦٣ . المقاصد النحوية ٣ : ١١١ . شرح الاشموني ٢ : ١٤٩ . خزانة الادب ٢ : ٢٠٨ وفيه (مشعب) بدل (مذهب) وكذلك في شرح المفصل .
الشاهد فيه : قوله : (إلا آل أحمد) ، وقوله : (إلا مذهب الحق) حيث نصب المستثنى في الموضعين ، لأنَّهُ متقدِّم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : (ومالي شيعة إلا آل أحمد ، ومالي مذهب إلا مذهب الحق) . وفي النسخة (خ) ورد الشطر الثاني : (ومالي إلاّ مشعب الحق مشعب) .

(٢) يسمَّى الاستثناء - هنا - استثناء مفرَّغاً ، وهو ما حذف فيه المستثنى منه ، والكلام غير موجب . واعراب الاسم بعد (إلا) - في هذا النوع من الاستثناء - حسب حاجة الجملة .

(٣) قال الثمانيني (و (غير) : نكرة ، وان كانت مضافة الى معرفة ، لأن إضافتها الى المعرفة لا تعرفها وان كانت تخصِّصها) .

ق : ١٢١

(٤) في (م) : بعدها .

(٥) في (خ) : غير زيد . وهو خطأ واضح .

(٦) في (خ) : الا زيداً . وهو خطأ بيِّن .

وأمّا (سوى)[1] فمنصوبةٌ على الظَّرف ، وما بعدَها مجرورٌ بإضافتها اليهِ . تقول : قام القوم سوى أبيك . وما رأيتُ أحَداً سوى أخيك .

* * *

وأمّا (ليسَ)[2] و(لا يكون) و(عَدَا)[3] : فما بَعْدَهُنَّ منصوبٌ أبَداً[4] . تقول : قام القوم ليس زيداً . وانطلقوا لا يكون بَكْراً . وذهبوا عَدَا خالداً[5] .

* * *

وأمّا (حاشا) و(خلا) ، فيكونانِ فعلينِ[6] ، فينصبانِ ، ويكونانِ حرفينِ

---

(١) قال الثمانيني : (وأمّا (سوى) فهي مضافة لما بَعْدَها . . . وهي منصوبة على الظرف ، وهي بمنزلة : (مكان) فاذا قلت : قام القوم سوى زيد . فكأنَّكَ قلت : بدل زيدٍ ، ومكانه) . ق : ١٢٢ .

(٢) قال الثمانيني : (وإذا وقعت (ليس) في الاستثناء ، وجب ان يكون اسمها مضمراً ، لا يجوز إظهارُهُ ، وموحَّداً لا يجوز تثنيته ولا جمعه ، ومذكراً لا يجوز تأنيثه . وخبره لا يكون إلا منصوباً . ويجوز ان يكون مضمراً أو مظهراً ، ومذكراً أو مؤنَّثاً وموحَّداً أو مثنى ومجموعاً . واذا كان الخبر واحداً دلّ على توحيد الاسم ، واذا كان مثنّى ، دلّ على تثنية الاسم من طريق المعنى وإذا كان مذكراً ، دلّ على تذكير الاسم ، وإذا كان مؤنثاً ، دلّ على تأنيث الاسم من طريق المعنى . . . وكل ما ذكرتُهُ في (ليس) ، ففي (لا يكون) مثله) .

ق : ١٢٢ - ١٢٣

(٣) قال الثمانيني : (أمّا عدا ، ففاعلُها مضمر فيها ، وهو مذكر ، ولا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنَّث ، وإنما يكشف عن تثنيته وجمعه وتأنيثه وتذكيره ، المنصوبُ بَعْدَهُ .

ق : ١٢٣

(٤) وقال أيضاً : (وأما (عدا) فسيبويه يجعلها فعلاً لا غير ، والأخفش يجيز فيها ان تكون حرفاً وأن تكون فعلاً ، ومَنْ جعلها فعلاً نصب بها ما بعدها ، ومَنْ جعلها حرفاً جرَّ بها ما بَعْدها) .

ق : ١١٨

(٥) في (خ) و(م) : جعفراً .

(٦) تتمحَّض (عدا) و (حاشا) و(خلا) للفعليَّة اذا سبقت كلُّ واحدة منها (ما) المصدريَّة ، فتكون افعالاً ماضية جامدة . لأنّ (ما) المصدرية لا توصل إلا بالأفعال . ويُنصَب الاسم الذي بعدها على انه مفعول به . غير ان تقدُّمَ (ما) المصدرية على (حاشا) قليل ، حتى قيل أنه ممنوع .

فيجُرَّانِ[1] . تقول : قام القوم خلا زيداً . وخلا زيدٍ . وحاشا عَمْراً . وحاشا عمروٍ . قال الشاعر[2] :

حـــاشـــا أبـــي ثـــوبـــانِ إنَّ بِـــهِ ... ضَنَّـــاً على الملحـــاةِ والـشَّتْـمِ[3]

(الكامل)

فإنْ قُلْتَ : ما خلا زيداً . نصبْتَ مَعَ (ما) ، لا غير . قال الشّاعر[4] :

ألا كُلُّ شيءٍ ما خَـلاَ اللهَ باطِـلُ ... وكُـلُّ نعيمٍ لا محـالَـةَ زائـلُ

(الطويل)

---

(١) في (خ) العبارة وردت هكذا : (فيكونان حرفينِ فيجرّان ، ويكونان فعلين فينصبانِ) .

(٢) هو الجميع الأسدي : انظر المفضليات : ٣٦٧ . الانصاف : ٢٨٠ . شرح المفصل ٢ : ٨٤ . مغني اللبيب : ١٢٢ . برواية : (حاشا أبا ثوبان) . وقال أيضاً : (حاشا أبي ـ بالياء ـ) . همع الهوامع ١ : ٢٣٢ . الدرر اللوامع ١ : ١٩٦ .

الشاهد فيه : مجيء (حاشا) حرف جر ، فجرَّت (أبي) ـ هنا ـ

(٣) العبارة (قال الشاعر . . . . والشتم) : ساقطة من (م) .

(٤) هُوَ : لبيد بن ربيعة العامري من الشعراء المخضرمين عاش عصري الجاهلية وصدر الاسلام ، ووصفت كلمته ـ هذه ـ بانها اصدق كلمة قالها شاعر . انظر ديوانه : ٢٥٦ . شرح المفصل ٢ : ٧٨ . شذور الذهب : ٢٦١ . مغني اللبيب : ١٣٣ . المقاصد النحويّة ١ : ١٥ . شرح الاشموني ٢ : ١٦٤ . همع الهوامع ١ : ٢٢٦ . الدرر اللوامع ١ : ٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ . الشاهد فيه : قولُهُ : (ما خلا الله) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد (ما خلا) فدلّ ذلك على أنّ الاسم الواقع بَعْدَ (ما خلا) يكون منصوباً ، وذلك لأنّ (ما) هذه مصدرية ، و(ما) المصدرية لا يكون بَعْدَها إلا فِعْلٌ ، فاذا ما وجَبَ أن يكون (خلا) فعلاً ، وجب ان يكون ما بَعْدَهُ منصوباً على انه مفعول به .

معرفة[1] الأسماء المجرورة

وهي على ضربين : مجرور بحرف ، ومجرور بإضافةِ اسمٍ مِثْلِهِ اليهِ .

باب : حروف الجَرّ[2]

وَهْيَ : مِنْ ، والى ، وفي ، وعَنْ ، وعلى ، وربَّ ، والباء واللام ، والكاف ـ الزوائد ـ والواو ، والتّاء ، ويُذكرانِ في القَسَم ، وحاشا ، وخلا ، وقد مضى ذكرُهما . ومُذْ ، ومُنْذُ ، ولهما بابٌ مفرد[3] ، وحتَّى ، ولها بابٌ .

فهذه الحروف تَجرُّ ما اتَّصَل[4] بها ، وتُضاف اليه . تقول : عجبْتُ مِنْ زَيدٍ . ونظرتُ الى عمروٍ . ورغبْتُ في محمَّدٍ . وانصرفْتُ عَنْ جَعْفَرٍ . وزيدٌ على الفَرَسِ . وربَّ رَجُلٍ رأيتُ . ومررتُ بسعيد . والمالُ لقاسمٍ . وأنْتَ كعمروٍ .

---

(١) في (م) : باب معرفة الاسماء المجرورة .

(٢) قال الثمانيني : (اعلم أنّ حروف الجرِّ إنما وقعت في الكلام تقوية وصلة للأفعال التي لا تتعدَّى الى المفعول ، فتعدَّت بتوسُّط هذه الحروف الى المفعول ، وصارت بمنزلة الهمزة في اول الفِعْل ، وتشديد العين في وسطه ، فكما قالوا : أذهبتُ زيداً . وخرَّجتُ المتاع . فخرج الفعل بالهمزة وتشديد العين من اللزوم الى التعدِّي ، كذلك خرج الفِعْل بحرْف الجرِّ من اللازم الى المتعدِّي ، فقالوا ، فقالوا : مررتُ بزيد) . ق : ١٢٦ .

وقال العلوي : (إن حروف الجر موضوعةٌ لاتصال جملة بجملة ، أو فعل باسم ، أو اسم باسم آخر ، فلا يكون حرف الجر ـ أبداً ـ إلا متعلِّقاً بما قبله : إمَّا ظاهراً ، أو مضمراً ، ولا يتعلق إلا بفعل او اسم مشتق من فعل كقولنا : بسم الله . تقديره : ابتدأت باسم الله . واشباه ذلك) .

ق : ٤٩

(٣) مفرد : ساقطة من (خ) و(م) .

(٤) في (خ) ما تتصل به . وفي (م) : ما يتصل به .

ومعانيها[1] مختلفة ، فمعنى : (مِنْ) : الابتداء . تقول : سرتُ مِنَ البصرةِ . أي : ابتدأتُ السّيْرَ من البَصْرَةِ . وتكون تبعيضاً[2] ، كقولك : أخَذتُ مِنَ المالِ . أي : بعضَهُ . وشربْتُ مِن الماءِ . أي : بعضَهُ . وتكون زائدةً ، دخولُها كخروجها ، نحو قولكَ : ما جاءَني مِنْ أحَدٍ . أي : أحَدٌ . وما رأيتُ مِنْ أحَدٍ . أي : أحَداً[3] .

ومعنى (الى) : الانتهاءُ ، تقول : خرجْتُ مِن الكوفةِ الى بَغْدادَ . أي : انتهيتُ[4] الى بغدادَ .

ومعنى (في) : الوِعاءُ ، والظَّرفيَّة[5] ، تقول : زيدٌ في الدارِ . والمالُ في الكيس .

ومعنى (عن) : المجاوزة[6] ، تقول : انصرفْتُ عَنْ زيدٍ . أي جاوزتُهُ الى غَيْرِه .

ومعنى (على) : الاستعلاء ، تقول : زيدٌ على الفَرَسِ . أي : قَدْ ركبه ، وعَلاَهُ .

ومعنى (رُبَّ) : التقليل ، وهي مختصَّةٌ بالنكرات دونَ المعارف ، تقول :

---

(١) من أراد زيادة في التفصيل لمعرفة معاني حروف الجرّ فعليه بكتاب (مغني اللبيب) لابن هشام .

(٢) قال الثمانيني : (وإنما تكون كذلك ، إذا أخرجتْ قليلاً من كثير ، وهي تتصل بالمبعَّض ، لا بالبَعْضِ الذي أخرجتْهُ) .

ق : ١٢٦

(٣) عبارة : (وما رأيتُ من أحد . أي : أحداً) : ساقطة من (م) .

(٤) في (خ) : انتهيت السير الى بغداد .

(٥) في (م) : والظرف .

(٦) في (خ) : المجاوزة والانتقال .

رُبَّ رَجُلٍ لقيتُهُ . أي : ذلكَ قليلٌ . وضدُّها : (كم) ، تقول : كم عَبْدٍ ملكتُ . أي : ذلكَ كثيرٌ .

ومعنى (الباء) : الألصاق ، تقول : أمسكتُ الحَبْلَ[1] بيدي . أي : ألصقتها بِهِ . وتكون (الباء) زائدةً ، كقولك : ليس زيد (٨ / ب) بقائم . أي : ليس زَيْدُ قائماً .

ومعنى (اللام) : المِلك ، والاستحقاق ، تقول : المالُ لزيدٍ . أي : هو مَالكُهُ ومستحقُّهُ .

ومعنى (الكاف) : التشبيه ، تقول : زيدٌ كعمروٍ . أي : هو يشبهُهُ . وقد تكون الكاف زائدةً . قال الله تعالى : (ليس كمثله شيء)[2] . [أي : ليسَ مِثْلَهُ شيء][3] . وقال رُؤْبة[4] :

لواحقُ الاقراب فيها كالمقَقْ[5]

(الرجز)

المقَقْ : الطول . أي : فيها طولٌ .

---

(١) في (ك) : أخيك . وما اثبتناه من (خ) و(م) .

(٢) سورة الشورى : ٤٢ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) و(م) .

(٤) هو رؤبة بن العجّاج ابو الشعثاء عبد الله بن رؤبة البصري ، له ديوان شعر ليس فيه سوى الأراجيز . توفي ١٤٥ هـ .

(٥) قالها يصف خيلاً . انظر ديوانه : ١٠٦ . المقتضب ٤ : ٤١٨ . الانصاف : ٢٩٩ . المقاصد النحويَّة ٣ : ٢٩٠ . شرح الاشموني ٢ : ٢٢٥ . خزانة الادب ٤ : ٢٦٦ .

اللواحق : جمع لاحقة ، وهي الهزيلة الضامرة ، الأقراب : جمع (قُرْب) ـ كقُفْل ، وعُنُق ـ وهو البطن .

الشاهد : قوله : (كالمقق) فانّ الكاف في هذه الكلمة حرف جر زائد ، لا يدلُّ على معنى التشبيه .

باب : مُذْ ومُنْذُ[1]

اعلم أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما ، تصلُحُ أنْ تكون اسماً رافعاً[2] ، وأنْ تكونَ حرفاً جارًّاً . والأغْلبُ على (مُذْ) أنْ تكونَ اسماً رافعاً[3] . والأغلب على (مُنْذُ) أنْ تكونَ حَرْفاً جارًّاً[4] . فاذا كان معنى الكلام : بيني وبينَهُ كذا وكذا . فارفَعْ بهما . تقول : ما رأيتُهُ مُذْ يومانِ . وما زارَنا مُنْذُ ليلتانِ . فترفع ، لأنَّ معنى الكلام : بيني ، وبينَ الرؤ يةِ يومان . وبيني وبينِ الزيارةِ ليلتان .

وتقول : أنتَ عندنا مُذُ[5] اليومِ . وما فارقتنا مُنْذُ الليلةِ ، فَتَجُرُّ ، لأنَّ معناهُ[6] : في اليوم ، وفي الليلةِ .

---

(١) قال العلوي : (اعلم أنّ (مذ) و(منذ) إسمان من اسماء الزمان ، ولا يدخلان إلا على الزمان لفظاً وتقديراً) .
ق : ٥٣

(٢) قال العلوي : (واما الموضع الذي يكونان فيه اسمين ، فانّهما على ضربين : أحدهما : أنْ يكون بمعنى الأمَدَ ، تقول : لم أرَهُ مُذْ يومان . أي : أمَدُ عدم رؤ يته يومان . وتختص النكرة بهذا الموضع . الضرب الآخر : يكون لأوّل الوقت ، نحو قولك : لم أرَهُ مُذْ يوم الجمعة . أي : أوّلُ ذلك يوم الجمعة وهذا الضرب يحتاج الى التوقيت ، والتخصيص بوقت دون وقت) .
ق : ٥٣

وقال الثمانيني : (وإذا كانتا إسمينِ ، فموضعهما رفع بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما) ق : ١٢٩

(٣) قال الثمانيني : (والغالب على (مُذْ) ان تكون إسماً للحذف الذي دخلها ، وأصلها (مُنْذُ) ، فلما أسقطوا النون سكنت الذال ، لزوال ما كان يوجب حركتها وهو النون والاسماء يكثر

(٤) قال الثمانيني : (والغالب على منذُ) أن تكون حرفاً ، لتمامها ، لأنّ الحذف ضعيفٌ في الحروف فاذا كان الغالب عليها الحرفيَّة فالجرُّ بها أكثر ، والرفع بها قليل لقلّتها في الاسميَّة) .
ق : ١٢٩

(٥) في (خ) و(م) : مُنْذُ . وهو خطأ لا يستقيم والقاعدة .

(٦) في (خ) و(م) : لأنّ المعنى .

و(مُنْذُ) : مبنيَّةٌ على الضَمِّ ، و(مُذْ) : مبنيَّةٌ على الوَقْفِ . فإنْ لقيها ساكنْ بعدها ، ضُمَّتِ الذَّالُ[1] ، لالتقاء الساكنينِ . تقول : مُذُ اليوم . ومُذُ[2] الليلةِ .

وأصْلُ (مُذْ) : مُنْذُ ، فَحُذِفَت النُّونَ تخفيفاً[3] .

---

(١) قال الثمانيني : (وإنَّما اختاروا الضمَّ في الذَّالَ ، لوجهين : أحدهما : اتباعاً لحركة الميم . والآخر : ان الضمّة قد أُلِفَتْ في الذّال فهي أولى من حركة أجنبيَّة) .

ق : ١٢٩

(٢) في (ك) : (منذ) . والصحيح (مُذُ) على ما أثبتناه من (خ) و(م) .

(٣) قال الواسطي : (وأصل (مُذْ) : مُنْذُ . والدليل عليه أنك لو سمَّيت بـ (مُذْ) ثُمَّ صغّرتهُ ، قلت : (مُنيذ) فتُرجع النون التي كانت في الاصل) . ص ١١١ .

باب : حتّى

اعلم أنَّ (حتّى) في الكلام[1] ، على أرْبعةِ أضْرُبٍ .

تكون غايةً ، فتجرُّ الأسماءَ على (معنى) : الى[2] . وتكون عاطفةً كالواو[3] . ويُبْتَدَأ بَعدها الكلامُ . وتُضْمَرُ بَعْدَها (أنْ) ، فتنصبُ الفِعْلَ

---

(١) في الكلام : ساقطة من (م) .

(٢) قال الثمانيني : (وإذا كانت غاية فهي مشبَّهةٌ بـ (إلى) ، وتتعلَّق بالأفعال ، كما تتعلَّق (إلى) بها ، إلاّ أنّ (إلى) لا تنتقل عن الغاية ، ولا تخرج عنها الى غيرها ، فَلِتمكنها في الغاية ، جاز أن يقع بعدها المضمر ، والمظهر ، وجاز ان يكون ما بَعدَها مساوياً لما قبلها ، وجاز أن يكون أَقلَّ مِنْهُ ، وجاز أن يكون اكثر منه ، وجاز أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، وجاز أن لا يكون مِنْ جنسِهِ . . . فأمّا (حتى فانها لم تتمكن من الغاية ، لأنَّها تخرج الى معنى (الواو) ، والى أن ينقطع بها الكلام ، فلما لم تتمكن في الغاية نقصت عن رتبة (إلى) ، فوجب ان يكون ما بَعْدَها مِنْ جنس ما قبلها ، وأقُل مِنْهُ في الكميَّة ، وأن يكون مظهراً ، غير مضمر ، لأنَّهم استغنوا عن (حتّاهُ) بـ (إليه) ، فرجوعهم مع المضمر إلى (إلى) دلالة على تمكّن (إلى) في الغاية . . .)

ق : ١٣٠

(٣) قال العلوي : (الثاني من معاني (حتى) : أن تكون عاطفة ، فيشترك ما بَعْدَها في إعراب ما قبلها ، بمنزلة (الواو) ، إلا أنَّها لما كانت أضعف من (الواو) ، أظهروا بَعْدَها الفعل ، فقالوا : ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُهُ ، فيكون الواقع بعدها جملةً من الكلام ، ليفرِّقوا بذلك بين كونها عاطفة ، وبين كونها جارّةً ، إذا كانت غايةً .

وقد يجوز أنْ يحذف الفعل بَعْدَها ، فتقول : ضربتُ القومَ حتى زيداً . . . ولا بد ان يكون ما بعدها مِنْ جنس ما قبلها ، لأن العطف إنما هو إشراك الثاني في الأوّل ، ولا يصحُّ إختلافهما . . .)

ق : ٥٤

المستقبلَ[1] على أحَدِ معنيين : معنى (كَي) ، ومعنى (الى أنْ) .

تقول ـ اذا كانت غايةً ـ : قامَ القومُ حتَّى زيدٍ . ورأيتُ القوم حتًّى بَكْرٍ . ومررتُ بالقَوْمِ حتًّى جَعْفَرٍ[2] .

واذا كانت عاطفةً ، قُلْتَ : قام القومُ حتّى زيدٌ . ورأيتُ القوم حتّى زيداً . ومررتُ بالقومِ حتًّى زَيدٍ .

واذا أبتَدَأتَ[3] ـ بَعْدَها ـ الكلامَ ، قُلْتَ : قام القومُ حتًّى زيدٌ قائِمٌ . ومررتُ بهم حتًّى جَعْفَرٌ[4] ممرورٌ بِهِ .

ويُنْشَدُ[5] هذا البيتُ على ثلاثةِ أوْجُهٍ :

ألقى الصحيفــةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والــزاد حــتًّى نَـعْلَـهُ ألـقــاهــا[6]

(الكامل)

---

(١) (يرتفع الفعل المضارع بعد (حتى) إذا كان حالاً أو مؤولاً بالحال ، ثم إن كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم ، فالرفع واجب ، وإن كانت حاليته ليست حقيقية ـ بل كانت محكية ـ رُفع ، وجاز نصبه إذا لم تقدّم الحكاية) مغني اللبيب : ١٢٦ .

(٢) في (م) : حتى عمرو .

(٣) في (خ) و(م) : أُبتدىء .

(٤) في (م) : حتى عمروٌ .

(٥) في (خ) و(م) : ويُروى .

(٦) ينسب هذا البيت الى ابن مروان النحوي . أو مروان النحوي ، كما في معجم الادباء ١٩ : ١٤٦ . وبغية الوعاة : ٢٩٠ ، وخزانة الادب ١ : ٤٤٥ . وهو مروان بن سعيد بن عبَّاد حبيب بن المهلَّب بن أبي صفرة . أحد أصحاب الخليل المتقدِّمين المبرِّزين في النحو . ونسبه الزجاجي في (الجمل) للمتلمِّس : ٨١ . وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ١ : ٩٧ . المقاصد النحوية ٤ : ١٣٤ . الموجز في النحو : ٥٧ . همع الهوامع ٢ : ٢٤ . الدرر اللوامع ٢ : ١٦ .

يُرْوى : برفْعِ (النَّعْلِ) ، ونَصْبِها ، وَجَرِّها .

فَمَنْ رَفَعَها ، فبالابتداء[1]، وجَعَل (ألقاها) خَبَراً عَنْها . ومَنْ نَصَبَها، عَطَفَها على (الزَّاد) ، وجَعَلَ (ألقاها) توكيداً[2] . وإنْ شاءَ[3] نَصَبَها بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، تكون (ألقاها) تفسيراً لَهُ . ومِنْ جَرَّها فبـ (حتَّى) ، وجعل (ألقاها) توكيداً أيضاً . قال جرير[4] :

فمـا زالت القتلى تَمُـجُّ دِمـاءَهـا　　بـدجلةَ حتَّى ماءُ دجلةَ أشكـلُ[5]

(الطويل)

الشاهد فيه : قوله : (حتّى نعله ألقاها) وذلك أنّ المعطوف بـ (حتّى) لا يكون إلا بعضاً وغايةً للمعطوف عليه ، و(النَّعْل) ليس بعض (الزاد) ، بل بينهما مباينة ، ولكنّهُ مؤ ول وتقديره : ألقى ما يثقله حتى يغله . هذا على العطف . وقد فصَّل المصنّف (ابن جني) الوجوهَ الأُخرىٰ .

(١) قال العلوي : (وقد تقع الجمل الخبريَّة بعد (حتّى) فتكون (حتّى) مبتدأةً ، مقطوعة من أوّلِ الكلام ، ويكون ما بعدها يرتفع على الابتداء والخبر ، تقول : ضربتُ القومَ وحتى زيد مضروب فـ (حتّى) ـ هنا ـ لا يجوز أن تكون حرف عطف لدخول (الواو) عليها ، ولا جارّة ، لأن الجارّة إنَّما تقع ـ بعدها ـ الاسماء المفردة ، ولا تقع الجمل بعدها ، فعُلِمَ أنّ معناها الابتداء . . .) ق : ٥٤ .

وقال الثمانيني : (وتكون (حتى) حرفاً يقطع به الكلام عمَّا قبلها ، وتقع ـ بعدها ـ الجملةُ من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل . . .) ق : ١٣٠ .

(٢) في (خ) : توكيداً لَهُ .

(٣) شاء : ساقطة من (م) .

(٤) هو جرير بن عطيَّة بن حذيفة الملقَّب بالخطفي من قبيله كليب ، احدى قبائل يربوع . أحد ثلاثة شعراء فحول في عصر بني أُميَّة هم : جرير والفرزدق والاخطل . توفي عام ١١٤ للهجرة .

(٥) ديوان جرير ١ : ١٤٣ . شرح المفصل ٨ : ١٨ . مغني اللبيب : ١٢٨ . المقاصد النحويَّة ٤ : ٣٨٦ . خزانة الادب ٤ : ١٤٢ . همع الهوامع ٢ : ٢٤ . الدرر اللوامع ٢ : ١٦ .

وفي الديوان : تمور دماؤها . الأشكل : الذي تخالطه حُمْرةٌ . الشاهد فيه : قوله (حتى) حيث دخلت على الجملة الاسميَّة ، لأنها ابتدائية ـ أي حرف تُبتَدأ ـ بَعْدَهُ ـ الجُمَلَ ـ وما بعده مبتدأ وخبر .

وتقول اذا كانت بمعنى (كي)[1] : أطِعِ اللهَ حتّى يُدْخِلَكَ الجنّةَ . معناهُ : كي يُدْخِلَك الجنّةَ[2] .

واذا كانت بمعنى (الى أنْ) قُلْتَ : لأنتظرنَّهُ حتّى يَقدِمَ . معناهُ : الى أنْ يَقْدِمَ . وتقديرهما في الاعراب : حتّى يُدْخِلَكَ الجنَّةَ . وحتّى أنْ يَقْدِمَ . إلّا أنَّهُ لا يجوزُ إظهارُ (أنْ) ـ هنا ـ[3] لأنّهُ أصلٌ مرفوضٌ[4] .

(١) قال الثمانيني : (وأمّا حتى التي تكون غاية ، فانّها تختص بالاسماء وتجرُّها ، وكلُّ حرف يختص بالاسماء ، فانه لا يجوز أن يدخل على الافعال ، فاذا أرادوا أن يُدخلوه على الأفعال ، نظروا الى الفعل الذي قبل (حتى) فان كان سبباً موجباً للفعل الذي بعدها أضمروا بعد (حتّى) : كي . فنصبوا بها الموجب فقالوا : أطع الله حتى يدخلَكَ الجنّة . معناه : كي يدخلك الجنّة .
وإن كان الفعل الذي قبل (حتى) ليس بسبب لما بَعْدَها ، أضمروا بعد (حتّى) : أن ، فقالوا : لانتظرنّهُ حتى تطلعَ الشَّمْسُ . تقديره : حتى أن تطلع الشّمس . لأنّ طلوع الشّمس لا يكون مسبَّباً عن انتظار أحَدَ . . . والفعل منصوب بـ (أنْ) . وأنْ مَعَ الفِعْل ـ الذي نصبْتهُ ـ في تقدير مصدر مجرور بـ (حتّى) . فـ (حتى) ـ ها هنا ـ دخلت على اسم متأوّل مقدَّر ، وما دخلت على فِعْل ، ولا انتقلت عَنْ بابها) .

ق : ١٣١

(٢) عبارة : (معناه : كي يدخلكَ الجنّة) : ساقطة من (م) .

(٣) في (خ) : ها هنا .

(٤) قال العلوي : (ولا يجوز إظهار (أنْ) بعد (حتّى) ، لأنّ (حتّى) نائبة عن (أنْ) في نصب الافعال ، فلو أُظهرت (أنْ) ، لأجتمع البدل والمبدل . وأيضاً ، فانك إذا أدخلت (حتى) على فعل ، فلو أظهرتَ (أنْ) لكان مصدراً ظاهراً ، فلهذا لم يُظهروا . (أنْ) .) ق : ٥٤ .

باب : الاضافة

وهي - في الكلام - على ضربين[1] :

أحدُهما : ضمُّ اسمٍ الى اسمٍ، هو غيرُهُ ، بمعنى (اللام) .

والآخر : ضَمُّ اسمٍ الى اسمٍ ، هو بعضُهُ ، بمعنى (مِنْ) .

---

(١) قال العلوي : (الاضافة على ضربينِ : اضافة محضة ، واضافة غير مَحْضة ، فالاضافة المحضة ، هي إضافة اسم الى اسم مثله من غير أنْ يُقدَّر التنوين ، وينوى الانفصال . وتكون هذه الاضافة على ضربين : احدهما : بمعنى (اللام) . والآخر : بمعنى (مِنْ) .

والضرب الثاني : الاضافة غير المحضة ، وهي التي ينوى بها الانفصال ، ويقدَّر التنوين ، وهي على أربعة أضرب :

أحدها : إضافة اسم الفاعل الى المفعول وانت تريد التنوين ، نحو : ضاربُ بكرٍ . عِنْد التقدير : ضاربٌ بكراً .

الضرب الثاني : إضافةُ الصِّفة الجاري اعرابها على ما قبلها ، وهي في المعنى لما أُضيفت اليه ، نحو قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه . والتقدير : حَسَنٍ وجهُهُ .

الضرب الثالث : اضافة (أفعل) الى ما هو بعضُهُ ، نحو قولك : زيدٌ أفضلُ الناسِ ، وأكرمُ القومِ . فـ (أفضل) و(أكرم) مضاف الى جماعة هو أحدها ، وهي مشتركة معه في هذه الصفة إلاّ أنّ صفته زائدة على صِفتِها .

والضرب الرابع : هو اضافة الاسم الى الصِّفة ، نحو : صلاة الأُولى . ومسجد الجامع . والأصل فيه ان يكون وصفاً . تقول : الصلاة الأُولى . والمسجد الجامع . لتكون قد وصفت معرفة بمعرفة ، فلما نزعت الالف واللام ، احتجت الى الاضافة ، ولا يجوز ان تضيف (مسجداً) الى (الجامع) ولا (صلاة) الى (الأُولى) . لأن الشيء لا يضاف الى نفسِهِ . لا تقول : هذا زيد العاقل . فلما تعذّر ذلك ، قدّروا موصوفاً ، ثم حذفوا الموصوف ، وأقاموا الصِّفة مقامه ، والتقدير : صلاة الساعة الأولى ، مسجد اليوم الجامع .)

ق ٥٥ - ٥٦

الأوَّل منهما ، نحو[1] قولك : هذا غُلام زيدٍ . أي غُلامٌ لَهُ . وهذه دارُ عبدِ اللهِ . أي : دار لهُ .

الثاني : نحو قولكَ : هذا ثوبُ خَزٍّ . أي : ثوبٌ مِنْ خَزٍّ (أ / ٩) وهذهِ جُبّةُ صوفٍ . اي جُبَّةٌ من صوف .

واعلم أنَّ المضافَ ، قد يكتسي كثيراً من أحكام المضاف اليه[2] ، نحو : التعريف[3] ، والاستفهام[4] ، ومعنى الجزاء[5] ، ومعنى العموم[6] ، ويأتي هذا في أماكنِهِ إنْ شاءَ اللهُ .

---

(١) نحو : ساقطة من (م) .

(٢) في (خ) و(م) وردت هذه العبارة كما يلي : (واعلم أنّ المضاف قد يكتسي من المضاف إليه كثيراً من أحكامه) .

(٣) يستفيد المضاف من المضاف اليه تعويضاً أو تخصيصاً بشرط أن تكون الاضافة محضة ، فيستفيد الاول من الثاني ، ويبقى الثاني على حالِهِ . نحو كتابُ محمد مفيدٌ . وفلانٌ رَجُلُ مروءَة . قال الثمانيني : (واعلم أنك إذا اضفتَ المعرفة الى النكرة ، صارت نكرة كقولك : زيدُ رَجُل . وهندُ غلام) .
ق : ١٣٢

(٤) نحو : كتابُ مَنْ هذا ؟

(٥) نحو : غلامَ أيِّ رجلٍ تكرِمْ أُكرمْ .

(٦) نحو : أقرأ كتابَ أيِ مفكّرٍ .

معرفة ما يتبعُ الاسْمَ في إعرابِه

وهو على خمسةِ أضْرُبٍ : وصْفٌ ، وتوكيدٌ ، وبَدَلٌ ، وعَطْفُ بيانٍ ، وعَطْفٌ بحرفٍ(١) .

فأربعةٌ مِنْ هذهِ يتبعُ الأوَّلَ بلا تَوسُّطِ(٢) حَرْفٍ ، وواحدٌ مِنْها يتبع الأوَّلَ بتوسُّطِ حَرْفٍ ، وهو العطف المسمَّى : نَسَقاً .

باب : الوَصْف

اعلم أنَّ الوَصْفَ لفظٌ يتبعُ الاسم الموصوفَ تحليةً لَهُ ، وتخصيصاً مِمَّنْ لَـهُ مِثْـلُ اسمـه(٣) ، بِـذِكْـرِ معنىً(٤) في المـوصـوف أو في شيء من

---

(١) بحرف : ساقطة من (م) .

(٢) في (ك) : بلا واسطة .

(٣) قال الثمانيني : (إعلم أنَّ الصِّفةَ إنما وقعت في الكلام لتفصل بين مسميين قد اشتركا في لقب واحد ، نحو : زيد ، وزيد ، وهند ، وهند ، ورجل ، ورجل . فأمَّا اذا اختلفت الالقاب كزيدٍ وعمروٍ ، ورجل ، وامرأة ، فاختلاف ألقابهما يغني عن الصِّفة ، فالصِّفةُ تزيل اللبس عن الاسمين المشتركين في اللقب الواحد) . ق : ١٣٣

وقال العلويّ : (اعلم ان الوصف يخصِّصُ الموصوف ويُخرِجُهُ من الابهام والعُموم الى حَدّ يتميَّزُ به ويصير خاصاً . وأصل الصِّفة ان تكون في النكرات ، لأن الصِّفة تقرِّبها من المعرفة ، والمعرفة تقوم بنفسها ، ولا يحتاج الى ما يعرِّفها ، الاّ أنَّه لما عرض للمعرفة ضربٌ من التنكير إحتاجت الى الصِّفة ، وذلك نحو جماعة اسماء وهم : زيد ، وعمرو . فيهم طويل ، وقصير وأبيض ، وأسود . فاذا قلت : مررتُ بزيدٍ الطويلِ ، أو عمروٍ القصير . خرج من الجماعة وتميَّز مِنْ بينهم) .

ق : ٥٦ ـ ٥٧

(٤) وهو ما يسمّى بالنعت الحقيقي الذي يدلُّ على معنىً في نَفْس منعوتِهِ الأصلي أو فيما هو في حكمه . وعلامته ان يشتمل على ضمير مستتر ـ أصالة ، أو تحْويلاً ـ يعود على ذلك المنعوت . وحكمه وجوب مطابقته للمنعوت : تذكيراً وتأنيثاً ، تعريفاً وتنكيراً ، إفراداً وتثنية وجمعاً : رفعاً ونصباً وجَرّاً .

سببِهِ [١] .

ولا يكون الوصفُ [٢] إلاَّ مِنْ فِعْلٍ . أو راجعاً الى معنى الفِعْل [٣] .

* * *

والمعرفةُ تُوصَفُ بالمعرفةِ ، والنَّكِرةُ تُوصَفُ بالنَّكِرةِ ، ولا تُوصَفُ مَعْرِفَةٌ بنكرةٍ ، ولا نكِرةٌ بمعرِفةٍ .

* * *

والأسماءُ المضمرةُ ، لا توصَفُ ، لأنَّها إذا أضْمِرَتْ ، فقدْ عُرِفَتْ [٤] ، فلم تحتجْ الى الوَصْفِ لذلكَ .

تقولُ في النَّكِرَةِ : جاءَني رَجُلٌ عاقِلٌ . ورأيت رَجُلاً عاقِلاً . ومررتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ .

---

(١) وهو ما يسمّى بالنعت السببي الذي يدلّ على معنى في شيء بعدَهُ ، له صلة وارتباط بالمتبوع . وعلامتُهُ : ان يذكر بعده اسم ظاهر ـ غالباً ـ مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذي ينصَبُّ عليه معنى النَّعْت . وحكمُهُ : انه يطابق المنعوت في أمرين : حركة الأعراب . والتعريف والتنكير ، ويطابق سببيَّه في أمر واحد هو : التذكير والتأنيث .

(٢) الوصف : ساقطة من (م) .

(٣) قال العلوي : (والوصف لا يكون إلا باسم مشتق من فِعْل ، نحو : قائم ، وقاعد ، وراكب ، وساجد . ولا يجوز ان تصف بالأسماء الجامدة ، ولا باسماء الانواع ، ولا باسماء الأجناس . فان رأيت أشياء من ذلك وصفاً ، فأنَّما هو على تقدير الفعل . وقولهم : مررتُ برجل أَسَدٍ . التقدير : مررت برجل شديد ، لأن الأسد اسم نوع غير مشتق من فِعْل . وكذلك مررتُ بابل مائة . أي : بابل كثيرة . وبثوبٍ سَبْعٍ . أي : ذَرْعُهُ قليل . وعلى قياس جميعِهِ) . ق : ٥٧ .

(٤) في (م) : عُرِّفَتْ . بتشديد الراء وكسرها .

تقول في المعرفة : هذا زيدٌ العاقلُ . ورأيتُ زيداً العاقِلَ . ومررتُ بزيدٍ العاقلِ .

وتقول فيما تَصِفُهُ بشيءٍ من سببِهِ : هذا رجُلٌ عاقل أخوهُ . ومررتُ بزيدٍ الكريمِ أبوهُ .

ولو قُلْتَ : مررتُ بزيدٍ ظريف . ـ على الوصفِ[1]ـ لم يَجُـز ، لأنَّ المعرفةَ ، لا توصف بنكرةٍ[2] .

* * *

وتقول : هذا رَجُلٌ مِثْلُكَ . ونظرتُ الى رجلٍ شِبْهِكَ . وشَرْعِكَ [3] [من رجل] [4] . وهذا رجلٌ ضاربُ [5] زيدٍ وشاتمُ [6] بَكْرٍ . فتُجري هذه الألفاظ أوصافاً على النكراتِ ، وإنْ كنَّ مضافاتٍ الى المعارفِ ، لتقديركَ فيهنَّ الانفصال ، وأنَّهُنَّ لا يخصُصْنَ شيئاً بعينِهِ .

* * *

---

(١) على الوَصْفِ : ساقطة من (م) .

(٢) قال العلوي : (اعلم أنّ الصِّفة لما كانت هي الموصوف ، لم يَجُز أن تصف معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة ، لأن الشيء لا يكون معَّرفاً منكَّراً في حال) . ق : ٥٧ .

(٣) مِثْل ، شِبْه ، شَرْع : مصادر . ونحن نعلم أن المصدر لا يقع نعتاً إلا بشرط أن يكون نكرةً ، ولكنْ هذه مصادر مضافة لمعرفة ، وكانَ حقّها ان تكتسب التعريف من المضاف اليه (الكاف) ولكنها لم تكتسبْهُ بسبب أنَّها بمعنى المشتق الذي لا يكتسب التعريف من المضاف إليه ، فاضافتها غير محضة وهي التي يقَّدرُ فيها التنوين ، وينوى فيها (الانفصال) فمعنى (مثلك) : مماثلك . و (شبْهك) : مشابهك . و (سَرْعك) : كافيك . (انظر الهامش رقم (٣) الآتي) .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (خ) و (م) .

(٥ و٦) ضارب ، وشَاتم . كل منهما وصف (اسم فاعل) زمنه للحال والاستقبال أو الدوام فهما ـ بهذين الشرطين ـ اضافتهما غير محضة والاضافة غير المحضة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وإن كان المضاف اليه معرفةً .

باب : التوكيد

اعلَمْ [١] أنَّ التوكيدَ لَفْظٌ يتبعُ الاسمَ المؤكَّدَ ، لِرفْعِ اللَّبْس ، وإزالة [٢] الأتِّساع [٣] . وإنَّما تؤكَّدُ المعارفُ دونَ النكِرات ، مُظْهَرُها ، ومُضْمَرُها [٤] .

والأسماء المؤكَّدُ بها ، تِسْعَةٌ [٥] ، وهي : نفسُهُ ، وعينُهُ ، وكُلُّهُ ، وأَجْمَعُ ، وأجمعون ، وجمعاءُ ، وجُمَعُ ، وكِلا ، وكلتا .

تقول : قام زيدٌ نَفْسُهُ . ورأيتُ زيداً نفْسَهُ . ومررتُ بزيدٍ نَفْسِهِ . وكذلك : قام أخوكَ عينُهُ . ورأيتُهُ عينَهُ . ومررتُ بِهِ عينِهِ [٦] .

---

(١) في (خ) : التوكيد لفظ .

(٢) ازالة : ساقطة من (م) .

(٣) قال الثمانيني : (اعلم أنّ في كلام العرب : المجاز والتوسُّع ، لأنَّهم ، كثيراً ما يعبرون بالشيء عن غيره ، وبالسبب عن مسبَّبه ، وبالمسبَّب عن سببِهِ ، وإنّما يفعلون هذا في الأشياء التي يكون بينها صلة ومقاربة ومجاورة ، حتى يقول الواحد منهم : جاءَني زيدٌ ، ويجوز أن يكون قد جاء غلامُهُ أو خبرُهُ أو كتابُهُ . ويقولون :مررت بِهِ. ولعلّهُ ان يكون مُر بالدار التي ينزلها أو يحلها أو بشيء من أسبابه . فلما كثر هذا المجاز والتوسُّع في كلامهم ، وأرادوا ـ بالتحقق ـ رفع هذا المجاز والتوسُّع ، أدخلوا التوكيد في كلامهم ليزيلوا هذا اللَّبْس) . ق : ١٣٥ .

(٤) قال العلوي : (وجميع ألفاظ التوكيد معارف ، فلا يصح ان تؤكد بها نكرة ، لأنّ التأكيد كالصِّفةِ ، فكما لا تصف نكرة بمعرفة ، كذلك لا تؤكِّد بها) ق : ٥٩ .

(٥) في (م) : تسعة أشياء .

(٦) قال العلوي : (وجميع هذه الالفاظ ، فانك تؤكِّد بها المضمر والمظهر إلا (عينه) ، و (نفسه) فانك لا تؤكد بهما الضمير المرفوع خاصّة ، لتمكنهما في الأسماء ، ودخول العوامل عليهما بالرفع والنصب والجر ، فاذا اردت أنْ تؤكِّد بهما الضمير المرفوع أظهرته ، فتقول : قمت انتَ نفسُك . ولا يجوز : قمتَ نفسُكَ . وذلك لأنّ الضمير المرفوع صارَ كأنَّهُ جزءٌ من الفعل ، فاذا أُريد توكيد الاسم ، أُظهر ثم أُكِّدَ ، كما تفصل في العطف سواءً ، قال الله تعالى : (اسكن أنت وزوجُكَ الجنَّة). فأمَّا إنْ كان الضمير منصوباً أو مجروراً جاز توكيده من غير إظهار) . ق : ٥٩ .

وتقول : جاء الجيش كلُّهُ أجمَعُ . ورأيتُهُ كُلَّهُ أجْمَعَ [١] . ومررتُ بِهِ كُلِّهِ أجْمَعَ . وجاء القومُ كلّهم أجمعونَ . ورأيتُهم كلَّهم أجمعين . وجاءت القبيلةُ كلُّها جمعاءُ . ورأيتُها كلَّها جمعاءَ . ومررتُ بها كلِّها جمعاء . وجاء النساءُ كلُّهنَّ جُمَعُ . ورأيتهنَّ كلهن جُمَعَ . ومررتُ بِهِنَّ كلهن جُمَعَ [٢] .

ويتبع (أجْمَعَ) : أكْتَعُ ، وأبْصَعُ . ويتبع (أجمعينَ) [٣] . أكتعون ، وأبصعون . ويتبعُ (جمعاءَ) : كتعاءُ ، وبصْعاءُ . ويتبعُ (جُمَعَ) : كُتَعُ ، وبُصَعُ .

ومعنى هذه التوابعِ كلِّها ، شِدَّةُ التوكيدِ . ولا يجوز تقديمُ بعضها على بَعْضٍ . فلو [٤] قُلْتَ : جاء القومُ (٩/ب)أجمعون كلُّهم . لم يجُز أنْ تُقدِّمَ (أجمعون) [٥] على (كلٍّ) ، لقوَّة [٦] (كلٍّ) عليها ، ولضَعْفِها [٧] .

---

(١) أجمع : ساقطة من (م) .

(٢) قال الثمانيني : (وفي الفاظ التوكيد ما لا ينصرف ، فهو يضَّم في الرفع ، ويفتح في موضع النَّصْب والجَر ، وهو : (أَجمع) ، وتابعاهُ ، و (جمعاء) ، وتابعاه ، و (جُمَعُ) ، وتابعاهُ) . ق : ١٣٦

(٣) في (ك) : أجمعونَ .

(٤) في (خ) : كذلك . بدل : فلو قلت .

(٥) في (خ) : أجمعين .

(٦) في (خ) و (م) : لضعفها وقوّة (كل) عليها .

(٧) قال الثمانيني : (واعلم ان هذه الالفاظ الاربعة التي هي قولنا : (كل) و (أجمع) و (أكتع) و (أبصع) . . . الأول منها أقوى من الثاني ، والثاني أقوى من الثالث ، والثالث أقوى من الرابع ، فلا يجوز ان يُقَّدم الرابع على الثالث ، ولا يتقَّدم الثاني على الثالث ، ولا يتقَّدم الثاني على الأوّل ، لا يجوز أن تقول : جاء القوم أجمعون كلهم . لأنَّ (كلّهم) أقوى من (أجمعين) فاذا اجتمعا ، قِّدم الأقوى على الأضعف ، فقلت : جاءني القوم كلهم أجمعون . لأنَّ (كلًا) قد وليت العوامل ، فقامت مقام المؤكَّد ، ولا يجوز هذا في (أجمعين) ق : ١٣٦ .

وقال أيضاً : (وإنما يؤكد بـ (أجمع) و (كل) ، كل شيء تبعيضه ، لا يُفسِدُهُ . تقول : لقيت الجيش أجمع . وأكلتُ الرغيف كلَّهُ . وكذلك : (جمعاء) و (جمع) . ولا يجوز أنْ تقول : لقيت

وتقول ـ في التثنية ـ : قام الرجلانِ كلاهما . ورأيتُهما كليهما . ومررتُ بهما كليهما . وقامت المرأتان كلتاهما . ورأيتُهما كلتيهما . ومررتُ بهما كلتيهما .

فـ (كلا) و (كلتا) متى أضيفتا الى المضْمَرِ ، كانتا في الرَّفْعِ ، بالألفِ ، وفي النَّصْبِ ، والجرِّ بالياء . على ما مضى .

وإنْ أضيفتا الى المُظْهَرِ ، كانتا بالألِفِ على كلِّ حالٍ . تقول : جاءَني كلا أخويك. ورأيت كَـلا[1] أخويـك . وجاءتني كلتـا أُختيكَ . ومـررتُ بكلتا أُختيكَ[2] . لأنَّهما[3] اسمانِ مفردان غَيْرُ مثنيينِ ، وإنْ أفادا مَعْنَى التثنيةِ[4] .

= زيداً أجمع . ولا : عمراً كلَّهُ . ولا : لقيت هنداً جمعاء ، ولا : لقيت المرأة جُمَع . لأنّ هذه الاشياء تبعيضها يُفسِدُها) . ق : ١٣٧

(١) ورأيت كلا أخويك : ليس في (خ) و (م) .

(٢) ومررت بكلتا اختيك : ليس في (خ) و (م) .

(٣) في (خ) و (م) : لأنّ (كلا) و (كلتا) .

(٤) قال الثمانيني : (والذي يدل على أن (كلا) و (كلتا) اسمان مفردان أنك تخبر عنهما بخبر مفرد وترد اليهما ضميراً مفرداً) . ق : ١٣٧

ملاحظة : انحصر كلام المصنِّف (ابن جنّي) في التوكيد المعنوي أما التوكيد اللفظي فلم يُشِر اليه .

قال العلوي : (اعلم ان التوكيد على ضربين : ضرب بتكرير اللفظ ، ولفظ بتكرير المعنى . فالذي بتكرير اللفظ يصلح في كل نوع من الكلم الثلاث : تقول في الاسم : رأيتُ زيداً زيداً . وفي الفعل : قُمْ ، قُمْ . وتقول في الحرف : في الدار زيد فيها . . واما التوكيد بالمعنى ، فانما يكون في المعرفة دون غيرها) . ق : ٥٩ .

باب : البَدَل

اعلَمْ أنَّ البَدَلَ يجري مجرى التوكيد في التحقيق ، والتشديد ، ومَجْرَى [1] الوَصْفِ في الايضاح والتخصيص .

وعبرة [2] البَدَلِ أنْ يصلح لحَذْفِ الأوَّل ، وإقامة الثاني مَقامَهُ [2] . وهو في الكلامِ على أربعةِ أضْرُبٍ : بَدَلُ الكُلِّ ، وبَدلُ البعْضِ ، وبَدلَ الاشتمالِ ، وبدلُ الغَلَط والنِّسيان .

ويجوز أنْ تُبدِلَ المعرِفَة مِنَ المعرِفةِ ، والنَّكِرةَ مِنَ النكِرَةِ ، والمعرِفةَ مِن النكرةِ ، والنَّكرةَ مِنَ المعرفة، والمُظْهَرَ مِنَ المُظْهرِ ، والمُضْمَرَ مِنَ المضمر، والمُظْهَرَ مِنَ المُضْمَرِ ، والمُضْمَرَ مِنَ المُظْهرِ .

فَبَدَلُ المعرِفةِ مَنَ المعرِفةِ : قام أخوكَ زَيْدٌ .

وبَدَلُ النكرةِ مْنَ النّكرةِ : مررتُ برجُلٍ غُلامِ رَجُلٍ [3] .

وَبَدَلُ المعرفةِ من النكرةِ : مررتُ برَجُلٍ زيدٍ .

وبَدَلُ النَّكِرَةِ مِنَ المعرفةِ : ضَرَبْتُ زيداً رَجُلاً صالحاً .

والمُظْهَر مِنَ المُظْهَرِ : مررتُ بمحمدٍ أخيك .

---

(١) في (ك) : معنى . وما اثبتناه من (خ) و (م) هو الصواب .

(٢) العبارة : (وعبرة البدل . . . مقامه) : ساقطة من (م) و (خ) .

(٣) رجل : ساقطة من (م) .

والمُظْهَر مِنَ المُضْمَر : نحو قولك : مررت بِهِ أبي محمَّـدٍ . قالَ [١] الفرزدق [٢] :

على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتماً على جودِهِ ، لضنَّ ـ بالماءِ ـ حاتمِ [٤]

(الطويل)

جرَّ (حاتم) ، لأنَّهُ بَدَلٌ من (الهاءِ) في (جودِهِ) .

والمُضْمَر مِنَ المُظْهَرَ ، نحو : رأيتُ زيداً إيَّاهُ .

والمُضْمَرَ مِنَ المُضْمَرِ ، نحو قولِكَ : رأيتُهُ إيَّاهُ .

* * *

وتقول في بَدَلِ الكلِّ : قام زيدٌ أخوك . ورأيتُ أخاكَ جَعْفراً .

وتقول في بَدَلِ البَعْضِ [٤] : ضَرَبْتُ زيداً رأسَهُ . ومررتُ بقومِكَ ناسٍ منهم .

---

(١) في (خ) : قال الشاعر .

(٢) هو الفرزدق : همّام بن غالب بن صعصعة من بني تميم ، قيل في شعره : (لولا شعر الفرزدق لذهب ثلثا اللغة) . من فحول شعراء عصر بني اميّة عرف بنقائضه مع الشاعر جرير بن عطية الخطفي .

(٣) ديوان الفرزدق : ٨٤٢ ورد البيت كما يلي :

على ساعة لو كان في القومِ حاتمٌ على جوده ضنّتْ بِهِ نَفْسُ حاتمِ

وعلى رواية الديوان لا شاهد في البيت . وفي الكامل ١ : ٢٣٤ : (على جوده ما جاد بالماء حاتمُ) .

انظر شذور الذهب : ٤٤٢ . شرح المفصل ٣ : ٦٩ . المقاصد النحوية ٤ : ١٨٦ . العمدة ١ : ١٧٤ .

الشاهد فيه : قوله : (حاتمِ) ، حيث جرَّه على انه بَدَلٌ مِن (الهاء) الذي في (جودِهِ) ، وذلك لأن القافية لمّا كانت مجرورةً ، وأمكن البدل عدل إليه ، ولو رفع على انه فاعل لقولِهِ (ضَّن) لجاز ، ولكن يكون فيه إقواء . وهو من عيوب الشعر . هذا على ما روته كتب النحو التي استشهدت به .

(٤) قال الثمانيني : (فأمَّا بدل البعض من الكُل ، فلا بُدَّ أن يكون فيه ضمير يعلِّقُهُ بالمبدل في اللَّفظ ، والتقدير ، لأنَّهُ بالضمير يعرف أنَّه جزء منه) . ق : ١٣٩

وتقول في بَدَلِ الاشتمال [١] : يُعجبني زَيْدٌ عَقْلُهُ . وعجبْتُ مِنْ جَعْفرٍ جهلِهِ ، وغباوته [٢] .

وتقول في بَدَلِ الغلط : عجبتُ مِنْ زيدٍ عمروٍ . وركبتُ فَرَساً حماراً . [غلطتَ] [٣] ، فأبدلْتَ الثاني من الأوَّل . وهذا البَدَل لا يقَعُ مثلُهُ في قرآنٍ ، ولا شِعْرٍ [٤] .

قال الله ـ تعالى ـ : (اهدنا الصِّراطَ المستقيمَ ، صراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم) [٥] . فَهَذا بَدلُ الكُلِّ [٦] .

وقال الله ـ سبحانه ـ : (ولله على الناسِ حَجُّ البيتِ مَنْ استطاعَ اليهِ

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (بدل الاشتمال ، هو الذي يكون المعنى فيه مشتملاً على الأوّل ، ويكون العامل فيه ، مقتضياً للثاني ، كما يكون مقتضياً للأول ، والنَّفس اِذا ذكرت الأول طالبت بالمعنى الذي يستفاد ، وذلك المعنى مشتملاً على الثاني مع اتصاله بالأول ، لا على الأطلاق ، فقولك : أعجبني زيدٌ علمُهُ . اِذا قلت : أعجبني زيد . ذهبت النفس تطالب بالمعنى المعجب من زيدٍ ، وهو اِمَّا علمه ، واِما عقله ، واِما غير ذلك . ولو ذكرتَ الثاني مع الاول على وجه الاضافة ، لعييتَ عن اِخراجِهِ ، مخرجَ البَدَل . فقلت : أعجبني علمُ زيدٍ . وكذلك في البدل البعضي في هذه الاضافة ، وبدل البعض تسكن النفس فيه الى الأول سكوناً تاماً ، وهي غير مطالبة بالثاني ، لولم يذكرْ ، بخلاف بدل الاشتمال . . . . واكثر ما يكون بدل الاشتمال في المصادر ، ولا بُدَّ فيه من ضمير يعود الى الأول ، لأنه غيرُهُ . . .) ن أ ق : ٣٩٥ ـ ٣٩٦

(٢) الجملة : عجبت من جعفر جهله وغباوته : ساقطة من (م) .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) و (م) .

(٤) قال العلوي : (فامّا بدل الغلط والنسيان ، فهو أن يريد أن يذكر شيئاً ، فيسبق على لسانه غيره . اِما نسياناً أو غلطاً . وهذا لا يجوز في كلام الله ، لانه منّزهٌ عن ذلك ، ولا في شعر لأنّ الشعر اِنما يصح بعد التفكر والتأمّل . فلا يجوز فيه هذا : . ق : ٦٢

(٥) سورة الفاتحة : ٧

(٦) فهذا بدل الكل : ساقطة من (خ) .

سبيلًا) [١] . فهذا بَدَلُ البَعْضِ [٢] .

وقال . تعالى ـ : (يسألونكَ عَنِ الشَّهْرِ الحرامِ ، قتالٍ فيه) [٣] . فهذا بَدَلُ الاشتمالِ [٤] .

---

(١) سورة آل عمران : ٩٧ .

(٢) قال الثمانيني (مَنْ) في موضع جرٍّ لأنَّها بدل من الناس ، لأنّ الحج لم يجب على جميع الناس ، وإنما أَوجبَهُ على المستطيع منهم ، وتقديره : من استطاع إليه سبيلاً منهم) . ق : ١٣٩

(٣) سورة البقرة : ٢١٧ .

(٤) قال الثمانيني : (لأَنَّهم ما سألوا النبيَّ ـ عليه السلام ـ عن شيء يشاركونَهُ في معرفتِهِ ، وهم يعرفون الشهر الحرام ، كما يعرفه النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فَعُلِمَ أَنَّهم سألوه عما يحدث في الشَّهْرِ الحرام . وهذا يعلمه النبيُّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالوحي دونهم فقال : (قتالٍ فيهِ) فأبدلَهُ مِنَ الشَّهْرِ . و (الهاء) مِنْ (فيه)يرجع الى (الشهر) فعلقت البدل بالمبدل) . ق : ١٣٩

باب : عَطْف البَيان [1]

ومعنى عَطْفِ البيانِ : أنْ تُقيم الأسماءَ الصريحةَ غيرَ المأخوذة مِنَ الفِعْل ، مُقام الأوصاف (١٠/أ) المأخوذة مِنَ الفِعْلِ [2] .

تقول : قام أخوكَ محمَّدٌ . كقولك : قام أخوكَ الظّريفُ . وكذلك : رأيتُ أخاك محمّداً . ومررتُ بأخيكَ محمّدٍ [3] .

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (وهذا القسم ، إنَّما يكون في الأسماء الجوامد ، واكثر ما يتبيَّنُ في النِّداء ، ولا فرقَ بينَهُ ،وبين الصِّفةِ، اِلا تحمُّل الضمير ، والاشتقاق ، ومن ذلك : يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيد . فـ (غلام زَيدٍ) ، لا يكون بدلاً من (الرجل) ، ولا وصفاً لَهُ ، لأنّ ما فيه الالف واللام ، لا يوصف بما يضاف الى العَلَم) . ن أ ق ٤٠٦ ـ ٤٠٧

(٢) قال الثمانيني : (فأما عطف البيان ، فهو أن تقيم الاسماء الجامدة ، مقام الأوصاف المشتقّة من الأفعال في رَفْعِ اللبس ، وإزالةِ التوسُّع . فذا رفعتَ اللَّبْسَ باسم مشتقٍّ سمّيتَهُ وصفاً . وإذا أزلت اللبس باسم جامد سمّيته عطف بيان) . ق : ١٤٠

(٣) قال العلوي : (وإنما يأتي عطف البيان بعد اسم مشترك ، يحتمل أشياء ، فيخصُّ واحداً منها . تقول : مررتُ بأخيك زيدٍ . فقد خصصتَ (زيداً من بين الأُخوة . . .

والفرق بين (عطف البيان) وبين (البدل) أنّ (عطف البيان) يكون تابعاً ، للأوّل كالنَّعْتِ . والبدل ، تقديره أن يوضع موضع الأوّل) . ق : ٦٣ .

باب : العطف

وهو النَّسَقُ ، وحروفُهُ عشرة ، وهي : الواو ، والفاءُ ، وثُمَّ ، وأَوْ ، ولا ، وَبَلْ ، ولكنْ - الخفيفة - ، وأَمْ ، وإمَّا - مكسورة مكرَّرةً - [1] ، وحتَّى - وقد مضى ذكرها - .

فهذِهِ الحروف ، تجتمع كلُّها في إدخالِ الثاني في إعرابِ الأوَّلِ [2] . ومعانيها مختلفة .

فمعنى (الواو) : الاجتماع . تقول : قام زيدٌ وعمروٌ . أي : اجتمع لهما القِيامُ . ولا تدري كيف ترتيبُ حالهما فيه .

ومعنى (الفاء) : التفرُّقُ [3] على مواصلة . أي : الثاني عُقيب [4] الأوَّل ، بلا مُهْلَةٍ . تقول : قام زيدٌ فعمروٌ . أي : يليهِ ، ولم يتأخَّرْ عنه [5] .

---

(١) مكَّررة : ساقطة من (م) .

(٢) قال سعيد بن الدهَّان : (وهذه الحروف تجتمع في اعراب الثاني باعراب الاول ، ما لم يكن ثَمَّ عِلَّة ، لكنْ تختلف أحكامها : فمنها : ما يُدخل الثاني في حكم الأول : لفظاً ، ومعنى . ومنها : ما يدخله لفظاً ولا يدخله معنىً ، وليس فيها ما يُدخل الثاني في حكم الاول معنىً لا لفظاً .
وتجتمع : في أنّ ما بعدها لا يتقدَّم على ما قبلها ، وما جاء من ذلك إنّما جاء في الشِّعر . . .) ن : أ . ق : ٤١٨

(٣) في (م) : التفريق .

(٤) في (خ) : يتبع الأوّل .

(٥) قال سعيد بن الدهان : (وليس في الكلام حرف عطف يعمل ما بعْدَهُ فيما قبله إلا (الفاء) التي في (أمّا) ، والتي في الأمر في قولك : بزيد فامررُ) . ن : أ . ق : ٤٣٣

ومعنى (ثُمَّ) : المُهْلَةُ ، والتراخي . تقول : قام زَيْدٌ ثُمَّ عمروٌ . أي : بينهما مُهْلَةٌ [١] .

ومعنى (أو) [٢] : الشَّكُّ . تقول : قامَ زيدٌ أو عمروٌ . وتكون تخييراً [٣] . تقول : اضرب زيداً أو عَمْرا . أي : أحدهما . وتكون إباحةً . تقول : جالِسِ الحَسَنَ أو ابْنَ سيرين . أي : قد أبحتُكَ مجالَسَةَ هذا الضَّرْبِ [٤] مِنَ النّاس .

وأينَ وقعت (أو) فَهْيَ لأحَدِ الشيئينِ [٥] .

ومعنى (لا) : التحقيق للأوَّلِ ، والنَّفيُ عن الثاني [٦] . تقول : قامَ زيدٌ لا عمروٌ .

---

(١) قال سعيد بن الدهّان : (ـثُم) : للترتيب بمهلة . . . وهي تقع للمهلة اذا وقعت مع المفردات ، وأمّا الجملة ، فلا يلزم ذلك فيها . قال الله تعالى : (وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما ادراك ما يوم الدين) . . . والصواب أنّ (ثُمَّ) لا تقتضي الترتيب في الجُمَل ، وإنما تقتضي المهلة في المفردات ، ومن ذلك قوله تعالى : (ولقد خلقناكم ، ثم صورناكم ، ثم قلنا للملائكة : اسجدوا لآدم) . ولا شَّك أنّ امرَهُ للملائكةِ قبل خلقهم ، وتصويرهم) . ن أ ق ٤٣٤ ـ ٤٣٥ .

(٢) قال الثمانيني : (وأمّا (أو) فانها تكون للشَّكّ والابهام إذا كانت خبراً ، وتكون للأباحة والتخيير في الأمر والنّهي . . .) ق : ١٤١

(٣) الفرق بين الاباحة والتخيير : أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبل (أو) وما بعدها ، والأباحةُ لا تأباهُ .

(٤) في (م) : النَّوع .

(٥) قال ابن هشام في شرح قطر الندى : ٣٠٥ :(ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال : سواءٌ عليَّ أقمت أو قعدْتَ ، لأنّ (سواء) لا بُدَّ فيها من شيئين ، لأنك لا تقول : سواء عليَّ هذا الشيء) .

(٦) قال سعيد بن الدهان : (تكون (لا) عاطفة ، ولا يظهر ـ بعدها ـ فعل ، لئلا يلتبس بالدُّعاء ، ولا يجوز أن تكون بَعْدَ كلام منفيّ ، لأنّ (لا) ، إنّما تنفي عن الثاني ما يوجب للأوّل) . ن أ ق ٤٤٣

ومعنى (بَلْ) : الاضرابُ عَنِ الأوَّلِ ، والاثبات للثاني [١] . تقول : قامَ زيدٌ بَلْ عمروٌ .

ومعنى (لكنْ) [٢] : الاستدراكُ . تقول : ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ . وما رأيتُ أحداً لكنْ جعفراً [٣] . إلَّا أنَّها لا تُستعمل في العطفِ ، إلَّا بَعْدَ النَّفْي . ولو قلت : قام زيدٌ لكنْ عمروٌ . لم يَجُزْ . فاِنْ جاءَتْ بَعْدَ الواجبِ ، لزم أنْ تكون ـ بَعدَها ـ الجملَةُ . تقول : قام زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يَقُمْ . ومررتُ بمحمَّدٍ لكنْ جَعْفَرٌ لم أمرُرْ بِهِ .

ومعنى (أَمْ) : الاستفهام ، ولها ـ فيهِ ـ موضعانِ :

---

(١) قال سعيد بن الدهَّان : (اعلم أنَّ في (بل) قولين : احدهما للبصري ، والآخر للكوفي . فأمَّا البصري ، فانما يستدرك بها بعد النفي والأيجاب ، فيقول : ما قام زيد بل عمرو . ويحملونها على (لكن) . وعلّة الكوفي في ذلك المتداول بين الناس ـ وهو اِتيانها بعد النفي ـ ذلك أنَّهُ يرى ما بعدها يخالف ما قبلها . فتقول : ما قام زيد بل عمرو . فيكون (عمرو) قد قام . فيجب على هذا أنَّكَ اِذا قلتَ : قام زيد بل عمرو . أن يكون (عمرو) ما قام ، ليخالف الثاني حكم الأوّل وهذا لا يقوله أَحَدٌ ، فيجب أنْ لا يجوز .

والبصري يحمله في الايجاب على المعنى ، فتقول في : قام زيد بل عمرو . التقدير فيه : بل قام عمرو فيكون قد أضربْتَ عن الأخبار بقيام زيد ، وأخبرت بقيام عمرو) . ن أ ق ٤٤٤

(٢) قال الثمانيني : (وأمَّا (لكنْ) فانها تعطفُ ـ في النفي ـ مفرداً على مفرد ، وتثبت للثاني ما انتفى عَنْ الأوّل . تقول : ما لقيتُ زيداً لكنْ جعفراً . أثبت لجعفر القيام الذي نفيته عن زيد . . . و (لكن) هي موضوعة للاستدراك والعطف ، فاذا دخل عليها (واو) العطف خلُصَت هي للاستدراك ، وبطل منها العَطْفُ ، وخلص العطف للواو دونها ، كقوله ـ تعالى ـ : (ولكنْ الناسُ انفسهم يظلمون) . العطف لـ (الواو) والاستدراك لـ (لكن) . فان وقعت (لكنْ) في الايجاب ، عطفت جملة على جملة ، تكون الجملة التي تكون بعدها مخالفة الجملة التي قبلها ، تقول : قام زيد لكنْ عمرو لم يقم . ولقيت زيداً لكنْ عمراً لم ألقَهُ . ومررت بزيدٍ لكن عمرو لم أمرر به) . ق : ١٤٢ ـ ١٤٣

(٣) في (م) : عمراً .

أحدُهما : أنْ تقعَ مُعادِلَةً لهَمْزةِ الاستفهام على معنى (أيٍّ)[1] . والآخَرُ : أنْ تَقَعَ منقطعةً على معنى (بَلْ)[2] .

مثال[3] الأوَّل ، نَحْوُ قولكَ : أزيدٌ عِنْدَكَ أم عمروٌ ؟ معناهُ : أيُّهما عِنْدَكَ ؟ وأزَيْداً[4] رأيْتَ أمْ عَمْراً ؟ معناهُ : أيَّهما رأيتَ ؟

مثال[5] الثاني ، نحوُ قولكَ : هل زيدٌ عِنْدَكَ أمْ عمروٌ[6] ؟ معناهُ : بَلْ أعندكَ عمروٌ ؟ تركتَ السّؤالَ الأوَّلَ ، وأخذْتَ في الثاني .

وقد تقع في هذا الوَجْهِ بعدَ الخَبَرِ . تقول : قامَ زيدٌ أمْ عمروٌ[7] ؟ معناهُ : بل

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (وأمَّا المتصلة . فهو أنْ يجتمع في الكلام ثلاث شرائط : أوّلها : ان تكون معادلة للهمزة ، فيُنتَخل منهما معنى (أيُهما) . . . والشريطة الثانية : ان يكون السائلُ عالماً واحداً مِنَ المسؤول عنهم ، بغير عينِهِ . . . والشريطة الثالثة : ألّا يكون بعدها مبتدأ وخبر ، ولا فعل وفاعل ، إلا أنْ يكون بعدها فعل وفاعل ، وقبلها فعل وفاعل ، وفاعل الثاني هو فاعل الأوّل في المعنى ، كقولك : أقام زيد أم قَعَدَ ؟ وأضربتَ زيداً أم قتلتَهُ ؟ . . .) ن أ ق ٤٥١ ـ ٤٥٢

(٢) قال سعيد بن الدهّان : (وأمَّا المنقطعة ، فانما تأتي بعد الاستفهام والخبر . فمثالها بعد الاستفهام : أزيدٌ عندك أم عندك عمرو ؟ كأنَّهُ استفهم ـ أولاً ـ عن (زيد) ثم بدا لَهُ عن ذلك الاستفهام ، فاستفهم عن (عمرو) ، فهي في تقدير (بل) و (الهمزة) . فأمَّا تقديرها بـ (بل) فللأضراب عن الأوّل . وأمّا تقديرها بـ (لهمزة) ، فلأجل الاستفهام ، فقد تضمَّنت معنييهما . ولا تأتي إلا بعد كلام تام ، وقبل كلام تام ، لأنَّك مضرب عن الأوّل ، ولا تضرب عن شيء إلا بعد تمامِهِ . وأنت مجدِّدٌ الاستفهام عن الثاني ، فيجب ان يكون جملة لتصدر الاستفهام لها . ولا يقَّدر بـ (بل) وحدها ، لأنّ ما بعد (بل) متحقِّقٌ ، وما بعد (أم) ليس كذلك) . ن أ ق ٤٥٢ ـ ٤٥٣ .

(٣) مثال : ساقطة من (خ) و (م) .

(٤) في (م) : وزيداً . باسقاط همزة الاستفهام .

(٥) مثال : ساقطة من (خ) و (م) .

(٦) في (خ) : هل عندك زيد أم عندك عمرو ؟

(٧) في (خ) و (م) : أم قَعَدَ عمرو ؟

أقامَ عمروٌ [(١)] ؟ ومثلُها مِنْ كلامهم : إنَّها لأبلٌ أمْ شاءٌ ؟ مضى صدرُ كلامِهِ على اليقين ، ثُمَّ أدركَهُ الشَّكُّ ، فاستثنيتَ فيما بَعْدَ [(٢)] ، فقال : أم شاءٌ ؟ أي : بل أهي شاء[(٣)] ؟ .

إلَّا أنَّ ما بَعْدَ (بَلْ) [(٤)] متحقّقٌ ، وما بَعْدَ (أمْ) مشكوكٌ فيهِ ، مَسْؤول عنهُ . قال علقمةُ بن عَبْدَةَ [(٥)] :

هل ما علمتَ ، وما استودِعْتَ مكتوم ... أمْ حبلُها ـ إذْ نأتْكَ اليومَ ـ مصرومُ

أَمْ هل كبيرٌ بكى لم يقضِ عَبْرَتَهُ ... إثْرَ الأَحبَّةِ ـ يوم البينِ ـ مشكومُ [(٦)]

(البسيط)

---

(١) في (خ) و (م) : بل أقعد عمرو ؟

(٢) قال سعيد بن الدهّان : (وأمّا اتيانها بعد الخبر ، فقولهم : (اِنها لأبلٌ أم شاء) كأنَّه لَمَحَ أشخاصاً ، فاعتقدها اِبلاً ، ثم بدا لَهُ فاضرب ، واستفهم ، كأنَّه قال : بل أهي شاءٌ) ؟ ن أ ق : ٤٥٥

(٣) عبارة : (أي : بل أهي شاء) ؟ ساقطة من (خ) و (م) .

(٤) في (ح) : هل .

(٥) علقمة بن عبدة الفحل ، شاعر جاهلي عُمِّرَ طويلاً . اذْ ادرك الاسلام ، وعاصر امرأ القيس . جعله ابن سلام الجمحي في الطبقة الرابعة من شعراء الجاهلية . الطبقات : ١١٥ . واورده ابن رشيق في العمدة ١ : ٨٤ ـ ٨٥ في (باب المقلّين من الشعراء) .

(٦) حبلها : وصلها . مصروم : مقطوع . نأتْكَ : ابتعدت عنك . لم يقضِ عبرته : لم يشتفِ من البكاء . مشكوم : مُثاب ، مكافأ ، مُجازى . اراد بالكبير نفسَهُ ، لانه شيخ .

انظر ديوانه بشرح الاعلم الشنتمري : ٥٠ . وديوانه بشرح البطليوسي ١ : ٥٥١ . والبيتان من شواهد سيبويه ٣ : ١٧٨ . المقتضب ٣ : ٢٩٠ . المحتسب ٢ : ٢٩١ . المفضليات : ٣٩٧ . الامالي الشجرية ٢ : ٣٣٤ . خزانة الادب ٤ : ٥١٦ ، ٥١٩ . همع الهوامع ٢ : ١٣٣ . الدرر اللوامع ٢ : ٣٣٤ .

الشاهد فيه : دخول (أم) منقطعة في البيتين .

(١٠/ب) ومعنى (إمَّا) [١] كمعنى (أو) في الخَبرِ والشَّكِّ [٢] والاباحةِ والتَّخيير . تقول : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ . وكُلْ إمَّا تَمْراً وإمَّا سمكاً .

إلَّا أنَّها أقْعَدُ[٣] في لفظِ الشَّكِّ من (أو) . ألا تُراكَ تبتدِىء[٤] بها شاكَاً ، فتقولُ : قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ . و (أو)[٥] يمضي صدرُ كلامك على لفظ اليقين ، ثم تأتي بـ (أوْ) فيما بَعْدُ ، فيعود الشَّكُّ سارياً مِنْ آخرِ الكلامِ الى أوَّلِه[٦] .

* * *

واعلم أنَّكَ تعطفُ الاسمَ على الاسمِ ، اذا اتفقا في الحال [٧] . والفِعْلَ على

(١) قال سعيد بن الدهَّان : (وأمَّا (امَّا) فللنحاة فيها ثلاثة أقوال : مَنْهم مَنْ يعتقد أنَّهما حرفا عطف لكون ما بعد الثانية تابعاً لما قبلها . ويُفسد هذا أنّ الأولى ليس قبلها ما يحمل ما بعدها عليه في قولك : قام اِما زيدٌ واِمَّا عمرو . وقوله تعالى : ﴿ يا ذا القرنين اِمَّا أنْ تعذِّب واِمَّا أن تتخذ فيهم حسناً ﴾ . لأنها لا تخلو أن تعطف مفرداً على مفرد ، أو جملة على جملة ، وليس هذا هنا .
ومنهم مَنْ يعتقد : أنّ الاولى ليس حرف عطف ـ لما بيّنا ـ والثانية حرف عطف للاتباع . وهذا يُفسِدُهُ دخولُ الواو عليها دخولاً واجباً .
والصحيح القول الثالث : اِنّهما ليسا حرفي عطف ـ لما بيَّنا ـ وهذا قول (الفارسيّ) و (الزَّجَّاج) ، وغيرهما ، واِنَّما ذُكِرتْ في هذا الباب لمناسبتها حروف العطف ، ولاستغناء الثانية عن عامل . فتدبَّر ذلك) . ن أ ق ٤٦٣ ـ ٤٦٤

(٢) الشك : ساقطة من (خ) و (م) .

(٣) في (م) : أبعد .

(٤) في (خ) ؛ تبتدِئها .

(٥) العبارة : (و (أو) يمضي صدر كلامك . . . الى اوّله) : ساقطة من (م) .

(٦) قال سعيد بن الدهان : (و (اِمَّا) ـ في هذا الباب ـ تكون على ضروب (أو) ، والفرق بينهما أنّ الشَّك سارٍ في (أو) من آخر الكلام الى أوّلِهِ ، وفي (اِمّا) تبتدىء شاكّاً) . ن أ ق : ٤٦٣

(٧) قال (الثمانيني) : (واعلم أنَّكَ تعطف الاسم على الاسم ، اذا اتفقا في المعنى . تقول : قام زيد وعمرو . فتعطف (عمراً) على (زيد) ، لأنّ القيام يصح من (عمرو) كما يصح من (زيد) ، ألا

الفِعْلِ ، اذا اتفقا في الزمان [١] . تقول : قام زيدٌ وعمروٌ . لأنَّ القيامَ يَصِحُّ في كلٍّ واحدٍ منهما ، ولا تقول : ماتَ زيدٌ والشَّمْسُ . لأنَّ الشَّمْسَ لا يَصحُّ موتُها .

وتقول : قام زيدٌ وقَعَدَ ، لاتِّفاقِ زمانيهما . ولا تقول : يقوم زيدٌ وقَعَدَ . لاختلافِ زمانيهما .

* * *

وتعطفُ المُظْهَرَ على المُظْهَرِ [٢] ، والمُضْمَرَ على المُضْمَرِ [٣] والمُظْهَرَ على المُضْمَرِ ، والمُضْمَرَ على المُظْهَرِ [٤] . كلُّ ذلك جائز [٥] .

تقول في عطف [٦] المظهر على المظهر : قام زيدٌ وعمروٌ . وفي عَطْفِ المُضْمَر على المُضْمَر : رأيتُكَ وإيَّاهُ . وفي عَطْفِ المُظْهَرِ على المُضْمَرِ : رأيتُهُ

ترى أنك لو قلتَ : قام عمرو . لصَّح . فاذا صَّح بانفرادِهِ ، صَّح مع اشتراكِهِ . ولا تقل : مات زيد والشَّمس لأنّ الشَّمْس ، لا يصُّح موتها ، ألا ترى أنَّك لو قلت : ماتت الشمس لم يجز . فاذا لم يجز بانفرادِهِ ، لم يَجُز باشتراكِهِ . . .) ق : ١٤٤

(١) قال سعيد بن الدهّان : (فأمَّا عطف الفعل على الفعل اِتفقا في الزمان ، فَحَسَنٌ . . . فأمَّا اِذا اختلفا في الزمانِ ، فانَّهُ لم يَجُز عَطْف أحدهما على الآخر ، لتباين وجودهما ، فيصير بذلك بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، والفعل على الاسم . . .)ن أ ق : ٤٦٦

(٢) قال سعيد بن الدهان : (يجب أن يقول : اِذا اتفقا في الحال) . ن أ ق : ٤٦٧

(٣) قال سعيد بن الدهان : (يفتقر الى احتراز ، لأنّ المضمر المتَّصل لا يصُّح عطفُهُ على شيء) . ن أ ق : ٤٦٧

(٤) قال سعيد بن الدهان : (هذا ايضاً اِرسالٌ يجب ان يحترز ، فيقول : (المنفصل)، لأنّ (المُتَّصِلَ) لا يقوم بنفسِهِ ، فكيف يعطف بغير عامل ظاهر) . ن أ ق : ٤٦٨

(٥) كل ذلك جائز : ساقطة من (خ) و (م) .

(٦) عطف : ساقطة من (خ) و (م) .

وزَيْداً وفي عطفِ المضمَرِ على المُظْهَرِ : قام زيدٌ وأنْتَ .

فإنْ كانَ المُضْمَرُ مرفوعاً متَّصِلاً ، لم تعطف عليهِ حتَّى تؤكِّدَهُ . تقول : قُمْ أنْتَ وزيْدٌ . ولو قُلْتَ : قُمْ وزيدٌ . مِنْ غير توكيدٍ لم يَحْسُنْ . قالَ [1] الله - سبحانه - : (اسكن أنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ) [2] . وربَّما جاءَ في الشِّعْرِ غَيْرَ مُؤكَّد . قال عمر بن أبي ربيعة [3] :

قُلْتُ إذْ أقبلَتْ وزُهْـرٌ تَهادى   كنعاج المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا [4]

(الخفيف)

فإنْ كانَ المُضْمَرُ منصوباً ، حَسُنَ العَطْفُ عليهِ . تقول : رأيتُكَ ومحمَّداً .

---

(١) العبارة : (قال الله - سبحانه . . . - تعسَّفْنَ رَملا) : ساقطة من (م) .

(٢) سورة البقرة : ٣٥ .

(٣) هو عمر بن ابي ربيعة المخزومي القرشي ولد يوم مقتل عمر بن الخطاب عام (٣) للهجرة وتوفي عام (٩٣) للهجرة عرف بشعر الغزل والمجون والتشبيب بنساء الاشراف من العَرَب ، يتعرَّض لهنَّ في موسم الحَّج فيَّدعي وصالهن ولقاءهن .

(٤) انظر ملحقات ديوانه : ٤٩٨ . وهو من شواهد سيبويه في كتابه ٢ : ٣٨٩ . الخصائص ٢ : ٣٨٦ . شرح المفصَّل ٣ : ٧٦ . الانصاف : ٤٧٥ . شرح الاشموني ٣ : ١١٤ . المقاصد النحوية ٤ : ١٦١ .

زُهر : جمع زهراء . أي : بيضاء مشرقة . تهاوى : اصلها : تتهاوى : تمشي المشي الرويد الساكن . النِّعاج : بقر الوَحْشِ . شبَّه النساء بها في سعة عيونها ، وسكون مشيها . تعسَّفْنَ : سرْنَ بغير هداية ، ولا توخِّي ، وإذا مشت في الرَّمل ، كان أسكنَ لمشيها ، لصعوبة ذلك . والملا : الفلاة الواسعة .

الشاهد فيه : عَطْفُ (زُهْر) على الضمير المستتر ضرورةً ، والوجهُ أن يقال : أقبلت هي وزُهْر ، بتأكيد الضمير المستتر ، ليقوى ثم يعطف عليه .

فإنْ كان المضْمَرُ مجروراً ، لم تعطف عليهِ إلَّا باعادةِ الجارِّ . تقول : مررتُ بِكَ وبزيدٍ . ونزلتُ عليهِ ، وعلى جَعْفرٍ . ولو قُلْتَ : مررتُ بِكَ وزيدٍ . كانَ لَحْناً . على [1] أنَّهم قد أنشدوا [2] :

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتشتمنا فاذهبْ فما بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ

(البسيط)

---

(١) العبارة (على أنهم قد . . . . من عجب) : ساقطة من (م) .

(٢) من شواهد سيبويه الخمسين التي لمَ يعرف لها قائل . انظر الكتاب ٢ : ٣٨٣ . الكامل ٣ : ٣٩ . الانصاف : ٤٦٤ . شرح المفصل ٣ : ٧٨ . ٧٩ . المقرب ١ : ٢٣٤ . شرح الاشموني ٣ : ١١٥ . خزانة الأدب ٢ : ٣٣٨ . همع الهوامع ٢ : ١٣٩ . الدرر اللوامع ٢ : ١٩٢ .

قَّربت : أخذت ، وشرعتَ .

الشاهد فيه : عطف (الايام) ـ وهو اسم ظاهر ـ على الضمير (الكاف) من (بِكَ) بدون إعادة الخافض . ويرى المصنِّف (ابن جني) ـ رحمه الله ـ في هذا النوع من العطف لحناً .

قال الثمانيني : « وإنْ قُدر « باء » يجرّ بها (الأيَّام) ـ على ما قال ابو علي الفارسي ـ فلم يلحن الشاعر » ق : ١٤٥ .

باب : المعرفة والنَّكِرة

فالنكرة ما لم تَخُصَّ [1] واحداً مِنْ جنسِهِ ، نَحْوُ : رَجُلٍ ، وغُلامٍ .

وتُعتَبرُ النَّكِرةُ بـ (اللام) ، وبـ (رُبَّ) ، نحو : الرجل ، والغلام . ورُبَّ رَجُلٍ ، ورُبَّ غُلامٍ .

واعلَمْ أنَّ بَعْضَ النَّكِرات أعَمُّ ، وأشْيَعُ مِنْ بَعْضٍ . فأعمُّ الأسماءِ ، وأبهمهما : (شيء) ، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً . قال الله ـ سبحانه ـ : (إنَّ زلزلةَ الساعةِ شيءٌ عظيمٌ) [2] فسمّاها (شيئاً) ، وإنْ كانت معدومةً . فموجود ـ إذن ـ أخصُّ مِنْ (شيء) ، لأنَّكَ تقول : كلَّ موجودٍ شيءٌ . ولا تقول [3] : [ليس] [4] كلُّ شيء موجوداً .

و (مُحْدَث) أخصُّ مِنْ (موجود) ، لأنَّك تقول : كلُّ مُحْدث موجود ، وليس كلُّ موجودٍ مُحْدَثاً [5] .

و (جسم) أخصُ مِنْ مُحْدث ، لأنَّكَ تقول : كُلُّ جِسْمٍ مُحْدثٌ ولَيْسَ كُلُّ مُحْدَثٍ جسماً .

---

(١) في (خ) : ما لم يُخصَّ الواحد . وفي (م) : ما لم يختصَّ الواحدُ .

(٢) سورة الحجّ : ٢٢ .

(٣) ولا تقول : ساقطة من (خ) .

(٤) ما بين المعقوفتين : ساقطة من (ك) .

(٥) في (م) : محدثٌ .

فعلى هذا، مراتبُ النَّكرةِ في إيغالِها في الابهامِ، ومقاربتها الاختصاص [1].

* * *

وأمَّا المعرفَةُ فما خَصَّ الواحِدَ مِنْ جنسِهِ، وهي خمسةُ أضْرُبٍ:

الأسماءُ المضْمَرَةُ، والأسماءُ الأعلامُ، وأسماءُ الاشارةِ [2]، وما تعرَّف بـ (اللام) [3]، وما أُضيفَ الى واحدٍ مِنْ هذهِ المعارف.

---

(١) قال سعيد بن الدهَّان: (اِعلم أنّ هذا الفصل وترتيبَهُ، لا حاجةَ للنحويّ إليهِ، ولا يلزمُ على هذا تقسيم المعارف في الاختصاص، فانّما فعل هذا إحتراماً للصِّفَةِ .... وليس (عثمان)، أوّلَ مَنْ ابتدع هذا مِنَ النحّاة ..) ن ب ق: ٢

(٢) في (م): أسماء الاشارات.

(٣) قال ابن هشام في شرح قطر الندى: ص ١١٢ (والمشهور بين النحويين أن المعرِّف (أل) عند الخليل، و (اللام) - وحدها - عند سيبويه).

[الضَّمائِر] (١)

فالأسماء (١١/أ) المُضْمَرةُ على ضربينِ : مُنْفصِلٍ ، ومتَّصِلٍ .

والمنفصِلُ على ضربين : مرفوع ، ومنصوب .

فالمرفوع : للمتكلِّم وَحْدَهُ ، ذكراً كانَ ، أو أُنثى : (أنا) (٢) . والتثنية ، والجمع - جميعاً - : (نَحْنُ) .

وللمخاطب : (أنْتَ) ، والتثنية : (أنْتُما) ، وللجَمْعِ : (أنْتُم) .

وللمخاطبة : (أنْتِ) ، والتثنية : (أنتما) ، وللجَمْعِ : (أَنتنَّ) .

وللغائب : (هو) ، و (هُما) ، و (هُمْ) . وللغائِبةِ : (هي) و(هما) و (هُنَّ) .

وأمَّا الضميرُ المنصوب المنفصل ، فـ (إيَّاي) : للمتكلم . وللتثنية والجَمْعِ (٣) - جميعاً - : (إيَّانا) .

وللمخاطبِ : (إيَّاكَ) ، والتثنية : (إيَّاكما) ، والجَمْعِ : (إيَّاكم) .

وللمخاطبة : (إيَّاكِ) ، والتثنية : (إيَّاكما) ، والجَمْعِ : (إيَّاكنَّ) .

وللغائب : (إيَّاهُ) ، و (إيَّاهما) ، و (إيَّاهم) . وللغائبة : (إيَّاها) ، و (إيَّا هما) ، و (إيَّاهنَّ) .

---

(١) هذا العنوانِ استحدثناه زيادةً في الايضاح .

(٢) أنا : ساقطة من (م) .

(٣) في (ك) : والجميع . والصواب ما اثبتناه من (خ) و (م) .

وأمّا الضميرُ المتَّصِلُ ، فثلاثةُ أضْرُبٍ : مرفوعٌ ، ومنصوبٌ ، ومجرورٌ . فالمرفوع ، للمتكلِّم : (التاء) ، نحو : قُمْتُ . والتثنية ، والجمع ـ جميعاً ـ : قُمْنا .

وللمخاطب : قمْتَ ، وقُمتُما ، وقُمتُمْ . وللمخاطبة : قُمْتِ ، وقُمتُما ، وقُمتُنَّ .

والضميرُ للغائِب في : قام ، وقاما ، وقاموا . وللغائبة في قامتْ ، وقامَتَا ، وقُمْنَ .

وكذلك الضمير في اسمِ الفاعِلِ (١) ، والمفعولِ (٢) ، نحو : ضارب ، ومضروب . وفي الظَّرْفِ (٣) ، نحو قولكَ : زيدٌ عِنْدَكَ . وما جَرَى هذا المجْرَى (٤) .

وأمَّا الضميرُ المنصوب المتَّصل ، فـ (الياء) في : كلَّمني . والتثنية والجَمْع ـ جميعاً ـ كَلَّمنا . و (الكاف) : للمخاطب ، نحو قولك : رأيتُكَ . والتثنية : رأيتكما . والجَمْع : رأيتُكم .

وللمخاطبة (٥) : رأيتُكِ ، ورأيتُكما ، ورأيتُكنَّ .

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (والضمير في اسم الفاعل . . . كامنٌ لا ظهورَ له في اللَّفظ اِلا اِذا جَرَى على غَيْرِ مَنْ هو له) . ن : ب . ق : ١٣

(٢) في (خ) والمفعول به . وهو وهم .

(٣) قال سعيد بن الدهان : (وأمَّا الضمير الذي في الظرف فان الكوفيين يعدّونه جملةً في كُل موضع ، ولا يعتُد به بصري جملةً اِلا صلة للّذي . . .) ن ب ق : ١٣

(٤) قال سعيد بن الدهان : (وقوله : (وما جرى هذا المجرى) يعني به الصِّفةَ ، واسم الفِعْل ، اِلّا انّ اسم الفعل يعتدّ بالضمير معه جملةً في قولك : صَهْ ، وَمَه . لكنَّهُ لا يثنّى الضمير فيها ، ولا يجمع ، بل يكون على صورة واحدة اختصاراً) . ن : ب . ق : ١٣

(٥) في (م) : وللمخاطب . وهو وهم من الناسخ .

وللغائب : رأيتُهُ ، ورأيتُهما ، ورأيتُهم . وللغائبةِ : رأيتُها ، ورأيتُهما ، ورأيتُهنَّ .

والضميرُ المجرورُ ، لا يكون إلَّا متَّصِلاً ، وهو : (الياء) ، للمتكلِّم ، نحو : مررت بي . والتثنيةُ والجمع [- جميعاً -] (١) : مررتَ بِنَا .

وللمخاطب : مررتُ بكَ ، وبكما ، وبكم . وللمخاطبة : مررتُ بكِ ، وبكما ، وبكنَّ .

وللغائِبِ : مررتُ بِهِ ، وبهما ، وبهم . وللغائِبةِ : مررتُ بها ، وبهما ، وبهنَّ .

واذا قدرْتَ على الضمير المتَّصل ، لم تأتِ بالمنفصل . تقول : قمتُ . ولا تقول : قام أنا . لأنَّكَ تقدرُ على (التَّاء) .

وتقول : رأيتُكَ . ولا تقول : رأيتُ إيَّاكَ . لأنَّكَ تقدِرُ على (الكاف) . وربَّما جاء ذلك في ضرورةِ الشِّعْرِ . قالَ الرَّاجزُ (٢) :

اليكَ حتَّى بلغَتْ إيَّاكا

(الرَّجز)

---

(١) ما بين المعقوفتين بزيادة من (خ) .

(٢) يُنسب لحُميد الأرقط ، وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٢ : ٣٦٢ . الخصائص ١ : ٣٠٧ ، الأمالي الشجريَّة ١ : ٤٠ . الانصاف : ٦٩٩ . العقد الفريد ٤ : ١٣٦ . شرح المفصَّل ٣ : ١٠٢ . الشاهد فيه : وضع (اِياك) - وهو ضمير منفصل - موضع (الكاف) - هو ضمير متصل - ضرورةً ، وحقّهُ أنْ يقول : بلغتْكَ .

يريد : حتى بلغْتُك . قالَ أميَّةُ (١) :

بالوارث الباعث الأموات قد ضَمِنَتْ إيَّاهم الأرضُ في دَهْرِ الدهاريرِ (٢)

(البسيط)

أي : قد ضمنتهم .

(١) هو أُميَّة بن أبي الصلت . أحد الاحناف عاش قبل الاسلام وادرك الاسلام ولَمْ يُسْلْم .

(٢) نسبه ابن جنّي اليه ـ كذلك ـ في الخصائص ١ : ٣٠٧ . وفي المقاصد النحويّة ١ : ٢٧٤ . قال العيني : (البيت ينسب الى أُميَّة بن أبي الصلت ، وليس في ديوانه ، والصحيح أنه للفرزدق) . انتهى

وهو في ديوان امية بن أبي الصلت في الشعر المنسوب اِليه والى غيره : ٣٣٩ . ديوان الفرزدق : ٢٦٤ . الامالي الشجرية ١ : ٤٠ . الانصاف : ٦٩٨ . شرح الاشموني ١ : ١١٦ . خزانة الأدب ٢ : ٤٠٩ .

الباعث : الذي يبعث الاموات ، ويحييهم . الوارث : الذي ترجع اليه الأملاك بعد موت المُلّاك .

الدهر : الزمان . ودهر الدهارير : أي : الشديد أو الزمن السالف .

الشاهد فيه : قوله : (ضمنت اياهم الارض) حيث جاء بالضمير منفصلاً مع أنه في موضع يمكن الاتيان به متصلاً ، فيقال : (ضمنتهم الأرض) والذي صنعه الشاعر في البيت الشاهد مما لا يجوز اِلاّ في ضرورة الشعر .

[العَلَم] (١)

وأمَّا الأعلام ، فما خُصَّ بِهِ الواحدُ مِنْ جنسِهِ ، وجُعِلَ عَلَماً لَهُ (٢) ، نحوُ : عبدِ الله ، وزيدٍ (٣) ، وعمروٍ . وكذلك الكُنى ، نحو : أَبي محمدٍ ، وأبي عليٍّ . وكذلكَ الألقابُ ، نحو : أنفِ الناقةِ ، وعائذِ الكَلْبِ (٤) .

---

(١) هذا العنوان استحدثناه زيادة في الايضاح .

(٢) قال سعيد بن الدهان : (اِعلم أنَّ العلم سِمَةٌ ، وضعت للشيء ، ليُعرَف بها مِنْ جنسِهِ ، لا لمعنىً فيهِ ، ألا ترى أنَّك قد تسمِّي رجلًا قبيحاً بـ (حسن) وجباناً بـ (أسد) ولا تصف به ، وكذلك تسمِّيهِ (عامراً) وإن مات طفلًا . . . والأعلام على ثلاث مراتب أخصُّها : ما لم يُسَّم به غير مسمَّاهُ كالفرزدق ـ في عرفنا ـ وما أشبهه .
والمرتبة الثانية : ما كثُرت التسميةُ به كـ (زيد) و (عمرو) . والمرتبة الثالثة : أسماء الأجناس . كـ (أبي الحارث) و (أُسامة) . . .
ومِنَ الأعلام ، ما هو منقول من الأجناس : كأسَد ، وحمار ، وبكر ، ومنها ما هو منقول من المصادر كزيدٍ وعمرو ، وفضل . ومنها ما هو منقول من الوَصْف : كحامد ، وعامر ، ومنها ما هو منقول من الأفعال : كتغلب ، ويشكر ، وتماضر . ومنها ما هو منقول من الاصوات : كـ (ببَّه) . . .
ومنها ما هو غير منقول ، وهو ما لم يقع اِلاّ علماً ، وهو الذي يقال عَنْهُ أنَّهُ مرتجل : كعِمْران ودعَد ، والمرتجل هو الذي لم يستعمل قبل العلميَّة . . .) ن : ب . ق : ٢١ ـ ٢٢

(٣) زيد : ساقطة من (خ) و (م) .

(٤) قال ابن هشام : (وينقسم الى اسم وكنية ولَقَبٍ ، وذلك لأنَّهُ اِن بُدِىء بأَبٍ ، أو أمٍّ كان كُنيةً كأبي بكر ، وأمّ بكر ، وأبي عمرو ، وأمّ عمرو . واِلاّ فانْ أَشْعَرَ برفعةِ المسمّى كزين العابدين أو ضَعتَهُ ، كقُفَّة ، وبطَّة ، وأنف الناقة ، فَلَقبٌ . واِلاّ فاسمٌ ، كزيدٍ وعمروٍ) .
شرح قطر الندى : ٩٧ ـ ٩٨

[أسماء الاشارة] (١)

وأمَّا أسماء الاشارة ، فـ (هذا) : للحاضر . والتثنية في الرفع : (هذانِ) . وفي النَّصْبِ ، والجرِّ : (هذينِ) . و (ذاكَ) (٢) : للغائِب . والتثنية : (ذانِكَ) و (ذَينِكَ) . و (هذه) ، و (هاتان) ، و (هاتين) ، و (تلك) ، و (تيك) ، و (تانِكَ) ، و (تينِكَ) والجمع : هؤلاء ، [وهؤلا] (٣) : ممدود ، ومقصور [وأولئك ، وأولاك : ممدود ، ومقصور (٤)] .

و (ها (٥)) - في جميع (هذا) - حرفٌ معناهُ : التنبيهُ ، وإنَّما الاسمُ ما بَعْدَهُ .

و(الكاف)(٦) - في جميع (ذلك) - للخطاب، وهي حرفٌ ، لا اسمٌ .

---

(١) ما بين المعقوفتين عنوان استحدثناه زيادةً في الايضاح .

(٢) في (خ) : ذلك - وفي (م) : كذلك .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) . و (م) .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) . و(م) .

(٥) قال سعيد بن الدهان : (ها : للتنبيه ، لا شبهةَ فيها ، ولهذا المعنى أعملوها في الحال لما فيها من معنى الفعل) . ن ب ق : ٢٤

(٦) قال سعيد بن الدهّان : (والكاف : للخطاب ، ولا موضع لها من الأعراب ، لأنَّهُ لا يخلو أن يكون رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، فلا يجوز ان يكون رفعاً ، لأنّ (الكاف) ليس من ضمير المرفوع ، ولو كان كذلك ، لكان جملة مفيدة ، وليس الامر كذلك . ولا منصوباً ، لأنَّهُ معرفةٌ ، لا ناصبَ لَهُ . ولا مجروراً ، لأنّ اسماءَ الاشارة لا تضاف ، لأنّ التعريف حاصلٌ فيها بغير قرينة ، وأيضاً تقول : ذانِك . فتثنّيها . ونون التثنية موجودة ، وليس مع اسم الفاعل ولا مشابهَهُ ، فبقي أن تكون للخطابِ مجَّردةَ) . ن ب ق : ٢٤ .

[ما تعرَّف بـ (اللام)] (١)

(١١/ب) وأمَّا ما تعرَّف بـ (اللام) ، فنحوُ : الرَّجُل ، والغُلامِ ، والطويل ، والقصير (٢) .

---

(١) ما بين المعقوفتينِ زيادة استحدثناها رغبة في التوضيح .

(٢) قال سعيد بن الدهان : (الألف واللام تدخلان الكلمة على سبعة أنحاء :

أحدها : تعريف العهد ، كقولك : مررتُ برجل كريم . فتقول : عرفتُ الرَّجُلَ . ولهذا يقول القائل : سلام عليكم ، فتقول : وعليكم السَّلام .

والثاني : للحضور ، كقولك : هذا الرَّجُل . وهي تصحب (هذا) .

والثالث : للجنس ، كقولك : الرَّجُلُ أفضل مِنَ المرأةِ .

والرابع : بمعنى (الذي) نحو قولك : مررت بالرجل الضارب زيداً .

والخامس : تدخل عوضاً من دخولها في موضعها ، نحو : مررت بالرَّجلِ الحسن الوجهِ . وكان القياس ألّا تجتمع الاضافة ، والالف واللام ، اِلّا أنّ الالف واللام لما كانت في الثاني ، لم تُفِدْ تعريفاً ، فاردنا تعريفه فادخلنا الالفَ واللام في الاوّل .

والسادس : ان تكون زائدة ، كقول الشاعر : (باعَدَ أُمَّ العَمْرِ عَنْ أَسيرِها) . . .

السابع : أن تكون محسِّنة كالالف واللامِ في (الذي) و (التي) . ن : ب ق : ٢٤

[المضاف الى معرفة] (١)

وأمَّا ما أضيف الى واحدٍ مِنْ هذهِ المعارف ، فنحو : غُلامي ، وصاحب زيد ، وجاريةَ هذا ، ودار الرَّجُل ، وطَرَف رداء عمروٍ (٢) .

* * *

(١) ما بين المعقوفتين زيادة استحدثناها ، رغبة في التوضيح .

(٢) قال الثمانيني : (وكُل ما اضيف الى شيء من هذه الاسماء المعارف إضافة لا ينوى بها الانفصال فهو معرفة ، نحو : غلامي ، وصاحبك ، وزوجها ، ودار زيد ، وفرس أبي محمد ، وغلام هذا ، وجارية تلك ، وغلام الرَّجل . فقِسْ على ما بيَّنتُ لك) . ق : ١٦١

باب : النِّداء

الأسماء المناداة على ثلاثة أضْرُبٍ : مفردٍ ، ومضافٍ ، ومشابِهٍ للمضافِ مِنْ أجْلِ طوله . والمفردُ على ضربين : معرفةٍ ، ونكرةٍ .

والمعرفة ـ أيضاً ـ على ضربينِ :

أحدهما : ما كان معرفة قَبْل النِّداءِ ، ثُمَّ نُودِي ، فبقي على تعريفِهِ (١) ، نحو : يا زَيدُ . يا عمرُو .

والثاني : ما كانَ نكرةً ، ثُمَّ نُودِي ، فَحَدثَ فيه التعريف ، بحرف الاشارة والقَصْد ، نحو : يا رَجُل . وكلاهما (٢) ، مبني على الضمّ (٣) ، كما ترى .

---

(١) قال الثمانيني : (فان قيل : حرف النداء يُحدث في المنادى تعريفاً ، و (زيد) قد كان معرفةً ، قَبْلَ النداء ، فاذا نودي اجتمع فيه تعريفانِ : تعريف النداء ، وتعريفٌ ، قبل النداء كان بالعلميَّةِ ، وهذا مما تمنعون مِنْهُ ، لأنّ الاسم لا يجتمع فيه تعريفان ؟

قيل له : عن هذا السؤال جوابان : أحدهما : أنّ التعريف بالعلميَّة ، بطل منه ، ثم حدث تعريف النداء . فعلى هذا الجواب ، ما اجتمع فيه تعريفان . والجواب الثاني : أنّ التعريف بالعلميّة باقٍ فيه ، ودخل التعريف بالنداء عليه توكيداً ، وجاز الجَمْعُ بين تعريفين ، لأنَّهما ـ جميعاً ـ بمعنىً) . ق : ١٦٢ .

(٢) في (خ) و (م) : وكلا الضربين .

(٣) قال الثمانيني : (فان قال قائل : المنادى منصوب ، لأنَّهُ أحَدَ المفعولات ، فَلِمَ جاءَ في هذه المفردات أن تُبنى على الضمِّ . . . ؟ ذكر العلماء أقوالاً :

قال بعضهم : إنّما بُني لأنَّه أشبهُ بالأصوات ، وصار آخر الاسم غاية ينقطع الصوتُ عندها .

وقال بعض العلماء : إنّما بُني لأنَّهُ أشبَهَ كافَ الخطاب في أُريدُكَ) . . .

وقال بعض العلماء : إنما بُني هذا الاسم ، لأنَّه وقع موقع ما يغلب عليه علاماتُ الخطاب) . ق : ١٦٤

وأمّا النكرةُ (١) فمنصوبةٌ بـ (يا) ، لأنَّهُ نابَ عن الفِعْلِ (٢) ، ألا ترى أنَّ معناهُ : أدعو زيداً ، أو أنَادي زيداً .

وكذلك المضاف ـ أيضاً ـ منصوبٌ ، نحو : يا عبدَ الله ، ويا أبا الحَسَنِ (٣) .

وكذلك المشابهُ للمضاف مِنْ أجْلِ طولِهِ (٤) ، وهو كلُّ ما كانَ عاملاً ـ فيما بعدَهُ ـ نَصْباً ، أو رَفْعاً . فالنَّصْبُ ، نحو : يا ضارباً زيداً . ويا خيراً مِنْ عَمْرٍو (٥) . ويا عشرينَ رَجُلاً .

والرفع ، نحو قولكَ : يا حَسَناً وَجْهُهُ . ويا قائماً أخوه .

وكذلك العطفُ (٦) ، نحو رجلٍ سمَّيتَهُ (زيداً وعَمْراً) ، تقول اذا ناديتَهُ : يا

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (ولم يصِّح بناءُ النكرة غير المختصَّة ، لبُعدِها عن المضمر ، لأنّ ذلك معرفةٌ ، وهذه نكرة ، فتقول : يا رجلاً خُذْ بيدي . ويا راكباً توقَّني) ن : ب ق : ٢٨

(٢) قال سعيد بن الدهّان : (ليس لنا فعل يدلّ على المعنى الذي أدّاهُ (يا) فكأنَّهُ أصلٌ بنفسِهِ في العمَلِ) . ن : ب ق : ٢٨

(٣) في (خ) : يا أبا الحسين .

(٤) قال الثمانيني : (اِنّما انتصبت لأنّها لما عملت فيما بعدها طالت فأشبهت بطولها المضاف ، فانتصبت كما انتصب المضاف . وهي تُشبهُ المضافَ من ثلاثة أوجُهٍ : أولها : انّها عاملة فيما بعدها كما أنّ المضاف عامل فيما بَعْدَهُ ، اِلاّ أنّ المضاف يعمل فيما بَعْدَهُ : الجَر ، وهذه تعمل فيما بعدها : الرفع والنَّصْب .

والوجه الثاني : انها تقتضي ما بعدها كما أنّ المضاف يقتضي ما بَعْدَهُ . والوجه الثالث : انّ ما بعدها من تمامها ، كما أنّ المضاف اليه من تمام المضاف) . ق : ١٦٣ .

(٥) قال الثمانيني : (فان اِتّصل به حرفُ جرٍّ جرى مجرى المنصوب) . ق : ١٦٢ .

(٦) قال سعيد بن الدهّان : (اِذا سميَّتَ رجلاً بمعطوفٍ ومعطوف عليه ، كان حكمه حكم الطويل ، ووجهُ الشَّبهِ بالطويل أن الاسم الأوّل ، لا يتُّم به المسمَّى ، كما لو سميَّت بالعامل والمعمول ، وناديت العامل وحدَهُ ، لم يصِّح ، فقد تنّزل الثاني منزلة (الكريم) من قولك : عبدَ الكريم . ومن (زيد) في قولك : ضاربٌ زيداً . ولو ناديت رجُلاً ، اِسمُهُ : (ثلاثة وثلاثون) ، لقلت : يا ثلاثةً وثلاثين . فنصبتهما معاً) . ن : ب ، ق : ٢٩

زيداً وعَمْراً أقْبِلْ .

والحروفُ التي يُنَبَّهُ بها المدعوُّ خَمْسَةٌ [1] وهي : يا ، وأيا ، وهَيَا ، وأيْ [2] ، والألف . تقول : يا زيد . وأيا زيدُ . وأيْ زيدُ . وأزيدُ [2] . قالَ ذو الرُّمَّة [3] :

هيا ظبيةَ الوعساء بينَ جـلاجلٍ   وبينَ النَّقا أأنتَ أمْ أُمُّ سالم [4]

(الطويل)

وقال الآخر [5] :

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (أُمّ الباب (يا) ، لأنها تستعمل للقريب ، والبعيد ، والندبة . وهذه الحروف الباقية تترتّبُ ، فالهمزة لما قَرُب منك كلَّ القرب ، واستغنيت عن مَدِّ الصوت . تقول : أزيدُ أقبِلْ . فان كان أبعدَ من ذلك ، قلت : أيْ زيد . . . فان كان أبعد من ذلك ، قلت : يا زيدُ . . فان بَعُدَ عَنْ هذا ، قلت : أيا زيد . وقد يُبدلون (الهمزة) : هاءً ، كما قالوا : إيَّاكَ ، وهيَّاك . . . وقد يستعمل بعضها مكان بعض اِلا الهمزة فانَّها لا تستعمل اِلَّا لما قَرُبَ منك) . ن : ب ، ق : ٣٠

(٢) العبارة : (وأي ، والالف . . . وأزيد) : ساقطة من (م) .

(٣) هو ابو الحارث غيلان بن عقبة شاعر عاش في عصر بني أميَّة عرف شعره بغريب اللغة ووعورة التركيب شهر بحبِّه لميَّة ، اتصل بخلفاء بني امية وولاتهم فمدحهم ، توفي في حدود عام ١١٧ للهجرة .

(٤) انظر ديوان شعر ذي الرُّمة : ٦٦٢ . وفيه بلفظ : (أيا) . وقد ورد البيت في كتاب سيبويه ٣ : ٥٥١ بلفظ : (فيا) ، واستشهد به لغير هذا الموضع . المقتضب ١ : ١٦٣ . الخصائص ٢ : ٤٥٨ . بلفظ (أيا) . الانصاف : ٤٨٢ بلفظ : (فيا) واستشهد به لغير هذا الموضع . وفي شرح المفصَّل ١ : ٩٤ بلفظ (أيا) ، وكذلك في همع الهوامع ١ : ١٧٢ . والدرر اللوامع ١ : ١٤٧ .

الوعساء : رملة ليّنة . جلاجل : موضع . النَّقا : الكثيب من الرمل . عنى شدَّة الشبه بينها وبين الظبية ، فاستفهم استفهام شاكّ ، مبالغة في التشبيه .

الشاهد فيه : قوله : (هيا) التي هي حرفٌ من الحروف التي ينبَّهُ بها المدعوّ فهي للنداء .

(٥) من شواهد سيبويه غير المنسوبة الى قائل معيَّن . انظر الكتاب ٢ : ١٨٣ . شرح المفصَّل ٢ : ٤ . واستشهدا به لغير هذا الموضع لسان العرب : مادة : (حَنَا) .

ورقاء : حي من قيس ، ويقول العرب : فلان أخو تميم ، أي : مِنْ قومهم . والثائر : طالب الثأر . وأحناء الامور : أطرافها ونواحيها .

الشاهد فيه : قوله : (أزيد) حيث وردت الهمزة حرف نداء .

أزيدُ أخا ورقـاءَ هل أنْتَ ثـائِرٌ   فقد عرضت أحناءُ حقٍّ فخاصمِ [(١)]

(الطويل)

[يريد : يا زيدُ] [(٢)] .

ويجوزُ أنْ تحذف حرفَ النِّداء ، مع كلِّ اسمٍ لا يجوز أنْ يكونَ وصفاً لـ (أَيٍّ) ، تقول : زيدُ أقبِلْ ، لأنَّهُ لا يجوز أنْ تقولَ : يا أيُّها زَيْدُ أقْبِلْ [(٣)] . ولا تقول : رَجُلُ أقبل [(٤)] ، لأنَّهُ يجوز أنْ تقولَ : يا أيُّها الرَّجُلُ [أقْبِلْ] [(٥)] . ولا تقول ـ أيضاً ـ : هذا أقْبِلْ [(٦)] لأنَّه يجوز أنْ تقول : يا أيَّهذا أقْبِلْ . قال الله ـ سبحانهُ ـ : (يوسف أعرِضْ عَنْ هذا) [(٧)] . أي : يا يوسفُ .

* * *

فانْ نَعَتَّ الاسمَ المفرد المضموم بمُفْرَدٍ ، جاز لكَ ـ في وصْفِهِ ـ وَجْهانِ : الرَّفْعُ ، والنَّصْبُ ـ جميعاً ـ تقول : يا زيدُ الطويلُ [(٨)] . وان شئتَ : الطويلَ [(٨)] .

---

(١) الشطر الثاني من البيت سقط من (خ) .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) و (م) .

(٣) قال الثمانيني : (وإنما جاز أنْ تُسقط حرف النداء ، لأنَّهُ لا يجوز أنْ يكون وَصْفاً لـ (أيّ) ، لا يجوز أنْ تقول : يا أيُّها يوسفُ ، ويا أيُّها ربُّنا . لأنَّ (أيًّا) إنما يوصف بما فيه (الالف واللام) فقط ، فلما أمنوا اللبس ، جاز أن يُسقطوا حرف النداء) . ق : ١٦٤ .

(٤) قال الثمانيني : (ولا يجوز ان تقول : رَجُلُ أقبل ، ولا امرأةُ تعالي . وإنَّما لم يجُز هذا ، لأنَّ أصل هذا أنْ يُنادى بـ (أي) فكان ينبغي أن يقال : يا أيُّها الرجل . ويا أيتُها المرأةُ . فلما اطَّرحوا (أيَّاً) و (الألف واللام) لم يطرحوا حرف النداء ، لئلا يجحفوا بالاسم) . ق : ١٦٤ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) و (م) .

(٦) قال الثمانيني : (وكذلكَ لا يجوز أنْ تُسقط حرف النداء من الاسم المبهم . لا تقل : هذا أقبل . لأنّ الاسم المبهم يجوز ان يكون وصفاً لـ (أيّ) كما يوصف الألف واللام . . .) ق : ١٦٤ .

(٧) سورة يوسف : ٢٩ .

(٨) في (خ) و (م) : الظريف .

فَمَنْ رَفَعَ ، فعلى اللَّفظ ، وَمَنْ نَصَبَ ، فعلى الموضِعِ . قال العجَّاج (١) :

يا حَكَمُ الوارثَ عَنْ عبد الملك (٢)

(الرجز)

وقال جرير :

فما كَعْبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدى بأجودَ مِنْكَ يا عُمَـرُ الجَوادا (٣)

(الوافر)

فإنْ نعتَّهُ بالمضاف ، نَصَبْتَهُ لا غيرُ . تقول : يا زيدُ أخا عمروٍ . ويا زيدُ ذا

---

(١) العجَّاج : هو ابن الشعثاء عبد الله بن رؤ بة من بني تميم ، والعجَّاج لقبٌ لَهُ ، وهو من الشعراء والرجّاز ، عاش في عصر بني أُمية ومدح خلفاءهم وامراءَهم وولاتهم .

(٢) ليست في ديوان العجَّاج ، وتُنسب الى رؤ بة اِبنِه انظر ديوان رؤ بة : ١١٨ . الخصائص ٢ : ٣٨٩ ، ٣ : ٣٣١ . الانصاف : ٦٢٨ . شرح المفصل ٢ : ٣ . المغني : ١٩ . وقال السيوطي في شرح شواهد المغني ١ : ٥٣ : (هذا من ارجوزة لرؤ بة ، وقد اِنتحلها أبو نخيلة السعدي لنفسه) . يريد بـ (الحكم) : الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان .

الشاهد فيه : قوله : (يا حكمُ الوارثُ) ، فان قوله : (الوارث) نعت للمنادى قبله ، وهذا النَّعْت مقترن بـ (أل) ، ونعت المنادى المفرد اِذا كان مقترناً بـ (أل) يجوز رفعه تبعاً للفظ المنادى ، ونصبُهُ تبعاً لمحلِّه ، فانّ المنادى المفرد العلم مبنيٌّ على الضمِّ في محل نصب .

(٣) ديوان جرير . المقتضب ٤ : ٢٠٨ . شرح المفصل ٢ : ٢٩٩ ، ٣ : ١٤٣ . مغني اللبيب : ١٩ . شرح شواهد المغني ١ : ٥٦ . المقاصد النَّحوية ٤ : ٢٥٤ . همع الهوامع ١ : ١٨٦ . الدرر اللوامع ١ : ١٥٣ .

البيت في مدح عمر بن عبد العزيز . وكعب بن مامة الأيادي من أجواد العرب ، ومن جودِهِ أنَّهُ آثر في سَفَرٍ رِفقتَهُ بالماء ، حتى مات عطشاً ، ومامة : أبوه . وابن سُعدى ـ بضمِّ السين ـ : هو أوس بن حارثة بن لام الطائي من أجواد العرب أيضاً ، وسُعدى أُمُّهُ .

الشاهد فيه : قوله : (الجوادا) حيث نصبه الشاعر على النَّعْتِ لـ (عمر) على الموضع ، ولو رفع حملاً على اللفظ لجاز ، ولكنَّ القوافي منصوبة .

الجُمَّةِ . وكذلك التوكيد جارٍ مجرى الوصف . تقول : يا تميمُ أجمعونَ . وانْ شئتَ : أجمعينَ . وتقول : ويا تميمُ كلَّكم ، فـ (كلَّكم) : بالنصب لا غير .

* * *

فان عطفْتَ على المضموم اسماً ، فيه ألفٌ ولامٌ ، كُنْتَ مخيَّراً ، انْ شئتَ ، رفعْتَهُ ، وان شئتَ نصبتَهُ . تقول : يا زيدُ ، والحارثُ . وانْ شئتَ : والحارثَ . قال الله ـ سبحانه [1] ـ : (يا جبالُ اوبي مَعَهُ والطَّيْرُ [2] . يُقرأ : بالرَّفع ، والنَّصْبِ . قال الشاعر [3] :

(١٢/أ) ألا يا زيدُ والضحَّاكُ سِيرا فقـد جـاوزتُمـا خَمَـرَ الـطَّريقِ

(الوافر)

يروى : الضَّحَّاكُ ، والضَّحَّاكَ ، بالرَّفْعِ ، والنَّصْبِ .

فانْ لم تكن فيه (لام) التَّعْريفِ ، كانَ لَهُ حكمُهُ ، لو ابتُدِىءَ بِهِ . تقول : يا زيدُ [4] وعمرُ . ويا زيدُ وعَبْدَ الله .

---

(١) في (خ) : تعالى . وفي (م) : سبحانه وتعالى ، واسقاط لفظ الجلالة : (الله) .

(٢) سورة سبأ : ٣٤ .

(٣) لم ينسب البيت لقائل معيَّن . انظر الجمل : ١٥٦ . شرح المفصل ١ : ١٢٩ ، وفيه (ألا يا قيس . .) همع الهوامع ٢ : ١٤٢ . الدرر اللوامع ٢ : ١٩٦ .
خمر الطريق : وهَدْة يختفي فيها الذئب . لسان العرب ، مادّة (خَمَرٌ) . الشاهد فيه : قوله : (يا زيدُ والضحَّاكُ) حيث رفع ونصب الاسم المعطوف (الضحّاك) على المنادى المبني (زيدُ) . ذلك أنَّه يجوز رفع ونصب الاسم المعطوف الذي فيه ألف ولام . فالرفع ـ وهو المختار ـ تبعاً للفظ ، والنصب تبعاً للمحِّل .

(٤) في (م) : يا زيد ويا عمرو .

وتقول : يا أيُّها الرَّجُلُ . فتبني (أيّ) على الضمَّ ، لأنَّها - في اللفظ - مناداةٌ . و (ها) : للتنبيه .

و (الرَّجل) : مرفوع ، لأنَّهُ وصْفُ (أيّ) . ولا يجوز فيهِ غيرُ الرَّفْعِ .

واعلم أنَّكَ لا تُنادي اسماً فيهِ الألف واللَّام . لا تقول : يا الرَّجُلُ ، ولا : يا الغلام . لأنَّ الألف والَّلام للتعريف ، و (يا) تُحدِثُ في الاسمِ ضَرْباً مِنَ التخصيصِ ، فلم يجتمعا لذلك . الَّا أنَّهم قالوا : يا الله[1]، اغفِرْ لي . بقطع (الهمزة) . ووَصْلِها ، فجاء هذا في اسم (الله) - تعالى - خاصَّة ، لكثرةِ استعمالِهِ ،ولأنَّ الألف واللام ، فيه صارتا [2] بَدَلاً مِنْ همزةِ (إلاهٍ) في الأصلِ .

* * *

فانْ ناديتَ المضافَ اليك ، كانت لكَ فيهِ أرْبعةُ أوْجُهٍ . تقول : يا غلامِ -

---

(١) قال الثمانيني : (وأمَّا قولهم في اسم الله تعالى : يا الله اِغفر لي ، بقطع الألف ووصلها ، فهذا قليل . وإنما نودي هذا الاسم ، وبوشر بحرف النِّداء ، لأنَّهُ لا يجوز أنْ يقال فيه : يا أيُّها الله . لأنّ (أيًا) يوصف بالجنس ، و (الله) - تعالى - واحد وليس بجنسٍ .
وقال قوم : لما كثر استعمالهم لهذا الاسم ، خُّف على ألسنتهم ، فاستجازوا فيهِ ، ما لم يستجيزوا في غيرِهِ .
وقال قوم : : اِنما لم يدخل حرف النداء على الالف واللام التي للتعريف . و (اللام) التي في اسم (الله) - تعالى - ليس للتعريف ، لأن اسمَهُ - تعالى - لم يكن نكرة ، فتُعَّرف بالألف واللام ولا يجوز تنكيرُهُ على وجهٍ ، وانَّما دخلت الالف واللام ، فيهِ عوضاً من حرف سقط من الاسم ، وأصله (اِلاه) وأسقطوا الهمزة فبقي (لاه) ثم جاؤ وا بالألف واللام ، فصارتا عوضاً مِنَ الهمزة ، فادغموا (اللام) الاولى في الثانية ، فقالوا : يا الله . ويدلُّكَ على أنّ الالف واللام قد صارتا عوضاً من همزة (اِلاه) قطع همزة الوصل ، اِذْ قالوا : يا الله . اِنَّما قطعوها ليدلُّوا على أنها صارت عوضاً من همزةِ قطع) .
ق : ١٦٩

(٢) في (خ) و (م) : صارتا فيه .

بِحذف الياء ـ . ويا غلامِيْ . باسكانها . ويا غلاميَ . بفتحها . ويا غُلاما . تقلبها ـ للتخفيف ـ ألفاً . قال الرَّاجزُ [1] :

فهي ترثي بأبا ، وابنا ما

(الرجز)

وتقول في النِّداء : اللهمَّ اغفِرْ لي . وأصْلُهُ : يا الله اغفِرْ لي . فَحُذِفت (يا) مِنْ أوَّلِهِ ، وجُعِلَتِ الميمُ في آخرِهِ ، عِوَضاً مِنْ (يا) في أوَّلِهِ . ولا يجوزُ الجَمْعُ بينهما ، إلَّا أنْ يُضطرَّ شاعر . قال [2] .

إنِّي اذا ما حَدَثٌ ألمَّا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ أقولُ يا اللهمَّ يا اللهمَّا

(الرجز)

---

(١) هو رؤبة بن العجَّاج . انظر ديوانه : ١٨٥ ، فيه : وابنيما) وكذلك في لسان العرب : مادة (بني) . وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٢٣ . والمقتضب ٤ : ٣٧٢ . شرح المفصل ٢ : ١٢ . الشاهد فيه : قوله : (وابناما) حيث قلبت (ياء) المتكلِّم ألفاً للتخفيف . أمَّا على رواية (ابنيما) ، فلا شاهد فيه .

(٢) نسبهما بدر الدين العيني في المقاصد النحوية ٤ : ٢١٦ الى (أبي خُراش الهذليّ) ، ونسبهما عبد السلام محمد هارون في (معجم شواهد العربية) ٢ : ٥٣١ . الى أمية بن أبي الصلت ، ولم اعثر عليهما في ديوانه المطبوع . وانظر ـ كذلك ـ المقتضب ٤ : ٢٤٢ . الجمل : ١٧٧ . نوادر أبي زيد : ١٦٥ . المحتسب ٢ : ٢٣٨ . الامالي الشجريَّة ٢ : ١٠٣ . الانصاف ٣٤١ . شرح المفصل ٢ : ٢١٦ . همع الهوامع ١ : ١٦٨ . الدرر اللوامع ١ : ١٥٥ . خزانة الأدب ١ : ٣٥٨ . الحدث : ما يحدث من الامور . ألَّم : نزل . ومنه (الملمّة) : النازلة . الشاهد فيه : قوله : (يا اللهمَّ) حيث جمع الشاعر بين حرف النداء ، والميم المشَّددة في نداء لفظ الجلالة . وهو شاذّ ، لا يُقاسُ عليه ، لانه لا يُجمع بين العِوَض ، والمعوَّض في كلام واحد .

باب : التَّرْخيم[1]

اعلم أنَّ التَّرخيمَ حَذْفٌ يَلْحقُ أواخرَ الأسماء المضمومةِ في النِّداءِ ، تخفيفاً[2] . وهو في الكلام على ضربينِ :

أحدهما : أنْ تحذِفَ آخِرَ الاسمِ ، وتَدَعَ ما قبلَهُ على ما كانَ عليهِ من الحركهِ والسُّكون[3] .

والآخر : أنْ تحذفَ ما تحذفُ ، وتجعلَ ما بقيَ بَعْدَ الحَذْفِ اسماً قائماً بنفسِهِ ، كأنْ لم تحذفْ منهُ شيئاً[4] .

الأوَّل منهما[5] ، نحو قولكَ في (حارث) : يا حارِ . وفي (مالك) : يا مالِ . وفي (جَعْفَر) : يا جَعْفَ . وفي (بُرْثُنٍ) : يا برثُ . وفي (قَمِطْر) : يا قَمِطْ .

قال زهير[6] :

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أنّ الترخيم في اللغة : الرأفة والأشفاق ، وقيل هو التسهيل والتليين من قولهم : امرأة رخيم . اذا كانت ليِّنة الكلام) . ن : ب ، ق : ٤٢

(٢) قال الثمانيني : (اعلم أنّ الترخيم يلحق أواخر الاسماء المضمومة في الىداء ، اذا كان اسماً مضموماً ، علماً زائداً على ثلاثة احرف ، أو ثالثه تاء التأنيث) . ق : ١٧٢

(٣) وهي لغة مِنْ ينتظر .

(٤) وهي لغة مِنْ لا ينتظر .

(٥) منهما : ساقطة من (م) .

(٦) هو زهير بن أبي سلمى من فحول شعراء الجاهلية ، وواحد من أصحاب المعلَّقات .

يـا حارِ لا أُرمَيَنْ منكم بـداهيةٍ   لم يَلْقَها سُوقَةٌ - قبلي - ولا مَلِكُ [1]
(بسيط)

الثاني ، نحو قولكَ في (حارث) : يا حارُ . وفي (جعفر) : يا جَعْفُ . وفي (أحمدَ) : يا أحْمُ [2] .

* * *

فان كان في آخر الاسم زائدتانِ - زيدتا مَعَاً - حُذِفَتَا معاً ، للتَّرخيم [3] ، وذلكَ قولُك في (حَمْراء) : يا حَمْرَ أقْبِلْ . وفي (عثمان) : يا عُثْمَ أقبلْ . وفي (مَروان) : يا مَرْوَ أقبلْ . قال الفرزدق [4] :

يـا مروَ إنَّ مـطيَّتي محبوسـةٌ   ترجو الحِباءَ ، وربُّها لم ييْأسِ [5]
(الكامل)

---

(١) ديوان زهير : ١٨٠ . الجمل : ١٨٢ . الامالي الشجرية ٢ : ٨٠ . شرح المفصَّل ٢ : ٢٢ . العقد الفريد ٥ : ٤٩٧ . المقاصد النحوية ٤ : ٢٧٦ . همع الهوامع ١ : ١٨٤ . الدرر اللوامع ١ : ١٦٠ .

الداهية : الخطب الشديد . السُّوقة - بضم السين - واحده سوقيّ ، نسبة الى السُّوق ، وهُمْ أوساط النَّاس . وقيل : كل من كان دون الملك . الملك : ذو المُلْك .

الشاهد فيه : قوله : (يا حارِ) حيث رخّم على لغة مَنْ يحذف آخر الاسم ، ويُبقي الباقي على ما كان عليه من كسر الراء .

(٢) وفي (أحمد) : يا أحمُ : ساقطة من (م) و (خ) .

(٣) في (خ) و (م) : حذفتا للترخيم معاً .

(٤) ديوان الفرزدق : ٤٨٢ . الكتاب ٢ : ٢٥٧ . الجمل : ١٨٥ . شرح قطر الندى : ٢١٥ . شرح الاشموني ٣ : ١٧٨ . المقاصد النحوية ٤ : ٢٩٢ .

(٥) يا مرو : اراد يا مروان . المطيّة : الدابة . محبوسة : أراد أنها واقفة بالباب . الحِباء - بكسر الحاء - العطاء . ربُّها : صاحبها . وقد اسند الرجاء الى ناقته ، وهو يعني نفسَهُ مجازاً .

الشاهد فيه : قوله : (يا مرو) الذي أصله : يا مروان ، حيث رخّمه بحذف آخره ، وهو النون ، ثم أعقب هذا الحذف حذفاً آخر ، فحذف الحرف الذي قبل النون ، لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً وقبله ثلاثة أحرف .

وفي (زيدون) - اسم رَجُل - يا زيدُ أقبل . وفي (بصريٍّ) - علماً - يا بَصَرِ ، أقبل . وفي (زيديٍّ) - علماً - يا زيدِ ، هَلُمَّ . وفي (هنداتٍ) - علماً - يا هندَ [1] .

* * *

فإنْ كانَ آخر الاسمِ أصْلاً ، إلاَّ أنَّ قَبْلَهُ حَرْفَ مَدٍّ زائداً ، حذفتهما جميعاً ، لأنَّهما أشبها الزائدينِ اللّذينِ ، زِيدا مَعاً ، فَحُذِفا مَعاً ، وذلكَ اذا كان يبقى - بَعْدَ حذفهما - ثلاثة أحرُفٍ فصاعِداً . تقول في ترخيم (منصور) : يا منصُ . وفي (عمّار) : يا عمَّ . وفي (زحليل) : يا زِحْلِ . فتحذفُ الطَّرَفَ ، وما قبلَهُ ، لِمَا ذكرتُ لكَ .

وتقول في ترخيم (عِمَاد) ، و (عجوز) ، و (سعيد) : يا عِمَا ، ويا عجُو ، ويا سعي . ولا تحذفُ حَرْفَ اللِّيْن ، لئلا يبقى الاسم على حَرْفَينِ .

فانْ كان الاسمُ على ثلاثة أحرُفٍ ، لم يَجُزْ أنْ تُرَخِّمَهُ ، لأنَّهُ أقلُّ الأصُول ، فلم يحتملِ الحَذْفَ ، لئلا يلحَقَهُ الاجحافُ به [2] .

فان كانَ الثالث (هاء) التأنيث ، جاز ترخيمه [3] تقول في ترخيم (ثُبَةٍ) : يا

---

(١) في (خ) و (م) : يا هندَ أقبل .

(٢) قال الثمانيني : (وإنّما لم يجز أن يرخّم الثلاثي ، نحو قولك : يا زيد ، ويا عمرو . لأن الاسم المتمكّن لا يكون على أقلّ من ثلاثة أحرف : حرف يُبتدَأ به ، وحرف تُحشى به الكلمة ، وحرف يوقف عليه . فانْ وجدت شيئاً من الثلاثي المتمكن قد سقط منه حرف فذاك لعلّةٍ عرضت فيه ، أوجبت إسقاطه ، وهو في النيَّة ثابت) . ق : ١٧٢

(٣) قال العلوي : (اعلم أنّ الترخيم لا يكثر في شيء من الكلام ، ككثرته فيما كان فيه (هاء) التأنيث علماً كان الاسم أو كان غير علم ، وذلك أنّ (هاء) التأنيث تنزّلت عندهم منزلة اسم ضُمَّ الى اسم قبله فاذا حذفوها ، لم يتغيَّر الاول عما كان عليه . .) ق : ٩٣

وقال الثمانيني : (فأمّا ما كان ثالثه (تاء) التأنيث نحو : ثبة ، وعدة ، اِذا سميَّتَ به ، فانما جاز ترخيم =

ثُب ، أقبل . ومَنْ قال : يا حارُ . قال : يا ثُبُ .

واعلم أنَّكَ لا ترخِّمُ نكرةً [1] ، ولا مضافاً [2] ، ولا مشابهاً للمضاف مِنْ (١٢/ب) أجْلِ طولِهِ ، ولا جميعَ ما كانَ مُعْرَباً في النِّداء ، لأنَّهُ لم يكن مبنيًّا على الضمِّ ، فيتسلَّطُ عليهِ الحَذفُ .

* * *

وتقول في ترخيم (كَرَوانِ) : يا كَرَوَ ، أقبل . وَمَنْ قال : يا حارُ . قَالَ : يا كَرَا ، أقبِلْ . تقلب الواوَ ألفاً ، لتحرُّكِها ، وانفتاح ما قبلَها ، وكذلكَ (الياء) في : (صَمَيانِ) .

وتقول في ترخيم (تَرْقُوة) ، و (عُرْقُوة) : يا تَرْقُوَ ، ويا عُرْقُوَ . ومَنْ قال : يا حارُ . قال : يا تَرْقي . تُقلَبُ الواوُ : ياءً ، والضَّمةُ ـ قبلها ـ : كسرةً ، لأنَّهُ ليسَ في الكلام [3] اسمٌ في آخرِهِ (واوٌ) قبلها (ضَمَّةٌ) .

ومثلُهُ قولُهم : دَلوٌ ، وأدْلٍ ، وحَقْوٌ ، وأحْقٍ . والأصلُ : أدْلُوٌ ، وأُحقُوٌ . فَفُعِل بهما منَ القَلْبِ والتغيير ما ذكرتُ لكَ .

= مثل هذا ، وان كان يبقى الاسم بعد اسقاط التاء على حرفين ، لأنَّ التاء ليست من نفس الاسم ، وإنما هي زائدة للتأنيث ، فاذا سقطت لم تنقص من أصل الاسم بشيء ، ومع هذا فان الحرف الذي سقط من الاسم مقدر ، وأيضاً فان هذه (التاء) تنقلب في الوقف (هاءً) إذا قلت : ثبه ، وعده . وهذا تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير الآخر ، وهو الحذف) . ق : ١٧٢ .

(١) نكرة : ساقطة من (خ) و (م) .

(٢) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أنّ المضاف لا يرخَّمُ ، لانَّهُ ليس هو المقصود في النداء ، وإنَّما يرخَّمُ ما كان معرفة علماً مبيّناً للنداء) . ن : ب . ق : ٤٩

(٣) في (م) : في كلامٍ .

وتقول في ترخيم (شقاوةٍ) و (عبايةٍ) : يا شقاوَ ، ويا عبايَ [1] . ومَنْ قال : يا حارُ قال : يا شقاءُ ، ويا عباءُ . فأبدلَ الواوَ ، والياء هَمْزةً لوقوعهما طَرَفاً بَعْدَ ألفٍ زائدةٍ .

فإنْ سمَّيتَ رَجُلاً بـ (حُبليان) ـ تثنيةُ : (حُبلى) ـ قُلتْ على : (يا حارِ) : يا حُبْليَ أقبل . تحذف الألف والنُّون ، وتَدَعُ الياء مفتوحة بحالها .

ومَنْ قال : (يا حارُ) ، لم يَجُزْ ـ على قوله ـ ترخيمُ (حُبليان) ، لئلا تُقْلَبَ (الياءُ) : ألفاً ، فيقولُ : يا حُبلى . وهذا فاسدٌ ، لأنَّ ألِف (فُعْلى) لا تكونُ ـ أبداً ـ منقلبةً ، انَّما هي ـ أبداً ـ زائدةٌ . فعلى هذا فَقِسْ ، فانَّ في المسائل طولاً [2] .

---

(١) في (م) : يا عبا . باسقاط الياء .

(٢) عبارة : (فعلى هذا فقِسْ ، فانّ في المسائل طولاً) : ساقطة من (م) .

باب : النُّدبة

اعلم أنَّ النُّدبةَ ، انَّما [1] وقعت في الكلام ، تفجُّعاً على المندوبِ ، وإعلاماً من النادب أنّهُ وَقَعَ في أمرٍ عظيمٍ ، وخطب جسيم . وأكثرُ مَنْ يتكلَّم بها النساء . وعلامتها [2] : (ياء) و (واو) [3] . ولا بُدَّ [4] من أحدِهما . وتزيد ألفاً في آخر الاسم ، فاذا وقفْتَ ، ألحقَتَها (هاءً) ، واذا وصلت ، حذفْتَ (الهاء) ، وان شئت لم تُلحِقِ الألَفِ ، وذلك كقولك : وازيداه ، واعمراه . وان شئت ، قلت : وازيدُ ، واعمرُو ، وتقول : وازيدُ واعمراه . تلحق (الهاء) في الذي تَقِفُ عليه [5] .

واعلم أنَّكَ لا تندبُ إلا بأشهرِ أسماءِ المندوب ، ليكون ذلك عُذْراً لكَ في تفجُّعكَ عليه ، ولا تندب نكرةً ، ولا مبهماً ، فلا تقول : واهذاه . ولا : واتلكاه . وكذلك لا تقول : وامَنْ لا يعنيني أمرهوه . لما قدَّمْنا ذكره [6] . ولكن تقول : وامَنْ حَفَرَ بئر زمزماه ، لأنَّهُ معروف .

واذا ندبْتَ المضاف أوقعْتَ المَدَّةَ على آخر المضاف اليهِ ، تقول : واعبد الملكاه . وا أبا الحسناه .

* * *

---

(١) في (م) : إنما هي .

(٢) في (ك) : علاماتها . وما اثبتناه من (خ) و (م) .

(٣) في (ك) : ياء وواو ، وفي (م) : ياه ، وواه . وما أثبتناه من (خ) .

(٤) في (م) : لا بدل .

(٥) قال الثمانيني : (وإنما أُلحقت (الهاء) لأنّ الالف خَفيَّة ، والوقف عليها يزيدها خفاءً ، فاذا ألحقت (الهاء) بانت الألف لأجل الوصل ، وصار الوقف على (الهاء) . ق : ١٧٦ .

(٦) ذكره : ساقطة من (خ) و (م) .

واعلم أنَّ ألف النُّدْبةِ تَفتَحُ ـ أبداً ـ ما قبلها ، ـ كما تقدَّم ـ ، الَّا أنْ يُخاف اللَّبْسُ ، فانَّك تُتبِعُها إيَّاهُ . تقول ـ اذا ندبت غلام امرأةٍ ـ : واغلامَكِيهْ . تقلبُ الألفَ ياءً ، للكسرةِ قبلها ، ولم تقُل : واغلامَكاه . لئلا يلتبس المؤنَّث [١] بالمذكَّر .

وتقول ـ اذا ندبْت غلامَهُ ـ : واغلامَهُوهُ . تَقلِبُ الألف واواً ، لانضمام (الهاء) قبلها . ولم تقل : واغلامَهَاهْ ، لئلا يلتبس بالمؤنث . وتقول ـ اذا ندبتَ غلامَهم ـ : واغلامَهُمُوه . فتُبدِل الالف ـ [أيضاً] [٢] ـ واواً . ولم تقل : واغلامهماه . لئلا يلتبس بالتثنية .

وتقول ـ اذا ندبتَ غلامك في قول مَنْ قال : يا غلام ـ : واغلامَاه . تَفتح [٣] الميمَ للألف . ومَنْ قال : يا غلاميْ ـ باسكان الياء ـ فَلَهُ وَجْهانِ :

إنْ شاء حَذَفَها ، لالتقاء الساكنين ، فقال : واغلاماه [٤] . وإنْ شاءَ حرَّكها [٥] للألف ، (١٣/أ) فقال : واغلامِيَاه .

ومَنْ قال : يا غلاميَ . بتحريكها ، لم يقل إلا : واغُلَامِيَاه . باثباتها [٥] .

---

(١) المؤنث : ساقطة من (خ) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ك) وبزادة من (خ) و (م) .

(٣) في (خ) و (م) : بفتح .

(٤) قال الثمانيني : (فان قيل : كيف تفرِّق بين اللغتين ؟ قيل له : يُفَرِّقُ بينهما بالامارات والاحوال) . ق : ١٧٦ .

(٥) العبارة : (للألف . . . باثباتها) ساقطة من (م) .

باب : إعراب الأفعال وبنائها

وهي على ضربين : مبنيٌّ ، ومُعْرَب .

والمبنيُّ على ضربين : مبنيٌّ على الفتحة ، وهو جميع أمثلة الماضي ، قلَّت حروفُهُ أو كثُرت . نحو : قام ، وذهب ، وجلس[1] ، وظرُف ، واستخرج . ومبنيٌّ على السكون ، وَهُوَ جميعُ أمثلة الأمْرِ للمواجَهِ ، مما لا حَرْفَ مضارعةٍ فيه ، وذَلك نحوُ قولِكَ : خُذْ ، وقمْ[2] ، واضربْ ، وانطلق ، واستخرج .

وأمَّا المعرب ، فهو الذي في أوَّله إحدى الزوائد الأربع : الهمزةُ ، والنون ، والتاء ، والياء . وقد تقدَّم ذِكْرُهُ[3] .

وهذا الفعل المضارع ، إنَّما أُعرِبَ لمضارعتِهِ الاسماءَ[3] . وهو مرفوعٌ - أبداً - لوقوعِهِ موقع الاسم ، حتَّى يدخُلَ عليهِ ما ينصبُهُ ، أو يجزمُهُ ، ويكون في الرفع مضموماً ، وفي النَّصْبِ مفتوحاً ، وفي الجَزْم ساكناً . تقول : هو يضربُ ، ولن

---

(١) في (خ) و (م) ترتيب الافعال على هذه الصورة : قام ، وجلس ، وذهب .

(٢) في (خ) و (م) : قُمْ ، وخُذْ .

(٣) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أنّ في رفع هذا القسم من الافعال أقوالاً : منها قول (سيبويه) : وهو وقوعه موقع الاسم ، والوقوع معنوي ، فشابه الابتداء ، فعمل الرفع ، ولهذا جعل فعل (الحال) أشبه شيء بالأسماء ، لأنه لا يعمل به عامل لفظي . . . ومنها قول (الكسائي) : وهو أنَّهُ ارتفع بحرف المضارعة . . .

ومنها قول (الفَّراء) : وهو أنَّه ارتفع بالتعرّي من العوامل الناصبة والجازمة . وقال (أحمد بن يحيى ثعلب) : الرفع هو المضارعة للاسم ، والاعراب لوقوعه موقع الاسم . . . . وقال بعضهم : السين وسوف هما الرّافعانِ . . .) ن : ب . ق : ٥٩

يضربَ[١] ، ولم يَضْرِبْ . هذا هو الفِعْلُ الصحيح .

وأمَّا المعتلُّ ، فهو كلُّ فِعْلٍ وَقَعَتْ في آخرِهِ ألفٌ ، أو واو ، أو ياءٌ[٢] . نحو : يخشى ، ويسعى ، ويقضي ، ويرمي ، ويغزو ، ويَعْدُو .

وهذه الأحرف الثلاثة تكون في الرفع ساكنةً . فأمَّا في النَّصْبِ ، فتُفتَحُ الواوُ والياءُ[٣] ، وتبقى الألفُ على سكونها ، لأنَّه لا سبيل الى حركتها . تقول : لَنْ يقضيَ . ولن يرميَ . ولَنْ يدعوَ ، ولن يخلوَ[٤] . فاذا صرتَ الى الجزمِ ، حذفت الاحرف الثلاثةَ كلَّها . تقول : لم يخشَ ولم يَسْعَ . ولم يرمِ . ولم يقضِ . ولم يَغْزُ . ولم يَعْدُ . ولم يخلُ[٥] .

فاذا ثنَّيتَ الضميرَ في الفعلِ ، أو جمعتَه للمذكَّر ، أو خاطبتَ المؤنَّث ، كان رفعُهُ بثباتِ النُّونِ ، وجزمُهُ ، ونصبُهُ[٦] بحَذْفِها . تقول : أنتما تقومان . وهما يقومان . وأنتم تنطلقون . وهم ينطلقونَ . وأنتِ تذهبينَ وتنطلقينَ . ولم يقوما . ولم تقوما[٧] ، ولم ينطلقا ، ولم يذهبوا ، ولن ينطلقوا ، ولم تفعلي ، وأُحبُّ أن تتفضَّلي[٨] .

---

(١) ولن يضرب : ساقطة من (م) .

(٢) في (خ) :(ألف أو ياء أو واو) ، وهو الموافق لترتيب الامثلة بعده .

(٣) في (خ) و (م) : تفتح الياء والواو .

(٤) ولن يخلو : ساقطة من (خ) و (م) .

(٥) في (خ) : لم يخش ، ولم يسعَ ، ولم يرمِ ، ولم يغزُ .

(٦) في (خ) : ونصبه ، وجزمه .

(٧) ولم تقوما : ساقطة من (خ) و (م) .

(٨) في (م) : ولن يقوما ولن يذهب ، ولن يقوموا ، ولن يذهبوا . وأُحُب أن تتفضَّلي .

وكذلك المعتلّ[1] ، تقول : أنتما ترميانِ . ولا ترميا . وأنتم تخشونَ . ولن تخشوا[2] . وأنتِ تغزينَ . وأُحبُّ أنْ تغزي . ولِمَ لَمْ ترضَيْ .

فإنْ جمعتَ الضمير المؤنَّث ، كانت علامتُهُ نوناً مفتوحةً ساكناً[3] ما قبلها ، ثابتةً في الأحوال الثلاث ، وذلك قولُكَ : هُنَّ يضربْنَ . وأنتُنَّ تضرِبْنَ ، ولن يضربْنَ[4] . ولم يقُمْنَ ، ولم يقعُدْنَ . قالَ ـ سبحانه ـ[5] : ﴿إلّا أنْ يعفُونَ﴾[6] . فأثبت (النُّون) في موضع النَّصْب كما ذكرتُ .

واعلم أنَّ لفظَ الوقف[7] كلفظ الجَزْم سواءٌ . تقول : اضربْ . كما تقول : لا تضربْ . وتقول : قوما . كما تقول : لا تقوما . وتقول : قوموا . كما تقول : لا تقوموا . وتقول : قومي . كما تقول : لا تقومي . وتقول : أُغْزُ . وارمِ . واخشَ . كما تقول : لا تَغْزُ . ولا ترمِ . ولا تخشَ .

---

(١) في (خ) و (م) : وكذلك المعتلُّ أيضاً .

(٢) في (م) : ولا تخشوا .

(٣) في (م) : ساكنة .

(٤) لن يضربن : ساقطة من (خ) .

(٥) في (م) : قال الله تعالى .

(٦) سورة البقرة : ٢٣٧ .

(٧) يقصد بالوقف ـ هنا ـ البناء على السكون .

باب : الحروف التي تنصب الفِعْلَ[1]

(١٣ / ب) وهي أربعةٌ : أنْ[2] ، ولَنْ ، وكي[3] ، وإذَنْ .

تقول : أريدُ أنْ تقومَ . ولَنْ تنطلقَ . وقُمْتُ كي تقومَ[4] .

فأمَّا (إذن)، فاذا اعتمد الفعل عليها[5]، فإنها تنصبُهُ. تقول: اذا قالَ لك

---

(١) في (م) : الأفعال .

(٢) قال الثمانيني : (والأصل في هذه كلِّها (أنْ) ، والباقي مشبَّهٌ بها ، وانما جعلنا (أن) هي الأصل في نصب الفعل المضارع لأمرين : أحدهما : أنّها تنصب الفعل ويصير معها هو ، وفاعله بمنزلة مصدره ، فأشبهت (أنّ) ـ المشَّددة ، لأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر ، ويصير معها بمنزلة المصدر ، و (أنّ) أصل في الأسماء ، فلهذا جعلت (أنْ) أصلاً في الأفعال . والوجه الثاني : أنّ (أنْ) تعمل مظهرة ومقّدرة ، وهذا التصرُّف يدلَ على تمكنّها ، وأنّها أصل في الباب) . ق : ١٨١ .

(٣) قال الثمانيني : (فأما (كي) التي تنصب الفعل وتختصّ بالدخول عليه ، فنحو قولك : جئت لكي تقوم . كما تقول : جئت لأنْ تقوم . فهذه (كي) لا يجوز ان تدخل على الأسماء ، كما لا تدخل (أنْ) هذه . . . وفي التنزيل : (لكي لا تأسَوا) . ق : ١٨٢

(٤)قال الثمانيني : (فانْ قال القائل : جئت (كي) تقوم ، احتملت (كي) هذه وجهين : أحدهما أنْ تكون المختصَّة بالفعل بمنزلة (أنْ) فتكون الناصبة للفعل ، كما نصبته (أنْ) ويجوز دخول لام الجرّ عليها ، كما تدخل على (أنْ) تقول جئت لكي تقوم .

كما تقول : جئت لأنْ تقوم .

والوجه الثاني : أنْ تكون (كي) هذه هي التي دخلت على (ما) في الاستفهام ، فتكون بمنزلة لام الجرّ . وعلى هذا التقدير تكون (أنْ) بعدها مقّدرة تنصب الفعل ، تقديره : كي أنْ تقوم . كما تقدّر (أنْ) بعد لام الجر ، فتقول : جئت لتقوم . تقديره : لأنْ تقوم ، ولا يجوز دخول لام الجر على (كي) هذه ، كما لا يدخل حرف جر على حرف جرٍّ . ولا يجوز إِظهار (أنْ) بعد (كي) كما لا يجوز اظهارها بعد (لام) الجرّ) . ق : ١٨٢ .

(٥) في (م) : فان كان الفعل معتمداً عليها .

قائِل : أنا أزورُكَ ـ : إذنْ أُكرِمَكَ . وإذنْ أُحْسِنُ اليك . تنصب الفِعْل لاعتمادِهِ على (إذن) . فإنْ اعترضتْ[1] حشواً ، واعتمدَ الفِعْلُ على ما قبلها ، سقط عملُها . تقول : أنا ـ إذنْ ـ أزورُكَ . فترفع ، لاعتماد الفِعْل على (أنا) . وكذلك إنْ تأخَّرتْ ، نحو قولك : أنا أزورُك إذنْ[2] .

* * *

وتُضمَرُ (أنْ) بَعْدَ خمسةِ أحرُفٍ ، وهي : الفاء ، والواو[3] ، وَ أوْ ، ولام الجرِّ ، وحتَّى .

فأمَّا (الفاء) ، فاذا كانت جواباً[4] لأحَدِ سبعةِ أشياءَ ، وهي : الأمْرُ ، والنَّهيُ ، والاستفهامُ ، والنَّفي ، والتمنِّي ، والدُّعاء ، والعَرْض . فانَّ الفِعل ينتصب بَعْدَها بـ (أنْ) مضمرةَ . تقول : في الأمر : زُرْني فأزورَكَ . والتقدير : زُرْني فَأنْ أزورَكَ .

ولا يجوز إظهارُ (أنْ) ـ ها هنا ـ لأنَّهُ أصْلٌ مرفوضٌ . وكذلك بقيَّةُ أخواتها .

---

(١) اعترضت ساقطة من (خ) . وفي (م) : عرضت .

(٢) قال سعيد بن الدهان في (اِذن) : (فاذا أُعملت افتقرت الى شرائط منها : (أن تكونَ أوّلاً ، وأن يليها فعل . . . . وأنْ يكون الفعل مستقبلاً . . . وأنْ تكون جواباً وجزاءً . . وألّا يفصل بينها وبين الفعل بشيء اِلا أنْ يكون قسماً . . . وألّا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها اِعتماد ضربٍ من الفائدة ، من الفائدة ، فمتى اجتمعت هذه الشرائط جاز لها العَمَل) . ن : ب . ق : ٦٩

(٣) قال سعيد بن الدهَّان : (الفاء ، والواو من حروف العطف ، وحروف العطف غير عاملة ، لأنَّها غير مختصَّة ، واِذا وجد بَعْدَها معمول ، فالعَمَل لغيرها) . ن : ب . ق : ٧٠

(٤) قال سعيد بن الدهَّان : (اِنَّما سُمِّي هذا الكلام جواباً ، لأنّ الفاء ، وما بعدها في موضع الجملة في المعنى ، والجملة جواب الشرط في الحقيقة . . .) ن : ب . ق : ٧٠

قال الشاعرُ[١] :

يـا ناقَ سيـري عَنَقاً فسيحـا الى سليمـانَ فنستـريحـا[٢]

(الرجز)

وتقول في النَّهي : لا تشتمْهُ فيشتمَك . قال اللهُ ـ سبحانه ـ[٣] : (لا تفتروا على اللهِ كذِبا فيسحتكم بعذابٍ)[٤] .

وتقول في الاستفهام : أين بيتُكَ فأزورَكَ ؟ وتقول في النَّفْي : ما أنتَ بصاحبي فأُكرمَكَ . وتقول في التمنِّي : ليت لي مالاً فأُنفقَهُ عليكَ . وتقول في الدعاء : اللهمَّ ارزقْني بَعيراً فأحُجَّ عليهِ . وتقول في العَرْضِ : ألا تزورُنا[٥] فنُكرِمَكَ .

وأمَّا (الواو) ، فاذا كانت بمعنى الجَمْعِ ، والجوابِ ، مجرَّدةً من العَطْفِ[٦] ، فإنَّ الفِعْل ـ أيضاً ـ ينتصب بَعْدَها بـ (أنْ) مضمرةً . تقول : لا تأكُلِ السَّمَكَ وتشربَ اللَّبَنَ . أي : لا تجمع[٧] بينهما . فتنصبُ[٨] .

---

(١) هو ابو النجم العجلي الراجز .

(٢) انظر الكتاب ٣ : ٣٥ . المقتضب ٢ : ١٤ . شرح المفصل ٧ : ٢٦ . شذور الذهب : ٣٠٥ . همع الهوامع ٢ : ١٠ الدرر اللوامع ٢ : ٧ . شَرح قطر الندى : ٧١ .
ناق : مرخم ناقة . العَنَق : ضرب من السَّير . الفسيح : الواسع . وسليمان هو ابن عبد الملك .
الشاهد فيه : قوله : (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع (نستريح) بـ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله : (سيري) .

(٣) في (خ) و (م) : تعالى .

(٤) سورة طه : ٦١ .

(٥) في (خ) : ألا تنزل .

(٦) مجرَّدة من العطف : ساقطة من (خ) و (م) .

(٧) في (خ) : أي : تجمع بينهما .

(٨) فتنصب : ساقطة من (خ) .

قالَ الشاعرُ[١] :

لا تَنْـهَ عَنْ خُـلُقٍ وتـأتيَ مـثلَهُ عـارٌ عليـكَ إذا فعلْتَ عـظيمُ[٢]

(الكامل)

أي : لا تجمعْ بين أنْ تنهى عَنْ خُلُقٍ ، وأنْ تأتيَ مثلَهُ .

فإنْ أردتَ أنْ تنهاهُ عن الأكْلِ والشّرْبِ - على كلِّ حالٍ - جَزمْتَ ، فقلْتَ : لا تأكُلِ السَّمَكَ ، وتشربِ اللَّبَنَ .

وكذلكَ قولُكَ : لا يسعُني شَيءٌ ويعجَزَ عَنْكَ . أي : لا يجتمع في شيء أنْ يسعَني وأنْ يعجزَ عَنْكَ[٣] .

وأمَّا (أوْ) ، فاذا كانت بمعنى (إلَّا أنْ) ، فإنَّ الفِعْل ينتصبُ بَعْدَها بـ (أنْ) مضمرةً أيضاً . تقول : لأضربنَّهُ أو يتَّقيَني بحقِّي . معناهُ : إلَّا أنْ يتقيَني بحقّي[٤] . قال الشّاعرُ[٥] :

---

(١) نسبه (سيبويه) الىَ الأخطل وليس في ديوانه برواية السكري : ويروى لأبي الاسود الدؤلي ولغيره انظر ديوانه : ٢٣٣ .

(٢) الكتاب ٣ : ٤٢ . المقتضب ٢ : ١٦ . الجُمَل : ١٩٨ . المؤتلف والمختلف : ١٧٩ ، معجم الشعراء : ٤١٠ . مغني اللبيب : ٣٦١ . شذور الذهب : ٢٣٨ . شرح الاشموني ٢ : ٢٠٧ . شرح المفصَّل ٧ : ٢٤ . المقاصد النحويَّة ٤ : ٣٩٣ . خزانة الأدب ٣ : ٦١٧ .

الشاهد فيه : قوله : (وتأتيَ) حيث نصب الفعل (تأتي) بالواو في جواب النهي ، والنَّصْب في الحقيقة انما هو بـ (أنْ) مقَّدرة مضمرة .

(٣) العبارة : (أي : لا يجتمع .... عنك) : ساقطة من (خ) .

(٤) معناه : الا انّ يتقيَني بحقّي : ساقطة من (خ) و (م) .

(٥) هو امرؤ القيس بن حجر الكندي أشهر شعراء أهل الجاهلية ، وواحد من اصحاب المعلّقات .

فقُلتُ لَـهُ : لا تبـكِ عينُـكَ إنَّمـا نحـاولُ ملكاً أو نمـوتَ فَنُعْذَرا[1]

(الطويل)

معناه : إلَّا أنْ نموتَ[2] . وتقديرُهُ في الاعراب : أوْ أنْ نموتَ[3] .

وأمَّا (اللام)[4] ، فنحو قولك : زرتُكَ لتُكرمَني . معناه : لكي تُكرِمني . وتقديره : لأنْ تكرمَني[5] .

ويجوز إظهارُ (أنْ) ـ هنا ـ . قالَ الله ـ سبحانه ـ[6] : (إنَّا فتحْنا لك فتحاً

(١) ديوان امرىء القيس : ٦٦ . الكتاب ٣ : ٤٧ . الجمل : ١٩٧ . الخصائص ١ : ٢٣٦ . المقتضب ٢ : ٢٨ . شرح المفصَّل ٧ : ٢٢ . شرح الاشموني ٣ : ٢٩٥ . خزانة الأدب ٣ : ٦٠٩ . الشاهد فيه : نصب (نموت) باضمار (أنْ) ، لأنَّهُ لم يرد في البيت معنى العطف ، وإنَّما أراد أنَّهُ يحاول طلب الملك إلّا أن يموت ، فيعذره النّاسُ .

(٢) معناه : إلا أنْ نموت : ساقطة من (خ) و (م) .

(٣) قال سعيد بن الدهَّان : (اعلم أنّ (أو) حرف من حروف العطف يُشرك الثاني في إعراب الأوّل فاذا انتصب الفعل بعدها ، فهو ينتصب على وجهين :
أحدهما : أنْ يكون قبلها فعل منصوب . . . والثاني : أنْ يكون بتقدير : (إلّا أنْ) . . .
والفصل بين هذا الفصل والفصل الأول من باب (أو) ، أنّ الأوّل : لا تعلُّق بين ما قبل (أو) وما بَعْدَها ، وإنَّما هو دلالة على أحد الأمرين ، وليس بين الأمرين مناسبة . . والوجْهُ الآخر : الفعل فيه قبل (أو) كالعام في كلِّ زمان ، والثاني كالمخرج من عمومِهِ ، ولهذا جعل معناه معنى (إلّا أنْ) .
ن : ب . ق : ٧٥

(٤) قال العلوي : (إعلم أنّ هذه (اللام) هي لام الجرِّ ، دخلت على الأفعال المستقبلة بمعنى (كي) وحرف الجرِّ لا يدخل على الافعال ، فلما دخلت عليها قدّروا بعدها (أنْ) ليكون دخولها على مصدر : ويجوز أنْ تظهر (أنْ) بعدها في الموجب دون النفي ، فتقول : جئت لتكرمني . وجئت لأنْ تكرمني . على معنى سواء) . ق : ١٠٣

(٥) وتقديره : لأنْ تكرمني : ساقطة من (م) .

(٦) في (م) : سبحانه وتعالى .

مبيناً ، ليغفر لكَ الله)[1] . أي : لأنْ يغفِرَ لكَ اللهُ . فانْ اعترض الكلامَ نفيٌّ ، لم يجُز إظهارُ (أنْ) مَعَ اللاَّم ، وذلك نحو قولِهِ ـ سبحانه ـ[2] : (وما كان اللهُ ليُعَذِّبَهم وأنتَ فيهم)[4] . تقديرُه : لأنْ يُعذِّبَهم . ولا يجوز إظهارُ (أنْ) مَعَ النَّفي[3] (١٤ / أ) .

وأمَّا (حتَّى) فقد تقدَّم ذكرها في بابها .

وجميع هذه الحروف لا يجوز إظهارُ (أنْ) مَعَهَا ، إلاَّ (اللاَّم) في الواجب . وقد ذكرناها .

---

(١) سورة الفتح : ١ .

(٢) في (خ) و (م) : نحو قول الله تعالى .

(٣) سورة الأنفال : ٣٣ .

(٤) قال سعيد بن الدهَّان : (ويجوز ظهور (أنْ) في الأيجاب مع (اللام) ، لأنَّهُ لا مانع منه ، إذْ ليس ذلك بعطف اِسمٍ على فِعْل ، فان اعترض الكلام نفيٌ ، وتصَّدر بعد النفي (كان) لم يجز اِظهار (أنْ) معه . . .) ن : ب . ق ٧٧

باب : حروف الجزم[1]

وهي خَمْسَةٌ : لَمْ ، ولمَّا[2] ، ولام الأمْرِ[3] ، ولا - في النَّهْي -[4] ، وحرف الشَّرْط . تقول : لم يَقُمْ ، ولمَّا يقم . وفي الأمْرِ : لِيَقُمْ زيد . وفي النَّهي : لا يقُمْ جَعْفَرٌ .

---

(١) في (م) : باب التي تجزم الأفعال .

(٢) قال ابن هشام : ((لم) : حرف ينفي المضارع ويجزمُهُ ، ويقلبه ماضياً ، و (لمَّا) أُختُها ، تشاركها في أربعة أُمور ، وهي : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، وجزمه ، وقلب زمانه الى المضيِّ . وتفارقها في أربعة أمور احدها : أنّ المنفي بها مستمرّ الانتفاء الى زمن الحال ، بخلاف المنفي بـ (لم) ، فانه قد يكون مستمرّاً ، وقد يكون منقطعاً . الثاني : أنّ (لمَّا) تؤذن كثيراً بتوقع ثبوت ما بَعْدَها ، و (لم) لا تقتضي ذلك . الثالث : أنّ الفعل يُحذف بعد (لمّا) ، ولا يجوز حذفه بعد (لم) . الرابع : أنَّها لا تقترن بحرف الشرط ، بخلاف (لم) فانّها تقترن) .
شرح القطر : ص ٨٣ - ٨٤ .

(٣) قال العلوي : (فأمَّا (لام) الأمر ، فانَّها تدخل على فعل الغائب ، نحو قولك : لِيُضربْ زيدٌ ، لِيُكرَم عمرو . ولا يجوز حذفها ، لأنّ عوامل الأفعال ، لا تحذف لضعفها . وقد مضى أنّ عوامل الاسماء ، اِذا كانت حرفاً مع قُوتها لا تحذف ، فعوامل الأفعال أحرى . . . وهذه اللاّم مبنيَّة على الكسر فاذا اِتَّصل بها (واو) العطف ، أو (فاء) العطف ، فهي على ضربينِ : منْهم مَنْ يبقيها على كسرتها ، ومنهم مَنْ يسكنها لموضع الواو والفاء) . ق : ١٠٤ .

(٤) قال سعيد بن الدهَّان : (و (لا) - في النهي - من عوامل الجزم في الفعل ، لأنَّها نقيضة (اللام) في الأمر ، كما حمل بعضهم (لا) في النفي على (اِن) في الايجاب . ولا يجوز حذف واحدةٍ منهما مع بقاء حرف المضارعة) . ن : ب . ق : ٨٠

باب : الشَّرْط وجوابِهِ(١)

وحَرْفُهُ المستولي عليهِ (إنْ)(٢) ، وتشبَّهُ بِهِ أسماءٌ وظروف .

فالأسماء : مَنْ ، ومَا ، وأيّ(٣) ، ومَهْمَا .

والظروف : أينَ ، ومتى ، وأيّ حينٍ ، وأينما(٤) وأنّى ، وحيثما ، وإذْما(٥)

والشَّرْط وجوابُهُ مجزومانِ(٦) . تقول : إنْ تَقُمْ أقُمْ . تجزمُ (تَقُمْ) بـ (إنْ) ،

---

(١) وجوابه : ساقطة من (م) .

(٢) قال سعيد بن الدهّان : (إنما كان حرفه (إنْ) ، لأنّ الشرط معنىً من المعاني كالنّفي ، والاستفهام والتمنّي . وبابُ هذه المعاني ، الحروفُ . وليس في باب الشرط حرف مجمع عليه إلا (إنْ) وحدها ، ولهذا بُنيت الأسماء في باب الشرط لا غير ، لأنَّه غير بابها . ولقُوتها في باب الشرط ، جاز حذفُ الفِعْلِ معها . . .) ن : ب . ق : ٨١

(٣) قال العلوي : (وأمَّا (أي) فلا تكون إلّا مضافة في اكثر احوالها ، وقد جاءت غير مضافة ، والى أيّ شيء أُضيفت ، فهي بعض له) . ق : ١٥٠

(٤) أينما : ساقطة من (خ) و (م) .

(٥) قال الثمانيني : (وهذه الاشياء التي ذكرتها ، منها ما يلزمُهُ (ما) في الشَّرط كـ (إذْما) و (مهما) و (حيثما) ، ومنها ما لا يدخله (ما) كـ (مَنْ) ، و (ما) و (أنّى) ومنها ما يجوز أنْ يدخُلَهُ (ما) تارة ، ويخرج منه أُخرى كـ (إن) و (أينَ) و (متى) و (أيّ) . وفي التنزيل : (أيّاً ما تدعوا . وأينما تكونوا . وأينما تولّوا) . ق : ١٩٥

(٦) قال العلوي : (اعلم أنّ جمهور النحويين اتفقوا على أنّ (إنْ) هي الجازمة لفعل الشرط بنفسها ، واختلفوا في جزم الجزاء ، فمنهم مَنْ يقول : انّ الجزاء ينجزم بـ (إنْ) كما انجزم الشرط بها ، وهو اختيار أبي سعيد السيرافي . ومنهم مَنْ يقول : انّ الجزاء مجزوم بـ (إنْ) وما بعدها مِنْ فعل الشرط . وكلام سيبويه محتمل للمعنيين جميعاً ، لانه قال : وينجزم الجواب بما قبله . . . . وقال قوم : فعل الشرط جزم الجواب) . ق : ١٠٦

وتجزم (أقُمْ) بـ (إنْ تَقُمْ)[1] جميعاً .

وكذلك بقيَّةُ أخواتها ، تقول : مَنْ يقُمْ أقُمْ مَعَهُ . وما تصنَعْ أَصنعْهُ[2] . وأيُّهم يمشِ أمْشِ مَعَهُ . ومهما تأتِ آتِهِ[3] . وأين تجلِسْ أجْلِسْ . ومتى تذهبْ أذهبْ مَعَكَ . وأيَّ حينٍ تغزُ أغزُ مَعَكَ . وأينما[4] تنطلقْ أنطلقْ . وحيثُما تكنْ أكُنْ هناكَ . وإذْ ما تزُرْ أزُرْكَ . قال اللهُ ـ سبحانَهُ ـ[5] : (وإنْ تعدُّوا نِعْمَةَ الله لا تُحصوها[6]) . وقال ـ تعالى[7] ـ : (وما تُنفقوا مِنْ خَيْرٍ يُوفَّ إليكم[8] .) وقال زهيرُ[9] :

[ومَنْ يغترب يحسب عدَّواً صديقه] ومَنْ لا يكـرُمْ نَفْسَـهُ لا يُكَـرَّمِ

(الطويل)

وقالَ ـ تعالى ـ[10] : (أينما تكونوا يُدْرِكْكم الموتُ)[11].

* * *

---

(١) تقم : ساقطة من (م) .

(٢) في (خ) و (م) : اصنع .

(٣) في (م) : آتِ .

(٤) في (خ) و (م) : أنَّى .

(٥) في (م) : تعالى .

(٦) سورة ابراهيم : ٣٤ .

(٧) في (م) : قال الله تعالى .

(٨) سورة البقرة : ٢٧٢ .

(٩) ديوانه : ٣٢ . وهو مِنْ معلَّقته المشهورة . وصدرا لبيت : (ومَنْ يغترب يحسِب عدوّاً صديقَهُ) .
الشاهد فيه : جزم الشرط وجوابه بـ (مَنْ) .

(١٠) في (م) : قال الله تعالى .

(١١) سورة النساء : ٧٨ .

وجواب الشَّرْط على ضربينِ : الفِعْل ، و(الفاءُ) .

فاذا كان الجوابُ فِعْلا كان مجزوماً[١] ـ على ما تقدَّم ـ نحو قولك : إنْ تَذْهبْ أذهب مَعَك .

وأمَّا (الفاء) فيرتفع الفِعْلُ بَعْدَها[٢] ، نحو قول الله ـ تعالى ـ : (وَمَنْ عادَ فينتقمُ اللهُ مِنْهُ)[٣] . وقالَ ـ تعالى ـ[٤] : (فَمَنْ يؤمنْ بربِّهِ ، فلا يخاف بخساً ، ولا رهقاً)[٥] .

وإنَّما جيء بـ (الفاء) في جواب الشَّرط ، توصلاً الى المجازاة بالجملة المركَّبَةِ ، من المبتدأ والخَبَر[٦] .

* * *

---

(١) قال سعيد بن الدهَّان : (في هذه العبارة تسامحٌ وإخلال . فأما التَّسامح فقوله : (ان كان فعلاً كان مجزوماً) وليس الأمر كذلك ، لأنّ الفعل الماضي الصيغة لا يكون مجزوماً . . . وأمّا الأخلال ، فـ (إذا) ـ فانها تقع جواب الشرط ـ . . . للمفاجأة) . ن : ب . ق : ٨٦

(٢) قال سعيد بن الدهان : (قوله : (الفاء يرتفع الفعل بَعْدَها) ، فيه نظرٌ . لأن الأمر قد يقع بعد (الفاء) وليس بمرفوع . كقوله ـ تعالى ـ : (وإن كنتم جُنُباً فاطَّهروا) .) . ن : ب ق : ٨٧

(٣) سورة المائدة : ٩٥ .

(٤) في (م) : قال الله .

(٥) سورة الجنّ : ١٣ .

(٦) قال العلوي : (اعلم أنّ الذي أوجب دخول الفاء في جواب الشَّرط هو أنّ الجزاء شيء مضمون فعلُهُ عُقيبَ الشرط ، و (إنْ) هي التي تربط الشرط بالجزاء ، وتؤثر فيهما الجزم . . . وكان مِنْ حقِّ الجزاء ألّا يقعِ إلا بلفظ الفعل المُستقبل إلا أنّهم احتاجوا أن يجازوا بالجملة الاسميَّة . وحرف الشرط غير عامل فيها ولا داخل عليها ، فأتَوا بالفاء ، ليقوى بها (إنْ) ويصل بها الى العَمَل في التقدير دون اللفظ ، واختاروا (الفاء) دون (الواو) و (ثمّ) لأن الفاء يوجب التعقيب من غير تراخٍ ولا مهلة) . ق : ١٠٧

=

وقد حُذفَ[1] الشَّرط ، وأُقيمتْ أشياءُ مُقامَهُ ، دالَّةٌ عليه ، وتِلْكَ الأشياء : الأمرُ والنَّهيُ ، والاستفهام ، والتمنِّي ، والدُعاء ، والعَرْض .

تقول في الأمْر[2] : زُرْني أزُرْكَ . وفي النَّهي : لا تفعَلِ الشرَّ تنجُ . وفي الاستفهام : أين بيتُكَ أزُرْكَ ؟ وفي التمنِّي : ليت لي مالاً أُنفقْهُ . وفي الدعاء : اللهمَّ ارزقْني بعيراً أحُجَّ[3] عليه . وفي العَرْضِ : ألا تنزلُ تُصِبْ خَيراً .

نجزم هذا كلَّهُ ، لأنَّ فيهِ معنى الشَّرط . ألا ترى أنَّ المعنى : زُرْني فانَّك إنْ تزرْني أزرْكَ .

قال اللهُ ـ تعالى ـ : (فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْك وليّاً ، يرثني ، ويَرِثْ مِنْ آل يَعقوبَ)[4] . يُقرأ جَزْمَاً ، ورفْعاً : يرثْني ، ويرثُني . فَمَنْ جزَ ، فلأنَّهُ جوابُ الدعاء ، ومَنْ رَفَعَ جَعَلَهُ وَصْفاً لـ (وليّ) .

= وقال سعيد بن الدهّان : (وهذه الفاء لم تجيء للمبتدأ والخبر فقط ، وانما جيء بها لكلِّ شيء لا يصلح للشرط أنْ يعمل فيه . . . وكلُّ ما لم يصلح شرطاً من الجزاء دخلت (الفاء) عليه ، وما صلح أن يكون شرطاً لم تدخل (الفاء) عليه اِلا على تأويل محذوف ، فاذا وقع مضارع بعد (الفاء) ، فهو عند (سيبويه) خبر مبتدأ محذوف ، اذْ لو لم يكن كذلك ، لم يكن لدخول (الفاء) معنىً لأنه يصُّح لـ (اِنْ) أنْ تعمل فيه) . ن : ب ، ق : ٨٧

(١) في (م) : وقد يحذف .

(٢) في (م) : في الاستفهام . وهو وَهْمٌ .

(٣) في (خ) : أحججْ .

(٤) سورة مريم : ٥ .

باب : التعجُّب

ولفظه يأتي - في الكلام - على ضربين :

أحدهما : ما أفعلَهُ ! والآخر : أفْعِلْ بِهِ !

الأوَّل ، نحو قولك : ما أحسنَ زيداً ! وما أجمل بكراً ! وما أظرفَ أبا عبد الله ! وتقديرُهُ : شيءٌ أحسنَ زيداً . فـ (ما) : مرفوعة بالابتداء ، و (أحسَنَ) : خبرُها ، وفيه ضميرُها ، وذلك الضمير مرفوع بـ (أحسنَ) لأنَّهُ فعلٌ ماض[1] . و(زيدٌ) : منصوب على التعجُّب . وحقيقة نصبِهِ بوقوع الفِعْل - قبلَهُ - (١٤ / ب) عليه .

وتزيدُ (كانَ) ، فتقول : ما كانَ أحسنَ زيداً ! فالاعرابُ باقٍ بحالِهِ ، فانْ قُلْتَ : ما أَحْسَنَ ما كانَ زيدٌ ! رفعتَهُ بـ (كانَ) وهي تامَّةٌ ، ونصبتَ (ما) الثانية على التعجُّب . أي : ما أحسنَ كونَ زيدٍ !

---

(١) قال العلوي : (فأما (أحسن) ، فأنَّه فعل ماض غير متصرف ، وانما لم يتصَّرف ، لأنَّه لمَّا ضُمَّ اِليه التعجُّب أشبهَ الحروف المتضمِّنة المعاني فجمد لذلك ، وفيه ضمير راجع الى (ما) وذلك الضمير مرفوع بأنه فاعل . . . وعند الكوفيين أنّ (أحسنَ) اسم بمنزلة (أفعل) اِلاّ أنَّه بُني على الفتح لخفَّة الفتحة ، واحتجوا بتصغيرِهِ في قولهم : ما أُميلحَ زيداً . قالوا : والأفعالُ لا تصغَّر . والجواب عنه : أنّ التصغير لحق الفعل والمراد به المصدر ، كما أُضيف الى الفعل والمراد به المصدر ، نحو قوله تعالى : (يوم لا ينطقون) . الثاني : انك تقول : ما أحسنني . فتضيف اِليهِ النون والياء ، كما تقول : ما أضربني . وهذا لا يكون اِلاّ في الأفْعال) . ق ١٠٨ - ١٠٩

الثاني منهما[1] ، نحو قولك : أَحْسِنْ بزيدٍ[2] ! أي : ما أَحْسَنَ زيداً ! وأَجْمِلْ بِبكرٍ[3] ! أي : ما أَجْمَلَ بكراً[4] ! فـ (الباء) وما عملت فيهِ في موضعِ رَفْعٍ . ومعناهُ : أَحْسَنَ زيدٌ . أي : صارَ ذا حُسْنٍ . وأجمَلَ بكرٌ . أي : صارَ ذا جَمَالٍ . كقولك : أجرَبَ الرجُلُ . أي صار ذا إبلٍ جَرْبى . وأَنْحَزَ . أي : صار ذا مالٍ فيهِ النُّحازُ[5] . فلفظُهُ لَفْظُ الأمرِ ، ومعناهُ الخَبَرُ[6] . ولهذا قُلْتَ في التثنيةِ : يا زيدانِ أحسِنْ بعمروٍ ! ويا زيدونَ أحسِنْ بعمروٍ[7] ! ولم يَقُلْ : أحسِنا ، ولا : أحسِنوا . لأنَّكَ [لَسْتَ][8] تأمُرُ بايقاعِ فِعْلٍ ، فلا ضميرَ - إذنْ - في قولِكَ : أحسِنْ ، ونحوِهِ .

* * *

---

(١) منهما : ساقطة من (م) .

(٢) قال العلوي : (اعلم أنَّ الهمزة التي في هذا الضرب الثاني من لفظي التعجُّب وهو قولنا : أَحسن بزيد ! ليست الهمزة التي في قولنا : ما أحسنَهُ ! لأنَّ تلك همزة التعدِّي نقلت الفِعْلَ من اللزوم الى المنقول به ، لأنَّ هذا الضرب لا يكون اِلاّ في فعل لا يتعدَّى ، نحو أفعال التمايز والطبائع كظرف ، وكرم ، وحسُنَ) . ق : ١٠٩

(٣) في (م) : بجعفر .

(٤) في (م) : جعفراً .

(٥) النُّحاز : داء يأخذ الدوابّ والأبل في رئاتها فتسعل سُعالاً شديداً . (اللسان - نحز) .

(٦) قال سعيد بن الدهان : (اِعلم أنّ (أفعِلْ) صيغته صيغة أمرٍ ، ومعناهُ معنى خبر لأنَّه بمعنى ما أحسنَ زيداً . . . . ولست تأمر بايقاع فعل ، ولذلك جاء مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنَّث مجيئاً واحداً ، واِنَّهُ لا ضمير فيه) . ن : ب . ق : ٩٧

وقال العلوي : (و(أفعِلْ) لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، ألا ترى أنَّهُ يحسنُ فيه : صدقت ، وكذبت . وغير ممتنع أنْ يقع لفظ الأمر للخبر ، كما وقع لفظ الخبر للأمر . . .) ق : ١١٠ .

(٧) بعمرو : ساقطة من (م) .

(٨) ما بين المعقوفتين : زيادة من (خ) و (م) .

واعلَم أنَّ فِعْلَ التعجُبِ إنَّما مبناهُ من الثلاثي[1] . تقولَ : قام زيدٌ . ثم تقول : ما أقومَهُ ! وقَعدَ . وما أقْعَدَهُ ! فانْ تجاوز الماضي ثلاثة أحْرُفٍ ، لم يَجُزْ أنْ يُبنى مِنْهُ فِعْلُ التَّعجُّب . وذلك نحو : دحرجَ ، واستخرجَ . فان أردتَ ذلك ، قُلْتَ : ما أشدَّ دحرجتَهُ ! وما أسرعَ استخراجَهُ ! وكذلك ما أشبهَهُ .

وكذلكَ الالوانُ والعيوبُ الظاهرةُ ، لا تقول مِنَ الحُمْرةِ : ما أحْمَرَهُ ! ولا من الصُّفْرةِ : ما أصْفَرَهُ ! ولا مِنَ الحَوَلِ : ما أحْوَلَهُ ! ولا مِنَ العَرَجِ : ما أعرَجَهُ ! فانْ أردتَ ذلكَ ، قُلْتَ : ما أشدَّ حُمرَتَهُ ! وما أقبحَ حَوَلَهُ ، وعَرَجَهُ[2] !

وكلُّ ما جاز فيهِ : (ما أفعلَهُ !) ، جاز فيهِ (أفْعِلْ بهِ !) ، و (هو أفعلُ منك)[3] . وما لم يَجُزْ فيهِ (ما أفعَلَهُ !) ، لم يَجُزْ فيهِ (أفْعِلْ بِهِ !) ، ولا : (هو أفعلُ منكَ) . تقول : ما أحسن أخاك ! وكذلكَ تقول : أحسِنْ بِهِ ! وهو أحسنُ منك . ولا تقول : أحمِرْ بِهِ ! ولا : أحمرُ منكَ .

ولكن تقول : ما أشدَّ حمرتَهُ ! وكذلكَ تقول : أشدِدْ بحمرتِهِ ! وهو أشَدُّ حُمْرةً منك . وأقبح بحَوَلِهِ ! وهو أقبح حَولاً مِنْكَ .

---

(١) قال سعيد بن الدهَّان : (ولا يكون فعلُهُ اِلا ثلاثياً ، غير زائد ، فينقل بالهمزة مِنْ بين سائر حروف التعدية ، لأنَّها خرجت كالمثل ، واِنَّها اكثر ما تأتي للتعدية خالصةً) . ن : ب . ق : ٩٤

(٢) قال سعيد بن الدهَّان : (الذي زيدَ على الثلاثي لا يمكن نقلُهُ ، فاذا أرادوا التعجب منه ، لم يمكن الاتيانُ بفعلِهِ ، ولكنَّهم يأتون بأشد ، وأقبح ، ونحوه ، ويأتون بمصدر ذلك الفعل الذي امتنعوا من التعجب منه ، وأضافوه الى صاحبِهِ ، وذلك نحو : ما أحسن استخراجَهُ ! وما أقبح اكتسابَهُ ! واِن كان الفعل لوناً أو عيباً لم يجزُ التعجُّب منه) . ن : ب . ق : ٩٩

(٣) يعني صيغة اسم التفضيل التي يشترط في اشتقاقها ما يشترط في صيغتي التعجُّب من كون الفعل ، ثلاثياً ، تاماً ، مثبتاً ، مبنياً للمعلوم ، متصرِّفاً ، ليس الوصف منه على (أفعل) ، قابلًا للتفاوت .

باب : نِعْمَ وبِئْسَ

اعلم أنَّ (نعم) ، و(بئس) ، فعلان ماضيانِ[1] غير متصرِّفينِ ، ومعناهما المبالغةُ في المدح . والذمِّ[2] . ولا يكونُ فاعلاهما إلَّا اسمينِ معرَّفينِ بـ (الألف واللام) تعريف الجِنْسِ ، أو مضمرين على شريطة التفسير[3] . ثمَّ يُذكَر - بعد ذلك - المقصود بالمدح ، أو الذمِّ[4] . وذلك قولكَ : نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ . وبِئْسَ الغلام جعْفرٌ . فـ (الرجل) مرفوع بفعْلِهِ ، و(زيد) مرفوع لأنَّهُ خبر[5] مبتدأ محذوفَ ، كأنَّ قائلاً[6] قال : مَنْ هذا الممدوحُ ؟ فقلت : زيدٌ . أي : هو زيدٌ .

---

(١) قال سعيد بن الدهّان : (اختلف البصري والكوفي في (نعم) و(بئس) ، فهما عند البصري فعلان . وعند الكوفيّ اِسمان . دليل البصري : فتح آخرهما ، ورفع الاسماء بعدَهما ، والاضمار فيهما ، واتصال تاء التأنيث الساكنة بهما ، وعطفهما على الفعل ، وعطف الفعل عليهما في قوله تعالى : (ولقد نادانا نوحٌ فلنعم المجيبون ، وانجيناهُ . . .) . وحجة الكوفيُّ : عدم التصرف ، ودخول حرف الجرِّ عليهما في قول العرب : ما أنت بنعم الرجل . .) . ن : ب ، ق : ١٠٠

(٢) قال الثمانيني : (اعلم أنّ (نعم) فعل وضع لأعلى مراتب المدح ، وبئس فعل وضع لأعلى مراتب الذم) ق : ٢٠٣

(٣) قال سعيد بن الدهّان : (فاعل (نعم) و(بئس) لا يخلو أن يكون مضمراً ، أومظهراً . فان كان مظهراً لم يكن اِلا معرفة بالألف واللام ، لتعريف الجنس ، أو مضافاً الى ما فيه الالف واللام . والعلّة في ذلك أنَّهما لما استغرقا المدح والذم جاؤ وا بفاعليهما عامَّين ، ليستغرق كلُّ واحد منهما جنسَهُ ، ولأنّ المعنى - اِذا قلت : نعم الرجلَ زيدٌ - الممدوح في الرجال زيدٌ) . ن : ب . ق : ١٠١

(٤) قال العلوي : (اعلم أنَّهُ لا يجوز أن يكون المقصود بالمدح والذم ، اِلا مِنْ جنس فاعل (نعم) و (بئس) ، فلا يجوز أن تقول : نعم الرجل هند . لأنَّها ليست من الرجال) . ق : ١١٣

(٥) خبر : ساقطة من (م) .

(٦) (م) : قائلٌ .

وإن شئت كان (زيد) مرفوعاً بالابتداء ، وما قَبلَهُ خَبَرٌ عَنْهُ مُقَدَّم عليه .

* * *

والمضافِ الى ما فيه (الألف واللام)[1] كـ (اللام) . تقول : نِعْمَ غُلامُ الرَّجُلِ زيدٌ .

وبِئْسَ وافدُ العشيرةِ جَعْفَرٌ[2] .

* * *

فان وقعت ـ بعدها ـ النكرةُ ، نصبتَها على التمييز[3] . تقول : نِعْمَ رَجُلاً أخوكَ . وبِئْسَ صاحباً صاحبُكَ . والتقدير : نعم الرجُلُ رَجُلاً أخوكَ[4] . فلمَّا أضمرتَ (الرَّجُلَ) ، فسَّرتَهُ بقولك (رجلاً) .

* * *

فانْ كان الفاعل مؤنثاً ، كنتَ في إلحاق العلامةِ ، وتركها مخيَّراً . تقول : نِعْمَ المرأة (١٥ / أ) هِندُ . وإنْ شِئْتَ قُلْتَ[5] : نعمتِ المرأة هِنْدٌ . فَمَنْ ألحقَ العلامةَ ، قال : هذا فِعْلٌ كسائر الأفعال . ومَنْ لم يلحقْها أراد معنى الجِنْسِ . فَغَلَبَ ـ عندَهُ ـ التذكير[6] .

---

(١) في (خ) و (م) : والمضاف الى اللام .

(٢) في (خ) و (م) : بكر .

(٣) قال الثمانيني : (والناصب لهذه النكرة هو (نعم) و (بئس) ، لأنَّهما اِذا رفعا المعرفة ، جاز أنْ ينصبَا النكرة) . ق : ٢٠٥

(٤) في (خ) و (م) : نعم الرجل أخوكَ .

(٥) قلت : ساقطة من (م) .

(٦) قال سعيد بن الدهان : (وقيل لما كانت (الألف واللام) للجنس ، والجنس ذَكَرٌ ، حُمِلَ على اللَّفظ) . ن : ب . ق : ١٠٤

باب : حَبَّذا

اعلم أنَّ (حَبَّذا) معناهُ ، المدحُ ، وتقريبُ المذكور ـ بَعْدَها ـ مِنَ القَلْبِ ، وهي ترفعُ المعرفةَ ، وتنصبُ النكرةَ ـ التي تحسُنُ فيها (مِن) ـ على التَّمييز[1] . تقول : حبَّذا زيدٌ ، وحَبَّذا أخوكَ . فـ (حبَّذا) في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ بالابتداء[2] ، و(زيدٌ) في موضعِ خبرِهِ . وحقيقةُ القول أنَّ الأصلَ فيها (حَبُبَ) كـ (كرم) فأُسكنَتِ (الباء) الأُولى[3] ، وأُدغمتْ في الثانيةِ . و(ذا) مرفوع بفعْلِهِ ، و(زيد) يرتفع ، كما يرتفع[4] بَعْدَ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) .

وتقول : حبَّذا رجلاً زيدٌ . أي : مِنْ رَجُلٍ . فتنصبُهُ على التمييز[5] .

و(حبَّذا) مع الواحد ، والواحدة ، والاثنين ، والاثنتين ، والجماعة ، بلفظ

---

(١) قال الثمانيني : (والذي يدلُّ على أنَّ النكرة تنتصب على التمييز دخولُ (مِنْ) عليها ، و (مِنْ) : تختصُّ بالتمييز) . ق : ٢٠٨

(٢) قال العلوي : (اعلم أنَّ (حَبَّ) بُني مع (ذا) ، وجُعِلا كالشيء الواحد ، فـ (حبَّ) فِعْلٌ ، و(ذا) فاعله . ولما بُنِيَ الاسم مع الفعل ، وصار لا ينفُكُّ عنه ، غلب الاسم على الفعل ، فجاز أنْ يقع مبتدأ بمنزلة الاسم ، وما بعده من المعرفة ، خبرُهُ . هذا وَجْهٌ . والثاني : أنَّ (ذا) زائد للاشارة ، و(زيد) بَعْدَهُ مرفوع بـ (حبَّ) على انَّهُ فاعلٌ لَهُ . والثالث : أنَّ (زيداً) مبتدأ ، و (حبَّذا) خبرُهُ مقدَّم عليه . والرابع : أن تجعل (زيداً) بدلاً من (ذا) ، ويكون (ذا) هو الفاعل) . ق : ١١٤ .

(٣) الاولى : ساقطة من (م) .

(٤) كما يرتفع : ساقطة من (م) .

(٥) قال سعيد بن الدهّان : (اعلم أنَّكَ اذا قلت : حبَّذا رجلاً زيدٌ . فـ (رجلاً) : منصوب على التمييز ، والعامل فيه ما في (حبَّذا) مِنْ معنى الفعليّة . والذي يدلُّ على نصبِهِ على التمييز دخول (منْ) فيهِ . فمتى ورد بعد (حبَّذا) اسمٌ نكرةٌ غير مشتقّ كان منصوباً على التمييز . فان كان مشتقاً كان منصوباً على الحال . نحو قولك : حبَّذا زيدٌ رجلاً . وحبَّذا زيدٌ راكباً) . ن : ب . ق : ١٠٥ ـ ١٠٦

واحد لأنَّهُ جَرى مَجْرى المثل[1] . تقول : حبَّذا زيدٌ . وحبَّذا هِنْدٌ . ولا تقول : حَبَّذهُ . وكذلك حبَّذا الزيدان . وحبَّذا الهندان . وحبَّذا الزيدون . وحبَّذا الهنداتُ . كلُّهُ بصورة واحدة . قال الشاعر[2] :

يا حبَّذا القَمْـراءُ ، واللَّيلُ السَّـاج وطُـرُقٌ مِـثْـلُ مِـلاءِ النَّـسَّـاج

(رجز)

---

(١) قال العلوي : (اِعلم أنَّهم لما بَنوا (حبَّ) مع (ذا) ، و (ذا) اسم اِشارة ، والاشارة فيها اِبهام ، جعلوه كالمثل ، فلم يغيِّروهُ عن صيغتِهِ ، فجاز أن يقع ـ بعده ـ المذكر ، والمؤنَّث ، والمثنَّى والمجموع . ولا يتغيَّر (ذا) ، لأن الامثال لا تُغيَّرُ عن الوجه الذي خرجت عليه . . .) ق : ١١٤

(٢) نسبه في (اللسان) مادة : (سجا) الى (الحارثي) . وورد في الكامل غير معزوٍّ ١ : ٢٨٣ . الخصائص ٢ : ١١٥ . شرح المفصَّل ٧ : ١٣٩ .

القمراء : الليلة المنيرة بنور القمر ، السَّاج : الهادىء ، الساكن . والمُلاء : جمع مُلاءَة .

الشاهد فيه : انه جاء باسم الاشارة (ذا) مفرداً مذكراً ، مَعَ (حبَّ) مَعَ أنَّ الاسم في حكم المثنَّى .

باب : عسىٰ

اعلَمْ أنَّ (عسى) فعلٌ ماضٍ غير متصرِّفٍ[1] ، ومعناهُ : المقاربةُ ، وهو يرفع لاسمَ ، وينصب الخَبَرَ ، كـ (كانَ) . إلَّا أنَّ خَبَرَهُ لا يكونُ الَّا فِعْلًا مستقبلًا ، تِلزمُهُ (أنْ)[2] وذلك قولكَ : عسى زيدٌ أنْ يقوم . وعسى جَعْفرٌ أنْ ينطلق . قال للهُ ـ تعالى[3] ـ : (فعسىٰ اللهُ أنْ يأتيَ بالفتْحِ)[4] .

* * *

ويجوزُ أنْ تحذف (أنْ) ، فتقول : عسى زيدٌ يقوم . قال هُدْبةُ بن خَشْرَم[5] :

---

(١) قال الثمانيني : (اعلم أنّ (عسى) فعل ماضٍ ، وضع للطمع والترجّي ، وهو غير متصرّف ، وإنّما لم يتصرّف ، لأنّه لمّا عَرَض فيهِ الطمعُ والترجّي ، أشبه (لعلّ) . والفعل اذا اشبه الحرف جَمَدَ ، لأنّ الحروف جامدةٌ . وقال بعض النحويين : استغنوا عن مستقبل (عسى) بمستقبل خبرِها) . ق : ٢٠٩

(٢) قال العلويّ : (والعلَّة في لزوم (أنْ) (عسى) ، أنّ (عسى) موضوعةٌ لفعل متوّهمٍ وقوعُهُ في الاستقبال ، فألزموها (أنْ) ، لأنّ (أنْ) مع ما بعدها تدلّ على المستقبل . الا ترى أنّ (كاد) ، لمّا كانت لمشارفة الفعل . مُنِعَتْ من (أنْ) . . .) . ق : ١١٥

(٣) في (خ) : سبحانه .

(٤) المائدة : ٥٢ .

(٥) الكتاب : ٣ : ١٥٩ . المقتضب : ٣ : ٢٦ . الجمل : ٢٠٩ . معجم الشعراء : ٤٨٣ . شرح المفصّل : ٧ : ١١٧ . مغني اللبيب: ١٥٢ . المقاصد النحوية : ٢ : ١٨٤ . المقرّب : ١ : ٩٨ . شرح الاشموني : ١ : ٢٦٠ . خزانة الادب : ٤ : ٨١ . همع الهوامع : ١ : ١٣٠ . الدرر اللوامع : ١ : ١٠٦ .

الشاهد فيه : إِسقاط (أنْ) بعد (عسى) ورفع الفعل ، واجراء (عسى) مجرى (كاد) .

عسىٰ الهمُّ الـذي أمسيتَ فيـهِ   يـكــونَ وراءَهُ فــوجٌ قــريــبُ

(الوافر)

وتقول : زيدٌ عسى أنْ يقوم . فاسم (عسى) مضمرٌ فيها[1] . فانْ ثنّيْتَ ـ على هذا ـ أو جمعتَ ، أو أنَّثتَ[2] ، قُلت : الزيدانِ عَسِيا أنْ يقوما . والزيدون عَسَوا أنْ يقوموا . وهِنْدٌ عَسَتْ أنْ تقومَ . والهندانِ عَسَتا أنْ تقوما . والهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يقُمْنَ . فإنَّ (أنْ)[3] وما بَعْدَها في موضعِ نَصْبٍ .

فإنْ لم تجعل في (عسى) ضميراً ، كانت بلفظ واحدٍ . تقول : زيدٌ عسى أنْ يقوم. والزيدانِ عسى أنْ يقوما. والزيدون عسى أنْ يقوموا. وهندُ عسى أنْ تقومَ والهندانِ عسى[4] أن تقوما . والهنداتُ عسى أنْ يقُمْنَ . فإنَّ (أنْ)[5] وما بعدها في موضعِ رفعٍ بـ (عسى) ، وأُستُغنيَ بِما ضَمنَهُ اسمُها من الحَدَث ، عن ذكر الحَدَثِ في خبرِها .

قال سعيد بن الدهّان : (والذي حسَّن حذفَ أنْ) كون (عسى) دالة على المستقبل . والثاني : أنَّها محمولةٌ على (كاد) ، كما حملت (كاد) على عسى) ، فأوجدوا (أنْ) معها) . ن : ب . ق : ١٠٨

(١) قال العلوي : (اعلم أنّ بعض الناس يمنع من الضمير في (عسى) ويقول : إنَّها لمّا لم تتصّرف لم تحتمل ضميراً ، فلا يضمر فيها . وبعضهم يقول : لما أُضمر في أفعال التعجُّب ، و (نعم) و (بئس) ، وهي غير متصرِّفة ، فكذلك يُضمر في (عسى) . فمَنْ جعلها محتملة للضمير ، أظهر التثنية والجمع والتأنيث فيها كما يُظهرُ في الافعال المتصرِّفة فيكون الضمير هو الفاعل وما بعده من الفعل منصوباً بكونهِ خبراً لها . وَمَنْ يُظهر الضمير ، قَدَّر ما بعدها فاعلاً لها ، وجعلها على صورة واحدة في الاحوال كلها) ق : ١١٥ ـ ١١٦ .

(٢) أو أنَّثت : ساقطة من (م) .

(٣) في (خ) : فان اِلاّ أنْ . وفي (ك) : فانّ الـ (أنْ) ، وما اثبتناه من (م) .

(٤) والهندان عسى أنْ تقوما : ساقطة من (خ) و (م) .

(٥) في (خ) : فانّ اِلا أنْ . وفي (ك) : فانّ الـ (أنْ) . وما اثبتناه من (م) .

باب : كم

اعلم أنَّ (كم) في الكلام على ضربينِ : أحدهما : الاستفهام . والآخر : الخَبَرُ[1] . وهي اسمٌ للعَدَد ، مُبْهَمٌ[2] . فاذا كانت استفهاماً[3] ، نصبَتِ النكرة ـ التي تحسُنُ فيها (مِنْ) ـ على[4] التمييز . واذا كانت خَبَراً[5] جرَّتْ تلكَ النَّكرة .

تقول في الاستفهام : كم غُلاماً لك ؟ وكم درهماً في كيسِك ؟ وتقول في الخَبَرِ : كم غلامٍ قد ملكتُ ؟ وكم دارٍ قد دخلت ؟

---

(١) قال الثمانيني : (اعلم أنّ (كم) في الكلام على ضربين ، وهما : الخبر ، والاستفهام ، فاذا أخبر بها المخبر، فانَّها تكثِّر العدد الذي دخلت عليه ، واِذا ذكرها المستفهم ، فانَّما يستفهم بها عن مقدار عدد ليعرف كميّته ، فيعرِّفُهُ المستَفهمُ كمّية العددِ الذي سُئل عنه) . ق : ٢١٠

(٢) قال سعيد بن الدهّان : (وأمَّا قوله : (وهي اسم للعدد مبهمٌ) . . . لأنَّ (كم) تنتظم العَدَدَ أوّلَهُ وآخره) . ن : ب . ق : ١١١

(٣) قال الثمانيني : (فأمَّا (كم) ، اِذا كانت استفهاماً ، فانَّها تستعمل بمنزلة عدد فيه نون ، ومفسِّرها ـ أبداً ـ واحد منكور . وقد يجوز الفصل بينها وبين مفسِّرها بظرف ، أو حرف جرٍّ في الكلام ، وفي الشِّعْر ، تقول : كم عندكَ غلاماً ؟ وكم لكَ درهماً ؟ جعلوا جواز الفصل بينها وبين مفسِّرها عوضاً لها من الأعراب) . ق : ٢١١

(٤) على : ساقطة من (م) .

(٥) قال الثمانيني : (اعلم أنّ (كم) اِذا كانت في الخبر ، جاز ان تكون النَّكرة التي بعدها واحِداً ، وجاز أنْ تكون جمعاً ، وجاز أنْ تلاصق (كم) للنكرة ، وجاز أنْ تفصل بينهما ، فاذا لاصقت (كم) النكرة فالاختيار في (كم) أنْ تجعل بمنزلة عدد مضاف الى ما بعده ، فتجرّ النكرة باضافة (كم) اليها . . . وقد يجوز مع الملاصقة أن تجعل اسم (كم) بمنزلة عدد فيه نون كخمسين وستين ، فتنصب ما بعدها على التمييز واحداً كان أو جمعاً . . . فان فصلت بين (كم) وبين النكرة ، فالاختيار أنْ تجعل (كم) بمنزلة عدد فيه نون ، فتنصب النكرة على ألتمييز . تقول : كم في الدار رجلاً . وكم عندك غلماناً) . ق : ٢١٠

(١٥ / ب) فإنْ فَصَلْتَ بينَها ، وبينَ النَّكرةِ ، التي تنجرُ في الخَبَرِ ، نصبتَها[١] . تقول : كم قد[٢] حَصَلَ لي غُلاماً . وكم قد زارني رَجُلاً . أردتَ : كم غُلامٍ قد حَصَلَ لي . وكم رَجُلٍ قد زارني . فلما فصلت بينهما ، نصبْتَ النَّكرةَ . قالَ القطاميُّ[٣] :

كم نالني مِنْهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ إذْ لا أكادُ مِنَ الأقتارِ أحتَمِلُ[٤]

(البسيط)

ومِنَ العَرَبِ مَنْ ينصبُ بها في الخبر بغيرِ فَصْلٍ . قال الفرزدق[٥] :

---

(١) قال العلوي : (أعلم أنه إنما كان النصب مع الفصل ، لأنهم يستقبحون الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، إذْ كانا - عندهم - بمنزلة كلمة واحدة) . ق : ١١٦ .

(٢) قد : ساقطة من (م) .

(٣) القُطامي - بالضم - هو عُمير بن شييم التغلبي . وقد مرّ ذكرُهُ آنفاً .

(٤) ديوان القطامي : ٦ . الكتاب ٢ : ١٦٥ . المقتضب ٣ : ٦٠ . الانصاف : ٣٠٥ . شرح المفصَّل ٤ : ١٣١ . المقاصد النحوية ٤ : ٤٩٤ . همع الهوامع ١ : ٢٥٥ . الدرر اللوامع ١ : ٢١٢ . شرح الاشموني ٤ : ٨٢ . وفي (جمهرة اشعار العرب) : ٢٩١ . (كم نالني منهم فضلٌ) .
العَدْم : فقد المال وقلّتُهُ . الاقتار : الافتقار .
الشاهد فيه : انه فصل بين (كم) الخبرية ، وبين مميِّزها (فضلاً) بقوله : (نالني منهم) ونصب المميِّز ، لأنّ النَّصْب في مثل هذا الموضع واجب .

(٥) ديوانه : ٤٥١ ، ورَدَ فيه : (كم خالةٍ لك يا جرير وعمَّةٍ) . الكتاب ٢ : ١٦٢ . المقتضب : ٣ : ٥٨ . الجُمَل : ١٤٨ . المقرَّب ١ : ٣١٢ . شرح المفصل ٤ : ١٣٣ . شرح الاشموني ٤ : ٨٠ ، ٨١ . المقاصد النحوية ١ : ٥٥٠ ، ٤ خزانة الأدب ٣ : ١٢٦ . همع الهوامع ١ : ٢٥٤ . الدرر اللوامع ١ : ٢١١ .
الفدعاء : المعوجَّة الرسغ من اليد أو الرجل . والعشار : جمع (عشراء) ، وهي الناقة التي أتى عليها مِنْ حملها عشرةُ أشهر .
الشاهد فيه : نصب التمييز بعد (كم) الخبرية بغير فصل بينها وبين النكرة .

كم عمَّـةٌ لكَ يـا جـريـرُ وخـالـةٍ   فـدُعـاءَ قـد حلبتْ عليَّ عِشـاري

(الكامل)

يُروى برفع (العمَّة) ، ونصبِها وجَرِّها . فَمَنْ جَرَّها ، أو نصبَها ، جَعَل (كم) خبراً في الوجهين[1] . وقد يجوز أنْ يكونَ مَنْ نصبَها ، أرادَ الاستفهامَ بها . ومَنْ[1] رفَعَ (العمَّةَ) ، فإنَّما سألَ عَنْ (الحَلَبات)[2] ، ورفَعَ[3] (العمَّة) بالابتداء ، وجعل قولَهُ : (قد حلبت) خَبَراً عنها[3] .

* * *

واعلم[4] أنَّ (كم) اسمٌ ، فتكون مرفوعةً ، ومنصوبةً ، ومجرورةً[5] . تقول في الرَّفْعِ : كم مالكَ ؟ فـ (كم) مرفوعةٌ بالابتداء ، و(مالك) : خَبَرٌ عنها .

وتقول في النَّصْبِ : كم إنساناً ضَربْتَ ؟ وتقول في الجرِّ : بكم إنسانٍ مررتُ ؟

---

(١) قال سعيد بن الدهّان : (الذي حمله على جعل (كم) ـ فيمن نصب ـ خبراً ـ فيمن رواه منصوباً ، أنّ الفرزدق هاجٍ بِهِ ، والهاجي لا يكون مستفهماً ، وإنما يكون مُخْبراً) . ن : ب . ق : ١١٣

(٢) في (خ) : ومن رفع العمّة فانما اراد : كم حلبة .

(٣) في (م) : فانما اراد الابتداء ، وجعل ما بعدها خبراً عنها ، أعني : حلبت . و (كم) ـ في هذا السؤال عن (الحلبات) لا عن (العمّات) ، كما تقدَّم .

(٤) العبارة : (واعلم أنّ (كم) اسم . . . بكم إنسانٍ مررت) : ساقطة من (م) .

(٥) قال الثمانيني : (واعلم أنّ (كم) لا يعمل فيها إلا ما يجُرها ، ولا يعمل فيها من الروافع إلا الابتداء فقط ، ولا يعمل فيها من النواصب إلا ما بعدها . وإذا أردت أن تعتبر موضعها من الأعراب ، فاجعل مكانها عدداً فيه نون واستفهم عنه ، فما ظهر فيه من الأعراب ، فاحكم على (كم) مثله) . ق : ٢١٢

معرفة[1] ما ينصرف وما لا ينصرف

اعلم أنَّ حُكْمَ جميعِ الاسماء - في الأصل - أنْ تكونَ منصرفةً[2] . ومعنى الصَّرفِ ، ما تقدَّمَ ذكرُهُ ، إلَّا أنَّ ضَرْباً منها ، شابَه الفِعْلَ مِنْ وجهين ، فَمُنِعَ ما[3] لا يدخُلُ الفِعْلَ من التنوين والجرِّ .

والأسبابُ - التي اذا اجتمع في اسمٍ واحدٍ سببانِ[4] منها ، مَنَعاهُ الصَّرفَ - تِسْعةٌ وهي : وزنُ الفِعْل الذي يغلِبُ عليهِ ، أو يخصُّهُ ، والتَّعْريفُ ، والتأنيثُ لغيرِ فَرْقٍ ، والالف ، والنُّون ، المضارعتانِ لألفي التأنيث ، والوصف ، والعَدْل ، والجَمْعُ[5] ، والعجمةُ ، وأنْ يُجعلَ اسمانِ اسماً واحداً[6] .

الأوَّل : وَزْنُ[7] الفِعْلِ الذي يغلِبُ عليهِ ، أو يخصُّهُ ، وهو كلُّ ما كانَ على مثالِ (أفْعَلُ) و(تَفْعَلُ) و(يَفْعَلُ) و(نَفْعَلُ) و(فُعِلَ) و(فَعَّلَ) و(انفعل) . وكذلك جميع ما اختصَّ من الأمثلة بالفِعْل ، أو كانَ فيهِ أكثر مِنْهُ في الاسمِ ، من ذلكَ : (أحْمَد) ، لا تصرِفُهُ - مَعْرِفةً - للتعريف ، ومثال الفِعْل . وتصرِفُهُ نكرةً ،

---

(١) في (م) : باب .

(٢) قال الثمانيني : (اِعلم أنّ أصل الأسماء هو الصَّرف ، وأصل الصرف ، هو التنوين ، والجرُّ تابع للتنوين بذلك . على ذلك أنّ التنوين إذا حصل ، حَصَل الجرُّ مَعَهُ ، وإذا سقط التنوين ، سقط الجرّ . وقد يدخل الجر في موضع لا يجوز فيه التنوين ، وهو مع (الالف واللام) و (الأضافة) لأنّ كل واحد منهما ، عوض التنوين) . ق : ٢١٤

(٣) في (خ) : بما .

(٤) في (خ) و (م) : منها سببان .

(٥) في (م) : والجمع الذي لا نظير لَهُ في الآحاد .

(٦) في (خ) : اسماً لشيء واحد . وفي (م) : وأن يجعل الاسمان ، اِسماً واحداً لشيء واحد .

(٧) في (م) : السبب الاول هو وزن الفِعْل .

لأنَّ السَّبَبَ الواحدَ ، لا يمنع الصَّرْف ، فتقول : رأيتُ أحمدَ وأحمداً آخرَ . وكذلك (يزيدُ) و(تغلبُ) و(أعصُرُ) لا تصرفُ شيئاً مِنْ ذلك مَعْرِفةً ، وتصرفُهُ نكرةً . وكذلك كلُّ ما هذه سبيلُهُ .

فإنْ سمَّيتَهُ (جَمَلاً) أو (قَلَماً) أو نحو ذلك ، صرفتَهُ مَعْرِفةً ونكرةً ، وإنْ كانَ على مثال (ضَرَبَ) و(قَتَل) . لأنَّ مثالَ (فَعَل) يكثُر في القبيلين جميعاً ، فلا يكونُ الفِعْلُ أخصُّ بِهِ من الاسمِ[1] .

(١) قال سعيد بن الدهّان : (اِعلم أنّ الزِّنَة ، اِذا كانت للاسم ، والفعل ، لم تعتبرِ علَّةً في منع الصَّرف . كـ (قلم): و (جَمَل) ، لأنّ (فَعَل) لا يخصُّ وزناً من القبيلين) . ن : ب ق : ١٢٣ ـ ١٢٤

التعريف[1]

ومتى انضمَّ الى التعريف سببٌ مِنَ الأسباب الباقية ، مَنَعا الصَّرْف[2] .

---

(١) في (م) : السبب الثاني هو التَّعريف .

قال سعيد بن الدهان : (اعلم أنَّهُ كان يجب أن يحترز ، فيقول : التعريف الوضعي ، فانّ التعريف بالالف واللام ، أو بالأضافة ، لا يكون سبباً مانعاً من الصَّرف ، بل هما لجعل غير المنصرف الى الصرف عند قوم) . ن : ب . ق : ١٢٤

(٢) قال سعيد بن الدهان : (وإذا اجتمع مع التعريف : التأنيث المعتبر ، أو العجمة المعتبرة ، أو التركيب ، أو العدل ، أو الألف والنون الزائدتان ، أو وزن الفعل الذي يخصُّهُ ، أو يغلب عليه ، وهذه ستة أشياء ، اِذا اِجتمع منها واحدٌ مع التعريف لم تنصرف الكلمة) . ن : ب . ق : ١٢٤ ـ ١٢٥

التأنيث

الأسماء المؤنَّثةُ على ضربينِ : مؤنَّثُ بعلامةٍ ، (١٦/أ) ومؤنَّث بغير علامةٍ . والعلامةُ على ضربينِ : (هاء) [١] و (ألف) . فكلُّ اسمٍ فيهِ (هاءُ) التأنيث ، فإنَّهُ لا ينصرف معرفةً ، وينصرف نكرةً ، وذلكَ مِثلُ : طلحةَ ، وحمزةَ . تقول : رأيتُ طلحةَ ، وطلحةً آخَرَ . ومررتُ بحمزةَ ، وحمزةٍ آخَرَ [٢] .

وإنَّما لم ينصرف ـ معرفةً ـ لاجتماع التعريف والتأنيث فيهِ .

وأمَّا ألفُ التأنيث ، فعلى ضربين : ألف مفردَةٌ ، نحو : حُبلى ، وسَكرى ، وحُبارى ، وجُمادى .

وألف وقعت بعد ألف زائِدةٍ ، فحُرِّكت ، فانقلبت همزةَ [٣] ، وذلك ، نحو :

---

(١) قال سعيد بن الدهَّان : (وقوله (هاء) فيه نظر ، لأنّ (الهاء) لا تكون للتأنيث . ولهذا قال الفارسي في (الأيضاح) : فانّ (الهاء) لا تكون للتأنيث في شيء مِنْ كلامهم ، ويدلُّك على أن (التاء) للتأنيث ، كونها في الفعل والحرف (تاء) في قولك : قامتْ ، ورُبَّتْ . وأنها تكون في الوصل (تاءٍ) لا غير) .

ن : ب . ق : ١٢٥

قال الثمانيني : (والتأنيث ـ عند البصريين ـ إنَّما وقع بالتاء ، فان وجدتَ في كتبهم يقولون : ما أُنِّث بالهاء . فذاك مجاز ، لا حقيقة ، وإنَّما جعلوا هذه العبارة على الخط والوقف ، لا على الحقيقة) .

ق : ٢٢١

(٢) في (خ) : مررت بعِزَّةَ وعِزَّةٍ أخرى .

(٣) قال الثمانيني : (وهذه الهمزة في هذه الاسماء ، إنَّما هي منقلبة عن ألف التأنيث ، لأنّ القَصْرَ ، هو الأَصْلُ ، فلما أرادوا أن يتوسَّعوا في أبنيتهم ، لما كان من كلامهم ، السَّجعُ ، والخطابةُ ، والشّعرُ ، أحدثوا للتأنيث بنيةً ثانيةً ، فزادوا قبل ألف التأنيث ألفاً زائدة . . .) ق : ٢٢٠

صحراء ، وحمراء ، وأنبياء، وأصدقاء [١] ، وضعفاء ، وشركاء .

فكلُّ اسمٍ وقعت فيهِ واحدةٌ مِنْ ألفي [٢] التأنيث ، فإنَّهُ لا ينصرف : مَعْرِفَةً ولا نكرة . وإنَّما لم ينصرف نكرةً : لأنَّهُ مُؤنَّث ، وتأنيثه لازم ، فكأنَّ فيهِ تأنيثين [٣] .

وأمَّا المؤنَّث بغير علامةٍ ، فعلى ضربينِ ـ أيضاً ـ : ثلاثيٌّ ، وما فوق ذلكَ . فاذا سميَّت المؤنَّث ، باسم مؤَنَّثٍ ثلاثيٍّ ساكن الأوسط ، فأنتَ ـ في صَرْفِهِ معرفةً ، وتركِ صَرْفِهِ ـ مخيَّرٌ [٤] . تقول : رأيتُ هِنْداً . وإنْ شئتَ : هِنْدَ . وكلَّمتُ جُمْلاً . وإنْ شئتَ : جُمْلَ .

فَمَنْ لم يصرف احتجَّ باجتماع التعريف ، والتأنيث . وَمَنْ صَرَفَ اعتبر قِلَّةَ الحروفِ ، وسكون الأوْسطِ ، فخفَّ الاسمُ عِنْدَهُ بذلك ، فصرفَهُ [٥] . فأمّا في النكرة ، فهو مصروفٌ البتة .

---

(١) أصدقاء : مطموسة في (ك) .

(٢) في (خ) : ألف .

(٣) قال سعيد بن الدهان : (وألف التأنيث ، يمنع الصرْفَ ، وإن لم يكن في الاسمِ غيرُها من العِلَل ، لأنَّها عِلَّةٌ تقوم مقام علَّتين ، وذلك أنَّها للتأنيث ، وأنَّها ملازمة لا تفارق ، كما يفارق التأنيث الذي للفَرْق ، ولذلك لم ينصرف ، نحو بشرى ، وذكرى) .

ن : ب . ق : ١٢٦

(٤) مخيَّر : مطموسة في (ك) .

(٥) قال العلوي : (اعلم أنّ بين النحويين ـ في هذه الأسماء الثلاثيَّة الساكنة الاوسط ـ خلافاً : فكان (سيبويه) يختار ترك صرفها ، ويجيز صَرْفَها ، وكان (الأخفش) لا يجيز صرفها بحالٍ ، ويقول : قد اجتمع فيها علّتانِ تمنعانِ الصرف ، وسكونُ الاوسط لا يغيِّر حكماً ثبت ، واستقرَّ . وأمَّا مَنْ صَرَفَ ، فانَّهُ ذهب الى أنّ هذه الاسماء ، قد بلغت نهايةَ الخِفَّة في قِلَّةِ الحروف ، والحركات ، فصار ذلك مقاوماً لأحد الثقلين ، واحتجَّ بأنّ (هوداً ، ونوحاً ، ولوطاً) أسماء أعجميَّة ، وهي معارف ، وصرفت لقلة الحروف، وسكون الاوسط . وكلُّ مذهبٌ جيِّدٌ مأخوذ بِهِ ، لأنّ العَرَبَ تكلّمت بالصَّرفِ وتركِهِ) .

ق : ١٢٣

فإنْ تحرَّكَ الأوسطُ ، لم ينصرف معرفةً ـ البتةَ ـ لثقلِهِ ، بتحرُّكِ أوسطِهِ . وانصرفَ نكرةً ، نحو امرأةٍ سميَّتها بـ (قَدَمَ) أو (فَخِذَ) أو (كَبِدَ) . تقول : رأيتُ قَدَمَ ، وقَدَماً أخرى . ومررتُ بفخذَ ، وفَخِذٍ أخرى . [وكبِدَ ، وكبِدٍ أخرى][1] .

فإنْ سميَّتَ مذكَّراً بمؤنَّثٍ ثلاثيٍّ ، صرفتَهُ : ساكنَ الأوْسطِ كانَ أو متحرِّكا . وذلك نحو رَجُلٍ سمَّيتَهُ (هِنْداً) أو (قَدَماً) أو (عَجُزاً) . فأنْتَ تصرفُهُ ـ البتةَ ـ لخفَّةِ التذكير .

فإنْ تجاوز المؤنَّثُ ثلاثةُ أحرُفٍ، لم ينصرف معرِفةً ، وانصرف نكرةً ، مذكَّراً سمَّيتَ بِهِ أو مؤنَّثاً ، لأنَّ الحرفَ الزائِدَ فيهِ على الثلاثةِ ، ضارع (تاء) التأنيث[2] ، وذلك نحو رَجُلٍ أو امرأةٍ سميتها (سعـادَ) أو (زينبَ) ، أو (جيأل)[3] ، لا تصرف شيئاً مِنْ ذلكَ معرفةً ، وتصرفُهُ نكرةً البتةَ .

---

(١) ما بين المعقوفتين : زيادة من (خ) .

(٢) قال الثمانيني : (فاذا كان المؤنّث زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو : عقاب ، وعقرب ، وابان ، ودلال ، وزينب ، وخيال . فانّ هذا لا ينصرف ، إذا سمَّيتَ به مذكراً ، ولا مؤنّثاً ، مصغّراً ، ولا مكبَّراً ، لاجتماع التعريف ، والتأنيث . وإن نكَّرتَهُ ، صرفتَهُ مصغّراً ، ومكبَّراً ، وإنّما لم يصرفوه ، لأنّ الحرف الزائدة على الثلاثة أجروهُ مجرى التأنيث . فـ (الباء) من (زينب) ، و(الباء) من (عقرب) تجري مجرى (التاء) من (طلحة) و(حمزة)) ق : ٢٢١

(٣) اسم للضبع .

الالف والنُّون المضارعتانِ لألفي التأنيث

كلُّ وَصْفٍ كانَ على (فَعْلانَ) ، ومؤنَّثُهُ (فَعْلى) ، فإنَّهُ لا ينصرفُ مَعْرِفةً ، ولا نكرةً . وذلك نحو : سَكْرانَ ، وغَضْبانَ ، وعَطْشانَ ، لقولكَ في مؤنَّثِهِ : سكْرى ، وغضْبى ، وعطْشى . وذلكَ لأنَّ هاتين الألف والنُّونَ ، ضارعتا ألفي التأنيث في نحو : حمراء ، وصفراء . لأنهما زائِدتانِ مثلُهما ، ولأنَّ مؤنَّثهما ، مخالفٌ لبنائِهما ، كمخالفةِ مذكَّرِ حمراء وصفراء لهما [1] .

فإنْ كانَ (فَعْلان) ليسَ لَهُ (فَعْلى) لم ينصرِفْ معرِفةً ، حَمْلاً على بابِ (غَضْبانِ) . وانصرف نكرةً لمخالفتِهِ إيَّاهُ في أنَّهُ لا (فَعْلَى) لَهُ . وذلك نحو : حمدان ، وبكران .

وكذلك كلُّ مثالٍ في آخرِه (١٦/ب) ألفُ ونونُ ، زائِدتان ، لا (فَعْلى) لَهُ ، (فعلان) كانَ أو غيرَهُ ، نحو : عُمْرانَ ، وعُثْمانَ ، وغطَفان ، وحِدرجانَ ، وعنرزانَ . لا ينصرفُ شيءُ مِنْ ذلكَ معرِفةً ، وينصرفُ نكرةً [2] .

---

(١) في (خ) : لها .

(٢) قال الثمانيني : (فان كان فيه الالف والنّون ، ليس على بناء (فَعْلان) ، حتى تكونَ على (فَعَلان) ، نحو : غَطَفان . أو (فِعْلان) ، نحو : سِرْحان . أو (فُعْلان) ، نحو : عُثْمان ، وسُلْطان . أو (فَعْلان) ، ليس له (فَعلى) نحو : مَرْوانٍ ، وبَكْران ، ومَرْجان . أو (فَعْللان) ، نحو : زَعْفران . فانّ هذا لا ينصرفُ معرفةً وينصرف نكرةً) . ق : ٢٢٤

قال سعيد بن الدهَّان : (اعلم أنّ ما كان في آخرِهِ ألف ونون زائدتان ، وكان وصفاً ، ودخل في مؤنثه (التاء) ، انصرف ، أيّ وزن كان ، تقول : رجل ندمان ، ومرأة ندمانة ، ورجل خمصان ، وامرأة خمصانة ، وكبش أليان ، ونعجة أليانة) .

ن : ب . ق : ١٣١

الوَصْف

مِنْ ذلكَ : أحمر ، وأصفر ، وكلُّ (أفعل) مؤنَّثُهُ : (فَعْلاء) لا ينصرفُ معرفةً : للتعريف ، ومثالِ الفِعْل . لا نكرةً : للوصفِ ، ومثال الفِعْل . تقول : اشتريتُ فَرَساً أشهب . وملكتُ عبداً أسودَ . وقطعتُ ثوباً أصفر [١] ، وقميصاً أخْضَرَ . وعلى ذلك لم ينصرفْ : أصرمُ ، ولا : أكثمُ ـ اسمي رجلين ـ للتعريف ، ومثالِ الفِعْل .

ومِنَ الوَصْفِ قولُكَ : مررتُ بامرأةٍ كريمةٍ ، وظريفةٍ ، وقائمةٍ ، وقاعدةٍ . فإنْ قيل : فَلِمَ صَرَفْتَ ، وهناكَ الوصفُ . والتأنيثُ ؟

قُلْتُ [٢] ؛ فلأنَّ التأنيث ـ هنا ـ إنَّما هو للفَرْقِ بين ظريفٍ ، وظريفةٍ ، و : قائِم ، وقائِمة [٣] . فلم يُعتَدَّ بِهِ لما ذكرْنا .

* * *

---

(١) في (خ) : أحمر .

(٢) قلت : ساقطة من (خ) .

(٣) قال سعيد بن الدهَّان : (إعلم أنّ (التاء) في (ضاربة) غير لازمة ، وإنما دخلت فارقةً ، فلم يعتدَّ بها . قد تقول : مررت بامرأة حائض . فتصف به ـ ولا تاء فيه ـ لما عُدِمَ اللَّبس) .

ن : ب . ق : ١٣٣

العَدْل

معنى (العَدْل) : أنْ تلفظ ببناءٍ ، وأنتَ تريدُ بناءً آخر [١] . نحو : عُمَرَ ، وأنْتَ تريد : عامراً . و : زُفَرَ ، وأنت تريدُ : زافراً . وَمِنْ ذلكَ : (فُعَل) . وهو في الكلام على ضربينِ :

فإنْ كانت الالفُ واللاَّم تدخلانِ عليهِ ، فليسَ معدولاً ، وذلكَ نحو : جُرَد ، وصُرَد ، ونُغَرٍ ، وثُقَبٍ ، وغُرَفٍ .

وإنْ لم تكن (اللام) تدخُلُ عليهِ ، فإنَّهُ معدولٌ نحو : ثُعَلَ ، وجُشَمَ ، وعُمَرَ . لا تَصرف ذلك معرفةً : للتعريفِ ، والعَدْلِ . وتصرِفُهُ نكرةً . يدلُّ على أنَّهُ معدولٌ أنَّكَ لا تقول : الجُشَم ، ولا : الثُّعَل ، ولا : العُمَر . كما تقول : الصُّرَد ، والنُّغَر .

ومِنْ ذلكَ : مَثنى ، وثُلاث ، ورُباع . لا تصرف ذلك [٢] : للوصْفِ ، وأنَّهُ

---

(١) قال العلوي : (اعلم أنّ العرب تكلمت بالاسم المعدول ، لقصد التوكيد والمبالغة ، كما قالوا في النّداء : يا فُسَق . ويا غُدَرَ . ويا فَساقِ . ويا غَدَارِ ـ للأنثى ـ يقصدون توكيد الفِسْق ، والمبالغة فيهِ ، فتكلموا بلفظٍ أرادوا غيرَهُ لِما خَبَرْتُكَ) .

ق : ١٢٦

وقال سعيد بن الدهّان : (وفائدة هذا العَدْل ، أنَّك لو سمَّيت بـ (عامر) لالتبس عليك : أمعرفةٌ هو أم نكرة ، لأنَّهُ اسم فاعل ، فلا يعلم : أمنقول هو أم على أصلِهِ . بخلاف (عُمَر) إذْ ليس هذه البنية للمفرد من هذا اللفظ ، وعُدِلَ عن لفظِهِ الى لفظه آخر ، فحَصَلَ في المعدول ـ بذلك فرعيَّةٌ) . ن : ب . ق : ١٣٤

(٢) ذلك : ساقطة من (م) .

معدولٌ عن اثنين ، وثلاثة ، وأربعةٍ [1] . قال الشاعر [2] :

ولكنَّمــا أهلي بــوادٍ أنيسُــهُ ذِئابٌ تبغَّى الناسَ مَثنى ومَوْحَدُ [3]

(الطويل)

فأجراهُ وصفاً [4] ـ كما ترى ـ .

وتقول : مررتُ بزيدٍ ، ورَجُلٍ آخَرَ . فلا تصرفُهُ : للوَصْفِ ، والعَدْل، ومثالِ

---

(١) قال الثمانيني : (اعلم أنّ العدلَ على ضربين : عدل نكرة ، وعدل معرفة عن معرفة . فعدل النكرة ، يختصّ بالعدد ، وهو من واحد الى عشرة . هذا اكثر ما سمع منهم . ولَهُ أوطان : (فُعال) و(مَفْعل) : أُحاد ومَوْحَد ، وثُناء ، ومَثْنى ، ورُباع ، ومَرْبع ، وخُماس ، ومَخْمس ، وسُداس ، ومَسْدَس ، وسُباع ، ومَسْبع ، وثُمان ، ومَثْمن ، وتْساع ، ومَتْسَع ، وعُشار ، ومَعْشَر . . . واعلم أنّ هذه الالفاظ فيها معنى التكرير . فاذا قال : جاءَني قوم ثُناء . فمعناهُ : اثنين اثنين . واذا قال : لقيت رجالاً مثنى مثنى . فكأنّه قال : إثنين ، إثنين . واختلف النحويون في علّة منع صرف هذا النّوع . فقال قومٌ : إنّما لم ينصرف ، لأنَّهُ عُدِلَ في اللفظ والمعنى . وقال قوم : إنما لم ينصرف لأنَّهُ عُدِلَ من غير وَجْهِ العَدْل . وقال قوم : إنما لم ينصرف لانه اجتمع فيه العَدْل والجَمْع . قال (سيبويه) : إنَّما لم ينصرف لأنَّه اجتمع فيهِ العدلُ ، والصِّفة) .

ق : ٢٢٥

(٢) هو ساعدة بن جؤَيَّة الهُذَلي من قصيدة يرثي بها ابنَهُ أبا سفيان . ومعناه : إنّ أهلَهُ بوادٍ ليس فيه أنيسٌ ، هم مَعَ الذئاب والوحش في بلدٍ مقْفِرٍ .

(٣) ديوان الهذليين ١ : ٢٣٦ . المقتضب ٣ : ٢٨١ . شرح المفصَّل ١ : ٦٢ ، ٨ : ٥٧ . شرح شواهد المغني ١ : ٣٨١ . المقاصد النحويَّة ٤ : ٣٥٠ .

الشاهد فيه : في ترك صَرْف (مثنى) و(موحد) ، لأنَّهما صِفتان للذئاب معدولتين عن : اثنين اثنين ، وواحد واحد .

(٤) في (م) كرّر كلمة : (وصفاً) .

الفِعْل . وكذلكَ : أُخَر . لا ينصرفُ [١] : للوصف ، والعَدْلِ عن : آخَر مِن كذا [٢] .

* * *

(١) في (خ) : لا تُصرف .

(٢) قال سعيد بن الدهان : (فأمَّا (أُخَر) ، فيجوز أنْ يقال : فيه سببانِ : أحدهما : الوصفُ . والآخر : أنَّهُ عُدِلَ عما فيه الألف واللام) .

ن : ب . ق : ١٣٨

الجَمْـع

كلُّ جَمْعٍ فَهْوَ[1] جاري مجرى الواحد على بنائِهِ[2] ، يمنعُهُ من الصَّرْف ، ما يمنعُهُ ، ويُوجِبُهُ لَهُ ، ما يُوجِبُهُ لَهُ[3] . فـ (رجال) ـ إذنْ ـ كـ (كتابٍ) . و (صبيان) ـ إذنْ ـ كـ (سِرْحانٍ) ، و (قُفزان) ـ إذن ـ كـ (قُرْطانٍ)[4] ، و (قتلى) ـ إذن ـ كـ (عطشى) وكذلك جميعُهُ ، إلّا ما كانَ مِنَ الجَمْعِ على مثالِ (مَفاعِل) أو (مفاعيل) ، فإنَّهُ لا ينصرف [معرفةً][5] ، ولا نكرةً ، وذلك لأنَّهُ جَمْعٌ لا نظير لَهُ في الآحاد ، فكأنَّهُ جُمِعَ مرَّتينِ[6] . تقول : قبضتُ دراهِمَ ، ودنانير . واشتريتُ دوابَّ ، ومخادَّ . لأنَّ الأصْلَ : دوابِبُ ، ومخادِدُ .

فإنْ[7] كانت فيه (هاء) التأنيث ، عادَ الى حُكْمِ الواحدِ[7] ، فلم ينصرف

---

(١) في (خ) : فانَّهُ جارٍ .

(٢) قال سعيد بن الدهَّان : (اعلم أنّ ما كان من الجموع لَهُ في الآحاد نظير ، فحكمُهُ حكم الآحاد في الصَّرْف ، ومنعِهِ) .

ن : ب . ق : ١٣٨

(٣) ما يوجبه له : ساقطة مِنْ (خ) .

(٤) في (خ) : كقرطاب .

(٥) معرفة : ساقطة من (ك) .

(٦) قال العلوي : (اعلم أنّ هذا الفصل يشتمل على أنّ كلَّ ما كان على وزن (مَفاعل) ، و(مَفاعيل) ، مفتوح الأوّل ، وثالثه ألف ، وبعد الألف حَرْفان أو ثلاثة ، أو حرف مشدَّد ، لأنَّهُ يُعَدُّ حرفين ، فان ذلك لا ينصرف معرفةً ولا نكرةً ، وإنَّما لم ينصرف لأنَّهُ جمعٌ من جهة اللفظ ، وجمع من جهة المعنى . . .)

ق : ١٢٧

(٧) في (م) : فان دخلته (الهاء) انصرف .

معرِفةً ، وانصرف نكرةً ، وذلك نحو : صياقلةٍ ، وملائِكةٍ ، وكبالجةٍ وموازِجَةٍ [1] .

* * *

(١) قال سعيد بن الدهّان : (هذا الجمع ، إنَّما لم ينصرف لأَجْل بُعْدِهِ عن الآحاد ـ على ما تقدَّم ـ وإذا ما دخلت عليه (تاء) التأنيث ، أدخلتْهُ في حكم الآحاد) .

ن : ب . ق : ١٤١

وقال الثمانيني : (فان كان في آخره (تاء) التأنيث ، نحو : ملائكة ، وكبالجة ، وصياقلة . فهذا على وزن (كراهية) ، فكما أنّ (كراهية) ، لا تنصرف معرفةً لاجتماع التعريف والتأنيث ، وتنصرف نكرة ، فكذلك حكم ما اشبهها) ق : ٢٢٧

العُجْمةُ

الأسماءُ الأعجميَّةُ على ضربينِ :

أحدُهما : ما تدخلُهُ الألفُ واللاَّمُ .

والآخر : ما لا تدخلُهُ الألف واللاَّمُ .

فالأوَّل ، نحو : ديباج ، وفِرَند ، وابريسم ، ونيروز ، وآجر ، واهليلج ، واطريفل . فهذا الضَّرْبُ كلُّهُ جارٍ[1] مجرى العربيِّ ، يمنعُهُ مِن الصَّرْفِ ، ما يمنعُهُ ، ويوجبُهُ لَهُ ، ما يوجِبُهُ لَهُ . تقول في رَجُلٍ اسمُهُ : نيروز ، أو : ديباج . هذا نيروزٌ . لأنَّهُ كـ (قيصوم) ، ومررتُ بديباجٍ . لأنَّهُ كـ (ديماسٍ)[2] .

الثاني ـ من الاعجميَّة ـ : ما لا تدخلُهُ (اللام)[3] ، نحو : ابراهيمَ ،

---

(١) في (ك) : جارياً . وما اثبتناه من (خ) و(م) . وهو الصحيح .

(٢) قال العلوي : (اعلم أنّ ما يدخله (الالف واللام) من العَجميَّة ، لم تعتّد العربُ بعجمته ، بل أجروه مجرى الاسماء العربيَّة ، وأدخلوهُ في كلامهم ، وتصرّفوا فيهِ ، بادخال (الالف واللام) عليه كالاسماء النكرات ، لأنَّهُ خَفَّ عندهم ، فصار حكمُهُ حكم الاسماء العربيَّة النكرات ، فهو ـ أبداً ـ مصروف ، إلّا أنْ يدخل عليه ما يمنعُهُ مِنَ الصَّرف ، وَهْوَ سببان ، من الأسباب التسعة ، فانْ دخل عليه سبب واحد ، انصرف) .

ق : ١٢٨

(٣) قال الثمانيني : (فاذا امتنع (الالف واللام) أنْ يدخل على الأعجمي ، حكمت على أنَّهُ علم ، وإذا كان علماً ، فلا يخلو أن يكون على ثلاثة احرف ، أو زائداً عليها . فان كان على ثلاثة أحرف ، صرفْتهُ معرفةً ونكرةً ، سُكِّنَ وسطُهُ ، أو تحرَّك . فمثال الساكن الاوسط : نوح ، ولوط ، ومثال المتحرك الاوسط ، عَزَر .

واسماعيل ، واسحاقَ ، ويعقوبَ ، وأيّوبَ (١٧/أ) ، وخُطْلُخ ، وتِكِينَ ، وهزارَ مَرْدَ . فهذا كلُّهُ لا ينصرفُ معرفةً : للعُجْمةِ ، والتَّعريفِ . وينصرف نكرةً . وإنَّما اعتُدَّ فيهِ بالعُجْمةِ ، لأنَّكَ لا تقولُ : الابراهيمُ ، ولا : الخُطْلُخ ، ولا نحوُ ذلك .

* * *

فاذا زاد الأعجمي على الثلاثة ، لم ينصرف معرفةً ، وانصرف نكرةً ، وإنّما لم ينصرف معرفة : للتعريف ، والعجمة الزائدة على ثلاثة أحرف . ولو صغّرتَهُ ـ أيضاً ـ لم ينصرف معرفةً ، لأن التصغير لا يزيل العجمةَ) .

ق : ٢٢٩

التَّركيب

كلُّ اسمينِ ضُمَّ أحدُهما الى الآخر على غيرِ جِهَةِ الاضافةِ ، فُتِحَ الأوَّلُ منهما ، لشبهِ الثاني بالهاء [1] . ولم ينصرف الثاني معرِفةً : للتعريفِ ، والتركيبِ ، وانصرف نكرةً . وذلك نحوُ : حضر موتَ ، وبعلبكَّ ، ورامَهُرْمُز ، ودرابَجرْد .

وكذلكَ : معدِ يْكرِب . ومنهم مَنْ يُضيف (معدي) الى (كَربٍ) ، فيصرف (كرباً) تارةً ، ولا يصرفُهُ أُخْرى . كأنَّهُ ـ اذا لم يصرِفْهُ ـ مؤنَّثٌ عِنْدَهُ .

وكذلك : حضرموت : إنْ شئْتَ ركَّبْتَ ، وإنْ شِئْتَ أضَفْتَ ، فقُلْتَ : هذا حضرمُوتٍ . ونحو ذلك على طرائِقِهِ . إلَّا أنَّ (ياء) معد يكرب ساكنةٌ على كلِّ حالٍ ، ركَّبْتَ أو أضَفْتَ [2] .

---

(١) قال سعيد بن الدهّان : (وهذا الاسم تنزِّلِ الاسم الثاني فيه منزلة تاء التأنيث ، وتنزِّل الأوّل منهُ منزلة (طلح) من (طلحة) ، فيفتح له آخره، ويعرب الثاني إعراب ما لا ينصرف، ويصيِّر حرف إعراب الكلمتين الحرفَ الآخر من الكلمة الثانية ، ليصيرا بمنزلة كلمة واحدة ، وإذا صغَّرتَ هذه الكلمة ، صغرَّت الأُولى ، وإذا رخَّمْتَ حذفْت الكلمة الثانية ، وكذلك إذا نسبتَ ، حذفتَ الثانية ، ونسبتَ الى الأولى . كل ذلك لشبه الثاني بـ (تاء) التأنيث) .

ن : ب : ق : ١٤٣

(٢) قال الثمانيني : (وقد أجازوا في هذه الاضافة ، فاذا أضفت الاول الى الثاني ، فان كان الثاني عربيّاً مذكراً ، جررته ، ونوَّنتَهُ . تقول : هذا حضرُ موتٍ . وبعلُبكٍ . ورأيت حضرَ موتٍ ، وبعلَبكٍ . ومررت بحضرِ موتٍ ، وبعلبك . تعرب الاول بوجوه الأعراب ، وتجرّ الثاني وتنوّنه . فان كان الثاني أعجمياً زائداً ، على ثلاثة أحرف ، لم تصرفه ، وأعربت الاوّلَ ، ونصبت الثاني ، لأن ما لا ينصرف يكون في موضع الجر منصوباً . تقول : هذا رامُهْرَمز . ورأيت رامَهرمزَ ، ومررت برامِهرمزَ) .

ق : ٢٣٠

فإنْ كانَ الاسمُ الثاني أعجميًّاً صوتاً [1] بُني على الكَسْرِ البتّةَ ، ولم ينصرف مَعْرِفَةً ، وانصرَفَ نكرة[2] ، وذلكَ نحو قولك : هذا سيبَويهِ ، ومَعَهُ سيبَويهٍ آخَرُ . ورأيتُ عَمْرَويَهِ ، وعَمْرَويهٍ آخَرَ [3] . قال الشّاعرُ [4] :

يـا عمرويـهِ انـطلَقَ الـرفـاق   وأنْتَ لا تبكي ولا تـشتـاقُ

(الرجز)

* * *

(١) صوتاً : ساقطة من (خ) .

(٢) قال سعيد بن الدهان : (إذا ركّبت الاسمَ مع الصوت ، بنيت ، فقوله : انصرف نكرة » خطأ ، لأنّ الصوت ، لا يكون إلا لمعربٍ ، وإنما يجب أنْ يقول نُوِّنَ الثاني) .

ن : ب . ق : ١٤٤

(٣) قال الثمانيني : (إنَّما كان الثاني من الاسمين أعجمياً ـ وقد قال قوم هو صوت ـ فتحتَ آخر الأوّل ، وكسرت آخر الثاني ، نحو : سيبويهِ ، وعمرويهِ ، ونفطويهِ ، وشيرويهِ ، وشمسويه ، وبرزويهِ ، وخالويهِ . وإنما بنوا الثاني على الكسر ، لما اجتمع فيهِ مِنَ العجمة ، والصوتية ، فقد أجروه مجرى الأصوات .

فاذا كان معرفة كان مكسوراً مِنْ غير تنوين . تقول : جاءَني سيبويهِ . ورأيتُ سيبويهِ . ومررْتُ بسيبويهِ . وإن كان نكرة ألحقتَ بعد الكسرة تنويناً ، فيكون التنوين فارقاً بين المعرفة ، والنكرة . تقول : جاء سيبويه ، وسيبويهٍ آخر . ورأيت سيبويهِ وسيبويهٍ آخر ، فالأول امتنع مِنَ التنوين ، لاجتماع التعريف والتركيب ، وصرف الثاني لزوال التعريف) .

ق : ٢٣٠ ـ ٢٣١

(٤) لم أقف على قائله . المقتضب : ٣ : ١٨١

الشاهد فيه : بناء الاسم المركّب على الكسر إذا كان الاسم الثاني منه اعجمياً صوتاً . وإنما بنوا الثاني على الكسر ، لما اجتمع فيه من العجمة ، والصوتية ، فاجروه مجرى الأصوات ، وهي مبنيَّة دائماً .

وقَدْ شُبِّهتْ (١) أشياءُ مِنْ نحو هذا بـ (خمسةَ عَشَرَ) وبابِهِ لفظاً ، وذلك قولُهم : هذا (٢) جاري بيتَ بيتَ . وَلَقيتُهُ كِفَّةَ كِفَةَ . وهو يأتينا صباحَ مساءَ . والقوم فيها شَغَرَ بَغَرَ . أي : متفرقين . وسقط بينَ بينَ . قالَ عبيدُ (٣) :

نحمي حقيقتنا وبعضُ القومِ يسقط بينَ بينَا (٤)

(مجزوء الكامل)

ومثلُهُ : تساقطوا أخولَ أخول . أي : متبدِّدينَ . فَهَذا كلُّهُ مبنيٌّ على الفَتْحِ . ولا يكونُ إلَّا فَضْلَةً : ظرفاً ، أو حالاً .

* * *

---

(١) قال العلوي : (اعلم أنَّهُ لما كان التركيب ضمَّ اسمٍ الى إسم ، وجعلَهما كالشيءِ الواحد ، وكانت هذه الأسماء ، جاريةً هذا المجرى ، ذَكَرها مَعَهُ ، وإن كان الاسمان المركبانِ ، حكم آخرها الأعراب ، لا البناءُ ، وهذه الاسماء حكم أواخرها البناء ، لا الأعراب ، والمشابهة بينهما ما بيَّنتُ لك) .
ق : ١٢٩

(٢) في (خ) : هو . وفي (م) : وهو .

(٣) هو عبيد بن الابرص أحد شعراء المعلقات . ديوانه : ١٣٦

(٤) شرح المفصل ٤ : ١١٧ . شذور الذهب : ٧٤ . همع الهوامع ٢ : ٢٢٩ . الدرر اللوامع ٢ : ٢٤٠ .

الشاهد فيه : قوله : (بينَ بينَا) حيث ركَّبَ الظرفينِ معاً ، وجعلهما بمنزلة اسم واحد ، فبناهما على فتح الجزأين ، لكونه اراد بهما ـ معاً ـ الظرفية ، ولو لم يرد ذلكَ لوجبَ عليه أن يُعربَهما ، ويضيف الأوّل الى الثاني .

باب العدد

المذكَّر[1] مِنَ الثلاثةِ الى العَشْرةِ بـ (الهاء) والمؤنَّث مِنَ الثلاث الى العَشْر ، بغير (هاء)[2] . تقول : عندي خَمْسَةُ أَبْغُلٍ ، وخَمْسُ بغلاتٍ ، وأربعةُ أحمرةٍ ، وأربَعُ أُتُنٍ . قالَ الله ـ سبحانه ـ : (سَخَّرَ عليهم سَبْعَ ليالٍ ، وثمانيةَ أيَّامٍ حُسُوماً)[3] .

فان تجاوزتَ (العشرةَ[4]) ، قُلْتَ ـ في المذكَّر ـ : أحد عشر . تبني

---

(١) في (م) : عدد المذكَّر .

(٢) قال الثمانيني : (فان قيل : فَلِمَ أدخلوا في عدد المذكر (التاء) ، ونزعوها من عدد المؤنَّث ؟ قيل : عن هذا السؤال أجوبة : قال بعض أهل العلم : لما كان المذكر سابقاً للمؤنث عدّوهُ بالتاء ، فلما جاء المؤنث بقي بلا تاء . وقال بعضهم : لما كان المذكر أخفَّ من المؤنَّث ، وأمكن ، تحمَّلَ الزيادة ، وهي التاء ، كما تحمَّل ـ لتمكنه ـ زيادة التنوين . وقال بعضهم : لما كان المؤنث ثقيلاً ، وفرعاً على المذكر ، لم يحملوا عليه زيادة في اللفظ ، لأنَّهُ لا يحتمل ثقل التأنيث ، وثقل الزيادة . وقال بعضهم : لأنَّهُ لا يحتمل ثقل التأنيث ، وثقل الزيادة . وقال بعضهم : أسماء العدد كلُّها مؤنَّثة ، فعلقوا ـ على العدد المذكَّر ـ الصيغة التي فيها (التاء) ، لخفَّتِهِ بتحمُّل الثقيل ، ولما كان المؤنث ثقيلاً علق عليه الاسم الذي أُنِّث بالصيغة ، حتى لا يجتمع عليه ، ثقلُ اللَّفظِ ، وثقلُ المعنى بذلك) .

ق : ٢٣٢

(٣) الحاقَّة : ٧ .

(٤) قال سعيد بن الدهَّان : (إذا جاوزت (العشرة) ، و(العشر) ، رددتَ العقود الأُوَل على حَسَبِ العِدةِ ، وركَّبْتَ (العشرةَ) مع العَقْد الذي قبله ، وبنيتهما على الفتح ، وإنَّما ركبتهما ، لأنَّهما تضمَّنا (الواو) . والأصل في قولك : أَحَدَ عشر : أَحَدُ وعشرةُ . فاختُصِرا ، وكان التركيب أولى مِنَ العطف . . .)

ن : ب . ق : ١٥٣

الاسمينِ ، على الفَتْحِ [١] في كلِّ حالٍ . وفي المؤنَّثِ : احدى عشَرة كذلك على كلٍّ [٢] وَجْهٍ .

وفي المذكَّر : عندي اثنا عَشَرَ رجلاً . ورأيتُ اثني عشَرَ رجُلاً . ومررتُ باثني عشر رجُلاً . تجعلُهُ ـ في الرفع ـ بالألف ، ـ وفي النَّصبِ [٣] والجرِّ ـ بالياء [٤] .

وكذلك المؤنَّث ، تقول : عندي اثنتا عشرة امرأةً . ورأيتُ اثنتي عشرة امرأةً . ومررتُ باثنتي عشرةَ امرأةً [٥] .

وفي المذكَّر : ثلاثةَ عشَرَ رَجلاً . وفي المؤنث : ثلاث عشرةَ امرأة . تُثبتُ ـ في المذكَّر ـ [٦] (الهاء) ، في الاسم الأوَّلَ ، وتحذفُها في الثاني . والمؤنَّث ، بضدِّ ذلك ـ على ما ترى ـ . ثم كذلك الى تسعة عَشَرَ ، وتسْعَ عشْرَةَ [٧] .

---

(١) على الفتح : ساقطة من (م) .

(٢) في (خ) و(م) : في كلِّ وجه .

(٣) في (خ) و(م) : في الجرِّ والنَّصب .

(٤) قال الثمانيني : (وأمَّا الاسم الثاني ، فمبنيٌّ على الفتح ، وإنَّما بُني لوجهين :
أحدهما : أنَّهُ وَقَعَ موقع النّون من (اثنين) ، و(اثنتين) والاسم إذا وقع موقع الحرف بُني ، لأنّ الحرف مبنيٌّ . . . والوجه الثاني : أنّه قَدْ تضمَّن مع الأوَّل معنى حرف العطف ، فيجب أنْ يبنى . فأمّا الاسم الأوّل ، فلا يجوز بناؤه ، لئلا يبطل علم التثنية ، لأنّ التثنية ، لها طريق واحد ، لا تختلف فيه) .

ق : ٢٣٣

(٥) ومرْرت باثنتي عشرة امرأة : ساقطة من (م) .

(٦) في (م) : تثبت (الهاء)في المذكَّر .

(٧) قال الثمانيني : (فانْ قيل : فلم جعلتم في المذكَّر (التاء) في الاسم الأوّل منه ، ونزعتموها مِنَ الثاني . ونزعتموها في المؤنَّث من الأوَّل ، واثبتموها في الثاني ؟
قيل لَهُ : إنَّما جُعِلَ ـ في المذكَّر الأوَل ـ بالتاء ، لأنّ الاسم الأوّل هو الموضوع للمذكَّر ، قبل العشرة ، ثم طرأ الثاني عليه ، فكان الأوّلُ أحقَّ بالتقدُّم على الطارىء ، فقيل : ثلاثة عشر رجلاً ، ولما كان =

فاذا صِرْتَ الى العشرينَ ، استوى فيهِ المذكَّر ، والمؤنَّث . وكان ـ في الرفعِ ـ بالواوِ والنُّونِ ، وفي النَّصْبِ ، والجرِّ [١] (١٧/ب) بالياءِ والنُّون . تقول : عندي عشرونَ غُلاماً ، وعشرون جاريةً . ومررت بعشرين غلاماً وعشرين جاريةً . وكذلك الى التِّسْعينَ .

فإنْ زدتَ على العشرينَ نيِّفاً [٢] ، عاملتَهُ معاملتكَ إيَّاهُ [٣] ، وليسَ بنيِّفٍ [٤] . تقول : عندي خمسةٌ وعشرونَ رَجلًا ، وخمْسٌ وعشرون امرأةً وكذلكَ الى تسعةٍ وتسعينَ ، وتِسْعٍ وتسعينَ [٥] .

فاذا صِرتَ الى المائة ، استوى فيها [٦] القبيلانِ ـ أيضاً ـ إلَّا أنَّكَ تُضيفها الى المفردِ . فتجرُّهُ ، فتقول : عندي مائِةُ غُلامٍ ، ومائِهُ جاريةٍ . واشتريتُ مائةَ عبْدٍ ،

= الاسم الأوّل للمؤنَّث بغير (تاء) كان أحقَّ بالرتبة من الطارىء ، فبقي على لفظه ، فقيل : ثلاث عشرة امرأة) .

ق : ٢٣٤

وقال العلوي : (اعلم أنَّهم ألحقوا (الهاء) في (العشرة) في المؤنَّث ، وحذفوها مِنَ المذكَّر ، فرقاً بينهما ـ على الاصل ـ في غير الأعداد ، وأيضاً ، فان المذكَّرَ فيه (هاء) ، فلو ألحقوها أُخرى ، لثقُلَ عليهم ، ألا تراهم قالوا في جمع (قائمة) : قائمات . فحذفوا (الهاء) الاولى ، لئلا يجتمع في إسم واحد ، علامتا تأنيث . فلما بطل أنْ تُلحق في المذكَّر ، ألحقوها في المؤنَّث) .

ق : ١٣٢

(١) في (خ) : وفي الجرِّ ، والنصب . (والجرّ) : ساقطة من : (م) .

(٢) النيِّف ـ بوزن الهيِّن ـ : الزيادة ، يُخفَّف ، ويُشدَّد . يقال : عشرة ونيِّف ، ومائة ونيِّف . وكلُّ ما زاد العَقْد الثاني) . مختار الصِّحاح : ٥٩١

(٣) أي : من حيث تذكير وتأنيث المعطوف عليه (النَّيِّف) .

(٤) في (م) : وليس معه نيِّف .

(٥) وتسعٍ وتسعين : ساقطة من (خ) و(م) .

(٦) في (م) : فيه .

ومائةَ أَمَةٍ . وكذلك الى تِسْعِ مائةٍ [1] .

فاذا صِرْتَ الى الألف ، كانَ الأمرُ كذلك - أيضاً - فتقول : عندي ألف قميصٍ ، وألف جُبَّةٍ . واشتريتُ ألفَ بُستانٍ ، وألف دارٍ . ثم تقول : ثلاثةُ آلاف ، وأربعةُ آلاف ، وكذلك الى العشرة [2] .

فانْ أردْتَ تعريفَ شيءٍ مِنَ العَدَدِ [3] - وكانَ [4] غيرَ مضاف - جئت باللَّامِ في أوَّلِه ، فقلتَ : قبضتُ الأحَدَ عَشرَ درهماً . وحصلتْ - عندي - الثلاثَ عشرةَ جاريةً [5] . واستُوفيتِ العشرون درهماً ، والخمسةُ والسِّتُونَ ألفاً [6] . ولا يجوز : العشرونَ الدرهمَ . ولا الخمسةَ عشر الدِّينار . لأنَّ المميِّز ، لا يكون إلَّا نكرةً . على أنَّ الكتَّاب - الآن - على طريق البغداديينَ فيهِ . وفيهِ مِنَ القُبْحِ ما ذكرتُهُ .

---

(١) في (م) : أَمَةٍ . وهو تصحيف واضح .

(٢) في (م) : الى العشرةِ آلاف .

(٣) قال العلوي : (إعلم أنّ تعريف العدد ، إنَّما هو على حكم تعريف غير العَدَد ، ألا ترى أنّ تعريف (رجل) ، بادخال الالف واللام عليه ، وكذلك تدخل الالف واللام على أوّل الاسم) .
ق : ١٣٣

(٤) في (م) : وما كان .

(٥) في (م) : وحصل عندي الثلاثة عشر ، والثلاث عشرة جاريةً .

(٦) قال سعيد بن الدهّان : (إعلم أنَّكَ متى اردت تعريف عددٍ مفسِّرُهُ منصوبٌ ، فلا يخلو أن يكون مركباً ، فتقول : الخمسة عشر درهماً . فان لم يكن مركباً ، فالتعريف للعدد ، لا للمفسِّر ، نحو : العشرين ديناراً . . .) ن : ب . ق : ١٥٨
وقال العلوي : (ولا يجوز أنْ يعرَّف الاسم الثاني المركَّب ، لأنّ الاسمينِ ، قَدْ جُعِلا كاسم واحدٍ ، ولا يجوز إدخالُ الألف واللام عليهما جميعاً ، لأنَّهُ يؤدّي الى أنْ يصير في اسم واحدٍ تعريفان ، ولا يجوز إسقاطهما من الأوّل ، وإلحاقـها بالثاني ، لأنّ الاسم لا يُعرَّفُ مِنْ وسطِهِ) . ق : ١٣١

فانْ كانَ العَدَدُ ، مضافاً ، عرَّفْتَ الاسمَ الأخيرَ [١] ، فيتعرَّفُ [٢] بهِ الأوَّلُ [٣] المضافُ اليه [٤] ، وذلكَ قولُك : قبضتُ خَمْسَ المائةِ التي تعرِفُ . وما فعلتَ في سبعةِ الآلافِ التي كانتْ على فلان [٥] ؟

وكذلكَ إنْ تراخى [٦] الأخير [٧] ، نحو قولك : قبضتُ مائةَ ألفِ الدِّرْهم . وما فعلتْ أربعُ مائةِ ألف الدينارِ التي كانتْ لفُلانٍ ؟ تعرَّف الأخير ، فيتعرَّفُ بِهِ الأوَّلُ [٨] .

* * *

---

(١) في (خ) و(م) : الآخِرِ .

(٢) في (خ) : فتعرَّف .

(٣) الأوّل : ساقطة من (خ) و(م) .

(٤) اليه : ساقطة من (م) .

(٥) قال الثمانيني : ((فان كان العدد مضافاً ، واردت تعريفَهُ ، فأدخل (الالف واللام) ، على المضاف اليه الآخر ، فان العدد الاول يتعرَّف بِهِ) .

ق : ٢٣٥

(٦) في (م) : إن عرَّفْتَ .

(٧) في (خ) و(م) : الآخر .

(٨) قال سعيد بن الدهان : (وكلُّ معدود منصوب ، فالتعريف يقع فيه للعدد ، وكل معدود مجرور ، فالتعريف له ، إن كان آخراً . . .)

ن : ب . ق : ١٥٩

باب الجمع

اذا كانَ الاسمُ على (فَعْلٍ) ـ مفتوح الفاءِ ، ساكنَ العَيْنِ ـ ولم تكن عينُهُ [1] ، واواً ، ولا : ياءً ، فجمعُهُ ـ في القِلَّةِ ـ على (أفْعُل) ، وفي الكثرةِ على (فعال) ، و (فُعُول) . وذلك نحو قولك : كَلْبٌ ، وأكْلُب . وكَعْبٌ ، وأكْعُب . وفي الكثرةِ : كِلابٌ ، وكُعُوبٌ .

وجَمْعُ القِلَّةِ ما بينَ الثلاثةِ ، الى العَشْرةِ ، وجَمْعُ الكثرةِ ، ما فوقَ ذلكَ [2] .

فان كانَ الاسمُ الثلاثيُّ على غير مثالِ (فَعْل) ، كسَّرْتَهُ ـ في القَلَّةِ ـ على (أفعال) ، وذلك نحوُ : قَلَمٍ ، وأقلامٍ ، وجَبَلٍ ، وأجبالٍ ، وكَبِدٍ ، وأكبادٍ ، وعَجُزٍ ، وأعجاز ، وضِرْسٍ ، وأضراسٍ ، وضِلْعٍ ، وأضلاعٍ ، وإبِلٍ ، وآبالٍ ، وبُرْدٍ ، وأبرادٍ ، وطُنُبٍ ، وأطنابٍ ، ورُبَعٍ وأرباعٍ .

كذلكَ إن كانتْ عينْ (فَعْلٍ [3]) ، معتلَّةً : واواً ، أو : ياءً ، وذلك ، نحو : سَوطٍ ، وأسواطٍ ، وبيتٍ ، وأبياتٍ .

فاذا صِرْتَ الى الكَثْرةِ ، كسَّرْتَ ـ ذلك كلَّهُ ـ على (فِعال) أو (فُعُول) ، نحو : جَبَلٍ ، وجِبال ، وطَلَلٍ وطُلُولٍ ، وكَبِدٍ ، وكُبُودٍ ، وضِرْسٍ ، وضُروسٍ ،

---

(١) عينُهُ : ساقطة من : (م) .

(٢) قال الثمانيني : (وجَمْعُ القِلَّة ، أرْبعةُ أبنيةٍ : أفْعُل ، وأفعال ، وأفْعِلة ، وفُعلَة . وما خرجَ عن هذِهِ الأربعةِ ، فَهْوَ موضوعٌ للكثرة) .

ق : ٢٣٦

(٣) في (م) : الفعْل .

وضِلْعٍ ، وضُلوعٍ ، وبُرْدٍ ، وبُرْودٍ ، وجُمُدٍ ، وجِمادٍ ، ورُبعٍ ، ورِباعٍ .

وقد اتُّسِعَ في (فُعَل : فِعْلان) ، نحو : نُغَر ، نِغران ، وجُرَذ ، وجِرْذان ، وجُعَل ، وجِعْلان ، وصُرَد ، وصِرْدان . وثوب ، وثياب ، وبيت ، وبُيوت [1] . يختصُّ ما عينُهُ (١٨/أ) ، (واوٌ) بـ (فِعال) ، وما عينُهُ (ياءٌ) بـ (فُعُول) [2] .

وقد تتداخلُ ـ أيضاً [3] ـ جموعُ الثلاثيِّ ، مِنْ حيث كانَ هذا العدَدُ منتظماً لجميعها [4] ، وذلك ، نحو : فَرْخ ، وأفراخٍ ، وزَنْدٍ ، وأزنادٍ ، وجَبَلٍ ، وأجبالٍ [5] ، وزَمَنٍ ، وأزْمُنٍ . قال ذو الرُّمَّة [6] :

أَمنزلتيْ ميٍّ سَلامٌ عليكما … هل الأَزْمُنُ اللاتي مضينَ رواجِعُ [7]

(الطويل)

---

(١) بيت ، وبيوت : ساقطة من (خ) .

(٢) قال سعيد بن الدهان : (عِلَّة إختصاص ذوات (الواو) بـ (فِعال) ، ذوات (الياء) بـ (فُعُول) ، لِيُقْرَنَ الأَخُف بالأثقل ، والأثقل بالأخفّ ، ليعتدلا ، ولينقلبَ (الواو) الى (الياء) ، لأنَّ الكسرة مِنْ جوالبِ (الياء) .

ن : ب . ق : ١٦٥

(٣) أيضاً : ساقطة من (خ) .

(٤) قال الثمانيني : (واعلم أنَّ الجَمْعَ كثير الشذوذ ، وكثير التداخل) . ق : ٢٣٩

(٥) في (م) : وجيل ، وأجيال .

(٦) ديوان شعر ذي الرُّمّة : ٣٣٢ .

(٧) كتاب سيبويه ٣ : ٥٧١ . المقتضب ٢ : ١٧٦ / ٤ : ١٤٤ . الكامل ١ : ٦٠ . شرح المفصَّل ٥ : ١٧ . المخصَّص ٩ : ٦٣ . المنزلة ـ هنا ـ المنزل ، وهو موضع نزول القوم .
الشاهد فيه : قوله (أزْمُن) ، مع أنّ القياس (أفعال) ، إلاّ أنَّهُ شبه بـ (فعْل) ساكن العين في جمعه على (أفعُل) كما شُبِّهَ هو بِهِ في جمعه على (أفعال) .

ونحوُ : ضِلْعٍ ، وأضلُع ، ودِئْبٍ ، وأذؤ بٍ ، وضِرْسٍ ، وأضْرُسٍ ، وقُفْلٍ ، وأقفُلٍ ، وكَبِدٍ ، وأكبُدٍ .

وربَّما اقتُصِرَ ـ في بعض ذلكَ ـ على جَمْعِ القِلَّةِ ـ وفي بعضِهِ ـ على جَمْعِ الكَثْرةِ ، وذَلكَ ، نحوُ : رِجْلٍ وأرْجُلٍ . ولم يتجاوزوا ذلكَ . وأُذُنٍ ، وآذان ، وقَلَم ، وأقْلام . وقالوا : سِباع ، ورِجالٌ . فاقتصروا عليهما .

فانْ كانَ الاسمُ على : (فِعَالٍ) ، أو : (فَعَالٍ) ، أو : (فُعَالٍ) ، أو : (فَعيلٍ) ، أو : (فَعُول) [1] ، كُسِّر ـ في القلَّة ـ على : (أفْعِلَةٍ) [2] ، وفي الكَثْرةِ على : (فِعْلانٍ) ، أو : (فُعْلانٍ) أو : (فُعُلٍ) . وذلك ، نحو : حِمارٍ ، وأحمِرَةٍ ، ورداءٍ ، وأرْدِيَةٍ ، وجَوابٍ ، وأجوبةٍ ، وفِدانٍ ، وأَفْدِنَةٍ ، وجُوَارٍ ، وأجورةٍ ، وغُرَابٍ ، وأغرِبَةٍ ، وجريبٍ ، وأجرِبةٍ ، وقفيزٍ ، وأقفزةٍ ، وعمودٍ ، وأعمدَةٍ ، وخروفٍ وأخرفةٍ [3] .

فأمَّا الكثرةُ ، فنحوُ : حمارٍ ، وحُمُرٍ ، وقِذالٍ ، وقُذُلٍ ، وغَزَالٍ ، وغِزلانٍ ، وغُرابٍ ، وغِرْبانٍ ، وقضيبٍ ، وقِضبانٍ ، وكثيبٍ ، وكِثبانٍ ، وعَتودٍ ، وعِتْدَانٍ .

فانْ كانَ (فاعِلاً) ، كُسِّرَ على (فَواعِلٍ) ، نحو : غاربٍ ، وغواربَ ، وكاهِلٍ ، وكواهلَ ، وخالِدٍ ، وخوالِدَ ، وخاتمٍ ، وخواتِمَ . وقد جاء على (فُعْلان) ، نحوُ. راكبٍ ، ورُكبانٍ [4] ، وصاحبٍ ، وصُحْبانٍ .

---

(١) في (م) : فعول ، أو : فعيل .

(٢) في (م) أفعلة ، وفِعْلة .

(٣) في (م) : زيادة : صبي ، وصبية .

(٤) في (م) راهب ، ورهبان .

فان كان الاسمُ رباعيًّا ، كُسِّرَ على مثال (مَفَاعِل) [1] ، أيَّ مثال كان [2] ، نحو : عقْرب ، وعقارب ، وبُرْثُن ، وبَراثِن ، وزِبرج ، وزبارِج ، وسِبْطر ، وسباطِر ، ودِرْهَم ، ودراهم ، وجُخْدُب ، وجخَادِب .

وكذلك ما كانَ ملحقاً بالأرْبعةِ ، نحوُ : جوهرٍ ، وجواهرٍ ، وصَيْرفٍ ، وصيارفٍ وخُنْفس ، وخنافِس ، وجَدْوَل ، وجَداول ، وعِثير ، وعَثَاير ، وأرطىً ، وأراطٍ ، وحِذرية ، وحَذَارٍ ، وعُنْصُوةٍ وعَناصٍ .

* * *

فإنْ كانَ الاسمُ خماسيًّا [3] ، وكسَّرْتَهُ ، حَذَفْتَ آخِرَ حروفِهِ ، لتناهي مِثالِ التكسير دونَهُ [4] ، وذلكَ ، نحو : سَفَرْجَل ، وسفارج ، وجَحَمْرِش ، وجحامر ، وقِرْطَعَب ، وقَراطِع .

---

(١) مفاعل : ساقطة من (م) .

(٢) قال العلوي : (اعلم أن الرباعيَّ على اختلاف امثلته ، له جَمْعٌ واحدٌ ، لقليلهِ ، وكثيرهِ ، وليس لَهُ غيرُهُ ، وهو (مفاعِل) ، فجميع الرباعي يجيء عليهِ ، فالتحة في أوّلِهِ فتحةٌ حادثة للجَمْعِ . والدليلَ على ذلك ، ذهابُ الحركةِ في الواحد ، سواء كانت ضمّة ، أو كسرة ، أو فتحة ، نحو قولك : بُرثن ، وبراثن ، وضِفدع ، وضَفادع ، وجَنجز ، وجَناجز . . .)

ق : ١٣٤

(٣) قال الثمانيني : (والذي ورد من أبنية الخماسيّ ، أربعة أبنية ، بلا خلاف ، وهي فَعَلَّل . نحو : فَرَزْدق ، وسَفَرْجل ، وفِعْلَّل ، نحو : قِرْطَعَب ، وفَعْلَلل ، نحو : جَحْمَرِش ، وفُعَلَّل ، نحو : قُدَعْمَل) . ق : ٢٤١

(٤) قال العلوي : (إعلم أنّ الامثلة الخماسيَّة ، لا جمع لها ، ولا تكسير . وإنَّما امتنع ذلك عند العرب ، لأنَّها بكثرة حروفها ثقلت ، فقلَّ إستعمالهم لها ، فكذلك لم يضعوا جمعاً ، ولا تصغيراً . فان احتاجوا الى جَمْعِ شيء منها ، حذفوا الحرفَ الخامس ، ليرجع الاسمُ الى الامثلة الرباعيَّة ، ثم يجمعوه جمع الرباعي) .

ق : ١٣٥

فان كان فيه زائِدٌ ، حذفتَهُ ، أين كانَ ، إلَّا أنْ[1] يكونَ رابعاً[2] : ألفاً ، أو : ياءً ، أو : واواً . تقول في تكسير : مُدَحْرِج : دَحارِج . وتحذف (الميمَ) لأنَّها زائدةٌ . وكذلك : سَمُيدَعٌ ، وفَدَوْكَسٌ . تقول : سمادع ، وفَـداكِسٌ . فتحـذف (الياءَ) و[3] (الـواوَ) . وكذلـك (ألف) : عَذافِـر . اذا قُلْتَ : عَذَافِر[4] .

وتقـول ـ فيما رابعُـهُ (ألف) ، أو : (يـاءٌ) ، أو : (واوٌ) ـ نحـو : سَرادح[5] ، وسَراديح ، ومفتاح ، ومفاتيح ، وشنظير[6] ، وشناظير ، ومِعطير[7] ، ومعاطير ، وجُرْموق[8] ، وجَراميق ، (١٨/ب) ، ! ويعقوب ويعاقيب . تقلِبُ (الألف) ، و (الواو) : ياءً ، لسكونهما ، وانكسارِ ما قبلهما .

فإنْ كانَ فيهِ زائِدانِ متساويانِ ، كنت في حَذْفِ أيِّهما شئتَ مخيَّراً ، تقول في : (حبنطى)[9] ! فيمن حذفَ النونَ ـ حباطٍ . وفيمن حَذَفَ الألف : حبانط . وكذلك في : (سرندى)[10] سرادٍ ، و : سراند[11] .

---

(١) إلَّا أن يكون ساقطة من (م) .

(٢) في (خ) : رابعُهُ .

(٣) في (م) : فتحذف الواو • والياء .

(٤) إذا قلت : عَذافِر : ساقطة من (خ) .

(٥) السَّرادح : النُّوق الطويلة . (اللسان ـ سرح) .

(٦) الشِّنظير : الفحَّاش ، السيِّء الخُلُق . (اللسان ـ شظر) .

(٧) رجل معطير ، وامرأة معطير : يتعهدان أنفسهما بالطيب ، ويُكثران منه . (اللسان ـ عطر) .

(٨) جرموق : خف صغير . وقيل : خف يلبس فوق الخفّ (اللسان ـ جرمق) .

(٩) الحبنطى : الممتلىء غَضباً ، أو بطنة . (اللسان ـ حبط) .

(١٠) السرندى : (الجريء . وقيل الشديد . والانثى : سرنداة . (اللسان ـ سَرَد) .

(١١) قال سعيد بن الدهَّان : ((حبنطى) ، و(سرندى) : النون والألف ألحقتا الكلمة الثلاثيَّة بالخماسيَّة ، وهو قياس ـ عند (المازنّي) ـ في كلِّ ثلاثيّ أردت إلحاقَهُ بالخماسيّ ، وذلك أنْ تلحق فيهِ زائدتين : النون ثالثة ساكنة ، والالف آخراً . .) ن : ب . ق : ١٧٦

فإنْ كان أحَدُ الزائدين لمعنىً ، والآخر لغيرِ معنىً ، حَذَفْتَ الذي لغير معنىً ، وأقررتَ الذي لمعنى . تقول في تكسير (مُغْتَسِلٍ) : مغاسِل . بحذف (التاء) ، لأنَّها لغير معنىً ، وتُقِرُّ (الميم) لأنَّها لمعنىً . وكذلك : (منقطع) ، تقول : مقاطع . تحذف (النونَ) لا غيرَ .

فإنْ كانَ فيهِ زائِدتانِ ، متى حَذَفْتَ إحداهما ، لزِمَكَ حَذْفُ الأخرى مَعَها ، ومتى حَذَفْتَ صاحبتَها ، لم تُضطَرَّ الى حَذْفِ الأخرى ، حَذَفْتَ التي تأْمَنُ ـ مع حَذْفها ـ حَذْفَ صاحبتها[1] ، وذلك نحو : عيضمورٍ[2] ، وعيسجور[3] . فالياء ، والواو ، فيهِ زائِدتانِ ، فإنْ حذفْتَ (الواو) ، لزِمَكَ حذفُ (الياء) ، وإنْ حذفْتَ (الياء) لم يلزمْكَ حَذفُ (الواو) . فتقول : عضامير ، وعساجير ، لا غير .

* * *

فإنْ كانَ في الاسم (هاء) التأنيث ، وكـانَ على (فَعْلَة) ، فجمعتَهُ بالألف ، والتاء ، حَرَّكت (العَيْنَ) بالفتح ، وذلكَ نحو : جَفْنة[4] ، وجَفَنات ، وقَصْعَة[5] ، وقَصَعَات .

---

(١) قال سعيد بن الدهَّان : (أنْ يجتمع في الكلمة ستةُ أحرُفٍ ، فيها زائدتان مِنْ حروف اللِّين ؛ أحدهما ثانٍ ، والآخر خامس) .

ن : ب . ق : ١٧٧

(٢) عيضمور : الناقة الجسيمة .

(٣) عيسجور : الناقة الصَّلْبة .

(٤) الجَفْنَة : أعظم ما يكون مِنَ القِصاع ، والجمع : جِفان وجَفن ، وجَفَنات . (اللسان ـ جَفَن) .

(٥) القَصْعَة : الضَّخمةُ ، تُشبع العشرةَ ، والجمعُ : قِصاع ، وقِصَع . (اللسان ـ قَصَعَ) .

فإنْ كانَ (فَعْلَةٌ) وَصْفاً ، لم تحرِّكْ عينَها[1] ، نحو : صَعْبة ، صَعْبات ، وخذْلة ، خَذْلات . فإنْ كانت (العينُ) معتلَّة أو مُدْغمةً ، أقررتَها على سكونها ، وذلكَ نحو : جوزةٍ ، وجَوْزات ، وبيْضةٍ ، وبيْضاةٍ ، وسلّةٍ ، وسلاَّت ، ومَلَّةٍ[2] ، ومَلَّات . فإنْ[3] كسَّرتَها ، جاءت على (فِعال) ، نحو : جِفانٍ ، وقِصَاع .

فإنْ كانَ الاسمُ على : (فُعْلة) جازت فيهِ : (فُعُلات) - بالضمِّ - و(فُعَلات) - بالفتحِ - و(فُعْلات) - بالسُّكون - وذلك نحو : غُرْفة ، وغُرُفات ، وغُرفَات ، وغُرْفات . وحُجْرة ، وحُجُرات ، وحُجَرات ، وحُجْرات[4] . قال الشاعر[5] :

فلمَّا رأونا بادِياً رُكَباتُنا ... على موطن لا يخلط الجِدَّ بالهَزل

(الطويل)

---

(١) قال سعيد بن الدهَّان : (وإنَّما كان ذلك ، لأنَّهم أرادوا أنْ يفرِّقوا بين الاسم ، والصِّفة ، لأنَّهما - كليهما - يجمعان بالألف ، والتَّاء . فان قيل : فاقنع باللَّفظ فَرْقاً . والجواب : إنَّهُ قد يُسمّى بالوصف ، كما تقول في (عَبْلة) - وهي المرأة الضَّخْمة - ثم تسميٍّ بها) . ن : ب . ق : ١٧٨

(٢) الملَّة : الرَّماد الحار والجَمْر . ويقال : أكلنا خُبزَ مَلّة . (اللسان - مَلَلَ) .

(٣) في (خ) و (م) : فاذا .

(٤) وحُجَرات ، وحُجْرات : ساقطة من (م) .

(٥) لم ينسب الى قائل . انظر : الكتاب ٣ : ٥٧٩ . المقتضب ٢ : ١٨٩ . المحتسب ١ : ٥٦ . شرح المفصّل ٥ : ٢٩ . الجُمَل : ٣٥٢ .

الشاهد فيه : جَمَعَ : (رُكْبة) - التي هي على وزن (فُعْلَة) - على (ركَبات) - بفتح الكاف - استثقالاً لتوالي ضمَّتين .

وكذلكَ (فِعْلة) ، يجوز فيها : (فِعِلات) ، و(فِعَلات) ، و(فِعْلات) . وذلكَ نَحْو : سِدْرَةٍ[1] ، وسِدِراتٍ ، وسِدَراتٍ ، وسِدْرات . وكِسْرَةٍ ، وكِسِراتٍ ، وكِسَراتٍ ، وكِسْرات .

فإنْ كسَّرْتَهما[2] ، جاءت (فُعْلَةُ) على : (فُعَل) ، و (فِعْلَةُ) على : (فِعَل) ، وذلك نحوُ : ظُلْمةٍ ، وظُلَمٍ ، وكِسْرةٍ ، وكِسَر .

* * *

وأمَّا الصِّفَةُ ، فإنَّ تكسيرها ، ليسَ بقويٍّ في القياس[3] . على أنَّهُ قد جاء[4] ذلك فيها ، نحواً مِنْ مجيئِهِ في الأسماءِ ، لأنَّها أسماءٌ . فاذا مَرّ ذلكَ بك ، فقد قدَّمْتُ ذكرَهُ .

* * *

---

(١) السِّدْر : شجر النَّبق ، واحدتها سِدْرة ، جمعها : سِدْرات وسِدَرات ، وسِدَر ، وسُدور . الاخيرة نادرة . (اللسان ـ سَدَرَ) .

(٢) في (م) : كسرتهما . وهو الصحيح . وفي (ك) و (خ) : كسرتها .

(٣) قال سعيد بن الدهّان : (إنّما لم يكن جمع الصِّفةِ قويّاً في القياس ، لأنّ لها نَظَراً الى الفِعْل ، ولهذا المعنى تتحمَّلُ الضمير ، والفعل لا يجمع . فاذا جُمعت هذه الصِّفات فبحكم الأسميَّة التي فيها . ألا ترى أنَّهم لم يتوسَّعوا في جمعها ، كما توسَّعوا في جمع الاسماء) . ن : ب . ق : ١٨١

(٤) في (م) : جاءت .

وقد شَذَّت ألفاظُ مِنَ الجَمْعِ عَنْ القياسِ[1] ، قالوا : ليلةٌ ، وليالٍ . وشِبْه ، ومَشَابِهُ . وحاجةٌ ، وحوائِجُ . وذَكَرٌ ، ومَذَاكيرُ[2] . وسَدٌّ ، وأسِدَّةٌ[3] .

(١) قال الثمانيني : (واعلم أنَّهُ قد شَّذ من الجموع أشياء ، جاءت على غير واحدها : قالوا : حاجة ، وحوائج . وإنما هو جمع : (حائجة) . وقالوا : شبه ، ومشابه ، وإنما هذا جمع : (مُشبه) . وقالوا : ليلة ، وليال . وإنما (ليال) جمع : ليلات ، وقالوا : ذكرٌ ، ومذاكير . وإنما هذا جمع (مذكار) . وهذه الأشياء ، تحفظ ، ولا يقاس عليها) .

(٢) في (م) : مذاكر .

(٣) في (م) شدًّ ، وأشَّدة .

باب : القَسَم

اعلم أنَّ القَسَمَ ، ضَرْبٌ مِنَ الخَبَر[1] ، يُذكَرُ ليؤكّد بِهِ خَبَرٌ آخَرُ[2] . والحروفُ التي يَصِلُ[3] بها القَسَمُ الى المقْسَمِ بِهِ ، ثلاثةٌ ، وهي : الباءُ ، والواو ، والتّاء . فالباءُ : هي الأصْلُ ، والواو ، بَدَلٌ مِنْها ، والتّاءُ بَدَلٌ مِنَ الواو .

والباء[4] تدخُلُ على كلٍّ[5] مُقْسَمٍ بِهِ : مُظْهَراً[6] كانَ أو مضمراً . فالمظهَر ـ نحو قولك : باللهِ لأقومَنَّ . والمضمَر ، نحو قولكَ : بِهِ لأنطلقَنَّ . أنشدَ أبو زيدٍ[7] :

ألا نـادت أُمَـامَـةُ بـاحـتـمـالٍ لتحزنني ، فلا بِـكِ مـا أُبـالي[8]

(وافر)

(١) يقصد بالخبر : الكلام الذي يحتمل الصدق والكذِبَ بذاتِهِ .

(٢) قال سعيد بن الدهان : (والقسم جملة مفتقرة الى جملة أُخرى ، تُتِمُّ بها كلاماً ، لأنَّها موضوعةٌ للجملة الخبرية التي تريد أنْ تؤكدها به ، لتزيل الشك من قلب السامع ، ولمّا كانت للتأكيد جرت مجرى الحرف ، فلم يستتبَّ بها كلامٌ ، اِلا مع جملة أُخرى . . .) ن : ب . ق : ١٨٣

(٣) في (م) : يوصل .

(٤) في (م) : والواو .

(٥) كلّ : ساقطة من (م) .

(٦) في (خ) : ظاهراً .

(٧) هو أبو زيد الأنصاري : سعيد بن ثابت ، اِمام من أئمة الأدب ، وعلم من أعلام اللُّغة . كان ثقة في روايته ، عُمِّر طولاً . قارب المائة . وتوفي سنة ٢١٥ هـ . لَهُ كتاب : النوادر .

(٨) قائلُهُ : غويّة بن سلميّ بن ربيعة ، من كلمة لَهُ . انظر : حماسة أبي تمّام : ٢ : ١٠١ . الخصائص ٢ : ١٩ . شرح المفصَّل ٨ : ٣٤ ، ٩ : ١٠١ .

الشاهد فيه : قوله : (بكِ) ، دخول (الباء) ـ التي هي حرف جرٍّ يفيد القسم ـ على الضمير

(١٩ / ظ) والواو : تدخُلُ على المظهَر ، دون المضمَر . تقول : واللهِ لأذهبَنَّ . وأبيك لأنطلِقَنَّ .

والتَّاء[١] : تدخُلُ على اسم (الله) وحدَهُ[٢] . تقول : تاللهِ لأركبَنَّ . قالَ اللهُ ـ سبحانَهُ ـ[٣] : (وتالله لأكيدَنَّ أصنامَكم)[٤] .

والأصْلُ في هذا كُلِّه : أحلِفُ باللهِ ، وأُقسِمُ[٥] باللهِ . فَحُذِفَ الفِعْلُ ، تخفيفاً في أكثرِ الأمْرِ .

فإنْ حذفْتَ حَرْفَ القَسَم ، نَصَبْتَ الاسمَ ـ بَعْدَهُ ـ بالفعل المقدَّر[٦] . تقول : الله لأذهبَنَّ[٧] . أباكَ لأقومَنَّ . قال امرؤ القيس[٨] :

(الكاف) . ويُورد هذا البيت شاهداً على أنّ أصل حروف القسم ي (الباء) بدليل اختصاصها بالدخول على الضمائر ، لأنّ الضمير ، يردّ الأشياء الى أُصولها .

(١) قال الثمانيني : (ولما كانت (التاء) تبدل من (الواو) كثيرا في نحو : تراث ، ووراث ، وتخمة ، ووخمة . أبدلوا من (الواو) : التاء ، في القسم . ولما كانت (التاء) بدلا مِنْ بَدل ، ضعُفت ، فخصُّوها باسم (الله) تعالى وحده من أسماء الله تعالى) . ق : ٢٤٩

(٢) في (م) : اسم الله تعالى وحده .

(٣) في (م) : تعالى :

(٤) الانبياء : ٥٧

(٥) أُقسم : ساقطة من (خ) .

(٦) قال الثمانيني : (فلما سقط حرف الجرّ ، وصل القسمُ الى ما كان مجروراً) . ق : ٢٥٠ .

(٧) في (م) : لا فعلنّ .

(٨) امرؤ القيس : أمير شعراء الجاهليّة ، وأشهر أصحاب المعلّقات ، وهذا البيت من معلَّقتِهِ المشهورة . أنظر ديوانه : ١٤ .

الشاهد فيه : حذف حرف القسم ، ونصب (يمينَ) بفعل مقّدر . وأصلُهُ : احلف بيمين الله . فلما حُذف حرف الجرّ ، وصل فعلُ القسم اليهِ بنفسِهِ ، ثم حُذف فعل القسم ، وبقي منصوباً به .

فقالت : يمينَ اللهِ ما لَكَ حيلةٌ   وما إنْ أرى عَنْكَ الغَوايةَ تَنجلي

(الطويل)

ومنَ العَرَبِ مَنْ يجرُّ اسمَ (الله) ـ تعالى ـ وحْدَهُ[1] ، مَعَ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ ، فيقول : اللهِ لأقومَنَّ . وذلكَ لكثرةِ استعمالهم[2] هذا الاسم .

وتقول : إي[3] ها اللهِ ذا . فتَجرُّ الاسمَ بها ، لأنَّها صارتْ بَدَلا مِنَ الواو[4] . وكذلك قولهم[5] ـ في الاستفهام ـ : آللهِ لتذهبَنَّ ؟ صارت همزةُ الاستفهام ، عِوَضاً مِنَ الواو ، فجرَّت الاسم .

وتقول ـ في التعجُّب ـ : لله لأقومَنَّ ! وتقول : مِنْ ربِّي لأذهبَنَّ !

والحروف[6] التي يُجاب بها القَسَم[7] ، أربعةٌ ، وهي : إنَّ

(١) وَحْدَهُ : ساقطة منْ (م) .

(٢) في (م) : استعمالها .

(٣) في (خ) : أي ـ بفتح الهمزة .

(٤) قال الثمانيني : (وقد عوّضوا منْ (واو) القَسَم ، حروفاً قامت مقام (الواو) ، وهي (لام) الجرّ ، وهمزة الاستفهام ، وألف الوصل ، و (ها) التنبيه ، و (منْ) . فأمَّا (اللام) ، فلا يكون المقسم بها ، الا متعجِّباً . تقول لله لأفعلنّ ! وتقول همزة الاستفهام : الله لتخرجنّ ؟ ولا بُدّ أنْ تقطع همزة الوصل لتدلّ على كونها عِوَضاً مِنْ (واو) القَسَم . تقول : فالله لتخرجنّ . فأمَّا (مِنْ) ، قال بعض النحويين : تختص بالدخول على (الربّ) ـ تعالى ـ فقالوا : مِنْ ربِّي لأفعلنّ . . . . فأمَّا حرف التنبيه ، وهو (ها) فيقولون : لاها الله ذا . وإي ها الله ذا . اي : بمعنى (نعم) من قوله : اِي ربِّي . أي : نَعَم ربّي) . ق ٢٤٩

(٥) قولهم : ساقطة مِنْ (م) .

(٦) في (م) : الحرف .

(٧) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن القسم اذا وقع موقعه ، لا بد له من مقسَم عليه ، ورابط بين القسم ، والمقسَم عليه ، لفظاً ، أو تقديرا) . ن : ب . ق : ١٨٦

واللّام[1] . وكلاهما للايجاب . وما[2] ، ولا[3] . وكلاهما للنّفي .

تقول : واللهِ إنَّكَ قائمٌ . والله إنَّك لقائمٌ . واللهِ لتقومَنَّ . والله لقد قامَ زيدٌ . والله لزيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو .

وتقول : واللهِ ما قام . وواللهِ ما يقومِ . وواللهِ لا يقوم . وربّما حُذِفَتْ (لا) ، وهي مُرادَةٌ . قالَ امرؤ القيس[4] :

فقلتُ : يمينُ اللهِ أبــرَحُ قــاعِــداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي[5]

(الطويل)

---

(١) قال الثمانيني : (وأما (اللام) ، فهو على ضربين : (لام) القسم و (لام) الابتداء . فلام القسم تختص بالدخول على الافعال دون الاسماء ، وتدخل على الماضي والمستقبل ، ولا تدخل على فعل الحال . و (لام) الابتداء تختص بالدخول على المبتدأ ، والفعل الذي للحال ـ دون المستقبل ـ لمضارعته للاسم . ولا يجوز أن تدخل (لام) الابتداء على الفعل الماضي . كما لا يجوز أن تدخل (لام) القسم على المبتدأ) . ق : ٢٥٠

(٢) قال الثمانيني : (فأما (ما) فتدخل على الاسم ، والفعل . فتقول : والله ما أقوم . والله ما قمتُ . والله ما زيدٌ قائماً . ـ على الحجازية ـ وما زيد قائم ـ على التميمية ـ) . ق : ٢٥٠

(٣) قال الثمانيني : (فأما (لا) فانها تدخل على الفعل . تقول : والله لا تقوم . والله لا قام . وقد يجوز أن تحذف ، ولا يجوز أن يُحذف ـ من جواب القسم ـ سواها . وفي التنزيل : (تالله تفتأ تذكر يوسف) . وتقديره : لا تفتأ تذكر يوسف) . ق : ٢٥٠

(٤) ديوان امرىء القيس : ٣٢ .

(٥) الكتاب : ٣ : ٥٠٤ . المقتضب : ٢ : ٣٢٦ . الجمل : ٨٥ . الخصائص : ٢ : ٢٨٤ . الامالي الشجرية : ١ : ٣٦٩ . شرح المفصل : ٧ : ١١٠ . خزانة الادب : ٤ : ٢٣١ . مغني اللبيب : ٦٣٧ . المقاصد النحوية : ٢ : ١٣ هَمْع الهوامع : ٢ : ٣٨ . الدرر اللوامع : ٢ : ٤٣ .

الاوصال : جمع : وصْل وهو العضو من الاعضاء .

الشاهد فيه : قوله : (أبرح) حيث حذف منه حرف النفي . اِذ أصله : لا أبرح .

أي : لا أبْرَحُ قاعداً .

وقد عَقَدت[1] العَرَبُ جُمْلَةَ القَسَمِ ، مِنَ المبتدأ ، والخَبَر[2] ، فقالت : لعَمْرُكَ لأقومَنَّ . ولأيمُنُ اللهِ لأذهبَنَّ .

فـ (عَمْرُك) : مرفوعٌ بالابتداء ، وخَبَرُهُ محذوفٌ . والتقدير : لعَمْرُك[3] ما أحلِفُ بهِ .

وقولك : (لأقومَنَّ) جوابُ القَسمِ ، وليس بخبر المبتدأ . ولكن[4] صار طولُ الكلام ـ بجوابِ القَسَمِ ـ عوضاً مِنْ خَبر المبتدأ[4] .

وكذلك القول في : (لأيمُنُ[5] اللهِ) . قالَ الشَّاعرُ[6] :

فقال فريقُ القومِ ـ لمَّا نشدتهم ـ : نَعَم ، وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما ندري[7]

(الطويل)

---

(١) في (م) : قعُدت .

(٢) قال الثمانيني : (فأما جملة القسم المركَّبة من المبتدأ والخبر فهي على ضربين : ضرب يظهر فيه المبتدأ وخبره ، وضرب يظهر فيه المبتدأ ، ويحذف الخبر ، لان جواب القسم طوّل الكلام فسدّ طول الكلام مسد الخبر ، وأغنى عن اِظهاره . فمثال ما ظهر فيه المبتدأ والخبر قولهم : عليّ عهد الله . وعليّ يمين الله . فـ (عهد الله) : مبتدأ ، ويمين الله . عليَّ : خبر متقدم . ومثال ما ظهر فيه المبتدأ قولهم : لأيمن الله لأذهبن) . ق : ٢٤٩

(٣) لعمرك : ساقطة من (م) .

(٤) العبارة : (ولكن صار . . . خبر المبتدأ) : ساقطة من (خ) و (م) .

(٥) في (ك) : ليمن الله . وما أثبتناه من (خ) و (م) .

(٦) هو نصيب بن رباح . أنظر ديوانه : ٩٤

(٧) الكتاب : ٣ : ٥٠٣ ، ٤ : ١٤٨ . الجمل : ٨٦ . الانصاف : ٤٠٧ . شرح المفصل : ٩ : ٩٢ . المغني : ١٠١ . همع الهوامع : ٢ : ٤٠ . الدرر اللوامع : ٢ : ٤٤ . المقتضب : ١ : ٢٢٨ ،

فإنْ حذفْتَ (اللاَّم) ، نصبْتَ على ما تقدَّم[1] ، فقلتَ : عَمْرَكَ لاقُمْتُ[2] . وأيمُنَكَ لا[3] انطلقتُ .

* * *

ــ ٢ : ٩٠ ، ٣٣٠

الشاهد فيه : رفع (ليمن الله) بالابتداء ، وخبره محذوف للعلم به ، وتقديره : أيمن الله قسمي أو يميني . وحذف همزة (أيمُن) في الدّرج ـ لأنها همزة وصل عند سيبويه ـ يلزمه : الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، واضافته الى اسم الله تعالى .

(١) قال الثمانيني : (فان سقطت (اللام) وصل فعل القسم الى الاسم الذي بعدها فنصبه . تقول : عمرَك لاخرجن . أيمن الله لأنطلقن) . ق : ٢٥٠

(٢) في (م) : لا قلت .

(٣) لا : ساقطة من (م) .

باب : الموصول وصلته

الكلم الموصولة[1] ، على ضربين : اسمٌ ، وحَرْفٌ[2] .

فالأسماء الموصولة : الذي ، والتي ، وتثنيتها ـ في الرَّفْع ـ : اللذانِ ، واللتَّان . وفي الجرِّ والنَّصْب : اللَّذينِ ، واللَّتين . وجَمْعُ (الذي) : الذينَ ـ بالياء في كلِّ حالٍ ـ والألى . وجَمْع (التي) : اللاتي ، والَّائِي . وجَمْعُ (اللاتي) : اللَّواتي .

و (مَنْ) و(ما) و (أيّ) و(الألف واللَّام) في معنى : (الذي) و(التي) ، وتثنيتهِما وجمعهِما . و(الأُلى) ، بمعنى[3] : (الَّذينَ) .

واعلم أنَّ هذه الأسماء ، لا تتمُّ معانيها إلَّا بصِلاتٍ ، تُوضِحُها ،

---

(١) في (م) : الكلام الموصول .

(٢) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن الموصولات التي لا تتم الا بصلاتها على ثلاثة أضرب : ضرب لا خلاف في أنه اسم ، وضرب لا خلاف في أنه حرف ، وضرب فيه خلاف : أسم هو أم حرف ؟ فالذي لا خلاف في أنه اسم : (الذي) ، وما يتعلق به من تثنية وجمع وتصغير . و (التي) وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتصغير . و (مَنْ) و (أي) و (ذو) ـ في لغة طي ـ و (ما) اذا اتصلت بـ (ذا) في أحد وجهيها .

والذي لا خلاف في أنه حرف : (أنْ) و (أنّ) . وأما الذي فيه خلاف ، فالالف واللام التي بتقدير : الذي والتي . و (ما) ـ عند سيبويه ـ فصار الجميع عشرة أشياء سوى متعلقاتها) . ن : ب . ق : ١٩١

(٣) بمعنى : ساقطة من (خ) .

وتُخصِّصُها[1] . ولا تكونُ صِلاتُها إلَّا الجُمَلَ ، أو[2] الظروف[3] .

ولا بُدَّ في الصِّلَةِ مِنْ ضميرٍ يعود الى الموصول . ولا يجوز تقديمُ الصِّلةِ ، ولا شيء منها[4] ، على الموصولِ . ولا يجوز الفَصْلُ بينَ الصِّلَةِ والموصول بالأجنبيِّ . ولا تكون الصِّلَةُ إلَّا جملَةً خَبَرِيَّةً ، تحتملُ الصِّدق والكَذِبَ . ولا تعملُ الصِّلَةُ في الموصولِ ، ولا في شيءٍ قَبْلَهُ[5] .

تقول : الذي قام[6] أخوهُ (١٩ / ب) زيْدٌ . والذي أخوهُ زيدٌ أخوكَ . ومررتُ بالذي في الدار . والتقدير : مررتُ بالذي استقرَّ في الدار . فَحُذِف الفِعْلُ ، وأُقيم الظَّرْفُ مقامَهُ ، فانتقل اليهِ ضميرُهُ .

---

(١) قال العلوي : (اعلم أن هذه الأسماء الناقصة ، انما لا يتم معناها الا بصلاتها ، لانها مع صلاتها بمنزلة اسم واحد ، والاسم الواحد لا يتم ببعض حروفه دون بعضها ، ولا يدخل تحته معنى مفهوم ، ولا يقع به فائدة ، وكذلك هذه الاسماء ، ما لم تتم بصلاتها ، لا تفيد) . ق : ١٤٥

(٢) في (م) : والظروف .

(٣) الظرف ـ هنا ـ يشمل : الظرف ـ على الحقيقة ـ والجار والمجرور . ذلك أن بعض النحاة القدامى يطلق (الظرف) على النوعين معا .

(٤) ولا شيء منها : ساقطة من (خ) . وفي (م) : ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، ولا شيء منها .

(٥) قال سعيد بن الدهان : (وتفتقر صلاتها ـ ما عدا الالف واللام ـ الى أَرْبَع : شرائط : الاولى : أن تكون جملة . الثانية : أن تكون خبرية . الثالثة : أن يكون في الجملة عائد الى الموصول ، أو الى ما هو في بعض الكلام . . . الرابعة : ألا يكون للجملة الخبرية تعلق بما قبل (الذي) . وينبغي أن تكون الجملة الخبرية غير تعجب ، وانما كان كذلك ، لانه يجب أن يوصل بما يوضحه ويبينه ، والجملة الاستفهامية ، والامرية ، والنهيية ، وما جرى مجراهن ، مبهمات ، لا يوضحن غيرهن فكيف يوضحن غيرهن) . ن : ب . ق : ١٩٧ .

(٦) في (م) : تقوم .

وتقول : جاءَني مَنْ غُلامُهُ زيدٌ . ورأيتُ ما رأيتَهُ . ونظرتُ الى القائِمِ[1] أخوهُ . أي : الى[2] الذي قام أخوهُ . وعجبتُ مِن الجالسة أُختُهُ . أي : مِنَ الذي جَلَسَتْ أُختُهُ . قال اللهُ ـ سبحانه ـ[3] : (رَبَّنا أخرجْنا مِنْ هذهِ القريةِ الظالمِ أهلُها)[4] . أي : التي ظَلَم أهلُها[5] . وتقول : لأضرِبَنَّ أيُّهم قام صاحبُهُ . أي : الذي قام صاحبُهُ .

فإنْ كانَ الضمير الذي[6] في الصِّلَة ، منصوباً ، متَّصلاً بالفِعْل ، جازَ حَذْفُهُ جَوازاً حسناً ، لطولِ الكلام . تقول : كلَّمتُ الذي كلَّمتَ . أي : الذي كلَّمتَهُ . فَحَذَفْتَ (الهاءَ) لطولِ الاسمِ . فإنْ انفصلتْ ، لم يَجُزْ حَذْفُها[7] . تقول : الذي مررتُ بِهِ زيدٌ [ولا تقول : الذي مررتُ زيدٌ][8] لانفصال الضَّمير مِنَ الفِعْلِ ، واتِّصالِهِ بالباء .

---

(١) قال الثمانيني : (الالف واللام ، اذا كانت بمعنى : (الذي) و (التي) . وهذه (الالف واللام) تكون للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع ، ولا تكون صلتها ، الا اسم فاعل أو مفعول ، مشتقاً من فعل) . ق : ٢٥٢

(٢) الى : ساقطة من (م) .

(٣) في (م) : تعالى .

(٤) النساء : ٧٥

(٥) أي : التي ظلم أهلها . ساقطة من (م) .

(٦) الذي : ساقطة من (خ) ، (م) .

(٧) قال سعيد بن الدهان : (فان كان الضمير منفصلا ـ وضعاً ـ أو منفصلا من الفعل ، متصلا بغيره في الصلة ، لم يحسن حذفه . . . فانت كان متصلا بحرف جرّ ، نحو قولك : الذي مررت به زيدٌ . لم يجز حذفه الا في الشّعر ، كيلا يُحذف شيئان ، ولأن الحرف المحذوف يحتمله الموضع ، ويحتمل غيره) . ن : ب . ق : ٢٠٠

(٨) ما بين معقوفتين زيادة من (خ) و (م) .

ولو قُلْتَ : ضَرَبْتُ الذي قامتْ هند . لم يَجُزْ ، لأنَّهُ ليس في الجُمْلَة ضميرٌ ، يعود على الموصول مِنْ صلتِهِ . فإِن قُلْتَ : عِنْدَهُ ، أو : مَعَهُ[1] ، أو نحو ذلك ، صَحَّتِ المسألةُ ، لعودِ الضَّميرِ مِنَ الصِّلَةِ .

ولو قُلْتَ : ضَرَبْتُ التي سوطاً أخوها جَعْفرٌ . لم يَجُزْ ، لأنَّكَ فَصَلْتَ بـ (السَّوط) - وهو أجنبيٌّ - بين الصِّلةِ ، والموصولِ . وصِحَّةُ المسألة أنْ تقول : ضَرَبْتُ التي أخوها جَعْفَرٌ سوطاً . أو : ضَرَبْتُ سَوطاً التي أخوها جَعْفرٌ . أو : سوطاً ضربْتُ التي أخوها جَعْفَرٌ . كلُّ ذلكَ جائِزٌ . ولكنْ لو قُلْتَ : سَوطاً مررتُ بالذي ضربتُهُ . لم يَجُزْ ، لأنَّكَ قَدَّمْتَ (السَّوْط) - وهو منصوبٌ بما في الصِّلَةِ - على الموصول[2] .

ولو قُلْتَ : جاءَنِي الذي هل قام غلامُهُ . لم يَجُزْ ، لأنَّ الاستفهام ، لا يدخُلُهُ صِدْقٌ ، ولا كَذِبٌ ، فلذلك لا يكونُ صِلَةً ، وكذلكَ الأمرُ والنَّهيُ[3] .

وكذلك ، لو قُلْتَ : الذي يومَ الجُمعَةِ زيْدٌ . لم يَجُزْ ، لأنَّ ظروفَ الزَّمانِ ، لا تكون صِلاتٍ للجُثثِ ، كما لا تكون إخباراً عَنْ الجُثثِ[4] . ولكن تقول : عجبتُ مِنَ القيام الذي يومَ الجمعةِ . لأنَّ ظروفَ الزمانِ تكون صِلاتٍ للأحداثِ ، كما تكون

---

(١) في (م) : فان قلت : معه أو عنده .

(٢) قال العلوي : (لا يجوز أن يفصل بين الموصول وصلته ، بالاجنبي ، لأن الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد . . . فكما لا يُفصل بين حروف الاسم الواحد بالاجنبي ، كذلك لا تفصل بين الموصول والصلة . وكذلك لا يجوز أن تقدم على الموصول شيئاً عمل فيه عامل من الصلة لأن رتبته أن يكون مؤخراً ، فتقديمه يخرجه عن حده ، فكما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، لا يجوز تقديم شيء يتعلق بالصلة على الموصول) . ق : ١٤٧

(٣) انظر الهامش(٤) من الصفحة : ٢٤٩ .

(٤) العبارة : كما لا تكون إخبارا عن الجثث : ساقطة من (خ) و (م) .

إخباراً عنها .

وتقولُ : ضربْتُ الذي قام غلامُهُ زيدٌ . وإنْ شِئْتَ : زيداً . وإنْ شئتَ : زيدٍ . أمَّا الرَّفْعُ فعلى أنْ يكونَ (زيدٌ) بدلاً مِن (الغلام) . والنَّصْبُ على أنْ يكون بَدَلاً مِنَ (الذي) . واذا جررتَ ، جعلتَهُ بَدَلاً من (الهاء) في (غُلامِهِ) . قالَ الفرزدقُ[1] :

على حالةٍ لو أنَّ في القوم حاتماً — على جودِهِ ـ لضَنَّ بالماءِ حاتمِ[2]

(الطويل)

جَرَّ (حاتماً) لأنَّهُ بَدَلٌ من (الهاءِ) في (جودِهِ) .

* * *

واعلَمْ أنَّ الصِّفَةَ ، والتَّوكيدَ ، والبَدَلَ ، والعَطْفَ ، اذا جَرى واحِدٌ منها على الاسمِ الموصولِ ، آذنَ بتمامِهِ ، وانقضائِهِ . تقول : مررتُ بالضاربينَ زيداً الظريفين[3] . ولو قُلْتَ[4] : مررتُ بالضاربين الظريفينَ زيداً . لم يَجُزْ ، لأنَّكَ لا تَصِفُ الاسمَ ، وقد بقيتْ منه بقيَّةٌ .

لم يَجُزْ ، لأنَّ الاسمَ ، لا يؤكَّد ، وقد بقيت مِنْه بقيَّةٌ . فإنْ قُلْتَ : مررتُ بالضاربينَ

---

(١) مرّ ذكر الشاهد في الصفحة : ١٤٥ .

(٢) الشاهد فيه ـ هنا ـ قوله (حاتم) ـ بالجرّ ـ بدلا من الضمير الذي أضيف اليه الجود في قوله : (على جوده) .

(٣) الجملة : مررت بالضاربين زيداً الظريفين : ساقطة من (م) .

(٤) ولو قلت : ساقطة من (م) .

أجمعون زيداً . جازَ أنْ تجعَلَ (أجمعونَ) توكيداً للضمير في (الضاربينَ)[١] .

وكَذلكَ[٢] : مررتُ بالضَّاربينَ أجمعينَ زيداً . إخوتِكَ زيداً . فجعلْتَ (الأخوة) ، بدلاً من الضاربينَ ، لمْ يَجُزْ ، لأنَّكَ لا تُبدِلُ مِن الاسمِ ، وقد بقيتْ مِنْهُ بقيَّةٌ . وصِحَّتُها[٣] أنْ تقولَ : مررتُ بالضاربينَ زيداً إخوتِك .

ولو قُلْتَ : مررتُ بالضاربينَ ، وزيدٍ هنداً . لم يَجُزْ ، لأنَّكَ لا تعطفُ على الاسم ، وقد بقيت منهُ (٢٠/أ) بقيَّةٌ . ولكنْ تقول : مررتُ بالضاربين هنداً ، وزيدٍ .

وتقول : القائِمان الزيدان . فتثنِّي اسمَ الفاعِلِ ، كما تأتي في الفِعْلِ بعَلَم التثنيةِ في قولكَ : اللَّذانِ قاما الزيدانِ .

وتقول : القامُ أخواهما الزيدان . فتُوحِّدُ اسمَ الفاعِلِ ، كمَا تِفردُ الفِعْلَ ، اذا قُلْت : اللَّذان قام أخواهما[٤] الزيدانِ .

وكذلكَ : الجَمْعُ ، والتأنيث ، فاعرِفْهُ . ألا تُراك تقولُ : القائِمةُ أُختُهُ زيدٌ . فتؤنِّثُ اسم الفاعِلِ ، كما تؤنِّثُ لَفْظَ الفِعْل في قولك : الذي قامتْ أختُهُ زيدُ .

وتقول : الذاهب أخوها هِنْدُ . كما تقول : التي ذَهَبَ أخوها هندٌ[٥] .

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن في (الضاربينَ) ـ اذا قلت : مررت بالضاربين زيداً ـ ضميراً يعود ألى الالف واللام ، أو الى مدلولهما) . ن : ب . ق : ٢٠٣

(٢) كذلك : ساقطة من (م) .

(٣) في (م) : وصحةُ المسألة .

(٤) في (خ) و في (م) : أخوهما .

(٥) قال الثمانيني : (واعلم أن (الالف واللام) لا تكون صلته الا اسم فاعلٍ أو مفعول . واسم الفاعل

. . . . ,

والمفعول لا بد له من مرفوع ، يرتفع به . فان كان بعده مُظهر ـ يرتفع به ـ كان اسم الفاعل والمفعول موحدا ، ولحقت التثنية والجمع للمظهر الذي بعده . فان يكن ـ بعده ـ مظهر يرتفع به ، فلا بد فيه من مضمر يرتفع وتلحق الثنية والجمع لذلك المضمر . وهذا المضمر هو الراجع من الصلة الى الموصول ، ولا يجوز أن تظهر له صورة مع اسم فاعل ولا مفعول . لا في واحده ولا في تثنيته ولا في جمعه . ولو وضعت مكان (الالف واللام) : (الذي) أو (التي) ووصلتهما بالفعل ، لظهر للضمير صورة في التثنية والجمع ، واستتر في الواحد . واذا كان المرتفع باسم الفاعل ، والمفعول ظاهراً أو بالفعل ، فلا بد أن يقترن بالظاهر مضمر ، يبرز الى اللفظ ، يرجع الى الموصول يدل على تأنيثه وتذكيره وعدده) .

ق : ٢٥٦

[باب : الحروف الموصولة] [١]

الحروف الموصولة ، ثلاثة [٢] : (ما) [٣] ، و (أنِ) ـ الخفيفة ـ و (أنَّ) ـ الثَّقيلة ـ ومعاني جميعها ـ بصلاتها ـ : المصادرُ [٤] . تقول : سَرَّني ما قُمْتَ . أي : قيامُكَ . وعجبتُ ممَّا قَعَدْتَ . أي : مِنْ قعودِكَ . قالَ اللهُ ـ سبحانه ـ [٥] : (بما كانوا يُكذِّبونَ) [٦] . أي : بتكذيبهم .

وأمَّا (أنَّ) ـ الثقيلة ـ فقد مضى ذكرُها في [٧] بابها : أنَّها تنصبُ الاسمَ ، وترفعُ الخَبَرَ . ومعناها ، معنى المَصْدرِ .

وأمَّا (أنِ) ـ الخفيفة ـ ، فهي الناصِبةُ للفِعْلِ ، والفِعْلُ ـ بعدها أيضاً ـ صلةٌ لها . تقول : أُريدُ أَنْ تقومَ . ويَسُرُّني أنْ تذهَبَ .

---

(١) العنوان بين المعقوفتين : زيادة من (م) .

(٢) في (م) : هي ثلاثة .

(٣) قال الثمانيني : (و (ما) : وهي للحال ، ولما أنت فيه ، وصلتها الفعل والفاعل . وعلى هذا جمهور النحويين) . ق : ٢٥٨

(٤) قال الثمانيني : (واعلم أن المصدر لما كان لفظه ، لا يعيِّن الزمان الذي يحدث فيه من ماض وحاضر ومستقبل ، أتوا بـ (أنْ) ووصلوها بالفعل الماضي ، اذا أرادوا أن يتبينوا أن الحدث ، فيما مضى ، وانه قَدْ استقرونبت ، وان أرادوا الزمان المستقبل وصلوا (أنْ) بالفعل المستقبل ، لتدل على أن الحدث متوقع ومنتظر . فان أردت الحال الذي أنت فيها ، جئت بـ (ما) ووصلتها بالفعل ، فقلت : ما يفعل . تريد الحال) . ق : ٢٥٩

(٥) في (م) : تعالى .

(٦) سورة البقرة : ١٠

(٧) في (م) : فقد مضى بابها .

وتقول : أُحِبُّ أنْ تذهَبَ ، فتضربَ زيداً . فتعطف (تضرب) على (تَذْهَبَ) . وتقول : أُريدُ أنْ أزورَكَ فيمنعُني البوَّابُ . فترفعُ (يمنعُني) [1] ، لأنَّهُ ليس معطوفاً على (أزورَكَ) بل هو مُسْتَأْنَفٌ مرفوعٌ . كما قال الخطيئة[2] :

والشِّعْرُ لا يَسْطيعُهُ مَنْ يظلِمُهْ   إذا ارتقى فيهِ الذي لا يعلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ الى الحضيض قَدَمُهْ   يُريدُ أنْ يُعرِبَهُ ، فيُعجِمُهْ [3]

(الرجز)

فرفع (يُعجِمُهُ) ، لأنَّهُ استأنَفَهُ . أي : (فاذا هو يُعجِمُهُ) . ولو نَصَبَ ، لفَسَدَ [4] المعنى .

واعلم أنَّ المصدرَ اذا كانَ في معنى (أنْ) ، والفِعْل ، ولم يكن مُضافاً ،

---

(١) فترفع (يمنعني) : ساقطة من (خ) .

(٢) الحطيئة : هو جرول بن أوس ، ويكنّى أبا مُليكة ، كان راوية زهير . شاعر مخضرم ، كان رقيق الاسلام ، هجَّاء . قيل : انه عاش الى زمن معاوية .

(٣) انظر ديوان الحطيئة : ١١١ . وينسب الى رؤبة ، انظر ملحقات ديوانه : ١٨٦ . ثم انظر الى : كتاب سيبويه : ٣ : ٥٣ . المقتضب : ٢ : ٣٣ . العمدة : ١ : ٧٤ . مغني اللبيب : ١٦٨ . العقد الفريد : ٢ : ٤٨٠ . لسان العرب : مادة (عجم) . همع الهوامع : ٢ : ١٣١ . الدرر اللوامع : ٢ : ١٧١ . الاعجام : جعله مشكلا لا بيان له ، أو يأتي به أعجمياً ، فيلحن فيه .
الشاهد فيه : رفعُ (فيعجمه) على الاستئناف ، والقطع . أي : فاذا هو يعجمه . ولا يجوز النصب على العطف ، لفساد المعنى . لأنه لا يريد إعجامه .
قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن الثاني اذا لم يكن داخلا في الاول اقتُطع منه ، ولم يُحمل عليه . كقولك : أريد أن أزورك فيمنعني البواب . لأنك أردت الزيارة ولم تُرد أن يمنعك البواب) . ن : ب . ق : ٢٠٩ - ٢١٠

(٤) لفسد : ساقطة من (م) .

عَمِلَ عَمَلَ الفِعْل : في رَفْعِهِ ، ونَصْبِهِ[(١)] . إلاَّ أنَّهُ لا يتقدَّمُ عليهِ شَيءٌ مِمّا بَعْدَهُ ، ولا يُفصَلُ ـ بالأجنبيِّ ـ[(٢)] بينَهُ ، وبينَهُ[(٣)] . تقول : عجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زيدٌ عَمْراً . أو : مِنْ ركوبٍ أخوكَ الفَرَسَ . أي : مِنْ أنْ رَكِبَ أخوكَ الفَرَسَ . قالَ اللهُ ـ سبحانَهُ ـ[(٤)] : (أو اطعامٌ في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً ذا مَقْرَبةٍ)[(٥)] قالَ الشَّاعرُ[(٦)] :

بَضَرْبٍ بالسُّيوفِ رؤوسَ قَوْمٍ أزلنا هامَهُنَّ عَنِ المقيل[(٧)]

(الوافر)

أي : بأنْ نَضْرِبَ[(٨)] رؤوس قَوْمٍ .

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن المصدر اذا قُدِّر بـ (أنْ) والفعل ، وحسُن أن يقع موقعه ، فهو على ثلاث جهات : أحدها : أن يكون منوّناً . والثاني : أن يكون معرّفاً بالالف واللام . والثالث : أن يكون مضافاً . وفي الاوجه الثلاثة يعمل عمل الفعل سوى الجرّ في الاضافة فاذا خرج عن عهدة الاضافة عمل إمّا رفعاً ، وإمّا نصباً . واذا كان كذلك لم يعمل المصدر ، اذا كان بتقدير الحال ، لأن الحال لا يدخل عليه (أنْ)) . ن : ب . ق : ٢١٠

(٢) في (م) : لا يفصل بينه وبينه بالاجنبي .

(٣) قال الثمانيني : (ولا يجوز أن يتقدم على المصدر شيء من معمولاته ، كما لا يتقدم على (أنْ) وجميع الموصولات شيء من صلاتها . ولا يجوز أن تفصل بين المصدر وصلته بأجنبي ،كما لا يجوز أن تفصل بين الموصول وصلته بأجنبي) . ق : ٢٦٠

(٤) في (م) : تعالى .

(٥) البلد : ١٤

(٦) هو المرّار بن منقذ الاسدي ، كما في كتاب سيبويه : ١ : ١١٦ ، ١٩٠ . وفي المقاصد النحوية : ٣ : ٤٩٩ . وانظر شرح المفصل . ٦ : ٦١ . شرح الاشموني : ٢ : ٢٨٤ .

(٧) الهام : الرؤوس . جمع (هامة) . ومقيل الرؤوس : أعناقها ، لانها موضع استقرارها . وقد أضاف (الهام) الى ضمير (الرؤوس) اتساعا ومجازا ، وذلك لاختلاف اللفظين .
الشاهد فيه : نصب (رؤوس) بـ (ضربٍ) الذي هو مصدر منكّر منوّن بمعنى : (أنْ نضرب) .

(٨) في (م) : بأن نضرب . وفي (ك) و (خ) : بأن تضرب .

فإنْ كانت فيهِ اللّام ، فكذلك ـ أيضاً ـ[1] تقول : عَجِبْتُ مِنَ الضَّرب زيدٌ عَمْراً . أي : مِنْ أنْ ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً . قالَ الشّاعرُ[2] :

لَقَـدْ عَلِمَتْ أُوْلى المغيرَةِ أنَّني ... كررْتُ فلم أنكُلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعا[3]

(الطويل)

أي : عَنْ[4] أنْ ضَرَبْتُ مِسْمعا .

فإنْ أضفْتَ المصدرَ الى الفاعِلِ ، انْجَرَّ[5] ، وانتصبَ المفعولُ بهِ . وإنْ أضَفْتَهُ الى المفعولِ ، انْجَرَّ ، وارتفعَ الفاعلُ . تقول : عَجِبْتُ مِنْ أكْلِ زَيْدٍ الخُبْزَ ، ومِنْ أكْلِ الخُبْزِ زيدٌ . قالَ الشّاعِرُ[6] :

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (المصدر اذا ذكروا فيه الالف واللام ، وقُدِّر بـ (أنْ) والفعل) ، فهو يعمل عمله منوّناً . وليست الالف واللام ، كالالف واللام في (الضارب) . لأن تلك ، بتقدير (الذي) وهذه كالالف واللام في (الضارب) . لأن تلك ، بتقدير (الذي) وهذه كالالف واللام في (الرجل) . لانها لا يعود اليها شيء ولا لها مذكور فيعود اليه عائد) . ن : ب . ق : ٢١١

(٢) هو المرّار بن منقذ الاسدي ، كما ورد في كتاب سيبويه : ١ : ١٩٣ . ونسبه (البغدادي) في الخزانة : ٣ : ٤٣٩ ، و (ابن يعيش) في شرح المفصل : ٦ : ٦٤ . الى (مالك بن زغبة الباهلي) .

(٣) المقتضب : ١ : ١٤ . الجُمَل : ١٣٦ . شرح المفصَّل : ٦ : ٦٤ . شرح الاشموني : ٢ : ٢٨٤ . المقاصد النحويَّة : ٣ : ٤٠ . همع الهوامع : ٢ : ٩٣ . الدرر اللوامع : ٢ : ١٢٥ . أولى المغيرة : أولها . . . والمغيرة الخيل تخرج للغارة ، والمراد : فرسانها . والنكول : النكوص ، والرجوع جبناً ، وخوفاً . و (مِسْمَع) : هو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة . والشاهد فيه : اعمال المصدر المقرون بـ (أل) ، وهو (الضَّرب) عَمِلَ في (مِسْمعا) ، لأنّ (أل) ـ هنا ـ معاقبةٌ للتنوينِ ـ على رأي سيبويه .

(٤) في (م) : مِنْ أنْ .

(٥) انجرّ : ساقطة من (خ) .

(٦) هو الأقيشر الأسدي واسمُهُ المغيرة بن عبد الله .

أفنى تلادي ، وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ القواقيزِ أفواهُ الأبـاريقِ [1]

(البسيط)

ويروى : أفواهُ الأباريقِ ، (٢٠/ب) وأفواهَ الأباريقِ . رفْعاً ، ونصْباً - على ما مضى - .

وتقول : سَرَّني قيامُكَ يومَ الجُمُعَةِ . فتنصبُ (يَوْمَ الجمُعَةِ) ظَرْفاً لـ (سرَّني) . ولو قُلْتَ : سرَّني يَوْمَ الجُمُعَةِ قيامُك . فجعلتَ (يوم الجُمُعَةِ) ظَرْفاً (للقيام) . لم يَجُز ، لتقديمكَ بعض - الصِّلَةِ على الموصولِ [2] .

---

(١) المقتضب : ١ : ٢١ . الجُمَل : ١٣٤ . الأنصاف : ٢٣٣ . شذور الذهب : ٣٨٣ المقرب : ١ : ١٣٠ . مغني اللبيب : ٥٣٦ . المقاصد النحوية : ٣ : ٥٠٨ . المؤتلف والمختلف : ٥٦ . لسان العرب : مادة (قفز) .

التِّلاد - على زنة كتاب - كل مالٍ ورثته عن آبائك . النَّشَب : العِقار . القرع : الضَّرب . القواقيز : جمع (قاقوزة) ، وهي القدح الذي يشرب فيه . والأباريق : جمع (إبريق) : وهو ما كان له عروة . فان لم يكن له عروة فهو كوز .

الشاهد فيه : قولُهُ : (قرع القواقيز أفواه) بنصب (أفواه) وبرفعها . فَمَنْ نصب فقد جعل (قرع) مصدراً مضاعفاً الى فاعلِهِ ومَنْ رفع جعل (قرع) : مصدراً مضاعفاً الى مفعولِهِ ، ثم أتى بعد ذلك بفاعِلِهِ .

(٢) قال الثمانيني : (سَرَّني قيامُك يوم الجمعة . فانْ جعلت الظرف معلَّقاً بالقيام - لأن (القيام) ، حدث فيه - كان من صِلَتِهِ ، ولم يُجز أن يقع اِلا بعدَهُ . وان جعلت الظرف متعلقاً بـ (السرور) - لانه حدث - جاز أن يقع بعد (القيام) وجاز أن يقدم على (القيام) . فتقول : سرني - يوم الجمعة - قيامُك . وجاز أن يتقدّم على (سرّ) ، فتقول : يوم الجمعة سرّني قيامُك) . ق : ٢٦٣

باب النُّونينِ

وهما : خفيفة ، وثقيلة . والثقيلة [١] ، أشدُ توكيداً مِنَ الخفيفةِ [٢] .

والفِعْلُ [٣] قبلَهما مبنيٌ على الفتْحِ معَهما . وأكثرُ ما تَدْخلانِ فيهِ [٤] القَسَمُ [٥] . تقول : والله لأقومَنَّ . وتالله لأذهبَنَّ . قال الله [٦] ـ تعالى ـ : (لنسفعاً بالناصيةِ) [٧] . وقال ـ سبحانه ـ [٨] : (لأرجمنَّكَ ، واهجرني مليَّاً) [٩] .

وقد تدخلانِ في الأمْر ، والنَّهْي [١٠] ، تقول : اضرِبَنَّ زيداً . ولا تشتمَنَّ

---

(١) في (خ) و (م) : فالثقيلة .

(٢) قال سعيد بن الدهَّان : (وتأكيد الفعل بنون خفيفة أو ثقيلة ، فالثَّقيلة ، نونان : الاولى ساكنة ، والثانية متحرّكة ، فالأولى مدغمة في الثانية ، والتأكيد بالثقيلة ، أشدّ ، لأنَّهُ كلما كثر الحرف ، كثر معناه ، كما قالوا في (سوف) انها أطول زماناً من السِّين) . ن : ب . ق : ٢١٣

(٣) في (م) : فالفعل .

(٤) في (م) : في .

(٥) قال العلويّ : (وانما لزمت (النون) فعل القَسَم ، لئلا يعتقد أنَّها (اللام) الواقعة في خبر (إنَّ) لغير قسمٍ ، فألزموا (اللام) التي للقسم (النون) للفرق بينهما) . ق : ١٥٠

(٦) لفظ الجلالة (الله) ساقطة من (م) .

(٧) سورة العلق : ٩٦ .

(٨) (سبحانه) : ساقطة من (م) .

(٩) سورة مريم : ٤٦ .

(١٠) قال سعيد بن الدهَّان : (والثاني من المستقبل أنت ـ في ايجاد النُّون وحَذْفها ـ مخيَّرٌ ، وهو ثلاثة أضرُبٍ : الأمر ، والنَّهي ، والاستفهام ، وذلك قولك : اِضرِبَنْ ، ولا تضرِبَنْ ، وأتضرِبَنْ ؟) . ن . ب . ق : ٢١٦

بكَراً . قال الأعشى [1] :

[وذا النُّصب المنصوب لا تنسكنَّهُ] ولا تعبدِ الشَّيطانَ ، والله فاعبُدا [2]

(الطويل)

وقال الآخر [3] :

ولا تـضيـقَنَّ إنَّ الـسِّلْمَ آمِـنَـةٌ مَلْساءُ ، ليس بها وَعْثٌ ، ولا ضِيَقُ

(البسيط)

وكذلك المعتلُّ ـ أيضاً ـ تقول : إرمِيَنَّ زيداً . ولا تغزونَّ جعفراً . ولا تخشينَ [4] سوءاً . قال ألشَّاعرُ[5] :

---

(١) الأعشى هو : أبو بصير ميمون بن قيس من بني بكر بن وائل . ويعرف بالأعشى كبير . عدّهُ قوم من أصحاب المعلقات . أدرك الاسلام ، ولم يسلم .

(٢) ديوان الاعشى : ١٣٧ وصدر البيت منه . وفيه (الأوثان) بدل : (الشـ ـان) . وأنظر أيضاً : كتاب سيبويه : ٣ : ٥١٠ . الامالي الشجرية : ١ : ٣٨٤ . الأنصاف : ٦٥٧ ، مغني اللبيب : ٣٧٢ . شرح المفصَّل : ٩ : ٣٩ . شرح الاشموني : ٣ : ٢٢٦ . المقاصد النحويَّة : ٤ : ٣٤٠ . همع الهوامع : ٢ : ٧٨ . الدرر اللوامع : ٢ : ٩٥ .
الشاهد فيه : ادخال (النون) الخفيفة في : (فاعبُدَنْ) ، وقد ابدلها ـ في الوقف ـ ألفاً ، كما تبدل من التنوين في حال النَّصْب .

(٣) لم أقف على قائله . انظر المذكَّر والمؤنَّث للفرّاء : ٢٠ . المذكر والمؤنَّث لأبي بكر الأنباري : ٣٦١ . شرح القصائد الطوال لأبي بكر الانباري : ٢٦٢ . شرح القصائد العشر ، للخطيب التبريزي : ١٦٨ .
ملساء : لا خشونة فيها ولا عنت . الوعث المكان السَّهل تغيب فيه الأقدام . الشاهد فيه : (ولا تضيقَنّ) فقد لحقت نون التوكيد الثقيلة آخر الفعل المضارع وهو في سياق النهي .

(٤) في (خ) : أرمينْ ، لا تغزونْ ، لا تخشينْ . بالنون الخفيفة . وعبارة (ولا تغزونّ جعفراً) : ساقطة من (م) .

(٥) هو عثمان بن لبيد العُذْري .

استقدِرِ الله خَيْراً وارضيَنَّ بِهِ فبينما العُسْرُ إذْ دارت مياسيرُ [١]

(البسيط)

وتدخُلُ ـ أيضاً ـ في الاستفهامِ ، والنَفْي [٢] . قال الشَّاعِرُ [٣] :

هل ترجِعَنَّ ليالٍ قَدْ مضينَ لنا والعيشُ منْقلبٌ إذْ ذاكَ أفنانا [٤]

(البسيط)

وتقول ـ في التثنية ـ لتضرِبانِّ [٥] زيداً . وفي الجَمْع : لا تذهبُنَّ مَعَهُ . ومع التأنيث : لا تضرِبِنَّ [٦] زيداً . حَذَفْتَ النُّونَ لزوالِ الرَّفْع ، وحَذَفْتَ الواوَ ، والياءَ لسكونِهما ، وسكونِ النُّون الأولى بعدَهما ـ ، وبقيت الضَّمَّةُ والكسرةُ ، تَدُلَّانِ

---

(١) انظر : المعمَّرون والوصايا : ٥٢ . ونزهة الالبَّا : ٢٨ . كتاب سيبويه : ٣ : ٥٢٨ . وكذلك في الامالي الشجريَّة : ٢ : ٢٠٧ . مغني اللبيب : ٨٣ . شذور الذهب : ١٢٦ لغير هذا الموضع .
الشاهد فيه : قوله : (اِرْضَينّ) ، فقد لحقت نون التوكيد الثقيلة آخر فعل الأمر . وسلمت (ياء) : (ارضيَنّ) من الحذف لانفتاحها ، وسكون أول النون الثقيلة بَعْدها .

(٢) قال سعيد بن الدهَّان : (وأمَّا قوله : (بعد النفي) فاني لم أرَ احداً ذكر دخول (النون) في النفي وانما قال سيبويه : وبعد (لم) ، لأنها لما كانت جازمة اشبهت (لا) الناهية . وهذا لا يجوز الا في اضطرار) . ن . ب : ق ٢١٧

(٣) هو ـ كما نسبه عبد السلام محمد هارون في معجم شواهد العربية : ١ : ٣٨١ ـ الأعلم بن جوادة السَّعْدي .

(٤) انظر النوادر في اللغة : ٨٤ . ولم ينسبْهُ . الامالي الشجرية : ٢ : ١٩٨ . مغني اللبيب : ٨٤ . همع الهوامع : ١ : ٢٠٥ . الدرر اللوامع : ١ : ١٧٣ وكلها تورد البيت استشهاداً لغير هذا الموضع .
الشاهد فيه : قوله : (هل ترجِعَنَّ) : فقد لحقت نون التوكيد الثقيلة آخر الفعل المضارع ، وهو في سياق الاستفهام .

(٥) في (خ) : لا تضربانِّ .

(٦) في (م) : لا تضربينَّ . وهو خطأ بيِّن .

عليهما [١] . ولم تَحْذِفِ الألفَ [٢] مِنْ : لتَضرِبانٍّ . لئلا يشتبه بالواحِدِ [٣] . قال الله ـ تعالى ـ : (لتركبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) [٤] . وقالَ ـ تعالى ـ : (ولا تتبعانٍّ سبيلَ الذين لا يعلمونَ) [٥] . وقال تأبَّط شَرّاً [٦] :

لتقْـرَعِنَّ عَليَّ السِّنَّ مِنْ نَـدَمٍ إذا تذكَّرْتِ ـ يوماً ـ بَعْضَ أخلاقي [٧] .

(البسيط)

---

(١) قال العلويّ : (إعلم أنَّهُ لما اجتمع النون مع الواو ، والياء ، وهما ساكنان لم يكن بُدٌّ من إسقاط أحدهما ، أو تحريكه ، ولا يجوز إسقاط (الياء) و (الواو) . لأن قبلهما فتحةٌ ، والفتحةُ لا تدل عليهما ، لأنَّا إنما نُسقط حرف العلّة ، اذا كان قبله حركة تدلّ ، فاحتجنا الى تحريك أحد الساكنين ، فحُرّك كلّ حرف بما هو مشتق منه) . ق : ١٥٢ .

(٢) قال سعيد بن الدهَّان : (اعلم أن ألف التثنية التي تلحق المضارع تختصّ بنون التوكيد الشديدة عند الخليل وسيبويه . وانما كان كذلك ، لأن الخفيفة نون ساكنة ، فلو دخلت لالتقى ساكنان . . . وأما النون الشديدة ، فنونان : الاولى : ساكنة ، ويجوز اجتماع الساكنين ، اذا كان الثاني مدغماً وقبله حرف مَدٍّ ، نحو : دابَّة . وهو مع الالف أقوى منه مع الواو والياء لخفاء الألف ، فاذا أدخلْتَ المشدّدة لم تحذف الألف لأمرين : أحدهما : اِن الألف لا يمنع أن يقع بعدها ساكن مدغم .

الثاني : انه كان يلتبس التثنية بالمفرد . . .) . ن : ب . ق ٢١٨

(٣) في (خ) : لئلا يُشبه الواحدَ .

(٤) سورة الانشقاق : ١٩ .

(٥) سورة يونس : ٨٩ .

(٦) هو ثابت بن جابر بن سفيان بن عميثل بن عدي بن كعب ، وكنيته أبو زهير ، واحد من الشعراء الصعاليك ، ومن عدّائي العرب المشهورين كان لصاً فاتكاً مات مقتولاً .

(٧) شعر تأبَّط شراً : ١١٢ . الأمالي الشجرية : ٢ : ١٩٨ . المغني : ١٩ . المفضليات : ٣١ . المنصف : ٣ : ١٢٤ . قرع السنّ : ضربها بطرف الأنملة ونحوها . والنَّدم : التأسُّف . الأخلاق : السجايا والطباع .

الشاهد فيه : قوله (لتقرَعَنَّ) في خطاب المفردة المؤنثة ، حذفت النون للجزم بـ (لام الجزم) ، حذفت الياء لسكونها ، وسكون النون الاولى بعدها ، وبقيت الكسرة تدلّ عليها .

فإنْ (١) انفتحَ ما قَبْلَ الواوِ ، والياءِ . حَرَّكتَ الواوَ بالضمِّ ، والياءَ بالكسْرِ ، لالتقاءِ الساكنينِ (٢) . تقول : اخشَوُنَّ زيداً . ولا ترضَينَّ عَنْ عمروٍ . وقالَ الله ـ جلَّ وعَلا ـ (٣) : (لتبلَوُنَّ في أموالكم ، وأنفسكم) (٤) . وقال ـ عزَّ اسمُهُ ـ : (فامَّا تَرِينَّ مِنَ البَشرِ أحَداً) (٥) .

وتقول ـ في جماعةِ المؤنَّث ـ : اضرِبْنانِّ زيداً (٦) . ولا تخشينانِّ عَمْراً (٧) . تَفصِلُ بينَ النُّوناتِ بالألف ، تخفيفاً(٨) . ومِنْ(٩) كلامِ أبي مَهْـديَّة(١٠) في صَلاتِهِ : اخسأ كانَّ عنيٍّ .

---

(١) فانْ : ساقطة من (م) .

(٢) قال سعيد بن الدهان : (فاذا انفتح ما قبل الواو ، وكانت حرفاً ، ولم تكن علامة جمع ، التقت بساكن ، كُسرت . فان كانت الواو اسماً للجمع فاعلا أو علامة للجمع حرفاً ، وتحرك ما قبلها بالفتح ، ولقيت ساكناً آخر حُركت بالضم لالتقاء الساكنين . . . وإنما حُرِّكت بالضم ، لأن الضمة من الواو فحُرِّكت بحركة تلائمها ، وليفرق بين الاسم والحرف) . ن : ب . ق : ٢١٩

(٣) في (خ) : جل جلاله . وفي (م) : تعالى .

(٤) سورة آل عمران : ١٨٦

(٥) سورة مريم : ٢٦

(٦) زيداً : ساقطة من (م) .

(٧) في (م) : زيداً .

(٨) قال سعيد بن الدهان : (هذا من المواضع التي تختص بها الثقيلة . والعلة في امتناع وقوع الخفيفة ـ هنا ـ أنَّ نون الضمير الذي للمؤنث ، لا يجوز حذفُها كيلا يبقى الفعل بغير فاعل ولا ما يدل عليه . . فلما أُريد تأكيده جيء بالنونين ، وكُرِهَ الجمع بينهما ، فجاؤوا بألف فاصلة ، وجاؤوا بالنونين بعدها) . ن : ب . ق : ٢٢١

(٩) في (م) : ومثله من كلام أبي المهدية .

(١٠) أبو مهدية الكلابي . ويقال : أبو مهدي ، كما في مواضع كثيرة من اصلاح المنطق ، وهو أحد فصحاء الاعراب الذين روى عنهم البصريون ، وقد روى عنه الاصمعي في كتاب الابل . قال ابن النديم : ٦٩ : كان يهيج به المِّرة في كل سنة مُديدة . وجاء في الحيوان : ٣ : ٤٣٤ ، ٥ : ٣٠٩ وصفه بالفصاحة . كذلك انظر اللسان (خَسأ) .

واذا وقفْتَ على النُّون الخفيفة ، أبْدلْت مِنْها ـ للفتحة قبلها ـ ألفاً[١] . تقول : يا زيد اضْرِبَا . ويا محمَّدُ قُوما .

فإنْ لَقِيَها ساكن ـ بَعْدَها ـ حُذِفَتْ لالتقائِهما . قالَ الشَّاعِرُ [٢] :

لا تُـهيـنَ الـكَـريـمَ عَـنَّكَ أنْ تركعَ ـ يوماً ـ والدهرُ قد رَفَعَهْ [٣]

(المنسرح)

وقد تدخُلُ النُّونان في غير هذهِ المواضعِ ، وليس ذلك بقياسٍ ، فتركناهُ .

---

(١) قال العلوي : (اعلم أن النون الثقيلة ، تثبت في الخطِّ ، والوصل والقطع ولا تغيّر عما هي عليه . فأما النون الخفيفة ، فانهما تثبت في الوصل ولا تثبت في الخط ولا في الوقف ، ومتى وقفت عليها في فعل الواحد المذكَّر ، ابدلت منها ألفاً ، اذا كان ما قبلها مفتوحاً ، فان كان ما قبلها مضموماً ، أو مكسوراً لم تبدل منها ، وبقيت على صورتها . والعلة في ذلك أنهم شبهوها بالتنوين ، والتنوين انما يُبدَل منه في حال النصب ، نحو قولنا : رأيت زيدا . وأما في حالة الرفع والجر فلا يبدل منه ألفاً) . ق : ١٥٣

(٢) هو الأضبط بن قريع ، كما في : البيان والتبيين : ٣ : ٣٤١ . وفي كتاب : (المعمَّرون والوصايا) ص ١١ ـ ١٢ : أبيات بالوزن والقافية ذاتهما منسوبة للاضبط بن قريع ، ولكن البيت محل الاستشهاد ليس منها . كذلك انظر : الشعر والشعراء : ١ : ٢٩٨ .

(٣) الامالي الشجرية : ١ : ٣٨٥ . الانصاف : ٢٢١ . شرح المفصل : ٩ : ٤٣ . المقرّب : ٢ : ١٨ . خزانة الادب : ٤ : ٥٨٨ . مغني اللبيب : ٦٤٢ . المقاصد النحوية : ٤ : ٣٣٤ . همع الهوامع : ٢ : ٧٨ . الدرر اللوامع : ٢ : ١٠٢ . شرح الاشموني : ٣ : ٢٢٥ .

الشاهد فيه : قوله : (لا تُهينَ الفقير) فان أصله عندهم : لا تهينن الفقير ـ بنون توكيد خفيفة ـ فحذفت هذه النون تخلصاً من التقاء الساكنين ، اللذين هما : نون التوكيد ، ولام التعريف في (الفقير) .

قال العلوي : (وهذه النون الخفيفة اذا لقيها ساكن ـ بعدها ـ حذفت لالتقاء الساكنين ، لضَعْفها عن أن تُحرَّك . فلما ضَعُفت حُذفت ، اذ لم يكن بد من حذف أحد الساكنين أو تحريكه) . ق : ١٥٣

باب : النَّسَب [١]

النَّسَبُ الى كلِّ اسمٍ بزيادة (ياءٍ) مشدَّدةٍ ، مكسورةٍ ما قبلَها . تقول - في النَّسَبِ الى (زيدٍ) - : زيديٌّ . والى (محمَّد) : محمديّ [٢] .

فإنْ كان الاسمُ ثلاثيّاً ، مكسور (٢١/أ) الأوْسَطِ ، أبدلْتَ مِنْ كسرتِهِ ، فتحةً ، هَرَبا مِنْ توالي الكسرتينِ ، والياءَينِ [٣] . تقول - في الاضافة الى (النّمر) - : نَمَريٌّ . والى (شَقِرةٍ) : شَقَرِيٌّ . قالَ الشَّاعِرُ [٤] :

لصحوتُ والنَّمريُّ تحسبُهُ　　عمَّ السِّماك ، وخالَةَ النَّجْمِ [٥]

(الكامل)

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن النسبة تُحدث في الاسم شيئين : أحدهما لفظي والاخر معنوي . فاللفظي جعل الاعراب حشواً ، وكسر ما قبله على كلِّ حال . والمعنوي : جعل المعرفة نكرة والجامد وصفاً ، وترفع به الظاهر والمضمر . فتقول : مررت برجل هامشي أبوه ، وعلويٌّ أخوه) . ن : ب . ق : ٢٢٤

(٢) قال الثمانيني : (فاذا أردت أن تنسب شيئاً الى شيء ، زدت على حرف الاعراب الاسم الذي تنسب اليه (ياء) مثقَّلة ، تكون في اللفظ واحدة ، وفي التفصيل اثنتين . الاولى منهما : ساكنة . والثانية : متحرِّكة ، يقع عليها الاعراب . وما قبل (ياء) النسبة يكون مكسوراً على كل حال) . ق : ٢٦٦

(٣) قال العلوي : وانما قلبوا من كسرة الاوسط فتحة لاجتماع أربع كسرات ، وهي كسرة الاوسط ، والطرف ، وياء النسب ، تعد ياءين ، وهما من جنس الكسرة ، فلما أدى الى ذلك ثِقلٌ ، فقلبوا من الكسرة فتحة طلباً للخفة) . ق : ١٥٣

(٤) هو عبد المسيح بن عسلة الشيباني شاعر جاهلي .

(٥) الحيوان : للجاحظ : جـ ١ : ٢١٢ ، ٢٨٦ وفيه : فصحوت ، ويحسبها . وفي البيان والتبيين - للجاحظ : جـ ١ : ٢٢٩ . وفيه : فصحوت . وصواب روايته : لصحوت . لأن البيت جواب لبيت سابق هو :

فإنْ تجاوزَ الاسمُ ثلاثةَ أحرُفٍ ، لم تُغيِّر [1] كَسْرَتُهُ . تقول ـ في الاضافة الى (تغلِب) ـ : تغلبيٌّ . والى (المغْرِب) : مَغْرِبيٌّ .

هذا هو القياسُ ، وذلكَ أنَّ الكسرةَ ، سَقَط حكمُها ، لغَلَبَةِ كثرةِ الحروف لها .

فإنْ كان الثلاثيُّ مقصوراً ، أبْدلْتَ مِنْ ألِفِهِ واواً ، لوقوع (ياءِ) الاضافةِ بَعْدَها [2] . تقولُ ـ في الاضافةِ الى (فتى) ـ : فَتَويٌّ . والى (رَحَا) : رَحَويٌّ . والى (قَنَا) : قَنَويٌّ .

فإنْ كانَ المقصور رباعيًّاً ، وألِفُهُ بَدَلٌ غيرُ زائِدةٍ ، كانَ الوَجْهُ ، قَلْبَها [3] واواً . تقول في : (مَغْزَىً) : مَغْزويّ . وفي (مَرْمى) : مرمويّ . ويجوز الحَذْفُ ،

يـا كعب إنـك لـو قصـرت على   حسـن النـدام وقـلّه الـجـرم

كما في المفضليات : ٢٧٩

النمري : هو كعب ، أحد بني النمر بن قاسط . النَّجْم : واحد وجمع . وانما يعني في البيت : الثريا . أي : يحسب القينة في عظيم قدرها عمًّا للسمَّاك وخالةً للثريا .

الشاهد فيه : قوله : (النَّمَري) فانه اسم ثلاثي مكسور الاوسط (النَّمِر) أبدل من كسرته فتحة ، هرباً من توالي الكسرتين ، والياءين .

(١) في (م) : لم يتغير .

(٢) قال الثمانيني : (وانما اختاروا (الواو) ـ ها هنا ـ دون (الياء) لأن الحرفين ، اذا اختلفا ، كان أحسن ، ولو قلبوه (ياء لتوالت ثلاث ياءات ، فكنت تقول : فتييّ ، وهم ينفرون من ياءين ، فهم من الثلاث أنفر) . ق : ٢٦٧

(٣) قال العلوي : (فان كانت الالف منقلبة عن حرف أصلي ، أو زائدة للالحاق فانك تقلبها واواً ، ليدل بقلبها على أنها من نفس الكلمة ، لأن الملحق يجري عندهم مجرى الاصلي . فتقول في (معزى) : معزويّ ، وفي (أرطى) : ارطويّ لأن الالف للالحاق . وتقول في (معطى) : معطوي . وفي (مرمى) : مرموي . لأن الالف منقلبة عن ياء) . ق : ١٥٤

تقول فيهما : مَغْزِيٌّ ، ومَرْمِيٌّ .

فإنْ تجاوز العَدَدُ الأرْبعةَ ، فالحذْفُ للطُّولِ[1] لا غيرُ . تقول في (مُرامَى) : مُرَامِيٌّ . وفي (مُرْتجى) : مُرْتجيٌّ . وكذلكَ ما فوقَهُ عَدَداً .

فإنْ كانت ألفُهُ زائدةً[2] ، فالوَجْهُ الحَذْفُ . تقول - في (سَكْرى) - : سَكْرِيٌّ . وفي (حُبْلى) : حُبْليٌّ . ويجوز البَدَلُ ، فتقول : سَكرويٌّ ، وحُبْلَوِيٌّ .

* * *

فإنْ كانَ المنقوصُ ثلاثيًّا ، أبْدَلْتَ مِنْ كَسْرتِهِ ، فتْحةً ، فصارتْ ياؤهُ للفتْحةِ قبلها ألفاً ، ثم أبدلْتَ مِنْ ألفِهِ واواً - على ما مضى -[3] . تقول - في الاضافة الى (عَمٍ) -[4] : عَمَويٌّ . والى (شجٍ)[5] : شجويٌّ[6] .

فإنْ كانَ المنقوصُ رُباعيًّا ، اختيرَ حَذْفُ يائِهِ[7]. تقول - في

---

(١) في (م) : لا تقول في غير مراميّ . وهو وهم من الناسخ .

(٢) قال سعيد بن الدهان : (الالف الزائدة يعني بها ألف التأنيث) .

(٣) في الصفحة ٣٢٠ . ن : ب . ق : ٢٢٨

(٤) في (م) : عمي .

(٥) في (م) : شجي .

(٦) قال الثمانيني : (فان كان الاسم منقوصاً على ثلاثة أحرف ، نحو : عم ، وشج ، قلبوا من كسره فتحة وسطه ، فصارت ياؤه متحركة ، وقبلها فتحة ، فانقلبت ألفاً ، فصارت : (عمى) و (شجا) فلما جاءت ياء النسبة بعد هذه الالف قلبت واواً ، فقلت في النسب الى (عمى) و (شجا) : عمويّ ، وشجويّ) . ق : ٢٦٨

(٧) قال الثمانيني : (فان كان المنقوص على أربعة أحرف ، نحو قاضٍ ، ومعطٍ . فالجيد أن تُسقَط ياؤه ، لالتقاء الساكنين . فتقول : قاضيّ . ومعطيّ - كما قلت في الصحيح : تغلبيّ - والاصل في هذا : قاضييّ ، ومعطييّ . فاستثقلوا الكسرة في (ياء) خفيفة قبلها كسرة ، فأسقطوا الكسرة منها ، فبقيت

(معطٍ)[١] - : مُعْطِيٌّ ، وفي (قاضٍ) : قاضيٌّ . ويجوز الاقرارُ ، والبدلُ . تقولُ : مُعْطَوِيٌّ ، وقاضَوِيٌّ[٢] .

فانْ تجاوزَ الاسمُ أربعةَ أحرُفٍ[٣] ، حُذِفَتْ ياؤهُ البتَّةَ . تقول في (المشتَرِي) : مُشْتَرِيٌّ وفي (المستقضي) : مستقضِيٌّ[٤] .

فإنْ كانَ[٥] في آخرِ الاسمِ (ياءٌ) مشدَّدةٌ ، نحو : صبيٍّ ، [وعليٍّ][٦] ، وعَديٍّ . حَذَفْتَ الأولى الزائِدةَ ، وأبْدَلْتَ مِنَ الكسرةِ ، فتحةً ، فانقلبت (الياءُ) الثانيةُ ألفاً ، لحركة ما قَبْلَها ، ثُمَّ أبْدَلْتَ الألِفَ واواً ، لوقوع (ياء) النَّسَبِ - بَعْدَها - ، فتقول[٧] - في (صَبيٍّ) - : صَبَوِيٌّ ، وفي (عليٍّ) : عَلَوِيٌّ . وفي (عدِيٍّ) : عَدَوِيٌّ[٨] .

= ساكنة ، وبعدها (الياء) الاولى - من يائي النسب - ساكنة ، فلما اجتمع ساكنان ، حذفوا الاول منهما ، وانما حذفوا الاول ، لأن قبله كسرة تدل عليه) .

ق : ٢٦٨

(١) في (م) : معطي .

(٢) قاضوي : ساقطة من (م) .

(٣) أحرف : ساقطة من (خ) و(م) .

(٤) في (خ) و(م) : وفي (المستقصيّ) : مستقصيّ ، بالصاد غير المعجمة .

(٥) في (م) : كانت .

(٦) وعليّ : زيادة من (خ) و(م) .

(٧) في (خ) و(م) : فقلتَ .

(٨) قال العلوي : (اعلم أنهم لما نسبوا الى هذا الاسم ، وأدوا ياءي النسبة ، فاجتمع أربع ياءات ، فاستثقلوا ذلك ، تخففوا بحذف الياء الساكنة من الاولى فبقي على (عَدِي) ثم قلبوا من الكسرة فتحة لئلا تتوالى الكسرات ، فانقلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبوا من الالف واواً ، فقالوا : علويّ ، وعدويّ) . ق : ١٥٥

فإنْ كانتِ (الياءُ) المشدَّدَةُ ، قَبْل الطَّرَف ، حَذَفْتَ المتحرِّكةَ . تقول - في (أُسَيِّد) - : أُسَيْدِيٌّ . وفي (حُمَيِّر) : حُمَيْرِيٌّ[1] .

فإنْ كانت قَبْلَ الطَّرَفِ (ياءٌ) ساكنةٌ [زائِدةٌ][2] ، وفي الكلمةِ (تاء) التأنيث ، حَذفتَ (التاء) ، ثُمَّ حَذَفْتَ - لحذْفِها - (الياءَ) الزائدةَ[3] ، ثم أبْدَلْتَ مِنَ الكسرةِ قَبْلَها - إنْ كانت هناكَ كسرةٌ - فتحةً . تقول - في (حنيفةَ) - : حنفيٌّ . وفي (ربيعةَ) : رَبَعيٌّ . وفي (بجيلةَ) : بجلَيٌّ . وفي (جُهَيْنَةَ) : جُهَنيٌّ . وفي (قريظةَ) : قُرَظِيٌّ[4] .

وربَّما شذَّ - مِنْ ذلكَ - الشيءُ[5] القليلُ ، فَلَمْ تُحذَفْ ياؤهُ . قالوا - في (السَّليقة) - : سِيلقيٌّ . وفي (الخُريبةِ)[6] : خُريبيٌّ .

---

(١) قال الثمانيني : (فان كان في الاسم - قبل الطرف - (ياء) مثقلة ، نحو : أُسيِّد ، وحُميِّر ، وكذلك : ميِّت ، وهيِّن . فانك تحذف الياء المتحركة من الياءين ، وهي الاخيرة فتبقى الساكنة . فتقول : أُسيْديّ ، وحُميْريّ ، وميْتيَ ، وهيْنيّ . وانما حُذفت لئلا تتوالى كسرات وياءات . وحذفوا المتحركة وأبقوا الساكنة ، لأن ببقاء الساكنة ، يتعدل اللفظ ، ولو حذفوا الساكنة لانقلبت الثانية ألفاً لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها ، فلما كان بقاء المتحركة الى اعلالٍ ثانٍ إطرحوه) . ق : ٢٦٨

(٢) ما بين معقوفتين : زيادة من (خ) و(م) .

(٣) قال سعيد بن الدهان : (اثبات الياء - هنا - مع حذف التاء كالاصول المرفوضة) .

ن : ب . ق : ٢٣٢

(٤) قال العلوي : (اعلم أن كل اسم على وزن (فَعيلة) أو (فُعيلة) اذا نسبت اليه ، فان العرب تحذف (الياء منه ، وانما حذفوها لانهم حذفوا (تاء) التأنيث ، لئلا تحصل حشواً ، وعلامة التأنيث لا تكون حشوا . ثم جاؤ وا بـ (ياء) النّسب وكسروا لها ما قبلها ، فاجتمع : الياء والكسرة وياء النسب فخففوا بحذف (الياء) فقالوا : حَنفيّ ، وجُهنيّ . هذا هو القياس الصحيح) .

ق : ١٥٥

(٥) في (م) : شيء قليل .

(٦) في (م) : خُريبة .

فإنْ كانَ - قبل (الياء) - واوٌ ، لم تُحذفِ (الياءُ) قـالوا - في (بني حَويزةَ) - : حَويزيٌّ . ومثلُهُ في (بني طَويلة) : طويليٌّ[١] .

وكذلك إنْ كانتِ الكلمةُ مضاعَفةً ، لم تُحذَفْ ياؤها . تقول[٢] - في (شديدة) - : شديديٌّ . وفي (جليلَة) : جليليٌّ[٣] .

فإنْ لم يكن في الكلمةِ (تاء) التأنيث ، لم تَحْذِفْ منها شيئاً . تقول - في (سعيد) - : سعيديٌّ . وفي (عَقيل) ، و(نُمير) : عقيليٌّ ، ونُمَيْرِيٌّ[٤] .

وربَّما حُذِف - مِنْ ذلكَ - الشيءُ القليلُ[٥] قالوا - في (ثقيف) - ثقفِيٌّ[٦] .

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (انما تثبت (الياء) في ما كان على (فَعيلة) مما عينه معتلة ، لأنَّها لو حُذفت ، انقلب العين ألفاً ، وذلك أنها متحركة ، قبلها فتحة . و(الياء) حاجزة للعين من ملابسة اللام المتحركة ، والواو اذا سكن ما بعدها ، لا تُقلب ، ولو قلبت بعدت عن الاصل) .

ن : ب . ق : ٢٣٣

(٢) تقول : ساقطة من (م) .

(٣) قال الثمانيني : (فان وقعت الياء بين حرفين مثلين ، حذفوا (تاء) التأنيث وأقروا (الياء) لتحجز بين المثلين . قالوا في النسب الى (جليلة) : جليليّ ، والى (سليلة) : سَليليّ . والى (شديدة) : شديديّ . وقُرّت (الياء) لانك لو حذفْتَها ، لا لتقى المثلان ، وكنت تقول : شدينديّ ، وجلليّ . فيلتقي المثلان ، وهذا ثقل على اللسان ، فتجنبوه لثقله) .

ق : ٢٦٩

(٤) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن الياء والواو اللتين كانتا تُحذفان كحذف (تاء) التأنيث ، تثبتان اذا لم يكن في الكلمة (تاء) التأنيث ، لأن الحذف يأنس بالحذف) .

ن : ب . ق : ٢٣٣

(٥) في (خ) الشيء اليسير . وفي (م) : شيء قليل .

(٦) قال الثمانيني : (فان حُذفت (الياء) من هذا الوزن ، فهو عند (سيبويه) شاذ ، كما قالوا في (ثقيف) : ثقفيّ) .

ق : ٢٦٩

وفي (قُريش) : قُرشيٌّ . والوجهُ : قرَيشيٌّ . كما[1] قالَ الشَّاعِرُ :

بكـلِّ[2] قُـرَشيٍّ عليـهِ مَهَـابَـةٌ   سريع الى داعي النَّدى ، والتَّكرُّمِ[3]

(الطويل)

فإنْ نَسَبْتَ الى الممدود ، لم تحذفْ مِنْهُ شيئاً . فإنْ كانَ منصرِفاً ، أقررتَ هَمْزَتَهُ بحالها . فقُلْتَ ـ في (كساءٍ) ـ : كسائِيٌّ . وفي (سماءٍ) : سمائيٌّ[4] (٢١/ ب) . وفي (قضاءٍ) : قضائِيٌّ .

فإنْ كانَ غيرَ منصرفٍ ، أبْدَلْتَ مَنْ همزتِهِ واواً . تقول ـ في (حمراء) ـ : حَمْراويٌّ . وفي (صحراء) : صحراويٌّ . وفي (خُنْفُساء) : خُنْفُساويٌّ .

وقد قلبوا في المنْصَرِفِ ـ أيضاً ـ قالوا ـ في (عِلْباء) ـ : عِلْباويٌّ . [وفي (كساء][5] : كساويٌّ] . وفي (قُرّاءَ) : قُرّاويٌّ . والقولُ الأوَّلُ أجْوَدُ[6] .

---

(١) كما : سقطت من (خ) و(م) .

(٢) في (خ) و(م) : بحيٍّ .

(٣) من شواهد سيبويه التي لم تنسب الى قائل انظر الكتاب : ٣ : ٣٣٧ . الجمل : ٣٥٤ . الانصاف : ٣٥٠ . شرح المفصَّل : ٦ : ١١ . لسان العرب : مادة (قَرَش) : ثالث ثلاثة ابيات .
الشاهد فيه : قوله : (قُريشي) حيث أجراه في النسب على أصله ، ووفَّاه حروفه ، ولم يحذف ياءه ، وهو القياس ، لان الياء يمتنع حذفها الا فيما كانت فيه (تاء) التأنيث نحو : جُهينة ، ومُزينة . الا أن العرب آثرت في (قُريش) الحذف لكثرة الاستعمال له ، فقالوا : قَرَشيّ . قال الثمانيني : (فان كان الاسم على فُعيل) فالجيِّد أن تثبت (الياء) كما قالوا في (عُقيل) : عُقيلي . وفي (سُليم) : سُليمي . وأما قول بعضهم في (قُريش) : قُرشي ، فهذا شاذّ ، والجيِّد فيه : قُريشي) . ق : ٢٦٩

(٤) في (م) : سماويّ .

(٥) ما بين المعقوفتين : زيادة من (خ) و(م) .

(٦) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن الاصل ، اجراء الشيء على أصله من غير حذف ولا قلب إلاّ ان

فإنْ كانَ في الأسمِ (تاء) التأنيث ، حذفتَها ، لياء النَّسَبِ ، لأنَّ علامةَ التأنيث ، لا تكونُ حَشْواً . تقول - في (طلحةَ) - طلحيٌّ . وفي (حَمْزَةَ) : حَمْزِيٌّ[1] .

* * *

فإنْ نَسَبْتَ الى جماعةٍ ، أوقَعْتَ النَّسَبَ على[2] الواحدِ . تقولُ - في (رجال) - : رَجُليٌّ . وفي (غِلمانٍ) : غُلاميٌّ . وقالوا - في (الفرائِض) - : فَرَضِيٌّ[3] .

= يدعو الى تغييره داع ، فمتى نسبت إلى اسم في آخره همزة ، وكان قبل آخره ألف فلا تخلو الهمزة من أن تكون أصلاً أو بدلاً . والبدل لا يخلو أن يكون بدلا من حرف هو أصل ، وذلك الاصل إما (واو) واما (ياء) . . . أو يكون بدلا من حرف للالحاق ، أو يكون بدلا من ألف التأنيث .

فاذا نسبت الى همزته أصل ، أقررته على همزته ، لأنها حرف صحيح بمنزلة الدال من (زيد) . . . تقول : قرائي . وان نسبت الى همزته منقلبة عن حرف أصل ، كان حكمه حكم الهمزة الاصلية غير المنقلبة ، فتقول : كسائي ، وروائِي . وان نسبت الى ما همزته منقلبة للالحاق ، فحكمها حكم المنقلبة عن الحرف الاصلي . فتقول : حربائي ، وقوبائي .

فان نسبت الى اسم آخره همزة منقلبة عن ألف التأنيث ، قلبتها واواً ، فقلت : صحراوي) .

ن : ب . ق : ٢٣٤

(١) قال الثمانيني : (فان نسبت الى اسم فيه (تاء) التأنيث ، أسقطت (التاء) لأنها لا يجوز أن تكون حشواً . تقول في النسب الى (مكة) : مكّي . والى (الكوفة) : كوفيّ . والى (البصرة) : بصريّ . والى (طلحة) : طلحيٌّ .

فان كان المنسوب مؤنثاً ، أدخلوا (تاء) التأنيث بعد (ياء) النسبة ، فقالوا : كوفيَّة وبصريَّة وبغداديَّة ، لأن تاء التأنيث قد حصلت طرفاً) . ق : ٢٦٩

(٢) في (م) : الى .

(٣) قال العلوي : (اعلم أنهم انما اختاروا أن ينسبوا الى الواحد ، لأن المنسوب مُلابِسٌ لكل واحد من الجماعة ولفظ الواحد أخف من الجمع ، فنسبوا اليه تخفيفاً ، وكذلك حال الجمع والتصغير) .

ق : ١٥٦

فإنْ سمَّيْتَ بالجَمْعِ واحداً ، أقررتَهُ في النَّسَبِ على لفظِهِ . قالوا ـ في (المدائِن) ـ : مدائِنِيٌّ . وفي (أنْمار) : أنماريٌّ[1] .

* * *

وقَدْ شَذَّتْ ألفاظٌ مِنَ النَّسَبِ[2] ، لا يُقاسُ عليها[3] . قالوا ـ في (الحِيرةِ) : حاريٌّ[4] . وفي (طيء) : طائِيٌّ[5] . وفي (زَبينَةَ) : زبانِيٌّ[6] . وفي

(١) قال سعيد بن الدهان : (فان كان الجمع لا واحد له من لفْظِهِ ، نسبت اليه ، ولم تردّه الى المفرد الذي من غير لفظه . قالوا ـ في النسب الى (النَّفر) : نَفَرِيّ . والى (رَهْط) : رَهْطيّ .
فان علقت الجمع على مفرد ، لم تغيره ، ونسبت اليه ، نحو : معافر ، مداين . تقول : معافريّ ، ومدايِنيّ . . . وقالوا : أنماريّ ، وكلابيّ ، وضبابيّ ، وأنصاريّ ، وهوازني) .

ن : ب . ق : ٢٣٦

(٢) قال سعيد بن الدهّان : (اعلم أن النسب باب تغيُّرٍ يلحق الكلمة . . . فيجعل المعرفة نكرة ، والجامد بمنزلة المشتق ، وفي اللفظ بما سبق ، وقد يلحق الكلمة بزيادة وحذف . . الا ان بعض الحذف ورد مطرداً ، فجُعل قياساً مستمراً ، وبعضه ورد نادراً ، فجُعل شاذّاً ، وقد يكون التمام شاذّاً ، والحذف قياساً ، وقد يكون الحذف شاذّاً ، والاتمام قياساً ، ولا بد للمقيس من نظير ودليل ، ولا بد للشاذّ من عذر) .

ن : ب . ق : ٢٣٩

(٣) قال العلوي : (اعلم أن هذه الالفاظ ، وما يجري مجراها ، لا يُقاس عليها : وانما يُتَّبع السماع فيها ، لأن العرب ، تكلمت بها على ذلك ، وهذه الاسماء يسمِّيها (سيبويه) : معدولة . يعني أنها عدِل بها عن وجهها في النسب) .

ق : ١٥٦

(٤) قال العلوي : (فاما قولهم في (الحيرة) : حاريّ ، فانهم حذفوا (تاء) التأنيث وأبدلوا من الياء ألفاً) .

ق : ١٥٦

(٥) قال العلوي : (وأما (طائيّ) ، فكان القياس : طيئيّ . . . الا أنهم كرهوا اجتماع ثلاث ياءات بينها همزة ، والهمزة من مخرج الالف ، وهي أخت الياء ، وهي ـ مع ذلك ـ مكسورة ، فقلبوا الياء ألفاً) .

ق : ١٥٦

(٦) قال العلويّ (فأمَّا (زبينة) ، وهي واحد من (الزبانية) ، فكان القياس في النَّسب اليها : زبنيّ .

(أمسِ) : أُمْسيٌّ(١) . وفي (الحَرَمِ) : حَرْميّ(٢) . وفي (بني الحُبْلى) - حيٌّ مِنَ الأنصارِ - : حُبَليٌّ(٣) . وفي (بني عبيدة) : عُبَديٌّ(٤) . [وفي (جُذيمة) : جُذَميٌّ](٥) .

بحذف الياء ، غير أنهم كرهوا حذف الياء ليوفوا الكلمة حروفها ، وكرهوا الاستثقال ، فأبدلوا من الياء ألفاً) .

ق : ١٥٦

(١) قال العلوي فأمّا (أمس) فلو سميت به ، لقلت : أمسيٌّ ، فجئت به على حركاته ، وسكونه ، وإنّما نسبوا اليه بضمِّ أوّلِهِ ليفرّقوا بينهما) .

ق : ١٥٦

(٢) قال العلوي : (فأمّا (الحرَمَ) فنسبوا اليه بتسكين الراء . . والقياس الفتح) .

ق : ١٥٦

(٣) قال العلويّ : (وقالوا في (بني الحُبلى) - (حَيّ من الانصار - : حُبَلَيّ - بضمّ الحاء وفتح الباء - كأنّهم نسبوها الى (حُبَل) - يقال إن من ولدِهِ عبد الله بن سلول رأس المنافقين - ليفرّقوا بينه وبين آخر يقال له : الحُبّليّ لعِظَمِ بطنِهِ) .

ق : ١٥٧

(٤) قال العلوي : (وكذلك قالوا في (بني عبيدة) - حي مِنْ عَدِي - : عُبَديّ . فأسقطوا (الياء) و (الهاء)، وقلبوا من كسرة (الباء) فتحة ، وضموا (العين) ليفرقوا - أيضاً - بينه وبين حيّ آخر يقال له : (عبيدة) .

ق : ١٥٧

(٥) ما بين المعقوفتين : زيادة من (م) .

باب : التَّصغير[1]

وأمثلَةُ التَّصْغيرِ ، ثلاثَةٌ : فُعَيلِ ، وفُعيعِلٌ ، وفُعَيعيلٌ . فمثال (فُعيل) لِمَا كانَ على ثلاثةِ أحرُفٍ ، نحو كَعْبٍ ، وكُعيبٍ . وفَرْخٍ ، وفُرَيخٍ[2] .

ومثال (فُعَيعِل) لما كانَ على أربعةِ أحرُفٍ ، نحو : جَعْفرٍ ، وجُعَيفرٍ ، وجَدْوَلٍ ، وجُدَيولٍ[3] .

ومثال (فُعَيعيل) لِمَا كانَ على خَمْسَةِ أحرُفٍ[4] ، رابعُها : (أَلِفٌ) ، أو : (ياء) ، أو : (واو) . زوائِد ، نحو : مفتاح ، ومُفَيتيح ، وقِنْديل ، وقُنيديل . وعُصفور ، وعُصيفير .

---

(١) قال الثمانيني : (اعلم أن التصغير هو تقليل كثير ، وتحقير عظيم ، وتقريب شيء من شيء . فأما تقليل الكثير ، فقولك في تصغير (دراهم) : دريهمات . . . وأما تحقير العظيم ، فقولك في (سَبْع) : سُبيع ، وفي (رجل) : رُجَيل . . . وأما تقريب الشيء من الشيء فقولهم : هو دُوَينَ السَّقف ، وفُوَيق الارض ، وبُعيد الظُّهْر) .

ق : ٢٧١ - ٢٧٢

(٢) في (م) : كلب ، وكُليب .

(٣) في (م) : فرزد ، وفريزد .

(٤) قال العلوي : (اعلم أن العرب استثقلت الاسم الخماسيّ ، لكثرة حروفه ، فلم تضع له مثال جَمْعٍ ، ولا مثال تصغير ، فاذا أرادت تصغيره ، أو تكسيره ، حَذَفَتْ حرفاً من آخره ، ليرجع الى الرباعي ، ثم كسَّروه ، وصغرُّوه ، فقالوا في جمع (فرزدق) : فرازد . وفي تصغيره : فُرَيزد . إلاّ أن يكون الاسم الخماسيُّ فيه حرف لين رابعاً ، فانهم يبقونه على حالتِهِ) .

ق : ١٥٩

فإنْ كانَ في الاسم (تاء) التأنيث ، حَقَرْتَ ما قبلها ، ثُمَّ جئت بها بَعْدَ فَتحَةِ ما قبلها . تقول في (طلحة) : طُلَيْحَةُ . وفي (حَمْزة) : حُمَيزَة .

وكذلك : إنْ كانَتْ فيهِ (ألفُ) التأنيث الممدودة ، تأتي بها[1] ، بَعْدَ تحقير ما قَبْلَها . تقول في (حمراءَ) : حُميراءُ . وفي (صفراءَ) : صُفَيراءُ . وفي (أرْبعاء) : أُريبعاءُ .

وكذلك : ألف التأنيث[2] ، اذا كانت رابعةً ، نحو : حُبْلى ، وحُبيلى . وسكرى ، وسُكيرى[3] . وسُعْدَى ، وسُعيدى[4] .

وكذلك : ما فيهِ الألف والنُّون الزائدتانِ ، اذا لم تُكسَّرِ الكلمةُ عليهما . تقول في (سكران) : سُكيرانُ . لأنَّكَ لا تقول : سكارينُ[5] . وتقول في (سِرْحان) : سُريحينُ . لقولكَ : سَراحين[6] .

---

(١) تأتي بها : ساقطة من (م) .

(٢) في (م) : وكذلك ألف التأنيث المقصورة .

(٣) سكرى وسُكيرى : ساقطة من (خ) و(م) .

(٤) قال الثمانيني : (فان كان التصغير على أربعة أحرف ، ورابعه ألف التأنيث المقصورة ، فانَّك تفتح ـ في التصغير ـ ما قبل ألف التأنيث ، تقول في (حبلى) : حُبَيلى . وفي (سكرى : سُكيرى . وفي (سعدى) : سُعَيدى . وفي (رَبَّى) : رُبيبى . وفي (دنيا) : دُنيَّا) . ق : ٢٧٢

(٥) عبارة : (لأنَّكَ لا تقول : سكارين) ساقطة من (خ) و(م) .

(٦) قال الثمانيني : (فان كان في آخر المصغَّر الف ونون ، لأنقلبت ألفُهُ ـ في التصغير ـ ياء ، فانك تفتح ـ أيضاً ـ ما قبل الألف ، تقول في تصغير (عثمان) : عُثيمان . وفي تصغير (سكران) : سُكيران) . ق : ٢٧٢

فإنْ كانت عينُ الثُّلاثي ، واواً ، أو : ياءً ، ظَهَرتا في التَّحقير . تقول في (جَوْزةٍ) : جُويزةٌ . وفي (بيضةٍ) : بُيَيْضَةٌ .

فانْ كانتِ[1] الياءُ منقلبةً عَنْ واوٍ رددْتَها ـ في التحقير ـ الى أصلها . تقول في (ريحٍ) : رويحةٍ . وفي (دِيمةٍ) : دُوَيمَةٌ .

إلَّا أنَّهم قالوا في (عِيْدٍ) : عُيَيدٌ ، وأعيادٌ . فألزموهُ البَدَلَ . وقياسُهُ : عُويد ، وأعوادٌ . لأنَّهُ مِنْ : عادَ ، يعود[2] .

فإنْ كانتِ العينُ (ألفاً) ، رددتَها الى أصلها : (واواً) كانت ، أو : (ياءً) . فالتي مِنَ (الواو) قولُك[3] في (مالٍ) : مُوَيلٍ . وفي (حالٍ) : حويلةٌ . والتي مِن (الياءِ) نحو[4] قولِكَ في (عابٍ) : عُيَيبٌ . وفي (نابٍ) : نييبٌ . لقولَك : عيوب ، وأنيابٌ[5] .

---

(١) في (م) : كان .

(٢) قال سعيد بن الدهَّان : وَقَدْ شذّ من هَذا الباب : عُيَيد ، وأعياد . وقيل فُعِلَ ذلك للفرق بينه ، وبين جمع (العود) .

ن : ب . ق : ٢٤٨

(٣) في (م) : نحو قولك .

(٤) نحو : ساقطة من (م) .

(٥) قال سعيد بن الدهان : (اذا كان سبب قلب الواو والياء ، ألفين ، تحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وزالت الفتحة ، عاد كل حرف الى أصلهِ ، فتقول في (مال) : مويل . لأن ألفهُ منقلبة عن (واو) لقولهم : أموال . وكذلك تقول في (رجل خاف) : خُويف ، لأنه من (الخوف) . وتقول في (ناب) : نُييب . لأنه من (الياء) لقولهم (أنياب) . وتقول في (باب) : بُويب ، لقولهم : أبواب . وتقول في (عاب) : عُييب ، لقولهم : عيوب) .

ن : ب . ق : ٢٤٥ ـ ٢٤٦

فإنْ كانت (الالف) مجهولةً ، حملتَها على (الواو) ، لكثرة (الواو) هنا .

تقول في تحقير (صابٍ) : صُوَيبٌ . وفي (آءة)[1] : أُوَيْأَةٌ[2] .

ولكَ في كلِّ ما كانَ مِنَ (الياءِ) نَحْوُ هذا (٢٢ / أ) : أنْ تكسِرَ أوَّلَهُ بَدَلاً مِنْ ضَمَّتِهِ ، فتقول في (عَيْبٍ) : عِييبٌ . وفي (شَيْخٍ) : شِييخٌ . وفي (بيْتٍ) : بِييْتٌ[3] .

فإنْ كانتِ العينُ (واواً)[4] في (أفْعَل)[5] ، ووقعتْ (ياءُ) التحقير قبلها ،

---

(١) الآءَةَ ـ بوزن العاعَة ، وتجمع على : آءٍ. بوزن :عاع ـ:هو شجر معروف ، ليس في الكلام اسم وقعت فيه ألف بين همزتين إلا هذا . . . وتصغيرها أُوَيْأَةٌ .

(اللسان)

(٢) قال سعيد بن الدهان : (. . . وتكون (الألف) منقلبة عن حرف لم يبيِّنه إشتقاق ، فلا يعلم أمِنَ (الواو) ، أمْ مِنَ (الياء)؟ فسيبويه يحمل مثل هذا على (الواو) ، لكثرته ، وعند (الاخفش) يحمل مثل ذلك على (الياء) لكثرته عنده . فسيبويه يقول في (صاب) : صويب . والاخفش يقول : صُييب وكذلك تقول في تحقير : (آة) : أويئية ، وأُييئة . على الخلاف . ولو صغرت (واواً) لقُلتَ على قول سيبويه : أوَي) وعلى قول الأخفش : (ويي)) .

ن : ب . ق : ٢٤٦

(٣) قال سعيد بن الدهان : (الياء) أقعد في التصغير من (الضمَّة) ، لأنها حرفٌ . لهذا تزول الضمَّة ، والتصغير باقٍ . . . وإنَّما كُسِرَ أوّلُ الكلمة في باب (شيخ) و(بيت) ـ في التصغير ـ لاستثقال الضمَّة قبل (الياء) كما استثقلت قبل الكسرة ، فقلبت كسرة) .

ن : ب . ق : ٢٤٦

(٤) في (م) : واواً متحركة .

(٥) في (أفعل) : ساقطة من(خ) .

قلبتَها (ياءً) ، تقول في (أسْوَد) : أسَيِّدٌ . وفي (أحول) : أُحَيِّلٌ . والأصْلُ : أُسيود ، وأُحيول . فلمَّا اجتمعت (الواو) ، و(الياء) ، وسَبَقَتِ الأولى بالسكون ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً ، وأُدغِمَتِ (الياءُ) في (الياء) . وقد يجوز الاظهارُ ، فتقول : أُسَيوِدُ ، وأُحيوِلُ . تحمل التَّصغيرَ على التكسيرِ في قولكَ : أُساوِد ، وأُحاوِل(١) .

وكذلك الواو الزائدة المتحركةُ في نَحْوِ هذا ، تقول في (جَدْول) : جُدَيول . وفي (قَسْور) : قُسيوِر . لقولكَ : جداوِل ، وقساوِر . والوجْهُ الجيِّدُ : جُدَيِّل ، وقُسَيِّر(٢) .

فإنْ كانتِ (الواو) ساكنةً ـ قَبْلَها ضَمَّةٌ ـ(٣) قَلَبْتَها ـ لضَعْفِها ـ ياءً ، البتةَ . تقول في (عجوز) : عُجيِّز . وفي (عَمُود) : عُمَيِّد(٤) .

---

(١) قال الثمانيني : (فان كان العين منه (أفعل) واواً كنت بالخيارِ • إن شئت قلبت منها ياء ، لوقوع (ياء) التصغير، فيها ساكنة. وادغمت (ياء) التصغير فيها، فقلت في (أسود) : أُسيِّد . وفي (أحول) : أُحَيِّل . وإن شئت لم تقلب (الواو) وأقررتها على حالها ، لأنَّك حملت التصغير على التكسير . تقول : أُسيود ، وأُحيول . لقولهم في التكسير : أساود ، وأحاول) .

ق : ٢٧٤

(٢) قال الثمانيني : (وكذلك ان كانت (الواو) ثالثة متحركة ان شئت أقررتها ، ولم تقلبها ، فقلت في (جدول) : جُديول . وفي (قسور) : قُسيور . وفي (جهور) : جُهيور . لقولك في التكسير : قساور ، وجداول ، وجهاور .

وان شئت قلبت من الواو ياء وأدغمت (ياء التصغير فيها ، لأنَّه اذا اجتمع الياء والواو ، والسابق ساكن ، قلبوا من الواو ياء وادغموا ياء التصغير فيها . تقول في (جدول) : جُديِّل . وفي (قسور) : قُسيِّر . وفي (جهور) : جُهَيِّر) .

ق : ٢٧٤ ـ ٢٧٥

(٣) قبلها ضمَّة : ساقطة من (م) .

(٤) قال الثمانيني : فان كانت (الواو) ثالثة ساكنة ، لم يجز إلا أن تقلب (ياء) في التصغير . تقول في

فإنْ كانتِ (الواوُ) ، لاماً ، قُلِبَتْ لياءِ التَّصغير ، لا غَيْرُ[1] . تقول في (عُرْوةٍ) : عُرَيةٌ . وفي (قُشوةٍ) : قُشيةٌ[2] .

* * *

فإنْ حَقرْتَ بناتَ الخَمْسةِ ، حَذَفْتَ الحَرْفَ الأخير ، لتناهي مثال التحقير دُوْنَهُ ، اعتباراً بحالِهِ في التكسير[3] . تقول في (سَفَرْجل) : سُفَيرِجٌ . وفي (فرزدق) : فُرَيزدٌ . حَمْلا على : سفارج ، وفرازد ، وذلكَ أنَّ التحقيرَ ـ هنا ـ والتكسيرَ ، مِنْ وادٍ واحدٍ .

* * *

= (عجوز) : عُجيِّز . وفي (عتود) : عُتيِّد ، وإنَّما لزم القلب للواو الساكنة لأمرين : أحدهما : أنها ماتت بالساكن ، فلم يجُز أن يظهر . والثاني : أنها لا يصح في التكسير بل تقلب همزة . يقولون في (عجوز) : عجايز . فكما غيَّروها في التكسير بقلبها همزة وجب أن يغيِّروها في التصغير بالقلب ياء . فتقول في (عجوز) : عُجَيِّز . وتقول في تصغير (مَيِّت) و(هَيِّن) : مُيَيِّت ، وهُيَيِّن . وان شئت ، كسرت أول الكلمة لمجاورة الياء ، فقلت : مِيِّت ، وهِيِّن) .

ق : ٢٧٥

(١) في (م) : قلبتها ياءً للتحقير لا غير .

(٢) العبارة (فان كانت الواو لاماً . . . قُشيَّة) : ساقطة من (خ) .

(٣) قال الثمانيني : (اعلم أن الاسم الخماسيّ أطول الأسماء ، وأثقلها ، وأبعدُها من الاعتدال ، ولهذا قلَّت ابنيته ، لقلَّة التصرف فيه ، ولأجل ثقلِهِ ، وطولِهِ ، لم يضعوا له مثالاً يخصه في تكسير ، ولا تحقير . . .
والخماسي لا يكسرونه ولا يحقرونه الا على استكراه منهم وضرورة تدعو الى ذلك ، فاذا اضطروا الى تحقيره أسقطوا حرفاً من آخره ، فبقي على أربعة أحرف) .

ق : ٢٧٥

فإنْ كانت فيهِ زيادةٌ واحدةٌ ، حذفتَها ، إنْ لم تكنْ حَرْفَ لينٍ رابعاً[1] . تقول في (مُدَحرِج) : دُحيرج . وفي (جحنفل)[2] : جُحَيفل . وفي (فَدَوكس)[3] : فُدَيكس . حَمْلاً على : دحارج ، وجحافل ، وفَدَاكس .

* * *

فإنْ كانت فيهِ مَدَّةٌ رابعةٌ ، لم تحذِفْها[4] ، وقلبْتَ الواوَ والألفَ ، ياءً ، لانكسار ما قبلهما . تقول في (قِرطاسٍ)[5] : قُرَيْطِيسٌ . وفي (جُرمُوقٍ)[6] : جُرَيميقٌ . وفي (دهليزٍ) : دُهيليز .

فإنْ كانَ في الاسمِ ، زيادتان ، متساويتان ، حَذَفْتَ أيَّهما شئْتَ . تقول في تحقير (حَبَنْطى)[7] ـ فيمن حَذَفَ الألفَ ـ : حُبينِطٌ . وفيمن حَذَفَ النُّونَ : حُبيطٌ . وفي (دلنظى)[8] : دُليظ ، ودُلينظ[9] .

---

(١) قال العلويّ : (إعلم أنَّه قد ثبت أنَّهُ يُحذف من الخماسيِّ حرفٌ ، فاذا كان فيه زائد ، كان الزائد بالحذف أولى ، ما لم يكن حرف لين رابعاً ، وذلك لأنَّهم يعوّضون حرف اللين من المحذوف ، فاذا قدروا عليه ، كان ابقاؤه أولى من حذفه) .

ق : ١٥٩

(٢) الجنحفل : الغليظ الشفَّة .

(٣) الفدوكس : الشديد . وعن ابن دريد : الغليظ الجافي .

(٤) قال الثمانيني : (وإنَّما لم يجز ، ان تحذف هذه الحروف . وان كانت زائدة ، لأنَّكَ كنت تحذف حرف اللِّين قبل الطَرف ، فاذا ظهرت به ، فأولى أن لا تحذفَهُ) .

ق : ٢٧٦

(٥) القِرطاس : الصحيفة الثابتة التي يكتب فيا . (اللسان ـ قرطس) .

(٦) جرموق : خف صغير . وقيل : خف صغير يلبس فوق الخف (اللسان ـ جرمق) .

(٧) الحنبطى : الممتلىء غَضَباً أو بِطنة . (اللسان ـ حبط) .

(٨) الدَّللنظى : السمين من كلّ شيء . أو : الصُّلْب الشديد (اللسان ـ دلظ) .

(٩) قال العلوي : (اعلم أن النون والألف في (حنبطى) و(دلنظي)ـ جميعاًـ زائدتان) . ق : ١٦

فإنْ كانت إحداهما لمعنىً ، والأخرى[1] لغيرِ معنًى ، حَذَفْتَ التي[2] لغيرِ معنىً ، وأثبتَّ التي لمعنى . تقول في تحقير (مُقْتطِع)[3] : مُقيطِعٌ . تحذف (التاء) ، وتُقِرُّ (الميم)[4] ، كما تقول في التكسير : مقاطِع .

وتقول في (حُبارى)[5] ـ فيمن حَذَفَ الألف الاولى ـ : حُبَيْرَى . وفيمن حَذَفَ الأخيرةَ : حُبيِّرٌ[6] .

فإن كانَ[7] في الاسم زائِدتان ، متى حذفْتَ إحداهما ، لزِمَكَ حَذْفُ الأخرى مَعَها ، ومتى حَذَفْتَ الأخرى ، لم يلزمْكَ حَذْفُ صاحبتها ، حَذَفْتَ التي تأمَنُ ـ بحَذْفها ـ حَذْفُ صاحبتها . تقول في تحقير (عيطموس)[8] : عُطَيمِس[9] .

---

(١) في (م) : الأخر .

(٢) في (م) : الذي .

(٣) في (ك) و(م): منقطع . والصحيح ما أثبتناه من (خ) .

(٤) قال سعيد بن الدهان : (وأمَّا المقصود ، فهو أن الميم أخصُّ بالموضع من التاء ، لأن التاء تلحق الفعل ، وجميع ما تصرف منه ، والميم لا تلحق غير الاسم ، وكان حذف (التاء) وابقاء (الميم) أولى من عكسه . فتقول في (مغتلم) : مُغيلم . وفي (منطلق) : مُطيلق . وفي (مُزدان) : مُزيِّن) .

ن : ب . ق : ٢٥١

(٥) الحبارى : طائر يقع على الذكر والانثى واحدها وجمعها سواء .

(٦) قال العلوي : (اعلم أنك اذا حذفت الالف الاولى بقى (حَبْرى) ، فتصغيره : حُبيرى . ومن حذف الالف الاخيرة ، يقلب الالف الاولى ياء ، لانكسار ما قبلها ، فاجتمعت مع (ياء) التصغير ، فأدغمها فيها ، فصار حُبَيِّر . وللعرب فيه مذهب ثالث ، وهو أنك اذا حذفت الالف الاخيرة ، فقلت : حُبيِّر . ألحقتها (هاء) فتصير (حُبيِّرة) . لتكون (الهاء) عِوَضاً من الالف) . ق : ١٦٠

(٧) في (م) : كانت .

(٨) العيطموس : الجميلة ، ومن النساء التامة الخلق ، وكذلك من الابل . (اللسان : عطمس) .

(٩) في (ك) : عيطموش : عطيمش ، بالشين المعجمة .

فتحذِفُ (الياءَ) دون (الواو)[1] ، لأنَّكَ لو حَذَفْتَ (الواو) ، للزِمَكَ حَذْفُ (الياء)[2] معها . فعلى هذا فَقِسْ ذلكَ .

ولكَ في كلِّ ما حَذَفْتَ مِنْهُ حَرْفاً ، أنْ تُعوِّضَ مِنْهُ (ياءً) قَبْلَ الطَّرَفِ[3] . تقول في (مُغْتَسِل) : مُغيْسِلٌ . وإنْ عوَّضْتَ ، قُلْتَ[4] : مُغَيسيل . وفي (حبنطىً) - فيمن حذفَ النُّونَ وعوَّضَ - : حُبيطيٌّ . ومَنْ حَذَف الألف ، وعوَّضَ : حُبينيطٌ .

وكذلكَ التكسير : حُبَاطٍ ، وحبَانِطٍ . ومع التعويض : حَبَاطيٌّ ، وَحبانيطُ .

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (وإنما كان كذلك لانه موضع يُجتلب فيه حرف المد ، بعد أن لم يكن ، فاذا وجد كان ثباته واجباً) .

ن : ب . ق : ٢٥٤

(٢) قال العلوي : (اعلم ان (الواو) و(الياء) في هذا الاسم زائدان ، والاسم على ستة أحرف ، ولا بد من حذف بعض حروفه ، ليبقى على مثال ما يصغَّر ، ولو حذفنا (الواو) و(الياء) - جميعاً - لأجحفنا بالاسم ، ولو بدأنا بحذف الواو لزمنا حذف الياء ، حتى يبقى الاسم على أربعة أحرف ، فكنا نرجع الى الاجحاف واذا بدأنا بحذف الياء ، بقى الاسم على خمسة أحرف ورابعها (واو) ، وقد مضى أنها لا تحذف ، فلهذِهِ العلة حذفت الياء وبقيت الواو) . ق : ١٦٠

(٣) قال العلوي : (اعلم أنهم لما حذفوا حرفاً من الاسم الخماسي ليرجع الى أمثلة التصغير ، ألحقوا - قبل طرف الاسم - ياء ، لتكون عوضاً من الحرف المحذوف . هذا مذهب من عوّض . وأما من لم يعوض ، فانه يعتبر أمثلة الرباعي بعد الحذف) .

ق : ١٦٠

قال سعيد بن الدهان : (لما أرادوا التعويض زادوا حرفاً ساكناً ، ليكون دون المعوض منه أو مثله ، ولو زادوا متحركاً لكان يكون أقوى من المعوض منه في بعض المواضع . وانما زدناه رابعاً في المكبَّر ، وخامساً في المصغر ، لانه لا يجوز أن يكون أولا لانه ساكن ، والساكن لا يبتدأ به ، ولا يكون ثانياً ، لان ياء التصغير تقع ثالثة ساكنة ، ولا يكون رابعاً في الكلمة المصغرة ، لان ياء التصغير كانت تقع قبلها ، وهي ساكنة ، فيلتقي ساكنان ، فلم يبق الا أن يكون خامساً) .

ن : ب . ق : ٢٥٥

(٤) قلت : ساقطة من (خ) .

فإنْ كانَ الاسمُ المحقَّر ، ثلاثياً ، ألْحقْتَ في تحقيرِهِ[1] (الهاءَ) . تقول في (شَمْسٍ) : شُميسَةٌ . وفي (قِدْرٍ) : قُدَيرةٌ . وفي (دار) : دُوَيرةٌ .

وقد قالوا ـ مع ذلكَ ـ في (قَوْسٍ) ، و(نَعْلٍ) و(فَرَسٍ) : قُويس ، ونُعَيل ، وفُرَيس . والجيِّدُ : قويسةٌ ، ونُعيلَةٌ ، وفُريسَةٌ[3] .

فإِنْ تجاوز المؤنَّثُ ثلاثةَ أحرُفٍ ، لم تلحقْهُ (تاءُ) التأنيث ، لطول الاسمِ بالحَرْفِ الرابع[5] . تقول في (عَناق) : عُنيِّق . وفي (عُقاب) : عُقيِّبٌ . وفي (زينب) : زُيينَبٌ .

إلَّا أنَّهم قالوا في (وراء) : وُرَيْئَة . وفي (قُدَّام) : قُدَيديمةٌ . وفي

---

(١) في (م) : في التحقير .

(٢) قال العلوي : (اعلم أن كل اسم مؤنث ، بلا علامة تأنيث ، اذا كان على ثلاثة أحرف . فان العرب اذا صغرته ، تلحق في حال التصغير (هاء) التأنيث ، لان أصل المؤنث أن يكون بعلامة . وقد مضى أن التصغير يردّ الاشياء الى أصولها ، فلهذه العلة زادوا فيها الهاء ، فقالوا في (يدٍ) : يُديَّة . وفي (قدم) : قُديمة . وفي (رِجْل) : رُجيلة) .

ق : ١٦١

(٣) قال العلوي : (فأما قوس ، ونعل ، وفرس ، فمنهم من يلحق التاء ومنهم من لا يلحقها ، فمن ألحقها فعلى ما تقدم ، ومن لم يلحق قال : هذه الأشياء تقع على المذكر والمؤنث ، فغُلِّبَ المذكَّر) .

ق : ١٦١

(٤) قال سعيد بن الدهان : (الاسم المؤنث اذا كان على أربعة أحرف لا (تاء) فيه ، وصغرَّته ، لم تلحقه (تاء) لانهم نزَّلوا الحرف الرابع منزلة (تاء) التأنيث فلم يحتمل زيادة لطوله ، ونقله ، وإنَّما احتملها الثلاثي لخفته ، ولهذا المعنى كان الثلاثي أكثر أوزاناً واستعمالا من الرباعي ، والرباعي أكثر من الخماسي) .

ن : ب . ق : ٢٥٨

(٥) مرت ترجمته في أكثر من موضع .

(أمام) : أُميمةُ . قال القطاميُّ[1] :

قـديـديمـة التجـريب والحِلْم إنَّني أرى غَفَلاتِ العيشِ قَبْلَ التجارِبِ[1]

(الطويل)

وتقول في تحقير[2] الأسماءِ المبهمةِ[3] ، في (ذا) : ذيَّا . وفي (تا) ، و(ذِهْ) - جميعاً - تيَّا . وفي تحقير (الذي) : اللَّذيَّا . وفي (الَّتي) : اللَّتيا . وفي

---

(١) ديوان القطامي : ٥٠ . المقتضب : ٤ : ٤١ : . الجمل : ٢٥١ . الامالي الشجرية : ٢ : ١٥٥ .
لسان العرب : (مادة - قدم) .
الشاهد فيه : قوله (قديديمة) اذ ألحق (تاء) التأنيث بالاسم المؤنث المصغر مع أنه قد تجاوز ثلاثة أحرف ، والقياس عدم لحاقها به لطول الاسم بالحرف الرابع .
قال العلوي : (فأما (وراء) و(قدّام) و(أمام) فوجه الحاق التاء فيه ، أن هذه الالفاظ لا يُخبر عنها بفعل يُبيِّنُ تأنيثها فيه ، لأنها ظروف ، وانما يظهر تأنيث المؤنث الذي لا علامة لتأنيثه بما يخبر عنه من الافعال ، نحو قولهم : لسعته العقرب . وعمرت الدار . وهذه دار مباركة . وهذه عقرب . فلما لم يُخبروا عن (وراء) و(قدّام) و(أمام) بما يظهر فيه علامة التأنيث ، ألحقوا فيه (تاء) التأنيث ليعلم أنه هو الاصل) . ق : ١٦١

(٢) تحقير : ساقطة من (م) .

(٣) قال سعيد بن الدهان : (وضرب يصغَّر على غير حد تصغير الاسماء المعربة ، وهي أسماء الاشارة و (الذي) وتأنيثه وجمعه . وإنَّما صُغِّرت لانها لها نظر الى المعرب ، لانها توصف ويوصف بها ، وتثنَّى وتجمع ، فقويت في شبه التمكن ، فصُغِّرت ، ولما صغرت لم تصغَّر على حد تصغير الاسماء المتمكنة ، بل تركوا أول الكلمة على ما به من حركته ، وزادوا ياء التصغير ثالثة على ما جرى به الحكم ، وقلبوا الالف - التي هي عين - ياء ، وردوا لام الكلمة ، وهي ياء على ما يوجبه التصريف ، فاجتمعت ثلاث ياءات ، فحذفوا عين الكلمة ، وهي الاولى ، لان الثانية (ياء) التصغير ، والثالثة (لام) الكلمة ، تقع عليها الحركة التي للالف ، وزادوا في آخر الكلمة ألفاً عِوضاً من الضمة في أوله ، وذلك كقولك في (ذا) : ذيَّا) .

ن : ب . ق : ٢٦٣

(ذاكَ) : ذَيَّاك . وفي (ذلكَ) : ذَيَّالك . قال الشاعر[1] :

لتقعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ ... مِنِّيَ ذي القاذورةِ المَقْليِّ
أو تحلفي (٢٢ / ب) بربِّك العليِّ ... إنِّي أبو ذَيَّالِك الصَّبيِّ

(الرجز)

وقد شذَّ شيءٌ مِنَ التحقير لا يُقاسُ عليهِ ، قالوا في (عَشيَّة) : عُشيشيَّةٌ[2] .
وفي (مَغْرِب) : مُغَيرِبانٌ[3] . وفي (إنسانٍ) : أُنيسَانٌ[4] . وفي (الأصيل) :
أُصيلان[5] . وأبدلوا مِنَ النُّون لاماً ، فقالوا : أُصيلال . فاعرف هذا . ولا تقِسْهُ .

---

(١) هو رؤبة بن العجّاج . ديوانه : ١٨٨ . وانظر : المقاصد النحوية : ٤ : ٥٣٥ . شرح الاشموني : ١ : ٢٧٦ .

القصيّ : البعيد . رجل قاذورة ، وذو قاذورة : لا يخالط الناس لسوء خُلُقِهِ . المقليّ : المبغوض والمكروه . الشاهد فيه : قوله (ذيَّالك) فانه مصغَّر (ذلك) .

(٢) قال العلوي : (اعلم أن وجه الشذوذ من هذه المسائل أنها جاءت على غير وجه الباب : فأما (عشيَّة) فكان الوجه أن يزاد فيها (ياء) التصغير ، فتصير ثلاث ياءات ، فيؤدي الى حذف احداهن لاجتماع الياءات ، فأبدلوا من الوسطى شيناً ، ليفصل بين الياءات حتى لا يحذفوا شيئاً ، وهذا لا يقاس عليه) . ق : ١٦١

(٣) قال العلوي : (وأما (مغرب) فكان الوجه فيه (مُغيرب) ، الا أنهم زادوا فيه ألفاً ونوناً للمبالغة ، فصار (مَغْربان) ، ثم صغروه ، فقالوا : (مُغيربان) ثم جمعوه فقالوا : مغيربانات) .

ق : ١٦٢

(٤) قال العلوي : (فأما (انسان) فقالوا في تصغيره : (أُنيسان) وكان الوجه : (أُنيسيان) لان الاصل : انسيان) .)

ق : ١٦٢

(٥) قال العلوي : (فاما (أُصيلال) ففيه شذوذ من ثلاثة أوجه : أحدها : أنهم صغروا الجمع . والثاني : أنهم أبدلوا من النون لاماً . والثالث : نقل لفظ الواحد الى الجمع ، لان (أصلان) جمع (أصيل) . كما تقول : رغيف ورغفان ، وقضيب وقضبان . وهذا الجمع لا يصغَّر ، وانما يرد الى واحده في التصغير . فيقال : رُغيفات ، وقُضيبات . بجمع الالف والتاء . وكان الاصل في (أصيل) أن يقال : أُصيِّل) .

ق : ١٦٢

باب : أَلِفات[1] القَطْعِ والوَصْلِ

الألفات في أوائِلِ الكلم[2] على ضربينِ : همزةُ قَطْع ، وهمزةُ وَصْل . فهَمْزَةُ القطْعِ هي التي ينقطع ـ باللَّفظ بها ـ ما قبلها عمَّا بَعْدَها[3] .

وهمزة الوَصْلِ هي التي تثبتُ في الابتداء ، وتحذف في الوصل لأنها إنَّما[4] جيءَ بها تَوصُّلا[5] الى النُّطْقِ بالساكنِ لمَّا لم يُمكِنِ الابتداءُ بِهِ . فاذا اتَّصَل ما بعدَها بما قبلها ، حُذِفَتْ للاستغناءِ عَنْها .

فكلُّ هَمْزةٍ وقَعَتْ في أوَّلِ كلمةٍ ، فهي هَمْزةُ قَطْعٍ ، إلَّا ما استثنيه[6] لكَ[7] .

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (قوله : (باب الالفات) لفظ فيه تسامح على جاري عادة النُّحاة . وليست الالف بالهمزة ، ولا الهمزة بالالف ، ألا ترى أن الهمزة لا تقع تأسيساً ، ولا ردفاً ولا وصلا ولا خروجاً ؟ وأن الالف لا يبتدأ بها ، ولا تتحرك ولا يَسكُنُ ما قبلها ولا يُضم ولا يُكسر ؟ وأن الالف تقلب الى الهمزة ، والهمزة الى الالف ؟ ولو كانت هي إيَّاها لما عددتها غيرها ، ولكن لما شابهتها في الخط ، استعير لها اسمها ، ولأن الهمزة ، لا صورة لها تخصها ، وهي تكتب حشواً ، وآخراً على جنس الحركة التي قبلها) .

ن : ب . ق : ٢٦٦

(٢) في (م) : الكلمة .

(٣) قال العلوي : (اعلم أن ألف القطع تكون في الاسماء والافعال والحروف ، وعلامتها أن يقطع ـ باللفظ ـ ما قبلها عما بعدها . وتكون هذه الهمزة مفتوحة ومضمومة ومكسورة . وتثبت في الابتداء ، والدرج ، والوقف) . ق : ١٦٢

(٤) إنَّما : ساقطة من (م) .

(٥) في (خ) : وصلاً .

(٦) في (م) : استثنيته .

(٧) لك : ساقطة من (م) .

وذلك نحو : أخذ ، أُخِذَ ، وأصرَّ ، وأكرم ، وأحسنَ ، وإخليجٍ [١] ، وإطريحٍ ، وإسنامٍ ، وإمخاضٍ [٢] .

وإما هَمْزةُ الوَصْلِ ، فتدخُلُ في الكَلِمِ الثَّلاث : الاسم ، والفِعْل ، والحرف ، فدخولُها في الأسماء في موضعينِ [٣] : اسمٍ غيرِ مَصْدر ، واسم مَصْدَر .

فأمَّا الأسماءُ غيرُ المصادر ، فَعَشْرةٌ [٤] ، وهي : ابْنٌ ، وابنَةٌ ، وامرؤٌ ، وامرأةٌ ، واثنانِ ، واثنتانِ ، واسمٌ ، واستٌ ، وابنمٌ ، وايمُنُ اللهِ .

وأمَّا الأسماء المصادر ، فَهْيَ : كلُّ مَصْدرٍ ماضيهِ متجاوزٌ لأربعةِ [أحرفٍ] [٥] ، وفي أوَّلِهِ هَمْزَةٌ ، وذلكَ نحوا [٦] : استخراجٌ ، واطلاقٌ ، واصفرارٌ ،

---

(١) في (خ) : أصلح .

(٢) قال سعيد بن الدهان : (أعلم أن الهمزة اذا كانت أول اسم ثلاثيّ لم تتطرق عليه بوهن أو اعلال ، فهي همزة قطع ، وهي فاء الكلمة . . . وهي في جميع الاسماء التي ليست بمصادر كذلك ، سوى أسماء معدودة تطرّق عليها وهن فاعتلت أوائلها فلحقتها الهمزة التي للوصل . وهكذا كل حرف في أوله همزة قطع ، الا حرفاً واحداً . وكل فعلٍ ماضيه على ثلاثة أحرف ، وليس بأمر ، وأربعة أحرف ، وفي أوله همزة ، فهي همزة قطع) .

ن : ب . ق : ٢٦٧

(٣) في (م) : موضعه .

(٤) قال العلوي : (اعلم أنه ليس في الاسماء غير المصادر ما ألفه ألف وصل سوى هذه الاسماء العشرة ، وما سوى ذلك ، فألفه الف قطع . فان قال قائل : لِمَ دخلت ألف الوصل في هذه الاسماء دون غيرها ؟ قيل له : هذه الاسماء سقط منها حرف الاعتلال ، فسُكِّنت أوائلها ، ليُدخلوا عليها همزة الوصل ، لتكون الهمزة عوضاً من المحذوف منها) .

ق : ١٦٣

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من (خ) و(م) .

(٦) نحو ساقطة من (خ) و(م) .

واحمرارٌ . لأنَّ الماضي متجاوزٌ للأربعةِ ، في أوَّلِه هَمْزَةٌ[١] . وذلكَ نحو[٢] : استخرجَ ، وانطلقَ ، واصفرَّ ، واحمرَّ . فهذا دخولُها في الاسم .

وأمَّا دخولُها في الافعالِ ، ففي موضعين :

أحدُهما : الماضي إذا تجاوزَتْ عِدَّتُهُ أربعةَ أحرفٍ ، وفي أوَّلِه هَمْزَةٌ فَهْيَ هَمْزَةُ وصْلٍ[٣] . وذلك نحو : استخرج ، واقتطَعَ ، واشترى ، واستقصى[٤] .

والآخر : مثالُ الأمْرِ للمواجَهِ مِنْ كلِّ فِعْلٍ انفتحَ[٥] فيهِ حرفُ المضارعةِ ، وسكن ما بَعدَهُ[٦] ، نحو قولِكَ في الأمْرِ : اضْرِبْ ، انطلقْ ، اقتطِعْ ، لأنَّكَ تقول : يَضْرِبُ ، ويقتطِعُ ، وينطلِقُ . فتفتحُ حرفَ المضارعةِ ، وتُسْكِنُ[٧] ما بَعْدَهُ .

---

(١) في (ك) : وان كان في أوله همزة . وما أثبتناه من (خ) و(م) هو الصواب .

(٢) نحو : ساقطة من (م) .

(٣) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن همزة الوصل الداخلة على الأفعال تدخل ـ عند النُّحاة اذا دخلت في الخبر ـ على المثال الماضي . . . وإنَّما اختصت بالماضي ، لأن المضارع في أوله حرف المضارعة ، وحرف المضارعة متحرك ، وهذه الهمزة لا تدخل الا فيما يسكن أوله) ـ

ن : ب . ق ٢٦٩

(٤) في (م) : استقصى عليه .

(٥) في (م) : يفتح .

(٦) قال سعيد بن الدهان : (كل فعل أمرت به ، وكان حرف مضارعته مفتوحاً ، ساكناً ما بعده ، جئت في أوله همزة الوصل ما لم تدخل فيه اللام . وانما كان كذلك ، لأن كل فعل مضموم حرف المضارعة ، فان الحرف الذي بعده ، اما متحرك أو إما محذوف، اذا سقط حرف المضارعة يعود . فمثال المتحرك : يُدَحرِجُ . ومثال الساقط : يُكْرم . لأن الاصل : يُؤْكرم) .

ن : ب . ق : ٢٧٠

(٧) في (خ) : يَسْكُنُ .

إلَّا أنَّهم قد حذفوا في بعضِ المواضع تخفيفاً[1] ، فقالوا : خُذْ ، ومُرْ ، وكُلْ . وقياسُهُ : أوْ خُذْ ، اومُرْ ، أوكِلْ . وقد جاء ذلكَ في بَعْضِ الاستعمال[2] .

وأمَّا دخولُها في الحَرْفِ ، ففي موضعٍ واحدٍ ، وهو : لامُ التَّعْريفِ ، نحو : الغُلام ، والجارية ، فاللام ـ وَحْدَها ـ للتعريف ، والألفُ ـ قبلها ـ همزةُ وَصْلٍ[4] .

ومتى استغنيتَ عَنْ همزة الوصْلِ بغيرِها ، حذفتَها . تقول في الاستفهام : أبنُ زيدٍ عندك ؟ حَذفْتَ هَمْزَةَ الوصْلِ استغناءً عَنْها بهمزةِ الاستفهام . قال[5] عُبيد اللهِ بن قيسٍ الرقيَّات[6] :

فـقـالـت : أبـنُ قـيسٍ ذا ؟ وبَـعْضُ الشَّـيبِ يُـعـجِـبُـهـا

(مجزوء الوافر)

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (ولا يحمل عليه لقلته ، على أنهم جاؤ وا بالاصل مع حرف العطف . قال الله تعالى : (وأمر أهلَكَ) .)

ن : ب . ق : ٢٧١

(٢) في (م) : المواضع .

(٣) في (م) : بالحرف .

(٤) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن همزة الوصل لا تدخل على الحروف سوى (لام) التعريف ـ عند سيبويه ـ وذلك أن التعريف لّلام ـ عنده ـ وحدها . وعند الخليل هي همزة قطع في الاصل ، وانما ذهبت من اللفظ للخفة ولكثرتها في كلامهم . . . واعلم أن الخليل يدّعي أن الالف واللام ـ جميعاً ـ للتعريف) .

ن : ب . ق : ٢٧١

(٥) في (م) : قال الشاعر .

(٦) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيَّات : ١٢١ ، وفيه : (وغير الشَّيب) .

الشاهد فيه : قوله : (أبن قيس) حيث حذف همزة الوصل المكسورة من (إبن) استغناء عنها بهمزة الاستفهام المفتوحة التي هي همزة قطع .

وتقول في الاستفهام : أَشتريتَ لزيدٍ ثوباً ؟ أَستخرجْتَ لَهُ مالاً ؟ فتفتح ، لأنَّها همزةُ الاستفهامِ . قالَ ذو الرُّمَّةِ[1] :

أَستحدثَ الرَّكْبُ عَنْ أشياعِهم خَبَراً أَمْ عاودَ القَلْبَ مِنْ أطرابِهِ طَرَبُ ؟ [2]

(البسيط)

(٢٣ / أ) فانْ كانتِ الهمزةُ التي[3] معَ (لام) التَّعريف ، لمْ تحذفْها مَعَ هَمْزةِ الاستفهام ، لئلا يلتبس الخَبَرُ بالاستفهام[4] . تقول : الرجُلُ قالَ ذاكَ ؟ الغلامُ ذَهَبَ بك ؟ قال الله ـ سبحانه ـ[5] : (آلذَّكرينِ حرَّم أم الانثيين ؟)[6] وقال ـ

---

(١) ديوان شعر ذي الرُّمَّة : ١ .

(٢) انظر : الخصائص : ١ : ٢٩٥ . المحتسب : ٢ : ٣٢٢ . شرح شواهد الشافية : ١٨٩ . خزانة الادب : ١٨٣ .

الشاهد فيه : ان همزة (أَستحدث) للاستفهام ، وهمزة الوصل محذوفة ، ولا لبس لاختلاف حركتيهما ، فان همزة الاستفهام تكون مفتوحة ، وهمزة الوصل في الخماسي تكون مكسورة ، فلما فتحت الهمزة من (أَستحدث) عُلِمَ أنها استفهامية ، لا همزةِ وصل ، والاصل : (أأستحدث . . .) فحذفت همزة الوصل ، استغناء عنها بهمزة الاستفهام .

(٣) في (م) : التي هي .

(٤) قال الثمانيني : (فان دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة ، لم يجز أن تسقط همزة الوصل ، لانهما قد اتفقا في الحركة ، لان همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل مفتوحة ، فأيهما سقط ، أُلبِسَ الكلام ، ولم يُعلم الاستفهام من الخبر ولكن يعوض من همزة الوصل مَدّة ، لتكون المدّة فارقة بين الاستفهام والخبر ، فاذا قلت : الرجل منطلقَ . فهذا خبر ، لأنه لا مدّة في اللفظ ، والهمزة همزة وصل . واذا قلت : آلرجل في الدار؟ فهذا استفهام ، والمدّة عوض من همزة الوصل) . ق : ٢٨٦

(٥) في (م) : تعالى .

(٦) الانعام : ٦

تعالى ـ[1] : (آللهُ أَذِنَ لكم ؟)[2] .

وقالوا في القَسَمِ : أَاللهِ لأذهبَنَّ . فَلَمْ يحذفوها[3] ، لأنَّها صارتْ عِوَضاً مِنْ واوِ القَسَمِ .

وقالوا في النِّداءِ : يا اللهُ ، اغْفِرْ لي ، فأثبتوها[4] ، لأنَّ الألفَ واللَّام ـ هناك ـ بَدلٌ مِنْ هَمْزةِ (إلاه) .

وهَمْزَةُ الوَصْلِ ـ أبَداً ـ مكسورةٌ نحو : اضْرَبْ ، اذْهَبْ ، استخرج ، ابْن ، امريء . إلَّا أنْ ينضمَّ ثالثها ضَمَّاً لازماً ، فتُضَمُّ هِيَ . فتقول : ادخُل ، اخرُجْ ، انطِلُقَ بزيدٍ ، اشتُري لَهُ ثوبٌ[5] .

وقالوا : أُغزي يا إمرأةُ . فضمُّوا ، لأنَّ الأصْلَ : أُغزوي[6] . وتقول :

---

(١) تعالى : ساقطة من (خ) ، وفي (م) : قال الله تعالى .

(٢) يونس : ٥٩ .

(٣) في (م) : فلم يحذفوا .

(٤) فأثبتوا لها . في (م) .

(٥) قال الثمانيني : (همزة الوصل تكون مكسورة ، ومضمومة ، ومفتوحة ، والكسر هو الاصل فيها . . . تقول : إبن ، وإبنة ، وإثنان ، وإثنتان ، وإنطلاق ، وإستخراج . فان انضم ثالث الكلمة ضمَّاً لازماً ، ضموا همزة الوصل اتباعاً للثالث ، ولم يحفلوا بالحاجز بينهما ، لأنه ساكن ، والساكنُ كالميِّت ، وانما يقوى الحرف بحركته . وأصل الهمزة ، الكسر ، ولكن ثُقل عليهم الخروج من كسر لازم الى ضم لازم ، فاتبعوا الضمة الضمة ، ليكون العمل من وجه واحد ، فيسهل . تقول : اقتل ، اخرُج) . ق : ٢٨٥

(٦) قال سعيد بن الدهان : (إغزي : الاصل فيها : أُغزوي . فحُذفت ضمة الزاي استثقالا للكسرة في الواو ، ونقلت الكسرة الى الزاي ، فحذفت الواو ، لالتقاء الساكنين ، وأُشمَّت الزاي شيئاً من الضم تنبيهاً على الاصل) .
ن : ب . ق : ٢٧٤

ارمُوا . فتكسرَ ، لأنَّ الأصْلَ : ارمِيُوا[١] .

وألفُ التعريف مفتوحةٌ[٢] ، وكذلك ألف (أيمُنٍ)[٣] ، لا غيرُ : قال الشاعر[٤] :

فقال فريق القومِ لمَّا نشدْتُهم : نَعَم ، وفريقٌ : لَيْمُنُ[٥] اللهِ ما ندري[٦]

(الطويل)

---

(١) قال الثمانيني : (فان كان لام) الفعل ياء ، نحو : أتى وبنى وقضى ، كسرت الهمزة في أمر المذكرين ، فقلت : إئتوا ، إبنوا ، إقضوا . وانما كُسرت الهمزة على الاصل ، ولم يحفل بضمة الثالث ، لانها عارضة ، والاصل فيه : إئتيُوا ، إقضيُوا ، إبنيُوا . فاستثقلوا الضمة على الياء الخفيفة التي قبلها كسرة ، فأسقطوا الضمة ، فاجتمع ساكنان : الياء والواو ، فأسقطوا الياء ، لالتقاء الساكنين ، لانها ليست لمعنى ، ولم يجز أن تُسقط الواو ، لئلا يبقى الفعل بلا فاعل ، فلما سقطت الياء ، قلبوا من الكسرة ضمة ، لتسلم الواو ، ولو ثبت الكسرة لانقلبت الواو ياء ، فالتبس أمر المذكرين بأمر الواحدة المؤنثة) . ق : ٢٨٥

(٢) زيادة : (وذلك لكثرة الاستعمال) . في (م) .

(٣) قال سعيد بن الدهان : (ان في (أيمن) ثلاثة أسئلة : أحدها : لِمَ احتاجت الى همزة وصل ؟ والثاني : لِمَ كانت مفتوحة ، وهمزة الوصل مكسورة ؟ والثالث : كيف لم تُضم ، والثالث مضموم ؟ والجواب عن الاول أنه انما زيدت في أوله همزة وصل لما لحقه من الاعلال بالسكون في أوله . وانما كانت الهمزة مفتوحة ، وهو اسم لأجْل أنه قد يستعمل بالحذف ، حتى بقي على حرف واحد ، فقالوا : مُ الله ، فشابه (لام التعريف) ففتحوا الهمزة في أوله . وانما لم يضموا ، والثالث مضموم ، لانهم انما كرهوا الخروج من الكسر الى الضم ، ولم يكرهوا الخروج من الفتح الى الضم . الا ترى أن في كلامهم مثل : (عَضُد) كثير . وكذلك : الغُلام ، والقُفَل) .

ن : ب . ق : ٢٧٥

(٤) هو نُصيب بن رباح . انظر ديوانه : ٩٤

(٥) في (خ) أيمن . وفي (م) : لأيمن . وما أثبتناه مطابق لرواية الديوان .

(٦) كتاب سيبويه : ٣ : ٥٠٣ . المقتضب : ١ : ٢٢٨ ، ٩٠ ، ٣٣٠ . المنصف : ١ : ٥٨ . الانصاف : ٤٠٧ . شرح المفصل : ٨ : ٣٥ . شرح شواهد المغني : ١٠٤ . الجمل : ٨٦ . همع

فاذا ابتدأتَ ، قُلْتَ : أيمُنُ اللهِ . بالفَتْحِ .

الهوامع : ٢ : ٤٠ . الدرر اللوامع : ٤٤٢ .

الشاهد فيه : قوله : (ليمن) حذف همزة (أيمن) لانها همزة وصل عند سيبويه ، فتسقط في درج الكلام ، ويلزمه : الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، واضافته الي (الله) ـ سبحانه وتعالى ـ .

باب : الاستفهام [1]

ويستفهم بأسماء غيرِ ظروفٍ ، وبظروفٍ ، وبحروفٍ .

فالأسماء : مَنْ ، وَمَا ، وأيّ ، وكم .

والظروف : مَتَى ، وأين ، وكيف [2] ، وأيَّ حينٍ ، وأيَّانَ ، وأنَّى .

والحروف : الهَمْزة ، وأم ، وَهَلْ .

ولكلٍّ واحدٍ مِنْ هذهِ الكلم موضِعٌ .

فـ (مَنْ) سؤال عمَّن يَعْقِل ، و (ما) [3] : سؤالٌ عمَّا [4] لا يعقل . و

---

(١) قال الثمانيني : (وانما يقال : استعلام واستخبار واستفهام ، اذا وقع ممن لا يعلم ، فان وقع ممن يعلم بما يسأل عنه ، قيل : تقرير وتوبيخ وتبكيت . وكل ما في القرآن بلفظة الاستفهام ، فهو من هذا القسم ، لان الله ـ جل اسمه ـ لا يجوز أن يستفهم ولا يستخبر ولا يستعلم ، ويجوز أن يوبِّخ ، ويقرّر ، ويبكِّت) . ق : ٢٨٧ .

(٢) قال سعيد بن الدهان: (وأما (كيف) فجعله إياها ظرفاً ظريف، وهو مذهب (الكوفي) . . وانما جسَّرَهُ على جعله ظرفاً أن معنى قولك : كيف زيد ؟ في أي حالة زيد ؟ ولو أجبت عن قولك : ـ كيف زيدٌ ؟ ـ : في كل عافية . لكان حسناً . فلما رأى (في) حسنة في موضعه ، صالحة في جوابه ، جعلها ظرفاً . والسيرافي يقول : (كيف) : اسم لا ظرف) .

ن : ب . ق : ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

(٣) قال الثمانيني : (وأما (ما) فهي سؤال عن أعيان ما لا يعقل ، وأجناسه وأنواعه وصفاته ، وعن أجناس العقلاء ، وأنواعهم وصفاتهم . . . فاذا قال السائل : ما عندك ؟ جاز للمجيب أن يقول : حجر أو خشب أو سبع أو غراب أو ثواب أو رجل أو انسان او امرأة أو غلام أو صبي أو صبية . فلا يجوز أن يقول المجيب للسائل بـ (ما) : « زيد » . أو : عمرو .

ولما كانت (ما) تقع على صفات العقلاء و (مَنْ) تقع على أعيان العقلاء ، جاز أن تقام (ما) مقام (مَنْ) كما تقام الصِّفة مقام الموصوف) . ق : ٢٨٩ .

(٤) في (م) : عَنْ مَنْ .

(أيّ)[1] : عَنْ بَعْضٍ مِنْ كلٍّ ، تكون لِمَنْ يعقِلُ ، ولما[2] لا يَعْقَلُ . و (كم)[3] : سؤالٌ عن العَدَد . و (متى) : سؤال عَنِ الزَّمانِ ، و (أينَ) : سؤالٌ عَنِ المكانِ ، و (كيفَ) : سؤالٌ عَنِ الحالِ . و (أيّ حينٍ)[4] : كـ (متى) ، و (أيّان) كذلكَ أيضاً . و (أنّى) : كـ (أينَ) ، [أيضاً][5] .

تقول : مَنْ عندَك ؟ فجوابُهُ : زيدٌ ، أو عمروٌ[6] . أو نحو ذلك . ولا تقول : حمارٌ ، ولا فَرَسٌ ، ولا نحو ذلك .

وإذا قالَ : ما معك[7] ؟ قُلْتَ : دراهِمُ ، أو نحوُ ذلكَ .

وإذا قال[8] : أيُّهم عِنْدكَ ؟ قُلْتَ : محمدٌ .

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (وأما (أيّ) فانها بعضٌ لما تضاف اليه ، فان أضيفت الى أشخاص فهي شخص ، وان أضيفت الى مصدر فهي مصدر ، وان أضيفت الى زمان فهي زمان . . . فليس لها موضع تختص به ، وانما هي بحسب ما تضاف اليه) .

ن : ب . ق : ٢٧٦

(٢) في (خ) سقطت (لا) ، وفي (م) : لمن لا يعقل .

(٣) قال سعيد بن الدهان : (وكذلك (كم) لا تختص بشيء . . . وانما هي من جنس مفسرها لفظاً وتقديراً ، أو المضافة هي اليه) .

ن : ب . ق : ٢٧٦

(٤) قال سعيد بن الدهان : (وأما (أي حين) فظرف ، لأنها بعضٌ لما يضاف اليه) .

ن : ب . ق : ٢٧٧

(٥) ما بين معقوفتين : زيادة من (خ) .

(٦) في (م) : زيد ونحوه .

(٧) في (خ) : ما عندك ؟

(٨) في (م) : قلت .

واذا قال : أيَّ الدواب ركبت ؟ قُلْتَ : الأشقرَ [1] .

واذا قالَ : كم مالُكَ ؟ قُلْتَ ألْفانِ . ونحو ذلك .

واذا قال : متى جِئْتَ ؟ قُلْتَ : يوم الجمعةِ .

واذا قال : أينَ كنتَ ؟ قُلْتَ : عِنْدَ زيدٍ [2] .

واذا قال : كيف أنتَ ؟ قُلْتَ : صالحٌ .

واذا قال : أيَّ حيْنٍ قُمْتَ ؟ قُلْتَ : أمسِ .

وكـذلكَ اذا [3] قـال : أيَّانَ انـطلاقُـكَ ؟ فتقـول : غـدَاً . قـال الله ـ سبحانَهُ [4] ـ : (يسألونك عَنِ السَّاعةِ أيَّانَ مُرساها [5] ؟) أي : متى ظهورُها ، وحلولُها ؟ وقال ـ تعالى [6] ـ : (يا مريمُ ، أنّى لكِ هذا [7] ؟) ، أي : من أين لكِ هذا [8] ؟

---

(١) في (م) : الأبْل .

(٢) قال الثمانيني : (فأما (أين) فهي سؤال عن المكان ، فاذا قال السائل ، أين كنت ؟ قال المجيب : خلف الدار . أو : عند زيد . وان أدخل السائل على (أين) حرف الجرّ ، أدخل المجيب على الجواب ، حرف الجر ، فاذا قال : من أين جئت ؟ قال المجيب : من المسجد . واذا قال : الى أين تذهب ؟ قال المجيب : الى السوق) . ق : ٢٨٩

(٣) (اذا قال) ساقطة من (خ) .

(٤) سبحانه : ساقطة من (م) .

(٥) الاعراف : ١٨٧ .

(٦) في (م) : الله .

(٧) آل عمران : ٣٧ .

(٨) قال الثمانيني : (فأما (أنّى) فهي سؤال عن المكان . تقول : أنّى جئت ؟ فيقول : من عند زيد . وقد يجوز أن تكون (أنّى) بمعنى (كيف) وبمعنى (حيث) وبمعنى (أين) . وتأولوا هذا في قوله

وأمَّا (الهمزة) [1] ، و (أمْ) [2] ، فَقَدْ تقدَّمَ ذكرُهما في باب العَطْفَ .

وأمَّا (هل) [3] ، فكقولك : هل قام زيدٌ ؟ وهل يقوم جَعْفرٌ ؟ فجوابُهُ : نَعَمْ . أو : لا [4] .

= تعالى : (أنّى شئتم ؟) قال قوم : بمعنى : كيف شئتم ؟ وقال قوم : هو بمعنى : حيث شئتم . وقال قوم : هو بمعنى : اين شئتم ؟) . ق : ٢٨٩ .

(١) قال العلوي : (اعلم أن الهمزة أصل الباب ، وأمّ حروف الاستفهام ، والدليل على ذلك جواز دخولها على حروف العطف نحو : الواو ، والفاء ، وثم . ومن ذلك قوله تعالى : (: أوَ لم ؟) وقوله : (أفَلما ؟) وقوله : (أثمّ ؟) .) .

ق : ١٦٩ .

(٢) قال العلوي : (فأما (أمْ) فليست كالهمزة ، لأنها تكون عاطفة ولا يبتدأ بها ، وانما تقع بعد استفهام أو خبر ، كسائر حروف العطف ، ولا تكون الا ثانياً ، ولا يبتدأ بها ، ومن أجل ذلك جاز دخول (أم) على (هل) . . . ولذلك دخلت على (كيف) . فاذا دخلت أم على الاستفهام ، فانها تدخل عليه من حيث كانت عطفاً لا استفهاماً) . ق : ١٦٩

(٣) قال سعيد بن الدهان : (والفرق بين (الهمزة) و (هل) : أن الهمزة تستفهم بها وأنت مثبت ، كقوله : (أطرباً ، وأنت قنسري ؟) وليس كذلك (هل) . وأيضاً : فانك تأتي بالهمزة في الانكار . تقول في جواب من قال : ضرب زيداً . أزيدنيه ؟ وأيضاً : فان الهمزة تقع مع الاسم الذي تبدله من الاسم المستفهم به . تقول : أعشرون أم ثلاثون ؟ اذا أبدلت من : (كم مالك ؟) وليس كذلك (هل) . ومنها : أنها تعادل (أم) المتصلة ، وليس كذلك (هل) .) .

ن : ب . ق : ٢٨١

(٤) قال سعيد بن الدهان : (واعلم أن جواب الحروف ، حروف مثلها . و (الهمزة) و (هل) حرفان ، فجوابهما حرفان في الايجاب المحض : نعم . والنفي : (لا) .

فأما (الهمزة) و (أم) فقد أخذا معنى : (أي) فلذلك أجيبا بالاسم . فان تصدّر مع (الهمزة) نفي ، فجوابه أن أوجبت : بلى . وان لم يكن فيها : لا) .

ن : ب ق : ٢٨١

وقد تكون (هم) بمعنى : (قَدْ)[١] . قال الله ـ سبحانهُ ـ[٢] : (هَلْ أتى على الانسان حينٌ مِنَ الدَّهْرِ)[٣] . أي : قَدْ أتى عليهِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ[٤] .

قال الشَّاعرُ[٥] :

سائلْ فوارسَ يربوعٍ بِشَدَّتِنا أَهَلْ رأونا بسَفْحِ القُفِّ ذي الأكم[٦] ؟

(البسيط)

أي : أقد رَأونا ؟

واعلَمْ أنَّ (ما) ، و (مَنْ) ، و (أيًّا) ، في الاستفهام ، نكراتٌ غيرُ

---

(١) قال العلوي : (فأما (هل) فهي وان كانت حرف استفهام ، فانها لا تخلص للاستفهام ، لأنها قد جاءت بمعنى (قد) واذا كانت بمعنى (قد) لم يجز أن تقع بعدها الاسماء كما لا يجوز وقوعها بعد (قد) .) ق : ١٦٩

(٢) في (خ) و (م) : تعالى .

(٣) الانسان ١ :

(٤) قال الثمانيني : (وقوله تعالى : (هل أتى على الانسان حين من الدهر) معناه : قد أتى على الانسان . لأنه خبر ، لا استفهام ، لان القديم ـ سبحانه ـ لا يجوز أن يستفهم ، فهذا يدلك على أنه خبر) . ق : ٢٨٨ .

(٥) هو زيد الخيل الطائي . انظر ديوانه : ١٠٠

(٦) المقتضب : ١ : ٤٤ ، ٣ ، ٢٩١ . الخصائص : ٢ : ٤٦٣ . الامالي الشجرية : ٢ : ٣٣٤ . شرح المفصل : ٨ : ١٥٢ . خزانة الادب : ٤ : ٥٠٦ . مغني اللبيب : ٣٥٢ . همع الهوامع : ٢ : ٧٧ ، ١٣٣ . الدرر اللوامع : ٢ : ٩٥ .

الشِّدة ـ بالكسر ـ : القوة ، و ـ بالفتح ـ الحملة الواحدة في الحرب . القُفّ : الأكم : جمع أكمة ، وهي التلّ من القفّ من حجارة واحدة .

الشاهد فيه : قوله : (أهل رأونا ؟) فقد جاء (هل) بمعنى (قد) ودليل ذلك أنها سبقت بهمزة الاستفهام ، ولا تجتمع أداتا استفهام على معنى واحد .

موصولات [1] .

* * *

وجميع الأسماءِ والظروفِ المستَفَهمِ بِها ، مبني ، لتضمُّنِهِ معنى حَرْفِ الاستفهام [2] ، إلاَّ (أيّاً) ـ وَحْدَها ـ فانَّها مُعْرَبَةٌ حَمْلاً على (البعْضِ) و [3] (الكلِّ) .

* * *

وحُرِّكت (الفاءُ) في (كيفَ) ، و (النُّونُ) مِنْ (أيَّانَ) ومِنْ (أينَ) ، لسكونِهَا ، وسكونِ ما قبلَهَا [4] .

* * *

وإعرابُ الجوابِ ، على إعراب السُّؤالِ ، انْ رُفِعَ ، رَفَعْتَ ، وانْ نُصِبَ نَصَبْتَ ، وانْ جُرَ ، جَرَرْتَ . يقول : منْ هذا ؟ فتقول : زيدٌ [5] . فترفَعُ ، لأنَّ

---

(١) قال العلوي : (اعلم أن (مَنْ) و (ما) و (أيّا) اذا وقعن في الاستفهام والجزاء لم يحتجن الى صلات ، وكن أسماء تامَّات على حدتهن ، ولا يحتجن أيضاً الى صفات ، وذلك أن الصلة والصفة يوضحان الموصول والموصوف ويخصِّصانه ، وأنت في هذه المواضع تقصد الشياع والابهام) . ق : ١٦٩

(٢) قال الثمانيني : (واعلم أن العرب قد توسعت في كلامها ، فاستفهمت بأسماء أنابتها عن حروف الاستفهام ، وينبغي أن تكون تلك الاسماء مبنية ، لان كل اسم تضمن معنى حرف ، وجب أن يُبنى ، لان الحروف مبنية ، فكذلك ما تضمن معناها وجب أن يكون مبنياً) . ق ٢٨٨ .

(٣) في (خ) : أو الكلّ .

(٤) قال الثمانيني : (وينبغي أن يكون بناؤ ها على الوقف ، لأنه أصل البناء ، فان اتفق أن يكون قبل الآخر ساكن ، وجب أن يحرك الاخر لالتقاء الساكنين) . ق : ٢٨٨

(٥) فتقول : زيد : سقطت من (م) .

(مَنْ) ، مرفوعةٌ بالابتداءِ [1] .

واذا قال : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ قُلْتَ : زيداً . واذا قال : بِمَنْ مررتَ ؟ قُلْتَ : بزيدٍ . فتأتي بحَرْفِ الجرِّ ، لأنَّ حروف الجرِّ ، لا تُضْمَرُ [2] .

---

(١) قال العلوي : (اعلم أنه انما وجب أن يكون اعراب الجواب مطابقاً لاعراب السؤال في رفعه ونصبه وجرّه ، لان فيه ايضاحاً وبياناً للمسؤول عنه ، ولو غيُرت الاعراب ، لاشتبه بغيره ، فمن ثم لزمك أن تأتي باعراب السؤال . وأنت بين اظهار العامل واضماره اذا قال القائل : مَنْ عندك ؟ قلت : زيد . وان شئت : زيد عندي . وكذلك : من ضربت ؟ قلت : زيداً . وان شئت : ضربت زيداً) . ق : ١٦٩

(٢) قال العلوي : (فاذا قال : بمن مررت ؟ قلت : بزيد ، وان شئت : مررت بزيد . والعامل في (زيد) هو (الباء) ، ولا يجوز حذفها ، كما جاز في عامل الرفع والنصب ، وذلك أن عوامل الاسماء على ضربين : فعل وحرف . فأما الفعل ، فيجوز حذفه لقوته وتصرفه . وأما الحرف فلا يجوز حذفه لضعفه) . ق : ١٧٠ .

باب : ما يدخل على الكلام ، فلا يغيِّرُهُ (١)

وهو كلُّ ما دَخَلَ على الاسم ، والفِعْل جميعاً ، وذلك نحو : إنَّما ، وكأنَّما ، ولكنَّما ، وليتما ، ولعلَّما (٢) ، وإذْ ، وإذا ، وهَلْ ، وهمزة الإستفهام ، وجميع الظروف ، المستَفهَمِ بِها ، اذا كانت مُلْغياتٍ (٣) (٢٣/ب) غيرَ مستقرَّاتٍ .

تقول : إنَّما قام زيدٌ . وإنَّما زيدٌ أخوكَ . وكأنَّما أخوكَ الأسدُ . ولكنَّما جعفرٌ منطلقٌ (٤) . (ولعلَّما أنتَ حالمٌ) (٥) .

* * *

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن المقصود ـ في هذا الباب ـ ما يدخل على الكلام ، فلا يغير لفظه ، لان اكثر ما ذُكِرَ يغير معنى ما دخل عليه . . . والذي يدخل الكلام ولا يغير لَفْظَهُ على ضربين : ضرب : موضوع على أنه لا يغير اللفظ ، وانما يغير المعنى ، حسب كـ (هل) وهمزة الاستفهام . وضرب : كان له أصل في العمل ثم طرأ عليه كاف عنه ، نحو : كأنما وليتما ولعلما وانما) ن : ب . ق : ٢٨٥

(٢) قال العلوي : (اعلم أن جمهور النحويين كسيبويه وأصحابه اذا أدخلوا (ما) على هذه الحروف أبطلوا عملها ، فصارت ـ عندهم ـ بمنزلة (هل) فتقع بعدها الجمل من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل . والدليل عليه قوله تعالى : (كانما يساقون الى الموت ، وهم ينظرون) . ولو كانت مؤثرة ـ عملا ـ لما وقع الفعل بعدها ، لانها انما تعمل في الاسماء ، بمشابهتها للافعال . والفعل لا يدخل على فعل ولا مشابه للفعل) ق : ١٧٠

(٣) قال سعيد بن الدهان : (قوله : (ملغى) : يعني به أن الظرف اذا ناب عن العامل ولم يظهر عامله فهو ملغى) . ن : ب . ق : ٢٨٥

(٤) العبارة : (ولكنما جعفر منطلق) : ساقطة من (خ) .

(٥) هذا المثال بين القوسين مجتزء من بيت أنشده (سيبويه) لسويد بن كراع العكلي ، وتمامه :

وأمَّا (ليتما) ـ خاصةً ـ فإنْ جعلتَ (ما) فيها كافَّةً ، بَطَل عملها ، وإنْ جعلتَها زائِدةً للتوكيد ، لم يتغيَّر نَصْبُها [1] . تقول : ليتما أخوكَ قائمٌ . وإنْ شئتَ : ليتما أخاكَ قائمٌ . ويُنشَدُ بيتُ النابغة[2] على وجهينِ : رَفْعاً ، ونَصْباً[3] :

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   الى حمامتِنا وَنِصْفَهُ [4] فَقَدِ [5]

(البسيط)

= تحلَّل وعالجْ ذات نفسِكَ وانظرنْ   أبا جُعَلٍ لعلَّما أنتَ حالِمُ

الكتاب : ٢ : ١٣٨

(١) قال العلوي : (فأما (ليتما) خاصة ، فانهم رجحوه بالعمل وجعلوا (ما) فيها غير كافّة ، لما فيها من معنى (التمنِّي) ، وغلبة الفعل) . ق : ١٧٠

(٢) ديوان النابغة الذبياني : ٣٥

(٣) في (خ) : بالرفع والنصب . والعبارة ساقطة من (م) .

(٤) في (م) : أو نصفه .

(٥) الكتاب : ٢ : ١٣٧ . الخصائص : ٢ : ٤٦٠ . الامالي الشجرية : ٢ : ٢٤١ . الانصاف : ٤٧٩ . شرح المفصل : ٨ : ٥٨ . المقرب : ١ : ١١٠ . شذور الذهب : ٢٨٠ . مغنى اللبيب : ٢٨٦ . المقاصد النحوية : ٢ : ٢٥٤ . خزانة الادب : ٤ : ٦٧ . همع الهوامع : ١ : ٦٥ . الدرر اللوامع : ١ : ٤٤ . الشاهد فيه : قوله : (ليتما هذا الحمام) حيث يروى بنصب (الحمام) ورفعه . أما النصب : فعلى أن (ليت) عاملة وهو بدل من اسمها . وأما الرفع : فعلى أن (ليت) مهملة ، واسم الاشارة مبتدأ و(الحمام) بدل منه ، فيدل مجموع الروايتن على ان ليت اذا اقترنت بـ (ما) الزائدة ، لم يجب اهمالها ولم يجب إعمالُها ، بل يجوز فيها الوجهان : الاعمال ، والاهمال . بخلاف سائر أخواتها ، حيث لا يجوز في واحدة منهن ـ مع اقترانها بـ (ما) الزائدة ـ الا الاهمال .

وتقول : قُمْتُ إذْ زيدٌ جالسٌ [١] . وأقوم إذا قَعَدَ محمَّدٌ [٢] .

وتقول : أينَ زيدٌ قائِمٌ ؟ وقائِماً ؟ وكيف زيدٌ جالسٌ ؟ وجالساً ؟ إنْ جعلتَ (أينَ) و (كيفَ) لغواً ، رَفَعْتَ الخَبَر .وإنْ علَّقتهما بمحذوفٍ وجعلتَهما مستقِرًّاً ، نَصَبْتَ : (قائِماً) و (جالساً) ـ على الحال ـ [٣] بِهِما [٤]

واذا قُلْتَ : متى زيدٌ قائِمٌ ؟ رَفَعْتَ (قائماً) البتَّةَ ، لأنَّ (متى) ، ظَرْفُ زمانٍ ، وظروفُ الزمانِ ، لا تكونُ أخباراً عَنِ الجُثثِ .

---

(١) قال الثمانيني) (فأما (إذْ فهي زمان ماض كـ (أمس) ، ويلزمها الاضافة الى الجملة من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل وهي مبنية . . . فان أضفتها الى الفعل والفاعل لم يخل الفعل ـ بعدها ـ أن يكون ماضياً أو مضارعاً . فان كان ماضياً أختير فيه ملاصقته لها ليتفقا في اللفظ ، كما اتفقا في المعنى . تقول : جئت اِذْ جلس زيد . وقد يجوز أن يتقدم الاسم ، فتقول : جئت اِذْ زيدٌ جلس . ويصير مبتدأ أو خبراً . وهذا ليس بالحسن ، لفصلك بين (اِذْ) وبين ما تقتضيه من الفعل الماضي . فان كان ما بعدها فعلا مضارعاً ، فالاختيار أن يؤخر عنها ، ويليها الاسم ، لمَّا لم تكن مقتضية له ، وقد يجوز أن يلاصقها ، فتقول : جئت اِذْ يقوم زيدٌ) . ق : ٢٩٣

(٢) قال العلوي : (أما (اذا)ففيها معنى المجازاة ، اِلا أنها لا يجازى بها الا في ضرورة الشعر . . . فان قيل : ما معنى قولكم (فيها معنى المجازاة ، ولا يجازى بها) ؟ قيل له : معنى ذلك : أن جوابها يقع عند الفعل الواقع كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط . وانما لا يجازى بها ، لان فيها توقيتاً، ومن شرط المجازاة أن تكون مبهمة) . ق : ١٧١

(٣) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أنك اذا قلت : أين زيدٌ قائمٌ ؟ كان (زيد) مبتدأ و (قائم) : خبره . و (أين) ظرف ملغىً ، لان الكلام قد تم بخبره ، والظرف معمول (قائم) . فلا يجوز في (قائم) ـ هنا ـ الا الرفع ، لانه الخبر . وقدم (أين) لما فيه من معنى الاستفهام ، ولولا ما فيه من معنى الاستفهام ، لكان تأخيره حسناً في قولك : زيد قائمٌ خلفك . فاذا قلت : أين زيد قائماً ؟ كان (زيد) : مبتدأ و (أين) الخبر متعلق بمحذوف . و (قائماً) منتصب على الحال . والعامل فيه الظرف ، وصاحب الحال المضمر في (أين) . فلا يكون ـ حينئذ ـ (أين) ظرفاً ملغى ، لانه معتمد الفائدة) . ن : ب . ق : ٢٨٩ ـ ٢٩٠

(٤) بهما : ساقطة من (خ) و (م) .

ولكن لو قُفْتَ : متى انطلاقُكَ سريعٌ ؟ وسريعاً ؟ فرفَعْتَ ، أو نصبْتَ ، كان مستقيماً ، لأنَّ (الانطلاق) حَدَثٌ ، وظروفُ الزَّمانِ ، تكون أخباراً عَنِ الأحداثِ [1] .

(١) قال سعيد بن الدهان : (فان قلت : متى انطلاقُك سريعاً ؟ جاز ، لان (الانطلاق) حدث ، وظرف الزمان يكون خبراً عن الحدث . . . فيكون (سريعاً حالا والعامل فيه (متى)، وصاحب الحال المضمر في (متى) .

فان قلت : متى انطلاقك سريعٌ ؟ كان (انطلاقُك) مبتدأ . (وسريع) : خبره . و(متى) : ظرف زمان ملغىً ، فالعامل (سريع) ، وتقدّم لما فيه من معنى الاستفهام) . ن : ب . ق : ٢٩٠

باب : الحكاية (١)

اذا استفهمْتَ بـ (مَنْ) عَنِ الأعلام ، والكُنى (٢) ، فإنْ (٣) شئْتَ ، رفعْتَ على الظاهر ، وإنْ شئتَ حكيتَ الاعرابَ .

اذا قال : رأيتُ زيداً . قُلْتَ : مَنْ (زيدٌ) ؟ وإنْ شِئْتَ ، قُلْتَ : مَنْ (زيداً) ؟

واذا قال : مررتُ بزيدٍ . قُلْتَ : مَنْ (زيدٍ) ؟ وإنْ شئت ، قلت : مَنْ (زيدٌ) ؟

واذا قال : لقيتُ أبا محمَّدٍ . قُلْتَ : مَنْ (أبو محمدٍ) ؟ وإنْ شئت ، قُلْتَ : مَنْ (أبا محمدٍ) (٤) ؟

---

(١) قال سعيد بن الدهَّان : (اِعلم أن الحكاية ـ هو أن تأتي بالشيء المحكيّ على ما بهِ ـ قريبةٌ من الأمثال ، التي تأتي للمذكر بصيغة المؤنث ، وللمؤنث بصيغة المذكر وكذلك ترد للاثنين ، والجميع بصيغة المفرد ، فلا تغيِّر عما وردت عليه . . . تأتي مع (مَنْ) و (أيّ) وبَعْدَ القول وما أشبههُ) . ن : ب . ق : ٢٩١

(٢) قال الثمانيني : (فان قيل : فلم خصُّوا الحكاية بالاسم العلم ، والكنية ؟ قيل له : لأنّ العلم والكنية ـ في الأصل ـ مغيَّران ، منقولان من نوع الى نوع ، ومن جنس الى جنسٍ ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، فلأجل هذا اختصَّت الحكاية بالاسم العلم والكنية) . ق : ٢٩٦

(٣) في (خ) : وإنْ .

(٤) قال الثمانيني : (فان قال قائل : ما غرض أهل الحجاز بالحكاية ؟ قيل له : رَفْعَ اللبْس . الا ترى أن القائل اذا قال : جاءني زيد . فقال المستفهم : مَنْ زيدٌ ؟ أو قال القائل : لقيت أبا محمَّد . فقال المستفهم : مَنْ أبو محمد ؟ جوّز السامعُ أن يكون الذي استفهم عنه ، غير الذي جرى ذكره ، فلما كان الرفع يؤدي الى جواز هذا اللبس ، عَدَل أهل الحجاز عنه الى حكاية الأعراب في الاسم ، لأنّ تبقية الأعراب في الاسم ، يدلّ على أن المستفهَم عنه ، هو الذي جرى ذكرُهُ) . ق : ٢٩٦

ولو قال : رأيتُ أخاكَ . أو : كلمتُ غُلامَكَ . أو نحو ذلك ، لرفعتَ ، فقُلْتَ [١] : مَنْ أخوك ؟ ومَنْ غُلامُكَ ؟ لأنَّ (أخاكَ) و (غلامَكَ) ، ليسا علمينِ ، ولا كنيتينِ .

فإنْ عطفْتَ ، فقُلْتَ : وَمَنْ (زيدٌ) ؟ [أو : فَمَنْ (زيدٌ) ؟] [٢] رفعتَ مَعَ العَطْفِ البتَّةَ .

* * *

فإنْ سألْتَ بـ (مَنْ) ، عَنْ نكرةٍ ، حكيتَ الاعراب في (مَنْ) نفسِها . اذا قال : رأيت رَجلاً . قُلْتَ : مَناً ؟ واذا قال : جاءَني رَجُلٌ . قُلْتَ : مَنُو ؟ ومررتُ برَجُلٍ . فقُلْتَ : مَنِي ؟ وعندي رَجلانِ . فتقول : مَنَانْ ؟ وعندي امرَأةٌ . فتقول : مَنَهْ ؟ وعندي امرَأتانِ . فتقول : مَنْتانْ ؟ ورأيتُ رَجُلين . فتقول : مَنَينْ ؟ ومررتُ بامرأتينِ . فتقول : منتينْ ؟ وعندي رِجال . فتقول : مَنُونْ ؟ ورأيتُ رجالاً . فتقول : مَنْين ؟ ومررتُ بنساء . فتقول : مَنَاتْ [٣] ؟

فإنْ وصلْتَ ، أسقطْتَ العَلامَةَ مِنَ الجميع . فتقول : ـ اذا قال : رأيتُ نساءً . أو : كلَّمني رَجُلٌ . أو : مررتُ بامرأةٍ ـ مَن يا فتى ؟ في هذا كُلِّهِ [٤] .

---

(١) في (ك) و (م) : لقلت . وما أثبتناه من (خ) .

(٢) ما بين المعقوفتين : زيادة من (خ) .

(٣) قال سعيد بن الدهَّان : (إلاّ أنَّهم لما أرادوا اختصار اللفظ في النكرة ، حذفوها ، وجعلوا في (مَنْ) زيادة تؤنس بمثلها في بعض الأسماء ، وفي الدلالة على الأعراب والزيادة : حروف المدّ واللِّين، وما يقاربها مما يدل على الكمية . فالواو والياء ، والألفِ ، تدلُّ مجردة على المفرد وإعرابِهِ . وإذا جمعت معها نوناً دلَّت على التثنية والجمع بالصِّيغ التي تكون لها مع الحركات التي قبل الياء . ومع الألف تاءٌ اذا أردت المؤنَّث ، أو جمع المؤنَّث) . ن : ب . ق : ٢٩٣

(٤) قال الثمانيني : (فاذا وصل المستفهمُ كلامهُ ، أسقطها ، وكانت النون مِنْ (مَنْ) ساكنةً في جميع الوصل . وهذه الزيادات من تغييرات الوقْف) . ق : ٢٩٨

واذا سألْتَ بـ (أيّ) ، أعربتَها في الوَصْلِ ، والوَقْفِ . يقول : جاءَني رَجُلٌ . فتقول : أيٌ يا فتى ؟ ولقيتُ امرأةً . فتقول : أيَّةً ؟ ومررتُ برجلينِ . فتقول : أيَّينِ ؟ ولقيتُ نِساءٍ . فتقول : أيَّاتٍ يا فتى[1] ؟

(١) قال سعيد بن الدهان : (وهذه الحروف اللاحقة لـ (مَنْ) ليست اِعراباً ، لأنَّهُ لو كانت اِيَّاهُ لم تحذف في الوصل ، والأعراب بابُهُ الوصل ، وهذا شيء يختص بالوقف كالتشديد والنَّقل) . ن : ب . ق : ٢٩٣

(٢) قال سعيد بن الدهان : (وأما الجُمل ، فانك اذا حكيتها لم تغيِّرها ، فتقول : قرأت في أوّل كتاب الله : (الحمدُ لله ربِّ العالمين) . . . وكذلك الجمل بعد القول ، تقول : قال زيد : عمروٌ منطلق . فان أتيت بمعنى الجملة ، نصبت تقول : قلتّ حقاً ، لمن قال لا اِلهَ اِلّا الله) . ن : ب . ق : ٢٩٤

باب : الخِطاب

اذا خاطبْتَ إنساناً ، فاجْعَلْ أولَ الكلمة ، للمذكور الغائِب ، وآخرَها للحاضر المخاطَب [١] . تقول ـ اذا سألتَ رَجَلاً عَنْ رَجُل ـ : كيف ذلكَ الرجُلُ ؟ يا رَجُلُ . فإنْ سألتَهُ عَنِ امرأة (٢٤/أ) ، قُلْتَ : كيفَ تِلْكَ المرأةُ ؟ يا رجُلُ . وإنْ سألتَهُ عَنْ رَجلين ، قُلْتَ [٢] : كيف ذانِكَ الرجُلانِ ؟ يا رَجُلُ . وعن امرأتين : كيفَ تانِكَ المرأتانِ ؟ يا رجُلُ . وعَنْ رجالٍ ، أو نساء : كيفَ أولئكَ الرجالُ ؟ أو النِّساءُ ؟ يا رَجُلُ .

واذا سألْتَ رجلينِ عَنْ رَجُلٍ ، قُلْتَ : كيفَ ذالِكما الرجُلُ ؟ يا رَجُلانِ . وعَنِ امرأةٍ : كيفَ تلكما المرأةُ ؟ يا رَجُلانِ . وعَنْ رَجُلين : كيف ذانِكما الرجُلان ؟ يا رَجُلانِ . وعنِ امرأتين : كيف تانِكما المرأتانِ ؟ يا رَجُلانِ ؟ وما أشبَهَ ذلكَ [٣] .

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (وإنَّما قُدِّم الغائب على المخاطب ، لأن الغائب ، الحاجةُ إليه أشدّ ها هنا . وسيبويه يقول : وإنَّما يقدّمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى وهم اليه أهمّ . وان كانا ـ جميعاً ـ يُهمَّانِهم ، ويعنيانهم) . ن : ب . ق : ٢٩٨

(٢) قلت : ساقطة من (خ) .

(٣) قال العلوي : (اعلم أن الكاف في جميع هذه المسائل ، حرف مجرد للخطاب لا موضع له من الاعراب .

فان قيل : فان هذه الكاف تثنى وتجمع ، فيقال : ذلكما ، وذلكم ، والحروف لا تثنى ولا تجمع ، فدل ذلك على أنها اسم .

قيل له : هذه الكاف كانت ـ في الاصل ـ أسماً ثم خُلِعَ منها معنى الاسمية عند اتصالها بالمبهمات ، وثنيت وجمعت مراعاة لاصلها الذي كانت عليه أولا . وما يجري مجرى هذه الكاف في كونها حرفاً ، الكاف التي في (النجاك) لأن الالف واللام فيها للتعريف ، ولا يصح اضافة ما هو معرفة بالالف واللام ، لان التعريف كان يزول عنه بالاضافة) . ق : ١٧٣

وتقول : قَبَضْتُ ذَينِكَ الدرهمينِ [1] . واستوفيت تينكَ المائِتين . وهل حصلت عندكما [2] تانِكما الجاريتانِ ؟ ومتى تقبضْنَ ذينِكنَّ الألفين ؟ يا نَسوةُ . قالَ الله ـ سبحانَهُ ـ [3] : (فذلِكنَّ الذي لمتُنَّني فيهِ) [4] . وقال ـ تعالى ـ : (ألَمْ أنهكما عَنْ تلكما الشجرةِ ؟) [5] فاعرف ، وقِسْ .

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (أراد ـ رحمه الله ـ أن يرينا أن الاخبار ـ في هذا ـ كالاستخبار ، وأن المنصوب والمجرور ، كالمرفوع ، وذلك أنك متى ما خاطبت الشخص باخبار في شيء غائب ، قدمت الغائب وأخرت آلة الخطاب . تقول : قبضت ذينك الدرهمين . فثنيت وجمعت وجعلت (الدرهمين) إمَّا وصفاً واما عطف بيان ، كما فعلت في الاستخبار) . ن : ب . ق : ٢٩٩

(٢) في (م) : عندنا .

(٣) في (م) : تعالى .

(٤) سورة يوسف : ٣٢

(٥) سورة الاعراف : ٢٢

باب : الامالة

معنى الأمالة [١] ، هو : أنْ تنحوَ بالفتحة ، نَحْوَ الكسرةِ ، فتُميلَ الألف [٢] ، نحو الياء ، لِضَرْبٍ مِنْ تجانُسِ الصَوْتِ [٣] ، وذلكَ قولُكَ في (عَابد) : عابد [٤] . وفي (سَالم) : سالم . وفي (جَالس) : جالِس . وفي (رَمَى) : رَمِي . وفي (سَعَى) : سَعِي . ونحو ذلك .

والأسبابُ التي تجوز لَها [٥] الامالة ، سِتَّةٌ ، وهي :

الكسرةُ [٦] . والياء . وأن تكون الألف منقلبةً عن الياء . أو تكونَ [٧] بمنزلة

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (الامالة مذهب قوم من العرب ، وهم بنو تميم يرتكبون بها لضرب من تجانس الحروف بغير مباينة ، وعدول عن الأبعد الى الاقرب لتجري على اللسان على طريقة واحدة غير مختلفة ولا متنافرة ، إذْ المشاكلة ضرب من مذاهبها تعتمده في نثرها ونظمها . . . كل ذلك طلباً للاسهل . وأخذاً بالامثل ، فالامثل ، لتخفَّ بذلك كلفة الكلمة على قائلها وتعذب في سمع مستمعها وناقلها) . ن : ب . ق : ٣٠٠

(٢) قال سعيد بن الدهان : (معنى إمالة الالف ، هو أن تنحو بالفتحة التي قبل الالف المراد امالتها نحو الكسرة اِنتحاء خفياً كأنه واسطة بين الكسرة والفتحة ، فتميل الالف من أجل ذلك نحو الياء ولا تستعلى وتصعد قبل امالتك الفتحة ، فالالف الممالة واسطة بين الياء والألف) . ن : ب . ق : ٣٠٠

(٣) قال الثمانيني : (وتحقيق الامالة هو أن تجيء الى ألف ، بعدها كسرة وقبلها فتحة ، فتنحو بالفتحة نحو الكسرة) . ق : ٣٠١

(٤) في (خ) : في (عالم) : عالِم .

(٥) لها : ساقطة من (م) .

(٦) في (م) : الكسرة قبل الالف أو بعدها .

(٧) تكون : ساقطة من (خ) .

المنقلبة عَنِ الياء . أو لأنَّ [1] الحَرْفَ الذي قبل الألف ، قَدْ ينكسر على حالٍ . أو إمالةٌ ، لأمالةٍ .

الكسرة ، نحو قولك في (جابر) : جابر [2] . وفي (حائِد) : حائِد . وفي (عائِد) : عائِد [3] . أملتَ الألف ، لكسرة الهمزة ، بَعْدَها [4] . وكذلك : واعد ، وعالم ، وكذلكَ : كِتاب ، وحِساب [5] .

الياء ، نحو قولكَ في (شيبانَ) : شيبان . وفي (قَيْس عَيْلان) : عيلان [6] .

الألف المنقلبة عن الياء [7] ، نحو قولكَ في (سَعَى) : سَعِيَ ، وفي (يُدْعى) : يُدْعِيَ . وفي (يشقى) : يشقِيَ . كقولكَ : سعيتُ [8] ، ويُدْعيانِ .

---

(١) أو لأن : ساقطة من (م) .

(٢) في (جابر) : جابر . ساقطة من (خ) .

(٣) في (خ) : في (حامد) : حامد .

(٤) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن الكسرة تُميل فتحة الالف ، فتجنح الالف الى مخرج الياء ، سواء كانت الكسرة بعد الالف أو قبلها بحرف أو حرفين ، ولا يمكن أن تجاوز الالف قبلها لعجز الناطق عن ألف قبلها كسرة . . . وكلما كانت أقرب الى الالف ، كانت الامالة أولى . . . وكلما كثرت الكسرات ، كانت الامالة أولى) . ن : ب . ق : ٣٠١

(٥) العبارة : (وكذلك : كتاب وحساب) ؛ ساقطة من (م) .

(٦) قال العلوي : (وكذلك : شيبان وعيلان . أملت الالف بعد الياء لئلا يحصل تصعُّد بعد تسفُّل) . ق : ١٧٥

(٧) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن الالف اذا كانت منقلبة عن الياء ، أُميلت تنبيهاً على الاصل الذي انقلبت عنه ، واذا كانت الالف تُمال لعِلّة في غيرها ، فان تُمال لعلة فيها أولى . . . وهذه الالف اذا كانت في الفعل أقوى منها في الاسم ، لأن الفعل يتصرف بقلب الالف الى الياء ، وقلب الواو الى الياء) . ن : ب . ق : ٣٠٥

(٨) في (ك) بعد كلمة : سعيت ، وردت كلمة : رميت . ولا وجه له هنا .

ويشقيانِ . وكذلك نحوُهُ .

الألف التي بمنزلةِ المنقلبة عن الياء [١] ، نحو قولك في (حُبْلى) : حُبْلي . وفي (سَكْرَى) : سَكْرَي . وفي (حُبَارى) : حُباري . لأنَّكَ لو اشتققتَ مِنْهُ فِعْلاً بالزيادةِ ، لقُلْت : حَبْلَيتُ ، وسكريتُ ، وحَبْرَيتُ . وكذلك كلُّ ألف ، تجاوزت [٢] الثلاثةَ [٣] .

الألف التي يكسرُ ما قبلها في بعض الأحوال ، نحو قولك في (خاف) : خافَ . وفي (هآب) : هاب [٤] . وفي (صار) : صار . لقولكَ : خِفْتُ ، وهِبْتُ [٥] ، وصِرْتُ .

الامالةُ للامالةِ [٦] ، نحو قولك : رأيتُ عِمادا . أَمَلْتَ فتحةَ الميم ، لكسرة العينِ ، ثمَّ أَمَلْتَ [٧] فتحةَ الدالِ ، للامالةِ قبلها . وكذلكَ : كتبتُ كتابا [٨] .

---

(١) قال سعيد بن الدهان : (اعلم أن الالف المشبهة بالمنقلبة هي ألف التأنيث وألف الالحاق وألف التكسير) . ن : ب . ق : ٣٠٥

(٢) في (خ) و (م) : تجاوز .

(٣) قال العلوي : (وأما الالف التي بمنزلة المنقلبة فهي كالمنقلبة ، لانك لو اشتققت فعلا لظهرت الياء ، أو ثنيت لقلت : حبليان . وكذلك كل ألف جاوزت الثلاثة ، نحو : مرمى ومغزى ومعزى ومستشفى ، وأشباه ذلك ، تقول : مرميان ومغزيان) . ق : ١٧٥

(٤) في (هاب) : هاب : ساقطة من (خ) .

(٥) وهبت : ساقطة من (خ) .

(٦) قال سعيد بن الدهان : (الامالة للامالة ، وهو إمالة حركة النصب والالف بعدها ، لامالة ألف قبلها ، نحو قولك : رأيت عماداً . أملت الألف التي هي بدل من التنوين ، لامالة ألف (عمادا) التي أُميلت لكسرة العين . . . وهذه الامالة انما تعرض في الوقف في الف (عماداً) الآخرة ، لانها بدل من التنوين في الوقف فاذا وصلت (عماداً) بالتنوين ، فلم يبق إمالة) . ن : ب . ق : ٣٠٧

(٧) في (ك) : أبدلتَ .

(٨) في (م) : كتابي .

وعملت حِساباً[1] .

واعلمْ أنَّ في[2] الحروفِ ، حروفاً ، تمنَعُ الامالةَ في كثير مِنَ المواضع ، وهي حروف الاستعلاء وعِدَّتُها سَبْعَةٌ : الصَّاد ، والضَّاد ، والطاء ، والظَّاء ، والغَين ، والخاءُ ، والقاف[3] .

فاذا كانَ واحِدٌ مِنْ هذه الحروف - قَبْلَ الألف ، أو بَعْدَها - مفتوحاً ، أو مضموماً ، مَنَعَ الامالةَ .

فالذي هو قَبْلَ الألف ، نحو قولكَ : صَالِحٌ ، وضَامنٌ ، وطالبٌ ، وظالمٌ ، وغالبٌ ، وخالدٌ ، وقاسمٌ . لا تجوز الامالةُ [في شيءٍ مِنْ هذا ، ولا نحوِهِ . فلا تقول : خالدٌ ، ولا قاسمٌ][4] . وقول العامَّةِ : فلانٌ قاعِدٌ . خَطَأٌ - منهم - فاحشٌ .

وأمَّا اذا وقعت هذهِ الحروفُ بَعْدَ الألف[5] ، فَنَحْوُ : حاصِلٍ ، وفاضلٍ ، وعاطِلٍ ، ومُتعاظِمٍ[6] ، وسالخٍ ، وشاغِلٍ ، ونافقٍ ، وكذلك : التواصُل ، والتواقُع ، والتنافُقُ .

---

(١) في (م) : حسأ باء .

(٢) في : ساقطة من (م) .

(٣) قال الثمانيني : (وانما قيل لهذه الحروف مستعلية ، لاستعلائها في الضم ، واتصالها بالحنك الاعلى ، فلما اتصلت بالحنك الاعلى ، حصلت في أعلى مراتبها ، فجذبت الالف الى الفَتْح ومنعته من التنقل بالامالة) . ق : ٣٠٢

(٤) ما بين المعقوفتين : زيادة من (خ) و (م) .

(٥) قال سعيد بن الدهان : (فان كانت الحروف المستعلية بعد الالف ، منعت الامالة : مفتوحة ومضمومة ومكسورة . لانه تصعُّد بعد تسفّل ، الذي هو الامالة . ن : ب . ق : ٣٠٨ .

(٦) في (م) : متعاطل .

فإنْ كانَ شيءٌ مِن هذهِ الحروف، مكسوراً ، قبل [1] الألف ، لا بَعْدَها ، جازت ـ مَعَهُ ـ الامالةُ ، وذلكَ نحو : ضِفَافٍ ، وقِفَافٍ ، وخِفَافٍ ، وطِلابٍ ، وغِلابٍ .

فإنْ كانت ـ بَعْدَ الألف ـ (راءٌ) مكسورةٌ ، جازت الامالةُ ، وإنْ [2] كانتْ قَبْلَ الألف هذهِ الحروفُ غير مكسورةٍ [2] ، وذلكَ ، نَحْوُ : ضارِبٍ ، وصارِمٍ ، وطارِدٍ ، وظافِرٍ ، وخارِبٍ ، وغارِبٍ [3] ، وقادِرٍ . قالَ الشَّاعِرُ [4] :

عسى الله يُغني عَنْ بلادِ ابنِ قادِرٍ　　بمُنهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكوبِ [5]

(الطويل)

فإنْ كانتِ (الراءُ) مضمومةً ، أو مفتوحةً ، مَنَعَتْ الامالةَ ، كما تمنع المُسْتعليةُ ، وذلكَ نحو : رأيتُ فِرَاشاً . وهذا سِرَاجٌ . وهذا حِمارٌ [6] .

---

(١) في (م) : قبلها .

(٢) في (م) : وردت العبارة : وان كانت هذه الحروف قبل الالف غير مكسورة .

(٣) في (خ) و (م) : غارم .

(٤) هو هُدْبة بن خشرم كما في الكتاب : ٤ : ١٣٩ .

(٥) انظر المقتضب : ٢ : ٤٨ ، ٦٩ . شرح المفصّل : ٩ : ٦٢ . شرح الاشموني : ٤ : ٢٢٩ .
المنهمر : السائل . الجون : الاسود . الرباب : ما تدلّى من السحاب دون سَحاب فوقه .
السكوب : من السكب ، وهو الصُّب .
الشاهد فيه : جواز امالة الالف من (قادر) وان كان قبلها حرف مانع ، وهو (القاف) وذلك لقوة (الراء) المكسورة على الامالة .

(٦) قال العلوي : (اعلم أن (الراء) فيها تكرير اذا نطق بها الناطق ، ومدّ الصوت ، فحكمها اذا نطق بها مفتوحة قبل الالف ، نحو راشد وراحم ، ومضمومة بعد الالف أو مفتوحة ، نحو هذا حمارٌ ورأيت حماراً . فهي بمنزلة حرفينِ مفتوحتين أو مضمومين ، فنزلت منزلة حرف مستقل ، وقويت على فتح الالف ، ومنعته من الامالة .

فإنْ كانتْ ـ قبل الألف ـ (راءٌ) مفتوحةٌ ، وبَعْدَها (راءٌ) مكسورةٌ ، غَلَبَتِ المكسورةُ المفتوحةَ ، فجازتِ الامالة [1] ، وذلك ، نحو قولِك : جئتُكَ في سِرَار (٢٤/ب) الشَّهْرِ . وهذا مِنْ شرار النَّاسِ . قالَ الله ـ سبحانَهُ ـ [2] : (وإنَّ الآخرةَ هي دارُ القَرار) [3] .

* * *

وَقَدْ اطَّرَدتِ الامالة في الفِعْلِ ، وإنْ كانت فيهِ ، حروفُ الاستعلاءِ ، لتمكُّنِ الفِعْل في الاعتلال [4] . وذلك ، نَحْوُ : سَقى [5] ، وقضى ، وَغَزا ، ودَعَا ، وهو : يشقِي ، والأشقى .

* * *

ولا تُمال الحروفُ ، لبُعْدِها منَ الاشتقاق [6] إلَّا أنَّهم قالوا بَلِي . لأنَّها

= أما اذا وقعت مكسورة ، فانها تقوّي الامالة أكثر من قوة غيرها من الحروف المسكورة ، لما ذكرنا أنها بمنزلة حرفين) . ق : ١٧٦

(١) قال الثمانيني : (فاذا اجتمع في الكلمة راءان : الاولى مفتوحة والثانية مكسورة ، غلبت المكسورة للمفتوحة ، كما غلبت للمستعلي) . ق : ٣٠٣

وقال العلوي : (فأما اذا كان قبل الالف راء مفتوحة ، وبعده راء مكسورة ، فانه تجوز امالته ، لأن الراء المكسورة اذا وقعت بعد الألف وكان قَبْلَهُ حرف استعلاء، فان الامالة تجوز فيه). ق : ١٧٦

(٢) في (خ) : عز وجل . وفي (م) : تعالى .

(٣) سورة غافر : ٣٩

(٤) قال سعيد بن الدهان : (انما لم تُراقب حروف الاستعلاء في الفعل لتصرفها ، وانقلاب الالف الى أصلها الذي هو الياء والواو نحو : سقيتُ وغزوتُ . ألا ترى أن (غزا) اذا بنيته لما لم يُسمّ فاعله ، قلت : غُزِيَ . و (سقى) . محمول على : سُقِيَ) . ن : ب . ق : ٣١٣

(٥) في (خ) : شقى . بالشين المعجمة .

(٦) قال سعيد بن الدهان : (قال سيبويه : ومما لا تجوز امالته : (إمَّا و (إلاَّ) ، وفرّق بينهما وبين =

قَوِيتْ ، لمَّا قامَتْ بنفسِها [1] . وقالوا : يا زيد . فأمالوا أيضاً ، لأنَّها قَوِيتْ لمَّا نابت عَنِ الفِعْلِ . أي : أدعو زيداً . وأُنادي زيداً .

وكذلك الأسماءُ الموغِلَةُ في شَبَهِ الحَرْف ، نحوُ : إذا ، وكذا [2] ، وعلى ، وإيَّا . فامالوا : مَتَى ، وأنَّى ، وذا . حَمْلاً [3] على تصرُّفِ الأسماء [4] .

وَقد أمالوا بَعْضَ الكلام على غير قياسٍ . قالوا : عِنْدِي ناسٌ [5] . وقالوا : العجَّاج ، والحَجَّاج[6] . [فأمالوهما ما داما علمين ، وذلك

= (ألفات) الأسماء نحو : (حبلى) و (عطشى) . وعلل ذلك فقال : لأن الحروف غير متصرفة ولا يلحقها تثنية ولا جمع ، فعلمت بذلك أن الامالة لم تكن للمجانسة المطلقة ، حتى يضاف الى ذلك قوة تصُّرف الكلمة ، ليحتمل الاتساع والتغيير ، فلا يُحتفل بالمجانسة ـ وحدها ـ الا أن يكون معها نوع تصرف نظير ذلك الفعل المتصرف ، وقوة عمله بالتقديم) . ن : ب . ق : ٣١٣

(١) قال الثمانيني : (وأمالوا (بلى) وهي حرف ، لانها كفَتْ في الجواب وقامت بنفسها ، فأشبهت الاسماء) . ق : ٣٠٣

(٢) كذا : مطموسة من (ك) .

(٣) في (ك) و (م) : فأمالوا حملا على . . .

(٤) قال سعيد بن الدهان : ومنعوا من إمالة الاسماءالموغِلة في شبه الحرف حملا على الحرف . . . فلا يميلون (اذا) . . كما لم يُميلوا (الى) . وأمال بعضهم (متى) لكونها تستقل بنفسها ، خلاف (اذا) التي تفتقر الى مضاف اليه يبيِّنها . وأمال بعضهم (أنَّى) وهي أقوى من (متى) في الامالة لكونها على أربعة أحرف . وأمالوا (ذا) لأن العرب قد صغَّرته ، ووصفته ، ووصفت به ، وحكموا عليه بمحذوف ، وألفه منقلبة عن (ياء) وهي عين الكلمة ، والمحكوم على لامها أنها (ياء) .) . ن : ب . ق : ٣١٤

(٥) قال سعيد بن الدهان : (وأما (الناس) فتميله ، ومنهم من لا يُميل هذا ، ويجعله بمنزلة (الحجاج) وهم أكثر العرب ، لانها كألف (فاعل) اذا كانت ثانية فلم يُمل في غير الجرّ) . ن : ب . ق : ٣١٥

(٦) قال الثمانيني : (أما إمالتهم (الحجَّاج) و (العجَّاج) ، وهما اسمان علمان ، فالعلمية سَوّغت فيهما الامالة ، لان الاسم العلم ، منقول في الاصل ، مغيَّرٌ ، عن بابه ونقله وتغييره موطِّأ للامالة ، لان بعض التغيير يؤنَسُ ببعض) . ق : ٣٠٣

لكثرة] [١] الاستعمال ، لا غَيْرُ . والله أعلم [٢] .

تمَّ كتاب اللُّمَع . . . . [٣] نُسِخَتْ هذهِ النُّسْخةُ مِنْ نُسْخةٍ عليها خطُ جماعةٍ مِن الشُّيوخِ ، وقالوا : إنَّها قوبلت على نسخةٍ عليها خطُّ المصنِّفِ ، وهو عثمانُ بن جنِّي ، أبوهُ روميٌّ كانَ مملوكاً لسليمان بن فَهَد الموصليِّ ، ومولد أبي الفتح : الموصل . . . . [٤] وتوفي يوم الثامن والعشرين مِنْ شهر صَفَر ، سنة اثنينِ وتسعين وثلثمائة ، ببغداد . وكتبه : محمد بن شرف الكلائِي .

---

(١) ما بين المعقوفتين مطموسة من (ك) ، وما أثبتناه من (خ) و (م) .

(٢) العبارة : (والله أعلم) : ليست في (خ) و (م) .

(٣) أسقطنا العبارة : (يتلوه ان شاء الله تعالى كتاب أسرار العربية) - عامدين - لانها ليست لها علاقة بكتابنا ، وانما هي عبارة أوردها الناسخ ليشير الى الكتاب التالي في المجموعة التي قام باستنساخها ، كما يبدو ذلك من صورة الصفحة الاخيرة للمخطوطة المثبتة بعد المقدمة) .

(٤) بياض في الاصل .

جريدة المراجع

أ ـ المخطوطة :

١ ـ (شرح اللُّمع) ، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي الموصلي ، المتوفى سنة (٤٤٢ هـ) ، وهي مصوَّرة مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (١٥٧٠) .

٢ ـ (شرح اللُّمع) ، لأبي نصر القاسم بن محمد بن مناذر الواسطي الضرير (من علماء القرن الخامس الهجري) ، وهو مصوَّرة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية .

٣ ـ (شرح اللُّمع) ، لأبي نصر القاسم بن محمد بن مناذر الواسطي الضرير ـ الآنف الذكر ـ مطبوع على (الرونيو) بتحقيق حسن عبد الكريم الشرع ، شهادة ماجستير من كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٧٣ . نسخة منه في المكتبة المركزية لجامعة بغداد .

٤ ـ (البيان في شرح كتاب اللُّمع) ، لأبي البركات عمر بن ابراهيم بن محمد العلوي الكوفي المتوفى سنة (٥٣٩ هـ) ، وهو مصوَّرة مكتبة الامام الحكيم العامة في النجف الاشرف ، عن نسخة خطية في المكتبة الظاهرية في دمشق .

٥ ـ (الغُرَّة في شرح اللُّمع) ، لسعيد بن مبارك بن الدهَّان النحوي المتوفى سنة (٥٦٩ هـ) ، وهو مصورة مخطوطة دار الكتب المصرية .

٦ ـ نسخة أخرى من (الغُرَّة في شرح اللُّمع) ، لابن الدهَّان ـ الآنف الذكر ـ وهي

مصورة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية عن مخطوطة مكتبة شهيد علي في تركيا برقم (٩٤٩) .

* * *

ب ـ المطبوعة :

١ ـ القرآن الكريم .
٢ ـ ابن جنيٍّ النحوي ـ الدكتور فاضل السامرائي . بغداد ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
٣ ـ إرشاد الأريب الى معرفة الأديب ، المعروف بـ (معجم الأدباء) ـ ياقوت الحموي (٦٢٦ هـ) ـ نشرة الدكتور أحمد فريد رفاعي . القاهرة . مكتبة عيسى البابي الحلبي . د . ت .
٤ ـ أسرار العربية ـ عبد الرحمن الانباري ، المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) . ليدن . مطبعة بريل ١٣٠٣ هـ .
٥ ـ اصلاح المنطق ـ ابن السكِّيتِ (٢٤٩ هـ) . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م .
٦ ـ أصول نقد النصوص ونشر الكتب ـ براجستر اسر . اعداد وتقديم : الدكتور محمد حمدي البكري . مصر . وزارة الثقافة ـ دار الكتب ١٩٦٩ م .
٧ ـ الأعلام ـ خير الدين الزِّركلي . ج٤ . ط ٤ بيروت . دار العلم للملايين ١٩٧٩ .
٨ ـ أعلام في النحو العربي ـ الدكتور مهدي المخزومي (الموسوعة الصغيرة) العدد : ٦٠ وزارة الثقافة والاعلام ١٩٨٠ .
٩ ـ أعيان الشيعة ـ محسن الامين العاملي . بيروت . مطبعة الانصاف ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .

١٠ ـ الأمالي الشجرية ـ أبو السعادات بن الشجري (٥٤٢هـ) ١ ـ ٢ ، مطبعة حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٣ هـ .

١١ ـ أميَّة بن أبي الصَّلْت : حياته ، شعره ـ دراسة وتحقيق : بهجة عبد الغفور الحديثي . بغداد ، وزارة الثقافة والاعلام ١٩٧٥ م .

١٢ ـ إنباه الرواة على أنباه النُّحاة ـ جمال الدين بن القفطي (٦٤٦ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم . القاهرة . مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

١٣ ـ الأنصاف في مسائل الخلاف ـ أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (٥٧٧ هـ) ١ ـ ٢ . تحقيق وشرح . محمد محي الدين عبد الحميد . ط ٤ . المكتبة التجارية الكبرى ١٩٦١ .

١٤ ـ البداية والنهاية ـ الحافظ بن كثير (٧٧٤ هـ) ج ١١ . بيروت . دار ابن كثير . د . ت .

١٥ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة ـ جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) ١ ـ ٢ تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم . مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٥ م .

١٦ ـ البيان والتبيين ـ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥ هـ) ١ ـ ٤ تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون . ط ٤ . القاهـرة . مكتبة الخـانجي ١٩٧٥ م .

١٧ ـ تاريخ آداب اللغة العربية ـ جرجي زيدان ١ ـ ٤ . ط ٢ . بيروت . منشورات دار مكتبة الحياة ١٩٧٨ م .

١٨ ـ تاريخ الأدب العربي ـ كارل برو كلمان . جـ ٢ . ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار . ط ٢ . ذار المعارف بمصر ١٩٦٨ .

١٩ ـ تاريخ بغداد ـ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) القاهرة . مكتبة الخانجي ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م .

٢٠ ـ التوطئة ـ أبو علي الشلوبيني . تحقيق : يوسف أحمد المطوّع . القاهرة . دار التراث العربي ١٩٧٣ م .

٢١ ـ الجُمَل ـ عبد الرحمن بن اسحاق الزَّجاجي (٣٣٧ هـ) تحقيق : إبن أبي شنب . طـ ٢ باريس ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .

٢٢ ـ جمهرة أشعار العرب ـ أبو زيد القرشي ١٧٠ هـ) بيروت . دار صادر ١٩٦٣م .

٢٣ ـ خزانة الأدب ولب لباب العرب ـ عبد القادر البغدادي (١٠٩٣ هـ) ١ ـ ٤ ـ بيروت . دار صادر . د . ت .

٢٤ ـ الخصائص ـ أبو الفتح عثمان بن جنيٍّ (٣٩٢ هـ) . تحقيق : محمد علي النجار . ١ ـ ٣ . القاهرة . مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م ـ ١٩٥٦ م .

٢٥ ـ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنيٍّ ـ الدكتور حسام سعيد النعيمي . بغداد . وزارة الثقافة والاعلام ١٩٨٠ م .

٢٦ ـ الدُّرر اللوامع على هْمَعِ الهوامع ـ أحمد بن الامين الشنقيطي (١٣٣١هـ) ١ ـ ٢ . طـ ٢ بيروت . دار المعرفة ١٩٧٣ م .

٢٧ ـ ديوان أبي الاسود الدؤ لي ـ تحقيق : عبد الكريم الدجيلي . طـ ١ . بغداد . شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة ١٩٥٤ .

٢٨ ـ ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) ـ شرح وتعليق : الدكتور محمد محمد حسين ، ط ١ . القاهرة . مكتبة الآداب بالجماميز . د . ت .

٢٩ ـ ديوان إمرىء القيس ـ تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم . ط ٣ . القاهرة . دار المعارف بمصر ١٩٦٩ .

٣٠ ـ ديوان جرير ـ بشرح محمد بن حبيب (٢٤٥ هـ) . تحقيق : الدكتور نعمان محمد أمين طه . (١ ـ ٢) القاهرة . دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .

٣١ ـ ديوان جرير ـ بيروت ـ دار صادر ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩ م .

٣٢ ـ ديوان الحطيئة ـ بشرح أبي الحسن السكّري (٢٧٥ هـ) . بتصحيح أحمد بن الامين الشنقيطي ، مطبعة التقدم بشارع محمد علي بمصر .

٣٣ ـ ديوان زيد الخيل ـ صنعة نوري حمودي القيسي . النجف . مطبعة النعمان ١٩٦٨ م .

٣٤ ـ ديوان الشريف الرضي ـ ج٢ . بيروت . دار صادر . د . ت .

٣٥ ـ ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره ـ صنعة يحيى بن مدرك الطائي . رواية هشام بن محمد الكلبي . تحقيق : عادل سليمان جمال . القاهرة . مكتبة وهبة ١٩٧٥ م .

٣٦ ـ ديوان شعر ذي الرُّمَّة ـ تحقيق : كارليل هنري هيس مكارتني . مطبعة كامبرج ١٩١٩ م .

٣٧ ـ ديوان عبيد بن الأبرص ـ تحقيق وشرح : الدكتور حسين نصار . ط١ . القاهرة . شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ١٩٥٧ م .

٣٨ ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات ـ تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم . بيروت . دار صادر ١٩٥٨ م .

٣٩ ـ ديوان العجّاج ـ رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي (٢٢٧ هـ) وشرحه . تحقيق : الدكتور عزة حسن . بيروت . مكتبة دار الشرق ١٩٧١ م .

٤٠ ـ ديوان علقمة الفحل ـ بشرح الأعلم الشنتمري . تحقيق : لطفي الصقَّال ، ودرِّية الخطيب . حلب . دار الكتاب العربي ١٩٦٩ م .

٤١ ـ ديوان علقمة ـ بشرح أبي بكر البطليوسي (٥٢١هـ) . (ضمن شرح الأشعار الستة الجاهلية) . جـ١ . تحقيق : ناصيف عواد . بغداد . وزارة الثقافة والفنون ١٩٧٩ م .

٤٢ ـ ديوان القطامي ـ تحقيق : ج . بارت . ليدن ١٩٠٢ م .

٤٣ ـ ديوان كُثَيِّر عزة ـ جمعه وشرحه : الدكتور احسان عباس . بير ت . دار الثقافة ١٩٧١ م .

٤٤ ـ ديوان النابغة الذبياني ـ تحقيق وشرح : كرم البستاني . بيروت دار صادر ١٩٦٣م .

٤٥ ـ ديوان الهُذَليين ـ مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .

٤٦ ـ الذريعة الى تصانيف الشيعة ـ محمد محسن ، الشهير بأغا بزرك الطهراني (١٣٩٠ هـ) جـ٤ . ط١ . النجف . م . الآداب . ١٣٨١هـ / ١٩٦١ .

٤٧ ـ روضات الجنَّات في أحوال العلماء والسادات ـ الميرزا محمد باقر الموسوي الخونساري الأصبهاني (١٣١٣هـ) بتصحيح : السيد محمد علي الروضاتي الاصبهاني . ط٢ . حجرية ١٣٤٧ هـ .

٤٨ ـ شرح أبيات مغني اللبيب ـ عبد القادر البغدادي (١٠٩٣ هـ) . ١ ـ ٦ .

تحقيق : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق . ط١ . دمشق . مطبعة زيد بن ثابت ١٩٧٣ م / ١٩٧٨ م .

٤٩ ـ شرح ديوان الحماسة ـ المرزوقي . (٤٢١هـ) . ١ ـ ٤ . تحقيق : أحمد أمين ، وعبد السلام محمد هارون . ط ٢ . القاهرة . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٨ م .

٥٠ ـ شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى ـ صنعة أبي العباس ثعلب (٢٩١ هـ) مصورة عن طبعة الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٤ م

٥١ ـ شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة . تحقيق وشرح : محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة . مطبعة السعادة ١٩٦٠ م .

٥٢ ـ شرح ديوان الفرزدق ـ عُني بجمعه ، وطبعه ، والتعليق عليه : عبد الله اسماعيل الصاوي . ط ١ . القاهرة . مطبعة الصاوي . ١٩٣٦ م .

٥٣ ـ شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري . تحقيق : الدكتور احسان عباس . الكويت . مطبعة دولة الكويت ١٩٦١ م .

٥٤ ـ شرح شواهد شافية بن الحاجب ـ عبد القادر البغدادي (١٩٠٣ هـ) . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين . بيروت . دار الكتب العلمية ١٩٧٥ م .

٥٥ ـ شرح شواهد المغني ـ جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) . (١ ـ ٢) . تحقيق أحمد ظافر كوجان . بيروت . دار مكتبة الحياة . د . ت .

٥٦ ـ شرح القصائد السبع الطوال ـ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ) . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . القاهرة . دار المعارف بمصر ١٩٦٨م .

٥٧ ـ شرح القصائد العشر ـ الخطيب التبريزي (٥٠٢ هـ) . تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة . حلب . المكتبة العربية ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

٥٨ ـ شرح قطر النَّدى وبلّ الصَّدى ـ إبن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) . تحقيق وشرح : محمد محيي الدين عبد الحميد . طـ ١١ . القاهرة . مطبعة السعادة ١٩٦٣ م .

٥٩ ـ شرح المفصَّل ـ ابن يعيش (٦٤٣ هـ) . (١ ـ ١٠) بيروت . عالم الكتب . القاهرة . مكتبة المتنبي . د . ت .

٦٠ ـ شرح الهاشميات ـ محمد محمد الرافعي . ط ٣ . مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر . د . ت .

٦١ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩ هـ) ط٢ . بيروت . دار المسيرة ١٩٧٩ م .

٦٢ ـ شذور الذهب في معرفة كلام العرب ـ ابن هشام الأنصاري . (٧٦١ هـ) . تحقيق وشرح : محمد محيي الدين عبد الحميد . ط ١٠ . القاهرة . مطبعة السعادة ١٩٧٥ .

٦٣ ـ شعر الأخطل ـ صنعة السكَّري (٢٧٥ هـ) ١ ـ ٢ . تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة . ط ٢ . بيروت . منشورات دار الآفاق الجديدة ١٩٧٩ م .

٦٤ ـ شعر تأبَّط شرّاً ـ دراسة وتحقيق : سلمان داود القرغولي ، وجبار تعبان جاسم . ط ١ . النجف . مطبعة الآداب ١٩٧٣ م .

٦٥ ـ شعر الراعي النُّميري ـ دراسة وتحقيق : نوري حمودي القيسي ، وهلال ناجي . مطبوعات المجمع العلمي العراقي . بغداد ١٩٨٠ م .

٦٦ ـ شعر الكميت بن زيد ـ (١ ـ ٣) . جمع الدكتور داود سلوم . بغداد . مكتبة الاندلس ١٩٧٠ م .

٦٧ ـ الشعر والشعراء ـ ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) . (١ ـ ٢) . تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر . القاهرة . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م / ١٩٦٧ م .

٦٨ ـ شعر نُصيب بن رباح ـ جمع وتقديم داود سلوم . بغداد . مكتبة الاندلس ١٩٦٨ م .

٦٩ ـ طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع) ـ المسمى بـ (نوابغ الرواة في رابعة المئات) ـ محمد محسن ، الشهير بأغا بزرك الطهراني . (١٣٩٠ هـ) . ط ١ . بيروت . دار الكتاب اللبناني ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م .

٧٠ ـ طبقات فحول الشعراء ـ ابن سلاَّم الجمحي (٢٣١ هـ) . تحقيق : أحمد محمد شاكر . ط ـ ٢ ١٩٧٠ م .

٧١ ـ العقد الفريد ـ ابن عبد ربِّه الأندلسي . تحقيق : أحمد أمين . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٥٠ م .

٧٢ ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ـ أبو الحسن بن رشيق القيرواني الازدي (٤٦٣ هـ) . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ١ ـ ٢ . ط ٣ . مصر . مطبعة السعادة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .

٧٣ ـ الفهرست ، ابن النَّديم (٣٨٥ هـ) . المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٤٨ هـ .

٧٤ ـ فهرس شواهد سيبويه ـ أحمد راتب النفاخ . ط١ . بيروت . دار الارشاد ١٩٧٠ م .

٧٥ ـ فهرست ما رواه عن شيوخه أبو بكر محمد بن خير الأندلسي . (٥٧٥ هـ) . طـ ٢ . بيروت . دار الآفاق الجديدة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٧٦ ـ فهرست المخطوطات ـ دار الكتب المصرية (القسم الثاني) ـ تصنيف فؤاد سيد . القاهرة . مطبعة دار الكتب ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .

٧٧ ـ الكامل في التاريخ ـ ابن الأثير الجزري (٦٣٥ هـ) . ادارة الطباعة المنيرية . مصر ١٣٥٣ هـ .

٧٨ ـ الكامل في اللغة والأدب ـ أبو العباس المبرِّد (٢٨٥ هـ) ١ ـ ٤ . تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، ولسيد شحاته . القاهرة . دار نهضة مصر . د . ت .

٧٩ ـ الكتاب ـ أبو بشر سيبويه (١٨٠ هـ) . ١ ـ ٥ تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون . القاهرة ١٩٦٦ م / ١٩٦٧ م .

٨٠ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ـ تأليف مصطفى بن عبد الله ، الشهير بحاجي خليفة ، وبكاتب جلبي . أوفست طهران . المكتبة الاسلامية ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

٨١ ـ الكنى والألقاب ـ عباس محمد رضا القمِّي ١ ـ ٢ . صيدا ـ مطبعة العرفان ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م .

٨٢ ـ لسان العرب ـ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (٧١١ هـ) . بيروت . دار صادر ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥ م وما بعدها .

٨٣ ـ المؤلف والمختلف ـ الآمدي (٣٧٠ هـ) تحقيق : أحمد عبد الستار فرَّاج . القاهرة ١٩٦١ .

٨٤ ـ مجالس ثعلب ـ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ) ١ ـ ٢ . شرح وتعليق : عبد السلام محمد هارون . ط ٣ . القاهرة . دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .

٨٥ ـ مجموع أشعار العرب (وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج) ـ إعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي . بيروت : دار الآفاق الجديدة ١٩٧٩ م .

٨٦ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ـ أبو الفتح بن جنيٍّ ١ ـ ٢ تحقيق : علي النجدي ناصف وصاحبيه . القاهرة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م ـ ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

٨٧ ـ مختار الصحاح ـ أبو بكر الرازي (٦٦٦ هـ) . دار الكتاب العربي ١٩٧٩ م .

٨٨ ـ المخصص في اللغة ـ ابن سيده الاندلسي (٤٥٨ هـ) . مطبعة بولاق ١٣١٦هـ ـ ١٣٢١ هـ .

٨٩ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان ـ اليافعي . حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٥ هـ .

٩٠ ـ المذكر والمؤنث ـ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) . تحقيق : طارق عبد عون الجنابي . بغداد . مطبعة العاني ١٩٧٨ م .

٩١ ـ المذكر والمؤنث ـ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧ هـ) . نشر مصطفى أحمد الزرقا . حلب ١٣٤٥ هـ .

٩٢ ـ معاني القرآن ـ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧ هـ) ١ ـ ٣ . تحقيق محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي . ط ٢ . بيروت . عالم الكتب . د . ت .

٩٣ ـ معجم الشعراء محمد بن عمران المرزباني (٣٨٤ هـ) . تحقيق : أحمد عبد الستار فراج . القاهرة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .

٩٤ ـ معجم شواهد العربية ـ عبد السلام محمد هارون ١ ـ ٢ . ط ١ . مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٢ م .

٩٥ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ـ وضعه محمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة . مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤ هـ .

٩٦ ـ المعمَّرون والوصايا ـ أبو حاتم السجستاني (٢٣٥ هـ) . تحقيق : عبد المنعم عامر . القاهرة . دار إحياء الكتب العربية ١٩٦١ م .

٩٧ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) . ١ ـ ٢ . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . بيروت . دار الكتب العلمية . د . ت .

٩٨ ـ المفضَّليات ـ المفضَّل الضَّبي . تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون . ط ٤ . القاهرة . دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م .

٩٩ ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ـ بدر الدين العيني (٨٥٥ هـ) . (على هامش خزانة الادب) . (١ ـ ٤) . بيروت . دار صادر . د . ت .

١٠٠ ـ المقتضب ـ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥ هـ) . ١ ـ ٤ . تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة ١٩٦٣ م ، وما بعدها .

١٠١ ـ المقرب ـ ابن عصفور (٦٦٩ هـ) . ١ ـ ٢ . تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري . بغداد . مطبعة العاني ١٩٧١ م .

١٠٢ ـ المنصف ـ شرح الامام أبي الفتح عثمان بن جنيٍّ النحوي (٣٩٢) هـ لكتاب

(التصريف) للامام أبي عثمان المازني النحوي البصري (٢٤٧ هـ) ١ ـ ٣ تحقيق ابراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين . القاهرة . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٤ م ـ ١٩٧٠ م .

١٠٣ ـ منهج السالك الى ألفية ابن مالك (شرح الاشموني على الالفية) . ١ ـ ٤ . القاهرة . دار إحياء الكتب العربية . د . ت .

١٠٤ ـ الموجز في النحو ـ ابن السراج (٣١٦ هـ) . تحقيق : مصطفى الشويمي .

١٠٥ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ـ أبو المحاسن جمال الدين ابن تغري بردي (٨٧٤ هـ) . طبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٥ م .

١٠٦ ـ النحو الوافي ـ عباس حسن . ١ ـ ٤ ط ٣ . القاهرة . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م ـ ١٩٦٨ م .

١٠٧ ـ نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء ـ أبو البركات عبد الرحمن بن الانباري (٥٧٧ هـ) . تحقيق : ابراهيم السامرائي . ط ٢ . بغداد . مكتبة الاندلس ١٩٧٠ م .

١٠٨ ـ نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء ـ أبو البركات عبد الرحمن بن الانباري (٥٧٧ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم . القاهرة . دار نهضة مصر . د . ت .

١٠٩ ـ النوادر في اللغة ـ أبو زيد الانصاري (٢١٥ هـ) . تصحيح سعيد الخوري الشرتوني . بيروت . دار الكتاب العربي . د . ت .

١١٠ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ـ ابن خلكان (٦٨١ هـ) تحقيق : احسان عباس . بيروت . دار صادر . د . ت .

١١١ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ـ جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) ١ ـ ٢ . تصحيح محمد بدر الدين النعساني . بيروت . دار المعرفة . د . ت .

١١٢ ـ يتيمة الدهر ـ أبو منصور الثعالبي (٤٢٩ هـ) . ١ ـ ٤ . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . ط ٢ . مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .

الفهارس الفنية للكتاب وتشمل :

١ ـ فهرس الآيات الكريمة

(٢) فهرس القوافي

(٣) فهرس الاعلام

٤ ـ فهرس القبائل والمواضع

٥ ـ فهرس المذاهب النحوية واللغات

٦ ـ فهرس الكتب

٧ ـ فهرس الموضوعات

١ ـ فهرس الآيات الكريمة

٢ ـ فهرس القوافي

(الأشعار ـ والأرجاز)

فقالت : أبنُ قيسٍ ذا ... وبعضُ الشَّيبِ يعجبُها

عبد الله بن قيس الرقيّات **مجروء الوافر** **٢٩٠**

يا حبَّذا القمراءُ واللَّيلُ السَّاجْ ... وطرقٌ مثلُ ملاءِ النِّساج

الحارثي **رجز** **٢٠٣**

يا ناقَ سيري عَنَقاً فسيحا ... الى سليمانَ فنستريحا

أبو النجم العجلي **رجز** **١٨٨**

وذا النُّصُبِ المنصوب لا تسكنَّهُ ... ولا تعبد الشيطانَ ، واللهَ فاعبدا

الأعشى **طويل** **٢٦٠**

فما كعب بن مامة واقنُ سُعدى ... بأجودَ مِنْكَ يا عمرُ الجوادا

جرير **وافر** **١٧٢**

ولكنَّما أهلي قوادٍ أنيسُهُ ... ذئاب تبغَّى الناس مثنى وموحَدُ

ساعدة بن جؤيَّة الهذلي **طويل** **٢١٨**

يُعجبهُ السَّخونُ والبَرودُ ... والتَّمر حبَّاً ما لهُ مزيد

رؤبة بن العجَّاج **رجز** **١٠٤**

فقالت على اسم الله أمرُكَ طاعةٌ ... وإنْ كنتُ قد كلِّفتُ ما لم أُعوَّدِ

عمر بن أبي ربيعة **طويل** **٧٨**

وقفتُ فيها أُصيلاناً أُسائِلها ... عيَّتْ جواباً وما بالربعِ مِنْ أحدِ

إلَّا الأواريَّ لأياً ما أُبيِّنتها ... والنُّؤي كالحوض بالمظلومة الجَلَدِ

النابغة الذبياني **بسيط** **١٢٢**

الا ليتما هذا الحمام لنا ... الى حمامتنا ونصفه فَقَدِ

النابغة الذبياني **بسيط** **٣٠٣**

فلا أبَ وابناً مثلُ مروانَ وابنِهِ ... إذا هو بالمجدِ إرتدى وتأزَّرا

ينسب الى الفرزدق **طويل** **٩٩**

بضـرْبٍ بالسيـوفِ رؤوس قومٍ أزلنـا هـامهنَّ عنِ المقيـلِ

المرار بن منقذ الأسدي **وافر** **٢٥٦**

وأغفـر عـوراءِ الكـريم إدِّخـارَه وأعرِضُ عَنْ شتْمِ اللئِيم تكرُّما

حاتم الطائي **طويل** **١١٤**

إنِّـي إذا مـا حـدثٌ ألـمَّـا أقـول يـا اللهمَّ يـا اللـهمَّـا

أبو خداش الهذليّ أو أُميَّة بن الصلت **رجز** **١٧٥**

فـهي تـرثـي بـأبـا وايـنـمـا

رؤبة بن العجَّاج **رجز** **١٧٥**

تحلَّلْ وعالجْ ذات نفسِكَ وانظرنْ أبـا جُعَـلٍ لعلَّمـا أنتَ حـالـمُ

سويد بن كراع **طويل** **٣٠٣**

هل ما علمتَ ، وما استودعتَ مكتوم أم حلبُها ـ إذْ نأتْكَ اليومَ ـ مصرومُ

أم هل كبير بكى لم يقضِ عبـرتَهُ إثـر الأحبَّةِ ـ يـوم البينِ ـ مشكـومُ

علقمة بن عبدة **بسيط** **١٥٣**

لا تـنـه عن خـلقٍ وتـأتي مثـله عـار عـليـكَ إذا فعـلتَ عـظيمُ

الأخطلْ أو أبو الأسود الدؤلي **كامل** **١٨٩**

فـلا لغوٌ ولا تـأثيـمَ فـيـهـا ومـا فـاهـوا بـه ـ أبـداً ـ مقيمُ

أُميَّة بن أبي الصلت **وافر** **٩٩**

والشعـر لا يسـطيعُـهُ مَنْ يـظلمُـهْ إذا ارتقى فيـه الـذي لا يعلمـه

زلَّتْ بـهِ الى الحضيض قـدمُـهْ يـريـد أنْ يـعـربَـهُ فيعجـمُـهُ

الحطيئة **رجز** **٢٥٥**

على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حـاتماً على جودِهِ لضنَّ ـ بالمـاءِ ـ حاتمِ

الفرزدق **طويل** **١٤٥ ـ ٢٥١**

هيا ظبيةَ الوعساءِ بين جلاجل وبينَ النَّقا أأنتَ أم أُمُّ سالمِ

ذو الرُّمَّة طويل ١٧٠

أزيدُ أخا ورقاء هل أنتَ ثائِرٌ فقد عرضتْ أحناءُ حقٍّ فخاصمِ

— طويل ١٧١

ومَنْ يغتربْ يحب عدوًّا صديقَهُ ومَنْ لم يكرِّم نفسَهُ لا يكرَّمِ

زهير بن أبي سلمى طويل ١٩٤

بكلِّ قريشيٍّ عليه مهابةٌ سريعٍ الى داعي النَّدى والتكرُّمِ

— طويل ٢٧١

سائِلْ فوارسَ يربوعٍ بشدَّتنا أَهَلْ رأونا بسفحِ القفِّ ذي الأكم

زيد الخيل الطائي بسيط ٢٩٩

حاشا أبي ثوبان إنَّ بِهِ ضنًّا على الملحاةِ والشَّتْمِ

الجميح الأسدي كامل ١٢٦

لصحوت والنمريُّ تحسبُهُ عمَّ السِّماكِ ، وخالةَ النجمِ

عبد المسيح بن عسلة الشيباني كامل ٢٦٥

هل ترجعَنَّ ليالٍ قد مضينَ لنا والعيش منقلب إذْ ذاكَ أفنانا

الأعلم بن جوادة السعديّ بسيط ٢٦١

بكر العواذل في الصَّبوحِ يلمنني وألومهنَّهْ

ويقُلْنَ : شيبٌ قد علاكَ وقد كبرت . فقلتُ : إنَّهْ

عبيد الله بن قيس الرقيَّات مجزوء الكامل ٩٥

نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بينَ بينَا

عبيد بن الأقرص مجزوء الكامل ٢٢٦

أكــلَّ عــامٍ نَـعَمٌ تـحــوونَــهُ ، يـلقحُــهُ قــومٌ وتـنـتـجـونَـهُ

قيس بن حصين رجز ٧٦

ألقى الصحيفَةَ كي يخفِّفَ رَحلَهُ والــزاد حـتَّى نـعـلَهُ ألـقــاهــا

ابن مروان النحوي أو غيره كامل ١٣٣

لـتقـعــدِنَّ مـقـعــدَ الـقـصـيِّ مـنِّي ذي الـقــاذورة الـمـقـليِّ

أو تـحـلفـي بــربِّــك الـعـليِّ إنِّـي أبــو ذيَّــالــكَ الـصـبـيِّ

رؤبة بن العجّاج رجز ٢٨٦

٣ - فهرس الاعلام

٤ ـ فهرس القبائل والمواضع

٥ ـ فهرس المذاهب النحوية واللغات

٦ ـ فهرس الكتب

٧ ـ فهرست الموضوعات